

تَسْلِيَةُ الْكَبِيرِ

بِتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ

تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ

تَأَلَّفَ

رَبِّي إِسْحَاقَ الْحَوَيْ

المجلد الأول



دار أمك للنشر والتوزيع



جميع الحقوق محفوظة

English Translation

1st Edition Dar Makkah International
Ramadan 1441 AH / 2020 CE

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, photo-copied, scanned, stored or transmitted in any other shape or form without the prior permission of the copyright owner.

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ / ٢٠٢٢ م

اسم الكتاب: تسليمة الكظيم بتخريج أحاديث القرآن العظيم

اسم المؤلف: أبي إسحاق الحويني

مقاس الصفحة: ١٧ × ٢٤ سم .

عدد الصفحات: الجزء الأول (٣٩٩ صفحة) .

رقم الطبعة: الأولى - ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢ م .

رقم الإيداع: (٩١-٩١٠١٥-٩١٨-٩٧٨) .

التسويق والإخراج: كيوفور للطباعة والنشر q4.prn@hotmail.com

ISBN 978-1-910015-91-9



9 781910 015919



بتخريج أحاديث

تفسير القرآن العظيم



دار مكة العالمية للنشر والتوزيع

Dar Makkah international

23-25 Parliament Street

Smallheath - Birmingham - B10 0QJ - UK

Tel. 00441217666888 Mob. 00447423088833

Email: info@darmakkah.co.uk

www.darmakkah.co.uk

العنوان في جمهورية مصر العربية - القاهرة - مدينة بدر

هاتف: 00201019101910

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمدُ لِلَّهِ الذي شَرَحَ صدورَ أهلِ الإسلامِ بالهدى، ونَكَتَ في قلوبِ أهلِ الطُّغْيَانِ فلا تعي الحكمةَ أبداً، وأشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، إِلَهًا أَحَدًا، فَرْدًا صَمَدًا، لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، مَا أَكْرَمَهُ عَبْدًا وَسَيِّدًا، وَأَعْظَمَهُ أَصْلًا وَمَحْتَدًا، وَأَطْهَرَهُ مَضْجَعًا وَمَوْلَدًا، وَأَبْهَرَهُ صَدْرًا وَمَوْرِدًا. صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، غُيُوثِ النَّدَى، وَلُيُوثِ الْعِدَا، صَلَاةً وَسَلَامًا دَائِمِينَ مِنْ الْيَوْمِ إِلَى أَنْ يُبْعَثَ النَّاسُ غَدًا^(١).

فهذا كتابُ «تَسْلِيَةِ الْكَظِيمِ»، وهو تخريجٌ لأَحَادِيثِ كِتَابِ «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ» لِلْحَافِظِ عِمَادِ الدِّينِ أَبِي الْفِدَاءِ ابْنِ كَثِيرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ابْتَدَأَتْ فِيهِ عَامَ (١٩٩٦م) لَمَّا طَلَبَ مِنِّي أَخُونَا وَصَاحِبُنَا سَعْدُ فَوَازٍ، صَاحِبُ دَارِ «ابْنِ الْجُوزِيِّ» أَنْ أَحَقِّقَ هَذَا التَّفْسِيرَ، فَوَافَقَ ذَلِكَ رَغْبَةً عِنْدِي، لَعَدِمَ وَجُودِ تَفْسِيرٍ سَلَفِيٍّ لِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ مُحَقِّقِ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ - حَاشَا مَا فَعَلَهُ أَلْ شَاكِرِ، رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا فِي «تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ»، وَلَمْ يَتِمَّ - فَأَقْبَلْتُ عَلَى جَمْعِ أَصُولِهِ الْمَخْطُوطَةِ، وَأَعَانَنِي عَلَى هَذَا إِخْوَةٌ كِرَامٌ، حَتَّى جَمَعْتُ لَهُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ أَصْلًا، بَعْضُهَا كُتِبَ فِي حَيَاةِ الْمُؤَلِّفِ، وَبَعْضُهَا كُتِبَ بَعْدَ وَفَاتِهِ.

ثُمَّ سَأَلْتُ نَفْسِي: يَا تَرَى، مَا هِيَ الْخُطَةُ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ أَسْأَلَكَهَا فِي خِدْمَةِ هَذَا الْكِتَابِ؟

فَأَوَّلُ مَا اعْتَنَيْتُ بِهِ: أَنْ أَضْبِطَ نَصَّ الْكِتَابِ، بَحِثُ يَكُونُ كَمَا صَنَّفَهُ صَاحِبُهُ، إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ؛ لِذَلِكَ لَمْ أَعْهَدْ لِأَحَدٍ بِقِرَاءَةِ النَّصِّ، بَلْ قَرَأْتُهُ بِنَفْسِي مَعَ كَثْرَةِ الْأَصُولِ؛

(١) من مقدمة «فتح الباري».

لأنني أعتقدُ هذا ديانةً وأنفةً، وليس كما يفعله كثيرٌ ممن يتصدَّى لتحقيقِ النصوصِ، وجعلتُ هذا همِّي ووُكدي، وهذا هو معنى التحقيقِ.

ومما جرى لي، أنني توقفتُ في الحكمِ على الآثارِ من كلامِ الصحابةِ والتابعين: هل أُخضعُها لقواعدِ المحدثين وقانونهم؟

فاختلف عليَّ الناسُ في ذلك، فراسلتُ شيخنا الإمام، حَسَنَةَ الأيام، ومقدَّم علماء الشام، بل بلادِ الإسلامِ في هذا الفنِّ: محمدَ بنَ ناصرِ الدينِ الألباني، عليه من الله الرحمةُ والرضوانُ: هل أُخضعُ الآثارَ لقواعدِ المحدثين أم لا؟

فرد عليَّ آنذاك بضرورةِ إخضاعِ آثارِ الصحابةِ والتابعين لقواعدِ المحدثين؛ إذ هي الأصلُ الثاني بعدَ الأحاديثِ النبوية.

ونصَّ جوابه مزبورٌ في مقدمةِ الجزءِ الأولِ من التفسيرِ الذي حقَّقته.

ثم إنني نظرتُ ما الذي أفعله بالأحاديثِ النبوية؟

فانفصلتُ على أنني سأحقِّقُ كلَّ أحاديثِ التفسيرِ مهما طالَّ التخريجُ، حتى أصِلَ إلى قولِ فصلٍ بُشوتها بألفاظها، فكان من شأني آنذاك أنني حققتُ الأحاديثَ وأطلتُ النفسَ في تخريجِها، فربما طالَّ التخريجُ إلى عشراتِ الصفحات، فكنتُ آخذُ خلاصةَ هذا التخريجِ وأضعُه في مكانه من التفسيرِ، بحيثُ لا يتجاوزُ نصفَ صفحةٍ، وقد يطولُ قليلاً، فعطّلتُ ذلك كثيراً أن أنهيَ التفسيرَ، ولو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ ما فعلتُ ذلك ولأكملتُ التفسيرَ، لا سيما مع مشاغلي الدعوية التي كانت تلتهمُ أكثرَ وقتي، لا سيما مع ظهوري في القنواتِ الفضائية، مثل قناةِ الحكمةِ وقناةِ الناسِ وقناةِ الرحمة، فكانت هذه القنواتُ تلتهمُ مني أربعةَ أيامٍ في الأسبوعِ، حيثُ أسافرُ من بلدي إلى القاهرةِ كلَّ أسبوعٍ، هذا مع الدروسِ الراجعةِ

وخطبة الجمعة، فلم يبقَ لي من الوقتِ إلا القليلُ، هذا بالإضافةِ إلى قيامي بالواجبِ المفروضِ عليَّ تجاهَ أولادي وزوجاتي، مع التصدي لحاجاتِ الناسِ ومشاكلهم، لكن الذي أغراني بذلك همتي العاليةُ ونشاطي الزائدُ، ولم أقدرُ في نفسي أنني سأمرضُ أمراضاً كثيرةً، وأحمدُ اللهَ على عطائه لي، فقلل ذلك من نشاطي، بل وعاقني كثيراً عن مشاريعٍ علميةٍ كنتُ ابتدأتها وعجزتُ عن إتمامها.

وقد أنجزتُ من تخريجِ الأحاديثِ تسعةَ مجلداتٍ، حتى الآيةِ (١٧٣) من سورة البقرة.

ثم لما يئس الناشرُ مني - وله الحقُّ في ذلك - علمتُ أنه طلبَ من أحدِ إخواننا اليمنيين أن يتولى تحقيقَ التفسيرِ، فعندئذٍ فترتُ همتي في إكمالِ تحقيقِ التفسيرِ، ثم إن أخانا اليمنيَّ لم يفِ بذلك أيضاً، فعهد صاحبنا صاحبُ الدارِ إلى الدكتورِ حكمت بشير ياسين - حفظه الله - أستاذِ التفسيرِ بالجامعةِ الإسلاميةِ بالمدينةِ النبوية، فاستأذني الناشرُ أن يلخصَ الدكتورُ حكمت الأجزاءَ الثلاثةَ التي حققتها وأن يجعلها في جزءٍ واحدٍ ثم يُكمل باقيَ التفسيرِ، فأذنتُ له في ذلك.

ثم نظرتُ إلى ما عندي منَ التخريجِ، فخِفتُ أن يضيعَ سُدًى، فقررتُ طبعه على حالته، ولم أستقصِ كلَّ الاستقصاءِ في جمعِ الطُرُق - وكنتُ أرجو ذلك - وإنما فعلتُ ما يسدُّ الحاجةَ. وانتهيتُ منه سنة ١٤٢٠هـ، الموافق ٢٠٠٠م، وربما أضفتُ إليه شيئاً قليلاً اقتضاه النظرُ قبلَ طبعه، وأسألُ اللهَ ﷻ أن يَهَبَني غُفْره، وأن يتجاوزَ عني عن غُفْره. وما شاء اللهُ كان، وما لم يشأْ لم يكن، ولا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ.

١ - «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلءَ السَّمَوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ، وَمِلءَ مَا شئتَ مِنْ شَيْءٍ بعد».

* * *

• صحيح:

وهو قطعةٌ من حديث.

وقد وَرَدَ من حديث: عليّ بن أبي طالب، وأبي سعيد الخُدْرِيّ، ومحمد بن مَسْلَمَةَ، وابن عباس، وعبد الله بن أبي أوفى، وأبي جَحِيْفَةَ، وعائِشَةَ، وعبد الله بن مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

أولاً: حديث عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه:

أخرجه مسلم (٧٧١/٢٠١، ٢٠٢)، وأبو نُعيم في «المستخرج» (١٧٦١)، (١٧٦٢)، وأبو عَوَانَةَ (٢/١٠٠، ١٠١، ١٠٢ - ١٠٣)، وأبو داود (٧٤٤، ٧٦٠، ٧٦١)، والنسائي (٢/١٢٩ - ١٣٠)، والترمذي (٢٦٦، ٣٤٢١، ٣٤٢٢)، وابن ماجه (٨٦٤)، والدارمي (١/٢٤٣)، والشافعي في «مسنده» (٣٤٢٣)، وأحمد (٧١٧، ٧٢٩، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٩٦٠)، وفي «فضائل» (٢٥٣)، والطيالسي (١١٩٠، ١١٨٨)، وابن خزيمة (١/٢٣٦، ٣١٠)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص ٨٠)، وأبو يعلى (ج ١/رقم ٢٨٥، ٥٧٤، ٥٧٥)، وابن جبان (٣/١٩٧)، وابن أبي شَيْبَةَ (١/٢٤٨)، والبرزأ (ج ٢/رقم ٥٣٦)، وابن الجارود في «المُتَقَى» (١٧٩)، وأبو أحمد الحاكم في «شعار أصحاب الحديث» (ص ٧٠)، والطبراني في «الدعاء» (٥٤٨ - ٥٥٢، ٥٧٩ - ٥٨٣)، وأبو طاهر المَخْلَص في «الفوائد» (ج ٣/ق ١٤٧/١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٩٥، ٢٢٢، ٢٣٩)، و«المُشْكِل» (٤/٢١٧ - ٢١٩، ٢٢١ -

(٢٢٢)، والدَّارُ قُطْنِي (١/ ٢٨٧، ٢٩٦)، والْبَيْهَقِيُّ (٢/ ٧٢، ٩٤)، وفي «الدعوات الكبير» (٧٢)، وابنُ حَزْمٍ في «المُحَلَّى» (٤/ ٩٥ - ٩٦)، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّة» (٣/ ٣٤ - ٣٥)، وأبو نُعَيْمٍ في «المستخرج»، وعنه الحافظُ في «نتائج الأفكار» (١/ ٣٩٨ - ٣٩٩)، وابنُ عَسَاكِرٍ في «تاريخ دِمَشْق» (ج ٨/ ق ١٠٢٤) من طرقٍ عنِ الأعرج، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي رَافِعٍ، عن عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: «وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وما أنا من المُشْرِكِينَ، إن صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لا شَرِيكَ لَهُ، وبذلك أُمِرْتُ، وأنا من المُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وأنا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِي واعترفْتُ بذُنُوبِي فَاغْفِرْ لي ذُنُوبِي جميعًا، إنه لا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ أَنْتَ، واهدني لأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ، لا يَهْدِي لأَحْسَنِهَا إِلاَّ أَنْتَ، واصرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا، لا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلاَّ أَنْتَ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ»، وإذا رَكَعَ قال: «اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي، وَمُخِيَ وَعَظَمِي وَعَصْبِي»، وإذا رَفَعَ قال: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلءَ السَّمَوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ، وَمِلءَ ما بَيْنَهُمَا، وَمِلءَ ما شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ»، وإذا سَجَدَ قال: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتَ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ»، ثم يَكُونُ مِنْ آخِرِ ما يَقُولُ بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالتَّسْلِيمِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي ما قَدَّمْتُ وما أَخَّرْتُ، وما أَسْرَرْتُ وما أَعْلَنْتُ، وما أَسْرَفْتُ، وما أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لا إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ».

وعند المَخْلَصِ: «كان النَّبِيُّ ﷺ إذا قام إلى الصَّلَاةِ المكتوبةِ كَبَّرَ...».

قال ابنُ صاعدٍ: «لا أعلمه يقولُ في هذا الحديثِ: «المكتوبة» إلا موسى بن عُقبة». وقد رواه المخلصُ عن ابنِ وهبٍ، أخبرني ابنُ أبي الزنادِ، عن موسى بن عُقبة، عن عبدِ الله بنِ الفضلِ الهاشميِّ، عن الأعرَج، به.

وهذا لفظُ مسلمٍ، ورواه بعضهم مطوّلًا ومختصرًا.

قال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

ورواه عن الأعرَج هكذا جماعةٌ، منهم: «الماجشون بنُ أبي سَلَمَة، وعبدُ الله ابنُ الفضلِ».

وخالفهما إسحاقُ بنُ عبدِ الله بنِ أبي فروة، عن الأعرَج، عن عبيدِ الله بنِ أبي رافع، عن محمدِ بنِ مَسْلَمَة، مثله.

أخرجه الطبرانيُّ في «الدعاء» (٥٦٨)، وفي «الكبير» (ج ١٩ / رقم ٥١٦)، وفي «مُسند الشاميين» (٣٣٨٠، ٣٣٨١) من طريقِ شُريح بنِ يزيد، عن شُعيب بنِ أبي حمزة، عن ابنِ أبي فروة، به.

وهذا إسنادٌ ساقطٌ:

وابنُ أبي فروة متروكُ الحديثِ، والله أعلمُ.

وخولف شُريح بنُ يزيد:

خالفه محمدُ بنُ حَمِيرٍ؛ فرواهُ عن شُعيب بنِ أبي حمزة، عن محمدِ بنِ المُنكَدِرِ، عن الأعرَج، عن محمدِ بنِ مَسْلَمَة، فذكره بطوله.

أخرجه النَّسائيُّ (١٣١ / ٢، ١٩٢ - ١٩٣)، والمخلصُ (٣ / ١٤٧ / ١)، والطبرانيُّ في «الكبير» (ج ١٩ / رقم ٥١٥) من طريقين عن محمدِ بنِ حَمِيرٍ.

وهذا الوجهُ أولى مما رواه شُريح بنُ يزيد.

والمحفوظ هو ما يرويه الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، والله أعلم.

ثانياً: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

أخرجه مسلم (٤٧٧/٢٠٥)، وأبو عوانة (١٧٦/٢)، وأبو داود (٨٤٧)، والنسائي (١٩٨/٢ - ١٩٩)، والدارمي (٢٤٣/١)، وأحمد (٨٧/٣)، وابن خزيمة (ج ١/ رقم ٦١٣)، وأبو يعلى (١١٣٧)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص ٨١)، وابن حبان (١٩٠٥)، وأبو العباس السراج في «حديثه» (ج ١/ ق ٢/٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٣٩/١)، والطبراني في «الدعاء» (٥٥٩)، وفي «الأوسط» (ج ١/ ق ١٨٣/١)، والبيهقي (٩٤/٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ٩/ ق ٤٨٧) من طريق عن سعيد بن عبد العزيز، عن عطية بن قيس، عن قزعة بن يحيى، عن أبي سعيد الخدري، قال: كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال: «ربنا لك الحمد، ملء السموات والأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد».

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي سعيد إلا من حديث قزعة بن يحيى».

وقد رواه عن سعيد بن عبد العزيز بهذا السند جماعة من أصحابه، منهم: «أبو اليمان الحكم بن نافع، وأبو مسهر، ومخلد بن يزيد، والوليد بن يزيد، وبقيّة بن الوليد، ووكيع بن الجراح، ومروان بن محمد، وعبد الله بن يوسف الدمشقي، وبشر بن بكر».

وتابعهم الوليدُ بنُ مسلمٍ، فرواه عن سعيد بن عبد العزيز بسنِّه سواءً.

أخرجه أبو داودَ (٨٤٧) قال: حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ الْفَضْلِ الْحَرَانِيُّ، وَالْفَرِيَابِيُّ فِي «كِتَابِ الْقَدْرِ» (١٨٥ - بتحقيقي) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قال: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، فَذَكَرَهُ.

وخالَفَهُمَا أَخْطَلُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ جَابِرِ الْقُرَشِيِّ، قال: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، ثنا سعيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عن مَكْحُولٍ، عن عطيةَ بْنِ قَيْسٍ الْكَلَاعِيِّ، عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ... فَذَكَرَهُ.

أخرجه ابنُ المُقَرَّرِ فِي «مُعْجَمِهِ» (ج ٨/ ق ١٤٥/ ٢) قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ الدَّمَشْقِيُّ بِهَا، قال: حَدَّثَنَا أَخْطَلُ... فَذَكَرَهُ.

• قلتُ: وَأَخْطَلُ هَذَا لَمْ أَفْقْ لَهُ عَلَى تَرْجَمَةٍ، وَلَمْ أَسْتَطِعْ إِقَامَةَ هَذَا الْأَسْمِ عَلَى الصَّوَابِ، فَلَعَلَّهُ مَصْحَفٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم وَقَفْتُ عَلَى تَرْجَمَتِهِ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢/ ق ٦٠٨ - ٦٠٩) قال: «أَخْطَلُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ جَابِرٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ مَعْمَرٍ، أَبُو الْقَاسِمِ الْقُرَشِيُّ، حَدَّثَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَبَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ وَمُحَمَّدِ بْنِ يَوْسُفَ الْفَرِيَابِيِّ، رَوَى عَنْهُ أَبُو الْحُسَيْنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الْمُرِّيُّ الدَّمَشْقِيُّ، وَمَكْحُولُ الْبَيْرُوتِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ بْنُ يَزِيدَ السَّكْسَكِيُّ، وَأَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ هِشَامِ الْقُرَشِيِّ الْقَارِي، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ جُمُعَةَ، وَأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الْمُرِّيُّ، وَأَبُو عَوَانَةَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ».

ثم نَقَلَ عَنِ ابْنِ زَبْرِ أَنَّهُ تُوفِيَ سَنَةَ (٢٦٤)، وَعَنِ ابْنِ مَنَدَةَ أَنَّهُ تُوفِيَ سَنَةَ (٢٦٠). وَلَمْ يَحِكْ فِيهِ شَيْئًا.

فرواية مؤمل بن الفضل ودحيم أرجح من هذه، والله أعلم.
والوجه الأول هو المحفوظ قطعاً.

وقد رواه يزيد بن أبي مريم، عن قزعة بن يحيى، عن أبي سعيد الخدري، مثله.

أخرجه ابن نصر في «قيام الليل» (ص ٨١) قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا سويد بن عبد العزيز، حدثني يزيد بن أبي مريم.
وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا سويد بن عبد العزيز فإنه ضعيف من قبل حفظه.

ثالثاً: حديث ابن عباس ؓ:

أخرجه مسلم (٤٧٨/٢٠٦)، وأبو عوانة (١٧٦/٢، ١٧٧)، وأبو نعيم (١٠٥٦)،
١٠٥٧)، كلاهما في «المستخرج»، والنسائي (١٩٨/٢)، وأحمد (٢٧٦/١، ٣٧٠)،
وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٢٤٦ - ٢٤٧)، وعبد بن حميد في «المُتَخَبِ»
(٦٢٨، ٦٣٥)، والسرّاج في «حديثه» (ج ١/٣/٢)، وأبو يعلى (٢٥٣٨)، والبزار
(٢٨٢ - ٢٨٣)، والحاتّ بن أبي أسامة في «مُسْنَدِهِ» (٢٧٩، ٣٥٩) وابن حبان
(١٩٠٦)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٢٣٩)، وفي «المشكّل» (٥١٦٥)،
والطبراني في «الكبير» (ج ١١/رقم ١١٣٤٧)، وفي «الدعاء» (٥٥٧)، والبيهقي
(٩٤/٢)، وجعفر بن محمد بن نصير في «جزء من الأمالي» (ق ٥٧/١)، والخطيب
في «المتفق والمفترق» (ج ١٤/ق ٢١٠/١)، وابن مَخْلَد البزار في «أمالي أبي جعفر»
البخترى وأبي بكر النجار» (ق ١/٦٦)، وابن المقرئ في «الأربعين» (٣٩)
من طرق عن هشام بن حسان، عن قيس بن سعد، عن عطاء، عن ابن عباس، أن
النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لك الحمد، مِلءَ السَّمَوَاتِ

وملء الأرض وما بينهما، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، لا مانع لما أعطيت، ولا مُعطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد».

وقال البزار: «وهذا الحديث قد روي عن ابن عباسٍ من غير وجه، واختلفوا عن قيس بن سعد؛ فقال بعض من رواه عن قيس: عن عطاء، وقال بعضهم: عن طاوس، والحديث بعطاء أشبه».

وصرح هشام بن حسان بالحديث في رواية لأحمد، وكذا صرح قيس عنده. وقد رواه عن هشام بن حسان جماعة، منهم:

«هشيم بن بشير، وروح بن عبادة، وزائدة بن قدامة، وسعيد بن عامر، وحفص بن غياث، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وثابت بن يزيد، وعثمان بن عمر».

وخالفهما حماد بن سلمة، فرواه عن قيس بن سعد، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس - أظنه رفعه - وساقه.

أخرجه أحمد (٢٧٠/١) قال: حدثنا سريج. والطبراني في «الكبير» (ج ١٢/رقم ١٢٥٠٣) من طريق موسى بن إسماعيل التَّبُودَكِيِّ، كلاهما عن حماد بن سلمة.

وهشام بن حسان أثبت من حماد بن سلمة.

ويَحْتَمِلُ أن يكون قيس بن سعد رواه عنهما جميعاً، والله أعلم.

ثم وجدت متابعاً لهشام بن حسان:

تابعه يزيد بن إبراهيم التُّسْتَرِيُّ، قال: ثنا قيس بن سعد، قال يزيد: أراه عن عطاء، عن ابن عباس مثله.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٢١٣) قال: حدثنا موسى بن هارون، نا

إسحاق بن راهويه، أنا أبو عامر العقدي، نا يزيد بن إبراهيم.

وأخرجه المخلص في «الفوائد» (١/١٤٨/٣) عن الحسن بن أبي الربيع، ثنا أبو عامر العقدي به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن يزيد بن إبراهيم إلا أبو عامر العقدي، والمشهور: من حديث هشام بن حسان، عن قيس».

• قلت: كذا قال الطبراني: إن أبا عامر العقدي تفرد به، وليس كذلك، فتابعه مسلم بن إبراهيم الفراهيدي، ثنا يزيد بسنده سواء.

أخرجته شهاب الكاتبة في «مشيختها» (٩٥) من طريق أبي علي الحسن بن الفضل بن السمح، ثنا مسلم بن إبراهيم.

والحسن بن الفضل نقل الذهبي في «الميزان» (١/٥١٧) عن أبي الحسين ابن المُنَادِي أنه قال: «أكثر الناس عنه، ثم انكشف فتركوه وخرقوا حديثه».

وقال ابن حزم في «المحلى» (٩/٢٩٦): «مجهول».

وقال الذهبي في «المغني» (١/١٦٦): «أنهم مزقوا حديثه».

وانظر «تنبيه الهاجد» (٦٦٥).

وقد توبع قيس على هذه الرواية:

تابعه يحيى بن عباد، عن سعيد بن جبير، بسنده سواء.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٥٥٨)، ووقع في السند خلط يحتاج إلى

تحرير.

ويحيى هذا يقال: «ابن عُمارة» بدل «ابن عباد»، وفيه جهالة، والله أعلم.

وتابعه وهبُ بنُ مانوسَ - ويقال: ميناَسَ - عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عباسٍ نحوه.

أخرجه النسائيُّ (١٩٨/٢)، والبخاريُّ في «الكبير» (١٦٨ / ٢ / ٤ - ١٦٩)، والبخاريُّ (ق ٣٠١ / ١)، وأحمدُ (١ / ٢٧٧، ٣٣٣)، ومن طريقه المزيُّ في «التهذيب» (٣١ / ١٤٠)، وعبدُ الرزاقِ (٢٩٠٨)، وأبو يعلى (ج ٤ / رقم ٢٥٤٦)، والطبرانيُّ في «الدعاء» (٥٥٦) من طريقِ إبراهيمَ بنِ نافعِ المكيِّ، وإبراهيمَ بنِ عمرَ بنِ كيسانَ الصنعانيِّ، معاً عن وهبٍ.

وهذا سندُ رجاله ثقاتٌ، إلّا وهبُ بنُ مانوسَ، فلم يوثقه إلّا ابنُ حبانَ (٥٥٧ / ٧)، واللهُ أعلمُ.

رابعاً: حديثُ عبدِ اللهِ بنِ أبي أوفى رضي الله عنه:

أخرجه مسلمٌ (٤٧٦ / ٢٠٢، ٢٠٣)، وأبو عَوانة (١٧٧ / ٢)، وأبو نُعيم (١٠٥١)، كلاهما في «المستخرج»، وأبو نُعيم أيضاً في «الحلية» (٧ / ٢٤٦)، وأبو داودَ (٨٤٦)، وأحمدُ (٤ / ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٨١)، وعبدُ بنُ حميدٍ في «المنتخب» (٥٢٢)، وابنُ أبي شيبَةَ (١ / ٢٤٧)، والطيالسيُّ (٨١٧، ٨٢٤)، وابنُ أبي خيثمةَ في «تاريخه» (٣٦٦، ٣٦٦)، والسراجُ في «حديثه» (ج ١ / ق ٣ / ٢ - ٣ / ٥٠ / ٢)، والحريُّ في «الغريب» (١ / ٣٣٣)، والمخلصُ في «الفوائد» (ج ٩ / ق ٢٠٨ / ٢)، والمحامليُّ في «الأُمالي» (ق ٧٣ / ١ - ٢)، والطحاويُّ في «الشرح» (١ / ٢٣٩)، وفي «المُشكِل» (٥١٦٦)، والبخاريُّ (٣٣٥٩، ٣٣٦١، ٣٣٦٢)، وأبو موسى المدينيُّ في «اللطائف» (ج ٧ / ق ٧٩ / ٢)، والطبرانيُّ في «الأوسط» (٥٦٢٤٩)، وفي «الدعاء» (٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦)، وابنُ عديٍّ في

«الكامل» (٣/ ٩٢٦ و ٧/ ٢٥٠٨) وأبو القاسم المَهْرَوَانِيُّ في «المَهْرَوَانِيَّاتِ» (١٣٤)، والخطيبُ في «مَوْضِعِ الْأَوْهَامِ» (٢/ ٢٤٢)، وابنُ حزمٍ في «المَحَلَّى» (٤/ ١١٩)، والشَّجَرِيُّ في «الْأَمَالِي» (١/ ٢٣٣) من طريقِ عن عُبيدِ بنِ الحسنِ، أبي الحسنِ، قال: سمعتُ عبدَ اللَّهِ بنَ أَبِي أَوْفَى، قال: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ إذا رَفَعَ ظَهْرَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قال: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلءَ السَّمَوَاتِ، وَمِلءَ الْأَرْضِ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ».

ورواه عن عُبيدِ بنِ الحسنِ:

«شُعْبَةُ، وَالْأَعْمَشُ، وَالْعَلَاءُ بنُ صَالِحٍ، وَبَكْرُ بنُ وائِلٍ، وَمِسْعَرُ بنُ كِدَامٍ، وَقَيْسُ بنُ الرَّبِيعِ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ بنُ أَبِي الْمُخَارِقِ».

وقال الخطيب في «تخريج المَهْرَوَانِيَّاتِ»: «انفردَ به مسلمٌ».

● قلتُ: ولما رواه أبو داودَ من طريقِ الأعمشِ، عن عُبيدِ بنِ الحسنِ، قال: «قال سفيانُ الثوريُّ وشُعْبَةُ بنُ الْحَجَّاجِ: «عن عُبيدِ أبي الحسنِ»، قال سفيان: لقينا الشيخَ عُبيدًا أبا الحسنِ» اهـ.

ولا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ.

قال أبو عَوَانَةَ في «مُسْتَخَرَجِهِ» (٢/ ١٧٧): «يقولون: هو عُبيدُ بنُ الحسنِ، وهو أبو الحسنِ».

وهذا القولُ وَقَعَ صَرِيحًا في روايةِ أَبِي الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيِّ، قال: ثنا شُعْبَةُ، قال: أخبرني عُبيدٌ - هو ابنُ حُسَيْنٍ - أبو الحسنِ».

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ (١/ ٢٣٩).

ورواه شُعْبَةُ أَيْضًا عَنْ مَجْزَأَةَ بنِ زَاهِرٍ، سمعتُ ابنَ أَبِي أَوْفَى... فذكره، وزاد:

«اللَّهُمَّ طَهِّرْني بالثلجِ والبرَدِ والماءِ الباردِ، اللَّهُمَّ طَهِّرْني مِنَ الذُّنُوبِ والخطايا، كما يُنقى الثوبُ الأبيضُ مِنَ الوَسَخِ».

أخرجه مسلمٌ (٤٧٦/٢٠٤)، وأبو عَوَانَةَ (١٧٨/٢)، وأبو نُعَيْمٍ (١٠٥٣)، كلاهما في «المستخرج»، وأحمدُ (٣٥٤/٤)، والبخاريُّ في «الأدب المفرد» (٦٨٤)، والنسائيُّ (١٩٨/١)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢١٣/١٠)، والطيالسيُّ (٨٢٤)، والبخاريُّ (٣٣٥٦)، وابنُ النَّقَّورِ في «الفوائد» (٢/٣)، وابنُ حَبَانَ (٩٥٦)، والسرَّاجُ (١/٣ - ٢)، وبَحْشَلٌ في «تاريخ واسط» (ص ٤٤)، والبيهقيُّ (٥/١).
والزيادة للنسائي وغيره.

ورواه عن شعبة: الطيالسيُّ، وحجاجُ بنُ محمدٍ، وعُندَرٌ، ورواحُ بنُ عُبادة، ومعاذُ بنُ معاذٍ، ويزيدُ بنُ هارونَ، وآدمُ بنُ أَبِي إِيَّاسٍ، وبِشْرُ بنُ المفضلِ، ووَكَيْعٌ، ويحيى بنُ أَبِي بُكَيْرٍ.

ولهذه الزيادة طرقٌ أخرى عن مَجْزَأَةٍ.

وتابعه أيضًا رَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ، فرواه عن مَجْزَأَةِ الأسلميِّ بهذا.

أخرجه النسائيُّ (١٩٩/١)، وابنُ أَبِي عاصمٍ في «الآحاد والمثاني» (٢٣٦٦)، والبخاريُّ (٣٣٥٧)، وابنُ حَبَانَ (٩٥٥)، والطبرانيُّ في «الأوسط» (٢١٧٩)، وفي «الدعاء» (١٤٤١)، والدارقطنيُّ في «الأفراد» (٤٠١٢)، والخطيبُ في «المتفق والمختلف» (٧٠)، من طريقٍ عن إبراهيم بنِ يَزِيدَ مَرْدَانِيَّ، ثنا رَقَبَةُ بنُ مَصْقَلَةَ بهذا.

قال الطبرانيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن رَقَبَةَ إِلَّا إبراهيمُ بنُ يَزِيدَ».

وقال الدارقطنيُّ في «الأفراد»: «تفرد به إبراهيمُ بنُ يَزِيدَ، عن رَقَبَةَ».

• قلت: وإبراهيم ليس بعمدة.

ورواه إسرائيل بن يونس، عن مجزأة به نحوه.

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٧٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٦٧).

وأخرجه الترمذي (٣٥٤٧) قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي.

والبزار (٣٣٦٣) قال: أخبرنا إبراهيم بن عبد الله بن محمد الكوفي، قال: ثنا عمر بن حفص بن غياث، ثنا أبي، عن الحسن بن عبيد الله، عن عطاء بن السائب، عن عبد الله بن أبي أوفى، أن النبي ﷺ كان يقول: «اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد، اللهم نقني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس». قال الترمذي: «حسن صحيح غريب».

وقال البزار: «لا نعلم أسند عطاء بن السائب عن ابن أبي أوفى إلا هذا الحديث، ولا روى هذا الحديث عن الحسن بن عبيد الله عن عطاء إلا حفص بن غياث».

• قلت: كلهم ثقات، غير أن عطاء بن السائب كان اختلط، والحسن بن عبيد الله لا أعلمه سمع منه قبل الاختلاط، والله أعلم.

وخولف حفص بن غياث في إسناده:

خالفه يوسف بن خالد السمتي، قال: ثنا الحسن بن عبيد الله، عن بشر بن عروة، عن عبد الله بن أبي أوفى بهذا.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٥٤٨) قال: حدثنا محمد بن رزيق، ثنا محمد بن هشام السدوسي، ثنا يوسف بن خالد بهذا.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الحسن بن عبيد الله إلا يوسف بن خالد.

• قلتُ: والسَّمْتِيُّ تالفُ البتّة، كذبه غيرُ واحدٍ، وتركه آخرون.

وأخرجه أحمدُ (٤ / ٣٨١)، وابنُ صاعدٍ في «مسندِ ابنِ أبي أوفى» (١٩) عن مؤمّلِ بنِ هشامٍ، قالوا: ثنا إسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ، أخبرنا ليثٌ، عن مُدْرِكٍ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ أبي أوفى، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ كان يدعو فيقولُ: «اللَّهُمَّ طَهِّرْني بالثلجِ والبردِ والماءِ الباردِ، اللَّهُمَّ طَهِّرْ قلبي من الخطايا، كما طهرتَ الثوبَ الأبيضَ من الدنسِ، وباعدْ بيني وبين ذنوبي كما باعدتَ بينَ المشرقِ والمغربِ، اللَّهُمَّ إني أعوذُ بك من قلبٍ لا يخشعُ، ومن نفسٍ لا تشبعُ، ودعاءٍ لا يُسمعُ، وعلمٍ لا ينفعُ، اللَّهُمَّ إني أعوذُ بك من هؤلاءِ الأربعِ، اللَّهُمَّ إني أسألكَ عيشةً تقيةً، وميتةً سويةً، ومردًا غيرَ مُخزٍ».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ.

وليثُ بنُ أبي سُلَيْمٍ ضعيفٌ، ومُدْرِكُ بنُ عُمارةٍ لم يوثقه إلّا ابنُ حبانٍ فيما أعلم، وتوثيقه لهذه الطبقةِ لينٌ عندَ أهلِ العلمِ، واللَّهُ أعلم.

ويروى حديثُ الترجمةِ أيضًا: أبو إسحاقَ الشَّيبانيُّ سليمانُ بنُ أبي سليمانَ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ أبي أوفى، أن النبيَّ ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء: «اللَّهُمَّ لك الحمدُ ملءُ السمواتِ وملءُ الأرضِ...» الحديث.

أخرجه البزارُ (٣٣٥٩) قال: أخبرنا إبراهيمُ بنُ عبدِ اللَّهِ، نا حفصُ بنُ عمرَ، نا شعبةً، عن أبي إسحاقَ بهذا.

وأخرجه الدارقطنيُّ في «الأفرادِ» - كما في «أطرافِ الغرائبِ» (٣٩٩٧) - من هذا الوجه، وقال: غريبٌ من حديثِ شعبةً، عن أبي إسحاقَ، لم يروه عنه غيرُ سليمانَ بنِ حربٍ، وأبي عمرَ الحَوْضيِّ.

• قلت: وإسناده صحيح، ولشعبة فيه شيخان، والله أعلم.

خامساً: حديث أبي جحيفة رضي الله عنه:

أخرجه ابن ماجه (٨٧٩)، وأحمد بن منيع في «مسنده» - كما في «زوائد البوصيري» (٣٠٧/١)، وابن أبي شيبة (٢٤٧/١)، وأبو يعلى (٨٨٢)، والفريابي في «القدر» (١٨٦)، والطحاوي في «الشرح» (٢٣٩/١)، وفي «المشكيل» (٥١٦٨)، والطبراني في «الكبير» (ج ٢٢/ رقم ٣٥٥)، وفي «الدعاء» (٥٦٧)، وابن عبد البر في «المهيد» (٨٥/٢٣) من طريق عن شريك بن عبد الله النخعي، عن أبي عمر، قال: سمعت أبا جحيفة، قال: ذكرت الجدود عند النبي ﷺ وهو في الصلاة، فقال رجل: جد فلان في الخيل، وقال آخر: جد فلان في الإبل، وقال آخر: جد فلان في الغنم، وقال آخر: جد فلان في الرقيق، قال: فلما قضى رسول الله ﷺ رفع رأسه من آخر ركعة، فقال: «اللهم ربنا لك الحمد ملء السماء، وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد» حتى بلغ: «ولا ينفع ذا الجد منك الجد»، قال: فطول رسول الله ﷺ صوته «بالجد» ليعلموا أنه ليس كما يقولون.

قال البوصيري في «الزوائد»: «هذا إسناده ضعيف، وأبو عمر لا يعرف حاله».

• قلت: وشريك بن عبد الله النخعي سيئ الحفظ.

سادساً: حديث ابن مسعود رضي الله عنه:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (ج ١٠/ رقم ١٠٥٥٢)، وفي «الدعاء» (٥٥٤)، والخطيب في «تاريخه» (٢٢٥ - ٢٢٦) من طريق محمد بن عمران بن أبي ليلى، حدثني أبي، ثنا ابن أبي ليلى، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد الله بن باباه، عن عبد الله بن مسعود، أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: «اللهم ربنا لك

الحمد، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الكبرياء والمجد».

وهذا سندٌ ضعيفٌ.

وابنُ أبي ليلى هو محمدُ بنُ عبدِ الرحمن، سيُّ الحفظِ.

وحبيبُ بنُ أبي ثابتٍ مدلسٌ كما قال ابنُ خزيمة وابنُ حبانَ.

ورواه ابنُ أبي ليلى أيضًا عن الحكم، عن ميمون بن أبي شبيب، عن ابن مسعودٍ مثله.

أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» (١٠٥٥١)، وفي «الدعاء» (٥٥٥) من طريق

محمد بنِ عمران بن أبي ليلى، حدثني أبي، ثنا ابنُ أبي ليلى، عن الحكم به.

وأخرجه المخلصُ (٣/١٤٧/٢) عن بكر بن عبد الرحمن، ناعيسى بن المختار،

عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى بهذا.

وهذا منقطعٌ.

قال ابنُ أبي حاتمٍ في «المراسيل» (ص ٢١٤): «سئل أبي وقيل له: ميمون بنُ

أبي شبيب عن عائشة، متصلٌ؟ قال: لا» اهـ.

• قلت: ووفاة عائشة رضي الله عنها سنة سبع وخمسين على الصحيح، ووفاة ابن مسعود رضي الله عنه

كانت سنة اثنتين وثلاثين، فعدمُ سماعه منه أولى، والله أعلم.

وهذا الاضطرابُ من ابن أبي ليلى.

ولكن له طريقٌ آخرُ:

أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» (١٠٣٤٨)، وفي «الدعاء» (٥٥٣) من طريق

محمد بن يوسف الفريابي، ثناسفيان، عن أشعث بن سوار، عن القاسم بن عبد الرحمن،

عن أبيه، عن ابن مسعودٍ مثله.

قال الهيثمي في «المَجْمَع» (١٢٣/٢): «رجاله رجالُ الصحيح، إلا أن أشعثَ بنَ سَوَّارٍ اختلفَ في الاحتجاج به».

وأخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ (٢٤٧/١) موقوفاً.

سابعاً: حديثُ محمد بنِ مَسْلَمَةَ رضي الله عنه:

وقد مرَّ الكلامُ عليه أثناء حديث: «عليُّ بنُ أبي طالبٍ» فراجعهُ.

ثامناً: حديثُ عائشةَ رضي الله عنها:

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٥٦٩)، وأبو نُعَيْمٍ في «الحلية» (٨١/٣ - ٨٢) من طريق حَجَّاجِ بنِ مِنْهَالٍ، ثنا هَمَّامٌ، عن أبان، عن أبي الجوزاء، عن عائشةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا قال: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» قال: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلءَ السَّمَوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ، وَمِلءَ مَا بَيْنَهُمَا، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ».

وسنده ضعيفٌ جداً.

وأبان: هو ابنُ أبي عياشٍ، متروكُ الحديث، واللَّهُ أعلم.

وأغرب أبو نُعَيْمٍ فقال عَقِبَهُ: «هذا حديثٌ ثابتٌ مشهورٌ من حديثِ أبي الجوزاء عن عائشةَ رضي الله عنها، ورواه سعيدُ بنُ أبي عَرُوبَةَ وإسرائيلُ عن أبانَ نحوه».

تاسعاً: حديثُ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه:

أخرجه البزارُ (٥٢٧ - زوائده)، ومن طريقهِ الشجريُّ في «الأمالِي» (١)، (٢٤٨) قال: حدثنا عَبَّادُ بنُ أَحْمَدَ العَرَمِيُّ، ثنا عَمِّي، عن أبيه، عن جابرِ الجُعْفِيِّ،

عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «يا بريدة، إذا كان حين تفتح الصلاة فقل: سبحانك اللهم وبحمدك، لا حول ولا قوة إلا بالله، لا إله إلا أنت، وحدك لا شريك لك، تبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، ظلمت نفسي فاغفر لي؛ فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، وتقرأ ما تيسر من القرآن، وتركع، فتقول: سبحان ربي العظيم ثلاث مرات، فإذا رفعت من الركوع فقل: سمع الله لمن حمده، اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، فإذا سجدت فقل: سبحان ربي الأعلى ثلاثاً، سجد وجهي للذي خلقه، فشق سمعه وبصره، تبارك الله أحسن الخالقين، فإذا رفعت من السجود فقل: رب اغفر لي وارحمني واهدني وارزقني، إني لما أنزلت إلي من خير فقير، فإذا جلست في صلاتك، فلا تترك في التشهد: لا إله إلا الله وأني رسول الله، والصلاة علي وعلى جميع أنبياء الله، وسلّم على عباد الله الصالحين».

قال البزار: «لا نعلمه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد عن بريدة».

وقال الهيثمي (١٣٢/٢): «فيه عباد بن أحمد العزرمي، ضعفه الدارقطني، وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف».

كذا قال! والجعفي ضعيف جداً، كما قال الحافظ في «مختصر زوائد البزار» (٢٦١/١).

وأخرجه الدارقطني (٣٣٩/١) من طريق سعيد بن عثمان الخزاز، ثنا عمرو بن شمر، عن جابر، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه مرفوعاً: «يا بريدة، إذا رفعت رأسك من الركوع فقل: سمع الله لمن حمده، اللهم ربنا لك الحمد، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت بعد».

وسعيدُ بنُ عثمانَ قال ابنُ القُطَّانِ: «لا أعرفه» - كذا في «اللسان» (٤ / ٤١) -
وجابرٌ هو الجُعْفِيُّ.
وعمرُ بنُ شِمْرٍ ضعفه الدارقطني وغيره.

* * *

٢ - «يُلْهَمُ أَهْلُ الْجَنَّةِ التَّسْبِيحَ وَالتَّحْمِيدَ كَمَا يُلْهَمُونَ النَّفْسَ».

* * *

• صحيح:

فهذا الحديث يرويه جابر بن عبد الله رضي الله عنه
وله عنه طرقٌ.

١ - أبو الزبير، عنه:

أخرجه مسلمٌ في «كتاب الجنة» (١٩/٢٨٣٥)، ومن طريقه ابنُ حزم^(١) في «المحلى» (١٢/١) قال: حدّثني الحسنُ بنُ عليّ الحلواني، وحجاجُ بنُ الشاعر، والدارميُّ في «سننه» (٢/٢٤١)، ثلاثتهم عن أبي عاصم - هو الضّحّاكُ بنُ مخلدٍ - عن ابنِ جريج قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمعَ جابرَ بنَ عبد الله يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «يَأْكُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِيهَا وَيَشْرَبُونَ، وَلَا يَتَغَوَّطُونَ، وَلَا يَمْتَخِطُونَ، وَلَا يَبُولُونَ، وَلَكِنْ طَعَامُهُمْ ذَاكَ جُشَاءٌ كَرِشِحِ الْمِسْكِ، يُلْهَمُونَ التَّسْبِيحَ وَالْحَمْدَ كَمَا يُلْهَمُونَ النَّفْسَ». لفظُ مسلم.

وتابعه يحيى بنُ سعيدِ الأمويُّ، قال: ثنا ابنُ جريج بسنده سواء، غير أنه قال: «التكبير» بدل «الحمد».

أخرجه مسلمٌ (٢٠/٢٨٣٥) قال: حدّثنا سعيدُ بنُ يحيى بنِ سعيدِ الأمويُّ، قال: حدّثني أبي بهذا.

وتابعه أيضًا رَوْحُ بنُ عبادَةَ، فرواه عن ابنِ جريج بسنده سواء مثل حديث أبي عاصم.

(١) واقتصر ابنُ حزم على روايته عن الحسن بن عليّ الحلواني وحده.

أخرجه أحمد (٣/ ٣٨٤) قال: حَدَّثَنَا رَوْحٌ بهذا.

وَتُوَيْعَ ابْنُ جُرَيْجٍ:

تابعه ابنُ لهيعة، عن أبي الزبير بهذا الإسنادِ مثله، وقال: «التحميد» بدل «الحمد».

أخرجه أحمد (٣/ ٣٤٩) قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ. وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «صِفَةِ الْجَنَّةِ» (٢٧٤) عَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وهو عند أبي نعيمٍ مختصراً بمحلِّ الشاهدِ منه.

وابنُ لهيعة سَيُّءُ الْحِفْظِ، لَكِنْ مُتَابِعَةٌ ابْنِ جُرَيْجٍ لَهُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَفِظَ.

وتابعه إسماعيلُ بنُ عبدِ الملكِ، وهو صاحبُ أوهامٍ، فرواهُ عن أبي الزبير، عن جابرٍ مرفوعاً بتمامه.

أخرجه أبو نعيمٍ أيضاً (٢٣٤) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، ثنا عَلِيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ الْمَقَانِعِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَوْسَفَ، ثنا أَبُو مَالِكٍ الْجَنْبِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. وَإِسْمَاعِيلُ وَإِنْ ضَعْفَ فَإِنَّهُ مُتَابِعٌ كَمَا تَرَى، وَلَكِنْ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ ضَعِيفٌ.

وَأَبُو مَالِكٍ هَذَا اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ هَاشِمٍ، صَدُوقٌ، كَمَا قَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ عَدِيٍّ، وَلَكِنْ لَيْتَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالنَّسَائِيُّ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «فِيهِ نَظَرٌ»، وَتَنَاوَلَهُ ابْنُ حِبَّانَ بِعِبَارَتِهِ الشَّهِيرَةِ: «كَانَ مِمَّنْ يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ وَيُرْوِي عَنِ الثَّقَاتِ مَا لَا يُشَبَّهُ حَدِيثَ الْأَثْبَاتِ، لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِخَبْرِهِ»، وَهَذَا غَلُوٌّ مِنْ ابْنِ حِبَّانَ رحمته الله.

وَالرَّجُلُ مَعَ لَيْسِنِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، كَمَا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَا بَأْسَ بِهِ»، فَيُقْبَلُ حَدِيثُهُ بَعْدَ النَّظَرِ فِيهِ، وَلَكِنْ قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «إِذَا حَدَّثَ عَنْ ثِقَةٍ فَهُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَإِذَا حَدَّثَ عَنْ ضَعِيفٍ كَانَ يَكُونُ فِيهِ بَعْضُ الْإِنْكَارِ». وَرَوَاتُهُ هُنَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَهُوَ يُضَعَّفُ مِنْ قِبَلِ حَفِظِهِ،

والراوي عنه هنا هو إبراهيم بن يوسف الحَضْرَمِيُّ الكوفيُّ أحدُ شيوخ النسائيِّ، فوثقه موسى بن إسحاق. وقال مُطَيَّنٌ: «صدوق»، ولكن لَيْنَهُ النسائيُّ بقوله: «ليس بالقوي».

وعليُّ بن العباسِ المَقانعيُّ ترجمه السمعانيُّ في «الأنساب» (٣٦١ / ٥) وقال: «بفتح الميم والقاف، بعدهما الألف، وكسر النون، وفي آخرها العينُ المهملة، هذه النسبةُ إلى المَقانِعِ، وهو جمعُ مَقْنَعَةٍ التي تختمرُ بها النساءُ»، ثم قال: «وأبو الحسنِ عليُّ بنُ العباسِ بن الوليدِ البَجَلِيُّ المَقانعيُّ كان يبيعُ الخمرَ بالكوفة، يروي عن محمد بن مروان الكوفيِّ وغيره، روى عنه أبو بكر ابنُ المقرئ، ومات بعد شوالِ سنة ستٍّ وستينَ وثلاثِ مئة».

وترجمه الذهبيُّ في «السِّيَر» (٤٣٠ / ١٤) وقال: «الشيخُ المحدثُ الصدوق».

٢ - أبو سفيانَ طلحةُ بنُ نافع، عنه:

أخرجه مسلمٌ (٢٨٣٥ / ١٨)، وأبو داودَ (٤٧٤١) قالوا: حدَّثنا عثمانُ بنُ أبي شيبة - زاد مسلمٌ: وإسحاقُ بنُ إبراهيم - وأبو يعلى (١٩٠٦، ٢٠٥٢)، وابنُ أبي الدنيا في «صفةِ الجنة» (١٢١) قالوا: حدَّثنا أبو خيثمة زهيرُ بنُ حربٍ، قالوا: ثنا جريرُ بنُ عبد الحميد، عن الأعمش، عن أبي سفيانَ طلحةَ بنِ نافع، عن جابرٍ مرفوعاً: «إن أهلَ الجنة يأكلون فيها ويشربون، ولا يتفلون ولا يتغوَّطون ولا يمتخطون»، قالوا: فما بالُ الطعام؟ قال: «جُشاءٌ وريحٌ كريح المسك، يُلْهَمون التسبيحَ والتحميدَ كما يُلْهَمون النفس».

لفظُ مسلم.

هو عند أبي داودَ بأوله فقط.

وتابعه سفيانُ الثوريُّ عن الأعمشِ بهذا الإسنادِ بتمامه، إلَّا أنه قال: «التكبير» بدل «التحميد».

أخرجه عبدُ بنُ حميدٍ في «المنتخب» (١٠٣٠) قال: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عَقَبَةَ، ثنا سفيانُ، عن الأعمشِ بهذا.

وأخرجه ابنُ حبانَ (٧٤٣٥)، وأبو عَوَانَةَ - كما في «إتحافِ المَهْرَةِ» (١٧٨/٣) -، والبغويُّ في «شرح السنة» (٢١٢/١٥) عن محمدِ بنِ كثيرٍ. وأبو عوانةٌ أيضًا عن أبي عامرٍ العَقَدِيِّ. وأبو نُعَيْمٍ في «صفةِ الجنة» (٣٣٣) عن محمدِ بنِ يوسفَ الفَرِيَابِيِّ، كلُّهم عن الثوريِّ به، إلَّا أنه قال: «التحميد».

ويُفهمُ من كلامِ أبي نُعَيْمٍ عقبَ الحديثِ أن روايةَ الثوريِّ عنده دونَ الجملةِ الأخيرةِ التي هي محلُّ الشاهدِ، فإنه ذكر روايةَ أبي معاويةَ الآتيةَ، ثم قال: وروايةُ الثوريِّ مثله، وروايةُ أبي معاويةَ لم تقعَ فيها الجملةُ الأخيرةُ.

ويرويه أبو معاويةَ، عن الأعمشِ دونَ قوله: «ويلهمون... إلخ».

أخرجه مسلمٌ (١٨/٢٨٣٥) قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، وأحمدُ (٣/٣١٦)، وهَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ في «الزهد» (٦٢). وأبو يعلى (٢٢٧٠) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. وأبو عوانةٌ - كما في «إتحافِ المَهْرَةِ» (١٧٨/٣) - قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ. وأبو نُعَيْمٍ في «صفةِ الجنة» (٣٣٣) عن أبي بكرٍ بنِ أبي شَيْبَةَ. والبيهقيُّ في «البعث» (٣١٦) عن محمدِ بنِ حمادٍ، قالوا: ثنا أبو معاويةَ بهذا.

ويرويه زائدةُ بنُ قدامةَ عن الأعمشِ بهذا بتمامه فقال: «والحمد».

أخرجه الحارثُ بنُ أبي أسامةَ في «مسنده» (١١٣٤)، ومن طريقه ابنُ خِلاَدٍ في «الفوائد» (ق ٢١٩/١)، والخطيبُ في «تاريخه» (١٣/١٩٧) عن أحمدَ بنِ الخليلِ

الْبُرْجُلَانِيّ، قالوا: ثنا معاويةُ بْنُ عمرو، ثنا زائدةُ بْنُ قُدّامةَ بهذا.

وأخرجه أبو نعيم (٣٣٣) عن عمرو بن مرزوق، ثنا زائدة بهذا.

ويرويه عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش دون قوله: «وَيُلْهَمُونَ النَّفْسَ... إلخ».

أخرجه أحمد (٣/ ٣٦٤) قال: حَدَّثَنَا عَفَانُ، ثنا عبد الواحد.

ويرويه سلام بن سليم أبو الأحوص عن الأعمش دون آخره.

أخرجه الطيالسي (١٧٧٦).

٣ - ماعز التميمي، عنه:

أخرجه أحمد (٣/ ٣٥٤) قال: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، ثنا صفوان بن عمرو، عن

ماعز التميمي، عن جابر بن عبد الله قال: سئل رسول الله ﷺ: «أَيَأْكُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ؟»،

قال: «نعم ويشربون ولا يَبُولُونَ فيها ولا يتغوطون ولا يَتَنَحَّضُونَ، إنما يكون ذلك

جُشَاءً ورَشْحًا كَرَشِحِ الْمَسْكِ، وَيُلْهَمُونَ التَّسْبِيحَ والتَّحْمِيدَ كما تُلْهَمُونَ النَّفْسَ».

وتابعه إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو بهذا.

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٠١٩) قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بن

عَرِيقٍ، ثنا عبد الوهاب بن الضحاك، ثنا إسماعيل بن عياش.

وهذه متبعةٌ واهيةٌ.

وعبد الوهاب ساقطُ البتّة.

ثم إن هذا الإسناد ضعيفٌ؛ لجهالة ماعز التميمي؛ فقد قال في «تعجيل المنفعة»

(٩٨٧): «غير معروف».

وترجمه ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٣٩١)، ولم يذكر فيه شيئاً.

٤ - وهبُ بنُ مُنبِّهٍ، عنه:

أخرجه أبو نعيم في «صفة الجنة» (٢٧٤) من طريق الحسن بن سفيان، ثنا الحسن بن الصباح البزاز، ثنا إسماعيل بن عبد الكريم، أخبرني إبراهيم بن عقيل، عن أبيه، عن وهب بن منبه، عن جابر مرفوعاً: «أهل الجنة يلهمون التسبيح والتحميد كما يلهمون النفس».

وإسناده جيد.

وإبراهيم بن عقيل بن معقل بن منبه، قال ابن معين: «ثقة وأبوه ثقة»، وقال مرة: «لم يكن به بأس».

ووثقه العجلي وابن حبان.

وإسماعيل بن عبد الكريم، وثقه ابن حبان. وقال النسائي: «ليس به بأس». وبقية رجال الإسناد ثقات.

٥ - الربيع بن أنس، عنه:

أخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (١٢٢) عن عبيد الله بن موسى. وأبو نعيم (٣٣٤) عن محبوب بن مُحَرِّز، كليهما عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن جابر بن عبد الله مرفوعاً: «إن أهل الجنة ليأكلون ويشربون، ولا يتغوطون، ولا يبولون، إنما قضاؤهم ذلك جُشَاءً ورشْحُ المسكِ».

زاد ابن أبي الدنيا: «يلهمون التسبيح والتحميد كما تلهمون النفس». وسنده ضعيف.

وأبو جعفر الرازي سيئ الحفظ.

٣ - «بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ».

* * *

• صحيح:

وقد ورد من حديث: عليّ بن أبي طالب، وجابر، وأبي ذرّ، وأبي أمامة، وابن عباس، وأبي سعيد الخدريّ، وأبي هريرة، وابن عمر، وأبي موسى الأشعريّ، وأنسٍ رضي الله عنه.

أولاً: حديث عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه:

أخرجه ابن شاهين في «جزء من حديثه» (ق ٣٠٣ / ١)، والآخر في «الشرعة» (٤٩٨)، والخلعيّ في «الخلعيات» (ج ٨ / ق ٧٤ / ١)، واللالكائيّ في «أصول الاعتقاد» (٧٨٥ / ٤) من طريق موسى بن أعين، عن عطاء بن السائب، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن عليّ بن أبي طالب مرفوعاً: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: أُرْسِلْتُ إِلَى الْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهْورًا وَمَسْجِدًا، وَنُصِرْتُ بِالرَّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ».

زاد اللالكائيّ: «يعني: القرآن».

• قلتُ: وهذا سندٌ ضعيفٌ.

وعطاء بن السائب كان اختلط، وموسى بن أعين ليس من قدماء أصحابه.

ولكنه تُوبع:

تابعه جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه أبي جعفر الباقر، عن جدّه عليّ بن الحسين، عن أبيه عليّ بن أبي طالب مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَنِي إِلَى كُلِّ

أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ، وَنُصِرْتُ بِالرَّعْبِ، وَأُحِلَّ لِي الْمَغْنَمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ لِلْمُذْنِبِينَ مِنْ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكَرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥ / ق ١١٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْفَنْطَرِيِّ، نَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَعْفَرٍ.. فَذَكَرَهُ.

وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ.

وَفِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُ.

ثُمَّ هُوَ مَنْقُطَعٌ، فَعَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ لَمْ يَدْرِكْ جَدَّهُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْمَرَاثِلِ» (ص ١٣٩).

وَقَوْلُهُ: «عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ» لَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ سَائِغًا عَنْهُمْ إِطْلَاقُ لَفْظِ «الْأَبِ» عَلَى «الْجَدِّ».

يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١/ ٦٩ - ٧٠) مِنْ طَرِيقِ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَلِيٌّ، أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ قَالَ: دَعَانِي أَبِي عَلِيٌّ، يَعْنِي: ابْنَ أَبِي طَالِبٍ، بِوَضُوءٍ فَقَرَّبْتُهُ لَهُ... ثُمَّ ذَكَرَ صِفَةَ وَضُوءِهِ، وَفِي آخِرِهِ: «فَشَرِبَ مِنْ فَضْلِ وَضُوءِهِ قَائِمًا، فَعَجَبْتُ، فَلَمَّا رَأَنِي قَالَ: لَا تَعْجَبْ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَبَاكَ النَّبِيَّ ﷺ يَصْنَعُ مِثْلَ مَا رَأَيْتَنِي صَنَعْتُ».

وَقَدْ خَالَفَهُمَا - يَعْنِي: عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ وَجَعْفَرًا - مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نُصِرْتُ بِالرَّعْبِ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا، وَأُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْمَغَانِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِنَبِيِّ كَانَ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ،

خمسٌ لم يؤتِهْنِ نبيٌّ كان قبلي»، ولم يذكر محلّ الشاهد.

أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٣٤ / ١٠) قال: حدّثنا ابنُ حميدٍ، قال: حدّثنا سلمةُ، عن محمد بن إسحاق به.

وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا.

فمع كونه مُعْضِلاً، فابنُ حميدٍ واهٍ، وشيخه سلمةُ بنُ الفضلِ الرازيُّ تكلموا فيه، وأشار أبو زرعة إلى أنه يكذب، وتُعَقَّب.

وأخرجه أحمدُ (٩٨ / ١)، وابنُ أبي شيبة (٤٣٤ / ١١)، والبخاري (ج ٣ / رقم ٢٤٤٣)، وتماّم الرازيُّ في «الفوائد» (١٤٢٨)، والآجريُّ في «الشرعية» (٤٩٨)، والبيهقيُّ في «الكبرى» (٢١٣ / ١ - ٢١٤)، وفي «الدلائل» (٥ / ٤٧٢)، واللالكائيُّ في «أصول الاعتقاد» (١٤٤٧)، والضياء في «المختارة» (٧٢٩) من طريق عن زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن الحنفية، أنه سمع علي بن أبي طالب يقول: قال رسول الله ﷺ: «أُعْطِيتُ ما لم يُعْطَ أَحَدٌ من الأنبياء»، فقلت: ما هو يا رسول الله؟ قال: «نُصِرْتُ بالرعب، وأُعْطِيتُ مفاتيحَ الأرض، وسُمِّيتُ أحمدَ، وجُعِلَ لي الترابُ طهوراً، وجُعِلَت أمتي خيراً الأمم».

وذكر البخاريُّ الفقرة الأولى منه، وزاد: «وأُعْطِيتُ جوامعَ الكلم، وأُحِلَّتْ لي الغنائم»، ولم يذكر محلّ الشاهد.

وحسّن إسناده السيوطيُّ في «الدرر المنثور» (٦٤ / ٢)، وسبقه الحافظ في «الفتح» (٤٣٨ / ١).

وقال الهيثميُّ (٢٥٨ / ٨): «رجالُه رجالُ الصحيح، غيرَ عبدِ الله بنِ محمد بنِ عقيلٍ، وهو حسن الحديث».

وأخرجه الضيَاء في «المختارة» (٧٢٨) من طريق سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، ثنا عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن علي الأكبر، أنه سمع علي بن أبي طالب مرفوعاً: «أُعْطِيتُ أَرْبَعًا...»، فذكر ما تقدم خلا: «نُصِرْتُ بِالرَّعْبِ».

• قلتُ: فظهر من هذا أن سعيد بن سلمة تابع زهير بن محمد عليه، لكن وقع في «علل الحديث» (٢٧٠٥) لابن أبي حاتم غير ذلك، فقال: «سألتُ أبي عن حديثٍ اختلف في الرواية على عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن عقيل بن أبي طالب، عن علي، عن النبي ﷺ أنه قال: «أُعْطِيتُ مَا لَمْ يَعْطَ أَحَدٌ...» فذكره، قال: ورواه زهير بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن علي أنه سمع علياً.

فقال أبو زرعة: حديث سعيد بن سلمة عندي خطأ، وهذا عندي الصحيح» انتهى.

فظهر من هذا أن سعيداً خالف زهير بن محمد، فلعله اختلف على سعيد بن سلمة فيه أيضاً، والله أعلم.

وعلى التسليم بالمخالفة، فإن زهير بن محمد تُوبع عليه:

تابعه يزيد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن علي، عن أبيه علي بن أبي طالب مرفوعاً، بمثل حديث زهير.

أخرجه ابن شاهين في «جزء من حديثه» (٢/٣٠٣) من طريق أحمد ابن محمد بن سعيد الهمداني، حدَّثنا أحمد بن يحيى الصوفي، حدَّثنا عبد الرحمن بن يزيد، حدَّثنا أبي، عن عبد الله بن محمد بن عقيل به. ولكنها متبعةٌ واهيةٌ.

وأحمدُ بنُ محمدٍ هو «ابنُ عُقْدَةَ» الحافظُ، وليس بعمدةٍ مع سعةِ حفظه.
 ويزيدُ هذا لم أستطعُ تعيينه، ولم أجدُ في الرواةِ عن ابنِ عقيلٍ مَنْ اسمه: «يزيدُ»،
 إلا يزيدَ بنَ أبي زيادٍ الهاشميَّ، ولم أقفْ له على ولدٍ يُدعى: «عبدَ الرحمنِ»،
 أو يكونُ، ولكنه غيرُ معروفٍ.

وفي الرواةِ: «عبدُ الرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ جابرٍ الأزديُّ» يروي عن أبيه، وأستبعدُ
 أن يكونَ هو؛ فإنَّ والدَه يروي عن أبي هريرة، كما في «الجرحِ والتعديلِ»
 (٢/٢٥٥)، و«الثقاتِ» (٥/٥٣٥) لابنِ حبانَ، واللَّه أعلمُ.

ثانياً: حديثُ جابرِ بنِ عبدِ اللّهِ ﷺ:

أخرجه مسلمٌ (٣/٥٢١)، والبيهقيُّ في «الكبرى» (٦/٢٩١)، وفي «الدلائلِ»
 (٥/٤٧٢ - ٤٧٣)، وابنُ السُّبكيِّ في «الطبقاتِ» (٥/١٤١) من طريقِ هُشيمٍ، عن
 سيَّارٍ، عن يزيدَ الفقيرِ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللّهِ مرفوعاً: «أُعْطِيتُ خَمْساً لم يعطهنَّ أحدٌ
 قبلي: كان كلُّ نبيٍّ يُبعثُ إلى قومِهِ خاصَّةً، وُبعثْتُ إلى كلِّ أحمرَ وأسودَ، وأُحِلَّتْ
 لي الغنائمُ، ولم تحِلَّ لأحدٍ قبلي، وجُعِلَتْ لي الأرضُ طَيِّبَةً طَهُوراً ومسجداً، فأَيُّما
 رجلٍ أدركته الصلاةُ صلى حيثُ كان، ونُصِرْتُ بالرُّعبِ بين يدي مسيرةَ شهرٍ،
 وأُعْطِيتُ الشِّفَاعَةَ».

ومن هذا الوجه:

أخرجه البخاريُّ (١/٤٣٥ - ٤٣٦، ٥٣٣، ٦/٢٢٠)، ومن طريقه ابنُ عبدِ البرِّ في
 «التمهيدِ» (٥/٢٢١ - ٢٢٢)، وأبو عوانةَ (١/٣٩٥ - ٣٩٦)، والنَّسائيُّ (١/٢١٠ -
 ٢١١ و ٥٦/٢)، والدارميُّ (١/٢٦٣)، وأحمدُ (٣/٣٠٤)، وابنُ أبي شَيْبَةَ
 (٢/٤٠٢، ١١/٤٣٢)، وعبدُ بنُ حُميدٍ في «المنتخبِ» (١١٥٤)، والسرَّاجُ في

«حديثه» (ق ٤٧ / ١)، وابنُ حبانَ (٦٣٩٨)، وأبو نعيمٍ الأصبهانيُّ في «زوائدِه على حديثِ أيوبَ السَّخْتِيَّانِيَّ» لِإِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي (ق ٤٣ / ١)، وفي «جزء من حديث أبي عليٍّ الصَّوَّافِ» (ق ٥ / ١)، والبيهقيُّ في «الكبرى» (١ / ٢١٢ و ٢ / ٣٢٩، ٤٣٣ و ٦ / ٢٩١ و ٩ / ٤)، وفي «المعرفة» (٣ / ٤٠٠)، وفي «الدلائل» (٥ / ٤٧٢، ٤٧٣)، وأبو نعيمٍ في «الحلية» (٨ / ٣١٦)، واللالكائيُّ (١٤٣٩)، والبغويُّ في «شرح السُّنَّةِ» (١٣ / ١٩٦) من طريقٍ عن هُشَيْمٍ به، لكن بلفظٍ: «وُبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً». وفي روايةٍ: «كَافَّةً».

وعند أبي عَوَانَةَ: «قال هُشَيْمٌ: ولا أدري بأيَّتِهِنَّ بدأ».

قال الحافظُ في «الفتح» (١ / ٤٣٦): «مَدَارُ حَدِيثِ جَابِرٍ هَذَا عَلَى هُشَيْمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ».

وقد وقفتُ له على طريقٍ آخرَ:

أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسط» (٤٥٨٦) قال: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ.

وأبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد التَّمِيمِيُّ في «تلقيح العقول في فضائل الرسول» (ق ١٢٠ / ١)، عن أبي عليٍّ المعمريِّ الحافظِ، قال: نا هشامُ بنُ عمارٍ، قال: نا إسماعيلُ بنُ عياشٍ، عن عبد العزيز بن عبيد الله، عن محمد بن المنكدرِ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابرٍ مرفوعاً: «فُضِّلْتُ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلِي بِخَمْسِ خِصَالٍ: أُرْسِلْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً: الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً، وَنَصَرْتُ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَأَحْلَتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحُلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، قِيلَ لِي: سَلْ تُعْطَهُ، فَأَخَرْتُ شَفَاعَتِي لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قال الطبرانيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن أبي سلمة إلا محمد بن المنكدر، ولا

عن ابن المنكدر إلا عبد العزيز بن عبيد الله، تفرد به إسماعيل بن عياش.

• قلت: وهذا سند لا بأس به في الشواهد.

وهشام بن عمار يضعف من قبل حفظه.

ورواية إسماعيل بن عياش عن أهل الشام متماسكة، كما قال البخاري وغيره، وهذه منها؛ فإن عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة شامي.

[تنبيه]: عز الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/٥) حديث جابر هذا للسته، وهو وهم منه كما رأيت، والله أعلم.

ثالثاً: حديث أبي ذر رضي الله عنه:

أخرجه أبو العباس السراج في «مسنده» (٤٩٣ - منسوختي) عن أبي عوانة، والبيهقي في «الدلائل» (٥/٤٧٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٧٧) من طريق جرير بن عبد الحميد، كليهما عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر، قال: طلبت رسول الله ﷺ ليلاً، فوجدته قائماً يصلي، فأطال الصلاة، ثم قال: «أوتيت الليلة خمساً لم يؤتها نبي قبلي: أرسلت إلى الأحمر والأسود، ونصرت بالرعب، فیرعب العدو وهو بمسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأحللت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي، وقيل: سل تعطه، فاخبتاها شفاعاً لأمتي، وهي نائلة من لم يشرك بالله شيئاً».

وأخرجه أبو داود (٤٨٩) من هذا الوجه بالفقرة الثالثة منه.

قال أبو نعيم: «وحديث عبيد بن عمير عن أبي ذر مختلف في سنده؛ فمنهم من يرويه عن الأعمش عن مجاهد، عن أبي ذر، من دون «عبيد». وتفرد جرير بإدخال: «عبيد» بين: «مجاهد» و«أبي ذر» عن الأعمش» اهـ.

• قلت: كذا قال!

ولم يتفرّد بذلك جرير؛ فتابعه «أبو عوانة، وزهير بن معاوية، ومحمد بن أبي عبيدة، ومحمد بن إسحاق، ومندل بن علي»، كلهم عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر مثله.

أخرجه الدارمي (١٤٢/٢)، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث المختصر» (٥٢٥/١)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/٣)، وأحمد في «المسند» (١٤٥/٥، ١٤٨)، وابن أبي شيبة (٢/٤٠٢ و ١١/٤٣٥ - ٤٣٦)، والسراج في «مسنده» (ج ٢/٢٥ ق ٢ - ١/٢٦)، وابن حبان (٢٠٠)، وابن صاعد في «زوائد الزهد» (١٠٦٩، ١٦٢٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٩/٦٨)، والبيهقي في «الدلائل» (٥/٤٧٣)، والحاكم (٢/٤٢٤) وقال: «صحيح على شرط الشيخين».

قال الحافظ: «هذا حديث صحيح».

• قلت: رجاله رجال الصحيح.

ولكن فيه تدليس الأعمش، وكان الأعمش إذا روى عن الصغار ك «مجاهد» دلس، كما قال أبو حاتم^(١) وغيره.

ولعله فعل هذا؛ فقد أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/١٠٠٠) من طريق روح بن ميسرة، عن الأعمش، عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر مرفوعاً مختصراً.

(١) ونص كلام أبي حاتم - كما في «علل الحديث» (٢١١٩) لولده - : «إن الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يرويه عن مجاهد مدلس» اهـ.

لكنَّ رَوْحَ بَنِ مَسَافِرٍ ضَعِيفٌ.

ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي «عِلَلِ الدَّارِقُطْنِيِّ» (ج ٣/ ق ٤٩/ ٢) وَقَالَ: «وَقِيلَ: إِنَّ الْأَعْمَشَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُجَاهِدٍ. وَقَالَ قُطْبَةُ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وَقَالَ رَوْحُ بْنُ مَسَافِرٍ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ؟. وَقَالَ بَحْرُ السَّقَّاءِ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ مُجَاهِدٍ. وَقِيلَ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ» اهـ.

فَهَذِهِ الرِّوَايَاتُ عَنِ الْأَعْمَشِ، وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً، لَكِنْ تَتَابَعَهَا عَلَى ذِكْرِ الْوَاسِطَةِ بَيْنَ الْأَعْمَشِ وَمُجَاهِدٍ يُشْعِرُ أَنَّ الْأَعْمَشَ دَلَّسَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَدْ اخْتَلَفَ عَلَى الْأَعْمَشِ فِي إِسْنَادِهِ:

فَرَوَاهُ كُلُّ مَنْ تَقَدَّمَ عَنْهُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ. وَخَالَفَهُمْ وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ؛ فَرَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْضَلَهُ.

أَخْرَجَهُ الْمُرُوزِيُّ فِي «زَوَائِدِ الزَّهْدِ» (١٠٦٨، ١٦١٨).

وَتَابَعَهُ الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى السِّنَانِي، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِ مُخْتَصَرًا.

أَخْرَجَهُ الْمُرُوزِيُّ أَيْضًا (١٦١٩).

وَرَوَايَةُ الْوَصْلِ أَوْلَى، كَمَا لَا يَخْفَى.

وَتُوبِعَ الْأَعْمَشَ عَلَى إِعْضَالِهِ:

فَتَابَعَهُ عَمْرُ بْنُ ذَرٍّ، قَالَ: ثَنَا مُجَاهِدٌ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَهُ.

أَخْرَجَهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (ق ١١٤ / ١ - زَوَائِدُهُ)، وَمِنْ طَرِيقِهِ

أبو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (١١٧/٥) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبَانَ، ثَنَا عَمْرُو.
وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَعَبْدُ الْعَزِيزِ مَتْرُوكٌ.

وَقَدْ خُولِفَ:

خَالَفَهُ وَكَيْعٌ، قَالَ: ثَنَا عَمْرُ بْنُ ذَرٍّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعًا.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٠٢/٢) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، وَذَكَرَ مِنْهُ: «وَجُعِلَتْ لِي
الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا».

وَتَابِعَهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُرَاسَانِيُّ، قَالَ: ثَنَا عَمْرُ بْنُ ذَرٍّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ،
وَزَادَ: «أَيْنَمَا كُنْتُ، وَإِنْ لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ تَيَمَّمْتُ الصَّعِيدَ ثُمَّ صَلَّيْتُ، وَكَانَتْ لِي مَسْجِدًا
وَطَهُورًا، وَلَمْ يُفْعَلْ ذَلِكَ بِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي».

أَخْرَجَهُ ابْنُ إِسْرَافِيلَ فِي «الْأَوَّلِ مِنَ الْفَوَائِدِ» (رَقْم ٣ - بِتَرْقِيمِي) قَالَ: أَخْبَرَنَا
عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا
خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

● قُلْتُ: وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَثَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ:
«لَا بَأْسَ بِهِ»، زَادَ أَبُو حَاتِمٍ: «كَانَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ يُثْنِي عَلَيْهِ خَيْرًا»، وَتَرْجَمَهُ الْعُقَيْلِيُّ
فِي «الضَعْفَاءِ» (٩/٢) وَقَالَ: «فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ»، فَقَالَ الْذَهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ»: «ذَكَرَ
الْعُقَيْلِيُّ لَهُ حَدِيثًا مُعَلَّلًا، رُويَ عَلَى وَجْهِهِ، لَعَلَّ الْخَطَأَ مِنْ غَيْرِهِ» انْتَهَى.

وَهُوَ كَمَا قَالَ الْذَهَبِيُّ.

وَأَمَّا سُلَيْمَانُ بْنُ شُعَيْبٍ فَهُوَ الْكَيْسَانِيُّ، تَرْجَمَهُ السَّمْعَانِيُّ فِي «الْأَنْسَابِ»
(١٩٥/١١) وَوَثَّقَهُ.

ورواية وكيع وخالد أرجح بلا شك، لا سيما وقد تُوبع عمرُ بنُ ذرٍّ على هذا الوجه مخالفاً الأعمش.

تابعه واصلُ الأحذب، قال: سمعتُ مجاهدًا، عن أبي ذرٍّ مرفوعًا، فسقطَ ذكرُ «عبيد بن عمير».

أخرجه أحمدُ (١٦١/٥ - ١٦٢)، والطيالسي (٤٧٢)، والبخاري (ج ٤/ رقم ٣٤٦١)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٧٨٥ - ٧٨٦) من طريق عن شعبة، عن واصلِ الأحذب بسنده سواءً.

لكنَّ في السند انقطاعًا.

قال أبو حاتم الرازي: «مجاهدٌ عن أبي ذرٍّ مُرسلٌ». نقله عنه ولده عبد الرحمن في «المراسيل» (ص ٢٠٥).

واختلف على مجاهدٍ في إسناده:

فرواه الأعمش، وواصلُ بنُ حيانَ الأحذب، على ما تقدّم ذكره.

وخالفهما خازمُ بنُ خزيمة البصريُّ - من تيم الرّباب -، عن مجاهدٍ، عن أبي هريرة، قال: كنا نحرسُ رسولَ الله ﷺ في بعضِ مغازيه... فساق حديثًا، في آخره: فقال رسولُ الله ﷺ: «هل أنكرتم من صلاتي الليلة شيئًا؟»، قلنا: نعم، سجدتَ بينَ ظَهْرَائي صلاتك سجدةً ظننّا أن قد قبضتَ فيها، فقال رسولُ الله ﷺ: «إني أعطيتُ فيه خمسًا لم يُعْطهنَّ نبيٌّ قبلي: بُعثتُ إلى الناسِ كافةً؛ أحمرهم وأسودهم، وكان النبيُّ قبلي يُبعثُ إلى أهل بيته، أو إلى قريته، ونُصرتُ على عدوي بالرّعبِ مسيرة شهرٍ أمامي وشهرٍ خلفي، وأحللتُ لي الغنائمُ والأخماسُ، ولم تحلَّ لنبيِّ قبلي، وكانتِ الأخماسُ إنما تؤخذُ وتوضعُ، فتنزِلُ عليها نارٌ من السماءِ بيضاءُ

فُتَحِرْقُهَا، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، أَصْلِي فِيهَا حَيْثُ أَدْرَكْتَنِي الصَّلَاةُ، وَأُعْطِيَتْ دَعْوَةٌ أَخَذْتُهَا شِفَاعَةً لَأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضَعْفَاءِ» (٢/ ٢٦ - ٢٧) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «الْمَشْكَلِ» (١١/ ٣٥١) قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُقْرِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عَمْرِو الْأُبُلِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَازِمُ بْنُ خُزَيْمَةَ.

قَالَ الْعُقَيْلِيُّ: «خَازِمُ بْنُ خُزَيْمَةَ يَخَالِفُ فِي حَدِيثِهِ».

وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (٨/ ٣٢): «رَبَّمَا أَخْطَأَ، يُعْتَبَرُ حَدِيثُهُ بِرَوَايَتِهِ عَنِ الثَّقَاتِ».

• قُلْتُ: وَفِيهِ مِنَ النِّكَارَةِ قَوْلُهُ: «وَشَهْرٌ خَلْفِي»^(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَأَمَّا الْأَخْمَاسُ...» إلخ، فَيَشْهَدُ لَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مَرْفُوعًا: «غَزَانِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ...» الْحَدِيثَ.

وَقَدْ تَوَبَّعَ خَازِمٌ:

تَابِعَهُ مُرَاجِمُ بْنُ زُفَرٍ، فَرَوَاهُ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «أُعْطِيَتْ خَمْسًا

(١) وَلِهَذَا الْحَرْفُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ السَّائِبِ بْنِ يُزَيْدٍ رضي الله عنه، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (ج ٧/ رقم ٦٦٧٤) قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التَّسْتَرِيِّ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فُرُوهٍ عَنْ يُزَيْدِ بْنِ خُصَيْفَةَ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يُزَيْدٍ مَرْفُوعًا: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِخَمْسٍ: بُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَادْخَرْتُ شِفَاعَتِي لَأُمَّتِي، وَنُصِرْتُ بِالرَّعْبِ شَهْرًا أَمَامِي وَشَهْرًا خَلْفِي، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأَحْلَتْ لِي الْغَنَائِمَ وَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي». وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَإِبْنُ أَبِي فُرُوهٍ مَتْرُوكٌ، وَكَذَبَهُ بَعْضُ النُّقَادِ مِثْلُ: ابْنِ مَعِينٍ فِي رِوَايَةِ وَابْنِ خَرَّاشٍ.

لم يُعْطِهَنْ نَبِيٌّ قَبْلِي: بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، - أَحْسِبُهُ قَالَ: - وَأُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ».

أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضَّعْفَاءِ» (٢٧/٢) مَعْلَقًا، وَوَصَلَهُ الْبَزَارُ فِي «مُسْنَدِهِ» (ج٢/ق٢٢٨/٢) قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ، نَا أَبُو دَاوُدَ، نَا الْمَسْعُودِيُّ، نَا مُزَاهِمُ بْنُ زَفَرٍ. وَهَذَا سَنَدٌ ضَعِيفٌ.

لَأَجْلِ اخْتِلَاطِ الْمَسْعُودِيِّ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بِبَغْدَادَ فَبَعْدَ الْاِخْتِلَاطِ، وَالطَّيَالِسِيُّ سَمِعَ مِنْهُ بِبَغْدَادَ، كَمَا فِي «تَارِيخِ الْخُطِيبِ» (٢١٨/١٠)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَخَالَفَهُ عَبْدُ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ مُزَاهِمِ بْنِ زَفَرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

ذَكَرَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضَّعْفَاءِ» (٢٨/٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ فُلَيْحٍ، عَنِ الْعُمَرِيِّ. وَابْنُ فُلَيْحٍ وَالْعُمَرِيُّ مَتَكَلَّمٌ فِيهِمَا بِكَلَامٍ كَثِيرٍ.

وَرَوَاهُ سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطِهَنْ نَبِيٌّ قَبْلِي: بُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً: الْأَحْمَرُ وَالْأَسْوَدُ...»، وَسَاقَ الْحَدِيثَ نَحْوَهُ، فَجَعَلَهُ مِنْ «مُسْنَدِ ابْنِ عُمَرَ».

أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ (ج١/رقم ٣١١)، وَالْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي «نَوَادِرِ الْأَصُولِ» (ج٣/ق١/٦ - ١/٢٣) قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، ثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ بِهِ.

قَالَ الْبَزَارُ: «لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنْ ابْنِ عُمَرَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ».

وأخرجه الطَّبْرَانِي فِي «الْكَبِيرِ» (ج ١٢ / رقم ١٣٥٢٢) قَالَ: حَدَّثَنَا سَلْمَةُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِيهِ بِسَنَدِهِ سَوَاءً، وَزَادَ بَعْدَ الشَّاهِدِ مِنَ الْحَدِيثِ: «وَأِنَّمَا كَانَ يُبْعَثُ كُلُّ نَبِيٍّ إِلَى قَرِيْبَتِهِ».

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ (١ / ٢٦١): «فِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَحْيَى بْنِ كُهِيلٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ جَبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» وَقَالَ: فِي رَوَايَتِهِ عَنْ أَبِيهِ بَعْضُ الْمَنَاقِيرِ» اهـ.

• قُلْتُ: تَسَامَحُ الْهَيْثَمِيُّ فِي نَقْدِهِ!

فَإِبْرَاهِيمُ تَرَكَهُ أَبُو حَاتِمٍ.

وَأَبُوهُ شَرُّ مِنْهُ، تَرَكَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالْأَزْدِيُّ.

وَجَدَّهُ يَحْيَى مَتْرُوكٌ أَيْضًا.

فَالسَّنَدُ وَاهٍ جَدًّا.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِي أَيْضًا (ج ١١ / رقم ١١٠٨٥) بِذَاتِ السَّنَدِ الْمَاضِي، لَكِنَّهُ جَعَلَهُ عَنْ «ابْنِ عَبَّاسٍ»، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَصَحُّفٌ فَهُوَ وَجْهٌ مِنَ الْاضْطِرَابِ.

وَرَوَاهُ الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «أُعْطِيْتُ خُمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيُّ قَبْلِي: أُرْسِلْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ...» الْحَدِيثُ بَنَحْوِهِ.

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ (ق ٢٧٧ / ١) قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ. وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (ج ١١ / رقم ١١٠٤٧) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَادٍ بْنِ نُمَيْرٍ، قَالَا: ثَنَا حُصَيْنٌ بْنُ نُمَيْرٍ، ثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْحَكَمِ بِهِ.

قَالَ الْبَزَّازُ: «وَحَدِيثُ الْحَكَمِ فَلَا نَعْلَمُ رَوَاهُ إِلَّا ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْهُ».

وَإِبْنُ أَبِي لَيْلَى هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، سَيِّئُ الْحِفْظِ.

وقد حكمَ العُقَيْلِيُّ باضطرابٍ هذه الوجوه كلها.
وعندي أن أشبه هذه الأحاديث حديثُ أبي ذرٍّ رضي الله عنه، والله أعلم.
رابعاً: حديثُ أبي أُمَامَةَ رضي الله عنه:

أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ في «تفسيره» - كما في «ابن كثير» (٦/ ٥١٢) - قال: حدَّثنا أبي، حدَّثنا هشامُ بنُ عمارٍ، حدَّثنا صدقةُ بنُ خالدٍ، حدَّثنا عثمانُ بنُ أبي العاتكة، عن عليِّ بنِ يزيدٍ، عن القاسمِ، عن أبي أُمَامَةَ مرفوعاً: «أُعْطِيتُ ثَلَاثًا^(١) لَمْ يَعْطَهُن نَبِيٌّ قَبْلِي وَلَا فَخْرَ: أُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِمَنْ كَانَ قَبْلِي، كَانُوا يَجْمَعُونَ غَنَائِمَهُمْ فَيُحْرِقُونَهَا، وَبَعَثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ، وَكَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، أَتِيَمُّمٌ بِالصَّعِيدِ، وَأَصْلِي فِيهَا حَيْثُ أَدْرَكْتَنِي الصَّلَاةُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَ خَمْسٍ﴾ [سبأ: ٤٦]، وَأَعْنَتُ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ بَيْنَ يَدَيَّ».

قال ابنُ كثيرٍ:

«حديثٌ ضعيفُ الإسنادِ، وتفسيرُ الآيةِ بالقيامِ في الصلاةِ في جماعةٍ وفُرَادَى بعيدٌ، ولعله مُقَحَّمٌ في الحديثِ من بعضِ الرواةِ؛ فإن أصلَه ثابتٌ في «الصحاح» وغيرها، والله أعلم» اهـ.

• قلت: الصوابُ أن يُضَعَّفَ الإسنادُ جدًّا:

فعثمانُ بنُ أبي العاتكة ضَعَفَهُ ابنُ مَعِينٍ، والنَّسَائِيُّ. ومُشَاهَ أَحْمَدُ، وقال: «بليته من عليِّ بنِ يزيدٍ».

(١) كذا! والمذكور: أربع خصال.

وتعصيبُ الجنايةِ بعليٍّ بنِ يزيدَ أولى لشدةِ ضعفه.

لكنه لم يتفرّد به:

فتابعه بشرُ بنُ نميرٍ، فرواه عن القاسمِ، عن أبي أمامة مرفوعاً: «أُعْطِيتُ أَرْبَعًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي...» فذكرها، وفيه: «وُبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أبيضٍ وَأَسودٍ» ولم يذكر: «الأحمر».

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ٨/ رقم ٧٩٣١) قال: حَدَّثَنَا معاذُ بنُ المثنى، ثنا مسدّدٌ، ثنا عبدُ الوارثِ، عن بشرِ بنِ نميرٍ.
وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا.

وبشرٌ تركه يحيى القطان. وقال أحمدٌ: «ترك الناسُ حديثه». وقال ابنُ معين: «ليس بثقة». وقال البخاريُّ: «مضطربُ الحديث»، وكذبه غيرُ واحدٍ. وقال ابنُ عديٍّ: «عامّةٌ ما يرويه لا يُتَابَعُ عليه». وقال الذهبيُّ: «ولبشرٍ عن القاسمِ نسخةٌ كبيرةٌ ساقطةٌ».

وأخرجه أحمدٌ (٢٤٨، ٢٥٦)، وابنه عبدُ اللَّهِ في «زوائد المسند» (٥/ ٢٤٨)، والسرّاج في «مُسْنَدِهِ» (٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠ - منسوختي)، والرويانِي في «مُسْنَدِهِ» (ج ٣٠/ ق ٢١٩/ ١)، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ٨/ رقم ٨٠٠١)، وابنُ عبد البرِّ في «التمهيد» (٥/ ٢٢٢)، وأبو إسحاق الهاشميُّ في «الأول من الأمالي» (٧٣)، والبيهقيُّ (٢/ ٤٣٣ - ٤٣٤) من طريقٍ عن سليمان التيميِّ، عن سيّارٍ، عن أبي أمامة مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ فَضَّلَنِي عَلَى الْأَنْبِيَاءِ - أَوْ قَالَ: فَضَلَ أُمْتِي عَلَى الْأُمَمِ - بِأَرْبَعٍ: بَعَثَنِي إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَجَعَلَ الْأَرْضَ كُلَّهَا لِي وَلَأُمْتِي مَسْجِدًا وَطَهْرًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَعِنْدَهُ مَسْجِدٌ وَعِنْدَهُ طَهْرٌ، وَنَصَرَنِي بِالرَّعْبِ بَيْنَ يَدَيِ مَسِيرَةِ شَهْرٍ

يَقْذِفُهُ فِي قُلُوبِ أَعْدَائِي، وَأَحَلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ».

ورواه عن سليمان التيمي:

«يزيد بن زريع، ويزيد بن هارون، وإسماعيل بن عليّة، ومُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ومحمد بن أبي عدي».

وتابعهم أسباط بن محمد، عن سليمان التيمي بسنده سواء بالفقرة الأخيرة منه. أخرج الترمذي (١٥٥٣) وقال: «حديث حسن صحيح، وسائر هذا يقال له: سائر مولى بني معاوية».

وقال ابن الملقن في «البدْرِ المنير» (٢/٦٢٤): «إسناده صحيح».

خامساً: حديث أبي سعيد رضي الله عنه:

أخرج الطبراني في «الأوسط» (ج ٢/١٦٨ ق ٢) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، نَا إِبْرَاهِيمَ بْنَ سُوَيْدٍ الْجُدُوْعِيُّ، ثنا عامر بن مُدْرِكٍ، ثنا فَضِيلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهَا نَبِيٌّ قَبْلِي: بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ، وَإِنَّمَا كَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ، وَنُصِرْتُ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَأُطْعِمْتُ الْمَغْنَمَ، وَلَمْ يَطْعَمَهُ أَحَدٌ كَانَ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا، وَلَيْسَ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أُعْطِيَ دَعْوَةٌ فَتَعَجَّلَهَا، وَإِنِّي أَخْرْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمَّتِي، وَهِيَ بِالْغَةِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا».

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن فضيل إلا عامر».

• قلت: عامر بن مُدْرِكٍ، قال أبو حاتم: «شيخ». وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٠١/٨) وقال: «ربما أخطأ».

وعطية هو العوفي، ضعيف، والله أعلم.

وقد مر له طريق آخر أثناء حديث «أبي ذرٍّ» الفائق. ولله الحمد.

سادساً: حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه الحميدي في «مُسْنَدِهِ» (٩٤٥) قال: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ: ثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَمْعٍ أبا هُرَيْرَةَ - إِمَا سَعِيدٌ، وَإِمَا أَبُو سَلَمَةَ - وَأَكْثَرُ ذَلِكَ يَقُولُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا وَطَهْرًا، وَنُصِرْتُ بِالرَّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ».

وأخرجه ابنُ شاهينَ في «جزء من حديثه» (ق ٣٠٣ / ١) من طريق أبي القاسم البغوي، ثنا محمد بنُ عبادٍ المكي، ثنا سفيانُ بسندهِ سواءٍ، وفيه: «وَبُعِثْتُ إِلَى الْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ وَالْأَحْمَرِ».

• قلت: وهذا سندٌ صحيحٌ.

مع ما فيه من تردد الزُّهْرِيِّ في اسمِ شيخه؛ لأن كليهما ثقةٌ حافظٌ، وقد ثبتت روايةُ الزُّهْرِيِّ عنهما هذا الحديث.

وأخرج الطحاويُّ هذا الحديثَ في «أحكام القرآن» (١٠٠) وفي «المشكِ» (١/ ٤٥٠ و ١١ / ٣٤٧) فقال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يُحْيَى الْمُزْنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَذَكَرَهُ مَرْفُوعًا مِثْلَهُ، وَعِنْدَهُ: «وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَبْيَضِ».

قال الطحاويُّ: «قال لنا المُزْنِيُّ: قال الشافعيُّ: ثم جلستُ إلى سفيانٍ فذكرَ هذا الحديثَ، فقال: عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، فذكرَ مثله سواءً».

وأخرجه السراج (٥٠٧ - منسوختي) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ الْمَكِّيُّ

العطار، ثنا سفيان، سمعت الزُّهري، لعله يذكره عن سعيد، عن أبي هريرة مرفوعاً فذكر مثله.

فهذا يدلُّنا على أن الحديث ثابتٌ عن الزُّهري عنهما.

وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٢٣٧) لابن المُنذر باللفظ السابق. وله طريق آخر:

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط» (ج ٢/ ق ٥٠/ ٢) قال: حدَّثنا محمد بنُ شعيب، ثنا عبد الرحمن بن سلمة، ثنا حماد بن قيراط، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي: أُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِنَبِيِّ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا، وَكَانَ مَنْ قَبْلَنَا يَصْلُونَ فِي الْمَحَارِبِ، وَبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَسْوَدَ وَأَحْمَرَ، وَكَانَ الرَّجُلُ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَنُصِرْتُ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ بَيْنَ يَدَيَّ، يَسْمَعُ بِي الْقَوْمُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ مَسِيرَةَ شَهْرٍ فَيُرْعَبُونَ مِنِّي، وَجُعِلَ لِيَ الرَّعْبُ نَصْرًا، وَقِيلَ لِيَ: سَلْ تُعْطَهُ، فَجَعَلْتُهَا شِفَاعَةً لَأُمْتِي، وَهِيَ نَائِلَةٌ مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا».

قال الطَّبْرَانِيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن حسان إلا حماد بن قيراط».

● قلت: وهو واه، كان أبو زُرعة يُمرِّضُ القول فيه. وقال ابن حَبَّان: «لا تجوز الرواية عنه، يجيء بالطامات». وقال ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٦٦٨): «عامّة ما يرويه فيه نظر».

وأخرجه الطحاوي في «أحكام القرآن» (١٠١) من طريق الطيالسي، ثنا المسعودي، عن مَزَاحِمِ بْنِ زُفَرَ الضَّبِّي، عن مجاهد، عن أبي هريرة مرفوعاً مثله.

وزاد: «فادخرتها لأمتي يوم القيامة».

كذا وقع في «كتاب الطحاوي»: «مثله»، وأحال على لفظ حديث ابن عُيينة، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيَّب، عن أبي هريرة، وفيه: «وأرسلت إلى الأحمر والأبيض».

وطريق آخر...

أخرجه البزارُ في «مُسْنَدِهِ» (ج ٢/ ق ٢٢٦ / ١) قال: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ مُوسَى، نَا سَلْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، نَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، عَنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي: جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهْرًا وَمَسْجِدًا، وَنُصِرْتُ بِالرَّعْبِ عَلَى الْعَدُوِّ مَسِيرَةً شَهْرًا، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَبُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ، وَلَمْ يُبْعَثْ نَبِيٌّ إِلَّا إِلَى قَوْمِهِ، وَلَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ عَطِيَّةً فَتَنْجِزَهَا، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأَمْتِي».

وأخرجه أبو طاهر المخلَّصُ في «الفوائد» (ج ٣/ ق ١٤٣ / ٢) عن محمد بن حميد الرازي، ثنا إبراهيم بن المختار وسلمة، قالا: ثنا الحجَّاجُ بهذا. وسنَّده ضعيفٌ.

وسلمة والحجَّاجُ يضعفان في الحديث، وقد تُوبع سلمة كما رأيتَ فأنحصرتِ العلةُ في الحجَّاجِ، واللَّه أعلمُ.

ومر له طريقٌ آخرُ في «حديث أبي ذرٍّ».

وللحديث طرقٌ أخرى عن أبي هريرة بلفظ: «وأرسلتُ إلى الناسِ عامةً - أو: كافَّةً -».

وانظر «غوث المكدود» (١٢٣).

سابعًا: حديث ابن عباس رضي الله عنه:

أخرجَه أحمدُ (١/ ٣٠١) قال: حدَّثنا عبدُ الصمدِ، ثنا عبدُ العزيز بنُ مسلم، ثنا يزيدُ، عن مِقْسَمٍ، عن ابنِ عباسٍ مرفوعًا: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي، وَلَا أَقُولُهُنَّ فَخَرًّا: بُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً: الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ، وَنُصِرْتُ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، فَأَخْرَتُهَا لِأُمَّتِي، فَهِيَ لِمَنْ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا».

قال الهيثمي في «المجمّع» (٨/ ٢٥٨): «رجالُ أحمدَ رجالُ الصحيح، غيرَ يزيدَ بنِ أبي زيادٍ، وهو حسنُ الحديث».

وقد خولفَ عبدُ العزيز بنُ مسلم:

خالفه جريرُ بنُ عبد الحميدٍ ومحمدُ بنُ فضيلٍ، قالوا: ثنا يزيدُ بنُ أبي زيادٍ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عباسٍ مرفوعًا نحوه.

فصار شيخُ يزيدَ: «مجاهدًا» بدلَ «مِقْسَمٍ».

أخرجَه البزارُ (ج ٤/ رقم ٣٤٦٠) قال: حدَّثنا يوسفُ بنُ موسى، ثنا جريرُ ومحمدُ بنُ فضيلٍ - واللفظُ لجريرٍ - فذكره.

وتابع جريرًا عليه: أبو عَوَانَةَ وَعَبَثَرُ بنُ القاسمِ، فروياه عن يزيدَ، عن مجاهدٍ وحده.

ذكره العُقَيْلِيُّ في «الضعفاء» (٢/ ٢٨).

• قلت: كذا رواه يوسفُ بنُ موسى، عن ابنِ فضيلٍ، عن يزيدَ، عن مجاهدٍ وحده، عن ابنِ عباسٍ مرفوعًا.

ولعل هذا السياق لجريِّرٍ سندًا ومتنًا.

فقد أخرجه الحَكِيمُ التُّرْمِذِيُّ في «نَوَادِرِ الْأُصُولِ» (ج ٣/ ق ٦/ ١ - ٢/ ٣٢) من طريق صالح بن محمدٍ والجارود بن معاذٍ، قالا: نا جريِّرٌ، عن يزيد بن أبي زيادٍ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عباسٍ.

وإلا فمحمَّد بنُ فضيلٍ يرويه عن مجاهدٍ ومقسمٍ معًا، عن ابنِ عباسٍ. فأخرجه عبدُ بنُ حُميدٍ في «الْمُتَخَبِّ» (٦٤٣)، والْأَجْرِيُّ في «الشَّرِيعَةِ» (٤٩٩) من طريق ابنِ أبي شَيْبَةَ، وهو في «المُصَنَّفِ» (٤٠٢/ ٢ و ١١ / ٤٣٢ - ٤٣٣) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عن يزيد بنِ أبي زيادٍ، عن مجاهدٍ ومقسمٍ معًا، عن ابنِ عباسٍ مرفوعًا فذكره.

وتابعه عليُّ بنُ عاصمٍ، عن يزيد بنِ أبي زيادٍ، عن مجاهدٍ ومقسمٍ معًا، عن ابنِ عباسٍ.

أخرجه أحمدُ (٢٥٠ / ١).

● قلتُ: ويزيد بنُ أبي زيادٍ ضعيفُ الحفظِ، كان اختلطَ. وقال البرديجيُّ: «روى عن مجاهدٍ، وفي سماعه منه نظرٌ».

وتابعه إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ، فرواه عن مجاهدٍ عن ابنِ عباسٍ مختصرًا بلفظ: «نُصِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرَيْنِ عَلَى عَدُوِّهِ».

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الكَبِيرِ» (ج ١١ / رقم ١١٠٥٦) من طريق عبدِ الرحمن بنِ الفضل بنِ مَوْقٍ، ثنا أبي، ثنا إسماعيلُ. وهو حديثٌ منكرٌ؛ لقوله: «شهرين».

وأعله الهيثميُّ في «المَجْمَعِ» (٢٥٩ / ٨) بإسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ مهاجرٍ،

وضعفه، وهو إلى الوهاء أقرب.

والفضل بن موفّق ترجمه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/٢/٦٨) وقال: «سألتُ أبي عنه، فقال: ضعيفُ الحديث، كان شيخاً صالحاً، قرابةً لابنِ عيينة، وكان يروي أحاديثَ موضوعةً»، ولخص الحافظُ حاله في «التقريب» فقال: «فيه ضعف» وهو تليينٌ هينٌ، وكان الواجب أن يجرّم بضعفه أو وهائه.

وعبد الرحمن بن الفضل ذكره ابنُ جَبَّان في «الثقات» (٩/٦).

وقد اختلف فيه على مجاهدٍ، كما بينته أثناء الكلام على حديث «أبي ذرٍّ». والله الموفّق.

وأخرجه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٢/٢/١١٤ - ١١٥)، والبزارُ في «مُسْنَدِهِ» (ج ٣/رقم ٢٣٦٦، ٢٤٤١)، والبيهقيُّ في «الكبرى» (٢/٤٣٣)، وفي «الدلائل» (٥/٤٧٤)، وأبو محمد عبد الله بن محمد في «أحاديثه» (ق ١/١١٥) من طريق عبيد الله بن موسى، ثنا سالم أبو حماد، عن السّديّ، عن عكرمة، عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً: «أُعطيْتُ خمسمائة لم يُعْطَها أحدٌ قبلي من الأنبياء: جعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً، ولم يكن نبيٌّ من الأنبياء يصلي حتى يبلغ محرابه، وأُعطيْتُ الرّعبَ مسيرةَ شهرٍ يكون بيني وبين المشركين، فيقذف الله الرّعبَ في قلوبهم، وكان النبيُّ يُبعثُ إلى قومه خاصةً، وبُعِثْتُ إلى الإنسِ والجنِّ، وكان الأنبياء يعزلون الخمسَ فتجيء نارٌ فتأكله، وأمرتُ أنا أن أقسمها في فقراء أمتي، ولم يبقَ نبيٌّ إلّا قد أُعطي سُؤْلُهُ، وأخرتُ دعوتي شفاعَةً لأمتي».

قال البزارُ: «لا نعلمُ قوله: «بُعِثْتُ إلى الجنِّ والإنسِ» إلّا في هذا الحديث، بهذا

الإسناد».

وقال الهيثمي (٢٥٨/٨): «فيه من لم أعرفهم»!

• قلت: كذا قال!

وهو يعني: سالمًا أبا حمادٍ، وقد ترجمه ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (١٩٢/١/٢)، ونقل عن أبيه قوله: «هو شيخٌ مجهولٌ، لا أعلمُ روى عنه غيرَ عبيدِ اللَّهِ بنِ موسى» اهـ.

وقولُ البزَّارِ، فقد تعقبتهُ فيه في «تنبيه الهاجد» (١٦٨٤).

وله طريقٌ آخرٌ عن ابنِ عباسٍ مرفوعًا: «أُرسلتُ إلى الجنِّ والإنسِ، وإلى كلِّ أحمرٍ وأسودٍّ، وأُحِلَّتْ لِي الغنائمُ دونَ الأنبياءِ، وجُعِلَتْ لِي الأرضُ كُلُّها طهورًا ومسجدًا، ونُصِرْتُ بالرَّعبِ أُمامي شهرًا، وأُعْطِيتُ خواتيمَ سورةِ البقرة، وكانتُ من كُنُوزِ العرشِ، وُخْصِصْتُ بها دونَ الأنبياءِ، فأُعْطِيتُ المِثانيَ مكانَ التوراةِ، والمائدةِ مكانَ الإنجيلِ، والحواميمَ مكانَ الزَّبُورِ، وفُضِّلْتُ بالمفصَّلِ، وأنا سيِّدُ وَلَدِ آدَمَ في الدنيا والآخرةِ ولا فخرَ، وأنا أوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ الأرضُ عني وعن أُمِّي ولا فخرَ، وبِيدي لواءُ الحمدِ يومَ القيامةِ ولا فخرَ، وآدَمُ وجميعُ الأنبياءِ من وَلَدِ آدَمَ تَحْتَهُ، وإِلَيَّ مفاتيحُ الجنةِ يومَ القيامةِ ولا فخرَ، وبِي تُفْتَحُ الشِّفاعةُ يومَ القيامةِ ولا فخرَ، وأنا سائقُ الخلقِ إلى الجنةِ يومَ القيامةِ ولا فخرَ، وأنا إمامُهم، وأُمِّي بالأثر».

أخرجه أبو نعيمٍ في «دلائل النبوة» (٢٥) من طريقِ إسماعيلَ بنِ عيسى، قال: ثنا إسحاقُ بنُ بشرٍ، عن عثمانَ بنِ عطاءٍ الخُراسانيِّ، عن أبيه، عن ابنِ عباسٍ... فذكره.

وهذا سندٌ ساقطٌ للغاية.

وإسحاق بن بشرٍ إما أن يكونَ «الكاھليّ»، أو يكونَ هو صاحبُ «كتابِ المبتدأ»، وكلاهما من الهلكى.

فالأوّل - أعني الكاهليّ - : كذبه ابنُ أبي شيبة، وموسى بنُ هارون، وأبو زُرعة الرازيّ، وتركه الفلاسُ وغيره. وقال الدارقطنيّ: «هو في عدادِ من يضعُ الحديثَ». والثاني: كذبه ابنُ المديني، والدارقطنيّ، ووَكَّزه ابنُ حِبَّانَ.

أما محمدُ بنُ عمرَ الدَّارِابَجَرْدِيُّ فقال: حدَّثنا أبو حذيفة البخاريّ، ثقةٌ. فردّه الذهبيّ بقوله: «تفرد الدارابجرديّ بتوثيق أبي حذيفة، فلم يلتفت إليه أحد؛ لأن أبا حذيفة بين الأمر، لا يخفى حاله على العميان» اهـ.

ثم تبين لي أن إسحاق بن بشرٍ هو أبو حذيفة، لما رجعتُ ترجمةَ إسماعيل بن عيسى الراوي عنه في «الميزان»، قال: «ضعفه الأزديّ، وصححه غيره، وهو الذي يروي: «المبتدأ» عن أبي حذيفة البخاري، وثقه الخطيب».

وعثمان بنُ عطاء الخراسانيّ وأبوه ضَعِيفان، واللّه أعلم. واعلم - رعاك الله - أن أكثرَ هذه الخصائصِ ثبتت من وجوهٍ أخرى، فلله الحمد.

ثامناً: حديثُ ابنِ عمرَ رضي الله عنهما:

مر الكلامُ عليه أثناء حديث: «أبي ذرّ».

تاسعاً: حديثُ أبي موسى الأشعريّ رضي الله عنه:

أخرجَه أحمدُ (٤/٤١٦)، وابنُ أبي شيبة (١١/٤٣٣)، والرُّويانيّ في «مُسْنَدِهِ» (ج ٢٣/٢٣ ق ١٠٢/١ - ٢) من طريقِ عبيدِ اللّهِ بنِ موسى وحسين بن محمد، قالوا:

ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي: بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهْورًا وَمَسْجِدًا، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِمَنْ كَانَ قَبْلِي، وَنُصِرْتُ بِالرَّعْبِ شَهْرًا، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَلَيْسَ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ سَأَلَ شَفَاعَةً، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ شَفَاعَتِي، ثُمَّ جَعَلْتُهَا لِمَنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا».

وخالفهما أبو أحمد الزُّبَيْرِيُّ، قال: ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، قال: قال رسول الله ﷺ فذكر معناه، ولم يسنده، إنما أرسله.

أخرجه أحمد (٤١٦/٤ - ٤١٧).

• قلت: والوجه الأول أقوى، وسنده صحيح، لولا تدليس أبي إسحاق، والله أعلم.

عاشراً: حديث أنس رضي الله عنه:

أخرجه أبو العباس السراج في «مُسْنَدِهِ» (ج ٢/ق ٢٧/٢)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١٦٥٤، ١٦٥٥) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ - وَكَانَ ذَا هَيْئَةٍ -، ثنا حجاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، (ح) وأخبرني أبو يحيى البزار، ثنا حجاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، ثنا حمادُ بْنُ سَلَمَةَ، عن ثابتٍ وَحُمَيْدٍ، عن أنسٍ مرفوعاً: «أُعْطِيتُ أَرْبَعًا لَمْ يُعْطَهَا مَنْ قَبْلِي: أُرْسِلْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ، وَنُصِرْتُ بِالرَّعْبِ بَيْنَ يَدَيِ شَهْرٍ، وَأُطْعِمْتُ أُمَّتِي الْغَنَائِمَ، وَلَمْ يُعْطَهَا أَحَدٌ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِي كُلُّ أَرْضٍ طَيِّبَةٍ مَسْجِدًا وَطَهْورًا».

ومن هذا الوجه:

أخرجه ابنُ الجارود في «المتقى» (١٢٤)، وابنُ المُنْذِرِ في «الأوسط»

(١٢/٢)، والضياء في «المختارة» (١٦٥٣) من طريق محمد بن يحيى الذهليّ
وعليّ بن عبد العزيز معاً، عن حجاج بن منهل بسنده سواءً بالفقرة الأخيرة منه.
وهذا سندٌ صحيحٌ على شرط مسلم.

قال الحافظ في «الفتح» (١/٤٣٨): «إسناده صحيح».

* * *

٤ - «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه».

* * *

• صحيح:

أخرجه أبو داود (٤٦٠٤) واللفظ له، وأحمد (١٣١/٤)، والحسن بن موسى الأشيب في «جزئه» (٥٠)، وابن نصر في «السنة» (٤٠٣، ٤٠٤)، وابن حبان (١٢)، والطبراني في «الكبير» (ج ٢٠/رقم ٦٦٩، ٦٧٠)، وفي «مسند الشاميين» (١٠٦١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/٢٠٩)، وعباس الترقفي في «حديثه» (ق ٤٦/١)، والدارقطني (٤/٢٨٧)، والآجري في «الشرعة» (ص ٥١)، وابن بطة في «الإبانة» (٦٢، ٦٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣٣٢/٩)، وفي «الدلائل» (٥٤٩/٦)، والهروي في «ذم الكلام» (ق ٤٧/٢ - ٤٨/١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/١٥٠)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٨٩/١)، وفي «الكفاية» (ص ٨ - ٩)، والحازمي في «الاعتبار» (ص ٧) من طريق حريز بن عثمان ومروان بن روبة معاً، عن عبد الرحمن بن أبي عوف الحمصي، عن المقدم بن معدي كرب مرفوعاً: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شعبان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه، ألا لا يحلّ لكم لحم الحمار الأهلي، ولا كل ذي نابٍ من السباع، ولا لُقطة مُعاهدٍ، إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقرّوه، فإن لم يقرّوه، فله أن يُعقّبهم بمثل قراه».

وهو عندهم مطوّل ومختصر.

وأخرج ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٨٥٨/٢) الفقرةَ الأخيرةَ منه^(١).
وسنّده صحيحٌ.

وله طريقٌ آخرٌ عن المقدم:

أخرجه الترمذي (٢٦٦٤)، وابنُ ماجه (١٢)، والدارمي (١٤٤/١)، وأحمد (١٣٠/٤ - ١٣١، ١٣٢)، وابنُ أبي شيبة في «المسند» (٩٢٧)، والطحاوي (٢٠٩/٤)، والدارقطني (٢٨٦-٢٨٧/٤)، والحاكم (١٠٩/١)، والطبراني في «الكبير» (ج ٢٠/رقم ٦٤٩)، والهيتمي في «ذمّ الكلام» (ق ٤٧/٢)، وابنُ عبد البر في «الجامع» (١٩٠/٢)، والبيهقي (٧٦/٧ و ٣٣١/٩)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٨٨/١)، وفي «الكفاية» (ص ٩ - ١٠) من طريق عن معاوية بن صالح، عن الحسن بن جابر، عن المقدم بن معدي كَرَب، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ألا هل عسى رجلٌ يبلُغه الحديثُ عني، وهو متكئٌ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتابُ الله، فما وجدناه فيه حلالاً استحللناه، وما وجدناه فيه حراماً حرّمناه، وإنّ ما حرّم رسولُ الله ﷺ كما حرّم الله».

قال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه».

وقال الحاكم: «إسناده صحيح».

• قلت: كذا!

والحسن بن جابر إنما وثقه ابنُ حبان، لكنه متابعٌ كما رأيت.

وللحديثِ شواهدٌ عن بعضِ الصحابةِ ؓ.

(١) وأخرجها الخطيب في «التلخيص» (١/٣٢) من وجهٍ آخر عن المقدم.

أولاً: حديث أبي رافع رضي الله عنه:

أخرجه ابنُ جَبَّانَ (١٣)، والإسماعيليُّ في «معجمه» (١٨٩ - بتحقيقي)، والغافقيُّ في «مسند الموطأ» (ق ٥/٢)، والخطيبُ في «الكفاية» (ص ١٠)، وفي «تاريخه» (٣/٨)، والهرويُّ في «ذم الكلام» (ق ٤٧/١) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن سَهْمٍ، قال: حدَّثنا أبو إسحاق الفَزَارِيُّ، عن مالك بن أنسٍ، عن سالم أبي النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبي رافع مرفوعاً: «لا أعرفَنَّ الرجلَ يأتيه الأمرُ من أمري، إما أمرتُ به، وإما نهيتُ عنه، فيقول: ما ندري ما هذا، عندنا كتابُ الله ليسَ هذا فيه». وقد خولف أبو إسحاق الفزاريُّ فيه:

خالفه ابنُ وهبٍ؛ فرواه عن مالك، عن سالم أبي النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع مُرسلاً.

أخرجه الحاكمُ (١٠٩/١) من طريق محمد بن عبد الله بن الحكم، أنبأ ابنُ وهبٍ، فذكره.

• قلت: أبو إسحاق الفَزَارِيُّ وابنُ وهبٍ ثقتانِ حافظانِ، ولكن رواية ابنِ وهبٍ أَرَجَحُ.

ولعل هذا من ابنِ سَهْمٍ، فقد ذكره ابنُ جَبَّانَ في «الثقات» (٨٧/٩) وقال: «يروي عن ابنِ المبارك، وأبي إسحاق الفزاري، حدَّثنا عنه عمرو بن سعيد بن سنانٍ وغيره من شيوخنا، ربما أخطأ» اهـ.

ثم رأيتُ الدارقطنيَّ رجَحَ ذلك في «غرائب مالك» (ق ١٠/٢)، فله الحمد. وهذا الترجيحُ في خصوصِ روايةِ مالك، وإلا فالروايةُ الموصولةُ صحيحةٌ محفوظةٌ.

فقد رواه ابنُ عَينَةَ، عن سالمِ أبي النضر، عن عبيدِ اللَّهِ بنِ أبي رافع، عن أبيه مرفوعاً: «لَا أُلْفِينَ أَحَدَكُمْ مَتَكُنًّا عَلَى أُرْيَكْتِهِ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي، مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ، أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا نَدْرِي، مَا وَجَدْنَاهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبِعْنَاهُ».

أخرجه أبو داودَ (٤٦٠٥)، والشافعيُّ في «المُسْنَدِ» (ج ١/ رقم ٣١، ٣٢)، وفي «الرسالة» (٢٩٥)، والحميديُّ (٥٥١)، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ١/ رقم ٩٣٤)، والآجريُّ في «الشریعة» (ص ٥٠)، والحاكمُ (١/ ١٠٨)، والبيهقيُّ في «الكبرى» (٦/ ٧٦)، وفي «المعرفة» (١/ ١١١)، وفي «الدلائل» (٦/ ٥٤٩)، وفي «الاعتصام» (ص ٢٢٨)، والخطيبُ في «الكفاية» (ص ١٠)، واللالكائيُّ في «شرح أصول الاعتقاد» (٩٨)، والبغويُّ في «شرح السنة» (١/ ٢٠٠ - ٢٠١) من طريق ابنِ عَينَةَ به.

وأخرجه الرويانيُّ في «مُسْنَدِهِ» (ج ٢٥/ ق ١٣٨/ ١) قال: نا أبو محمدٍ الزُّهْرِيُّ، وسفيانُ بنُ وَكِيعٍ، قالوا: نا سفيانُ بنُ عَينَةَ، عن سالمِ أبي النضر، عن عبيدِ اللَّهِ ابنِ أبي رافعٍ - إن شاء الله - عن أبي رافعٍ مرفوعاً فذكره.

فكأن هذا الشكُّ من شيخي الروياني، وهو لا يضرُّ روايةَ الجازمين، واللهُ أعلمُ. قال الحاكمُ: «قد أقام سفيانُ بنُ عَينَةَ هذا الإسنادَ، وهو صحيحٌ على شرطِ الشيخين، ولم يخرجاه، والذي عندي أنهما تركاه لاختلافِ المصريينَ في هذا الإسنادِ»، ثم قال: «أنا على أصلي الذي أصلته في خطبة هذا الكتابِ أن الزيادةَ من الثقة مقبولةٌ، وسفيانُ بنُ عَينَةَ حافظٌ ثقةٌ ثبَّتْ، وقد خبرٌ وحفظٌ، واعتمدنا على حفظه بعد أن وجدنا للحديثِ شاهدينِ بإسنادينِ صحيحينِ» اهـ.

وقد رواه عن ابنِ عَينَةَ على الوجه السابق:

«الشافعيُّ، وأحمدُ بنُ حنبلٍ، والحميديُّ، وعبدُ اللَّهِ بنُ محمدٍ النَّفيليُّ، ويحيى بنُ عبدِ الحميدِ الحِمانيُّ».

وتوبع أبو النضر:

فرواه عليُّ بنُ المَدِينيِّ، عن ابنِ عُيَيْنَةَ، عن سالمِ أبي النضرٍ ومحمدِ بنِ المنكدرِ، عن عبيدِ اللَّهِ بنِ أبي رافعٍ، عن أبيه وغيره مرفوعاً.

أخرجه الترمذِيُّ (٢٦٦٣)، والطحاويُّ في «الشرح» (٢٠٩/٤)، وعنه أبو جعفرِ النَّحَّاسُ في «الناسخِ والمنسوخِ» (٨٥٥)، وابنُ بطةٍ في «الإبانة» (٦٠)، والهرويُّ في «ذمِّ الكلام» (ق٤٦/٢ - ١/٤٧)؛ لكن وقع عند ابنِ بطةٍ في روايةٍ بشرِ بنِ مَطَرٍ: «عن أبيه أو غيره» هكذا بالشكِّ، لا «واوِ العطفِ»، فلا أدري أيُّ اللفظينِ أصحُّ؛ لأنَّ الكتابينِ يُعجَّان بالتصحيحِ، فاللَّهُ المستعانُ.

وقد وقع عند الطحاويِّ بالشكِّ، فكأنه الراجحُ، واللَّهُ أعلمُ.

وخالف أصحابُ ابنِ عُيَيْنَةَ: خالدُ بنُ زيارٍ، فرواه عن سفيانَ، حدَّثني الأعمشُ، وابنُ المنكدرِ، عن عبيدِ اللَّهِ بنِ أبي رافعٍ، عن أبيه مرفوعاً، فذكره.

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسطِ» (ج٢/ق٢٤٨/١) قال: حدَّثنا مقدامُ، نا خالدُ، نا سفيانُ، فذكره.

قال الطَّبْرَانِيُّ: «لم يروِه عن سفيانَ، عن الأعمشِ وابنِ المنكدرِ، إلَّا خالدُ، ورواه النَّاسُ عن سفيانَ، عن أبي النضرِ، عن عبيدِ اللَّهِ بنِ أبي رافعٍ، عن أبيه».

• قلت: وخالدُ بنُ زيارٍ ذكره ابنُ حِبَّانَ في «الثقاتِ» وقال: «يُغربُ ويخطئُ»، ووثقه مسلمةُ بنُ قاسمٍ.

لكن مقدامُ بنُ داودَ ضعيفٌ، بل قال النَّسَائِيُّ: «ليس بثقة».

قال التَّرمِذِيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وروى بعضهم^(١) عن سفيان، عن ابن المنكدر عن النبي ﷺ مُرسلاً، وسالم أبي النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وكان ابنُ عيينة إذا روى هذا الحديثَ على الانفرادِ يسن حديثَ محمد بن المنكدر من حديثِ سالم أبي النضر، وإذا جمعهما روى هكذا» اهـ.

• قلتُ: فاستفدنا من هذا الكلامِ النفيسِ أن سفيان بن عيينة كان يتسامحُ في جمعه بين الروایتين، فيحملُ روايةَ ابن المنكدرِ المرسلةَ على روايةِ سالم أبي النضرِ الموصولة.

وقد أخرج الشافعيُّ والحميديُّ الروايةَ المرسلةَ عن سفيان، عن ابن المنكدرِ. قال الحميديُّ: «قال سفيان: وأنا لحديثِ ابن المنكدرِ أحفظُ؛ لأنني سمعتهُ أولاً، وقد حفظتُ هذا أيضاً» اهـ.

واختلف على ابن عيينة فيه:

فرواه نصر بن عليّ الجهضميُّ، عن سفيان، عن سالم أبي النضر، أوزيد بن أسلم، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه مرفوعاً فذكره.

أخرجه ابنُ ماجه (١٣)، واللالكائيُّ (٩٧) وقال: «ذكرُ نصر: «زيد بن أسلم» في الإسنادِ وهم، ورواه أحمد بن حنبل وعبدُ الله بن محمد الثَّقَلِينِ وغيرُهما، عن سفيان، مثلُ روايةِ الشافعيِّ، وهو الصوابُ» اهـ.

ورواه يحيى بن آدم، عن ابن عيينة، عن محمد بن المنكدر، عن سالم، عن عبيد الله بن أبي رافع مُرسلاً.

(١) وهو الشافعي، روى ذلك في «الرسالة» (٢٩٦).

أخرجه الآجُرِّيُّ (ص ٥٠).

ولم أجد رواية لابن المنكدر عن سالم، وأخشى أن يكون التصحيفُ أدركَ الإسنادَ، ويكون صوابه: «ابن المنكدر وسالم».

وخولف ابن عيينة فيه:

خالفه يزيد الرقاشي، عن ابن المنكدر، عن جابر مرفوعاً: «لعل أحدكم يأتيه حديثٌ من حديثي وهو متكئٌ على أريكته، فيقول: دَعُونَا مِنْ هَذَا، وما وجدنا في كتابِ اللَّهِ اتبعناه».

أخرجه أبو يعلى (ج ٣/رقم ١٨١٣)، والهرويُّ في «ذمِّ الكلام» (١/٤٧ - ٢)، والخطيبُ في «الكفاية» (ص ١٠ - ١١) من طريقِ إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن يزيد الرقاشي.

وسنده ضعيفٌ جداً.

وإسماعيل بن مسلم - هو المكي - ويزيد الرقاشي ضعيفان.

والرقاشي أضعفُ الرجلين، فهو متروكٌ.

لكنه تُوبع:

تابعه عبادُ بن كثير، قال: ثنا ابن المنكدر، سمعتُ جابرًا مرفوعاً: «ألا عسى رجلٌ أن يبلغه عني حديثٌ، وهو متكئٌ على أريكته، فيقول: لا أدري ما هذا، عليكم بالقرآن، فمن بلغه عني حديثٌ فكذب به، أو كذب عليّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار».

أخرجه الخطيبُ في «الكفاية» (ص ١١) من طريقِ عباد بن صُهيب، ثنا عبادُ بن كثير.

وسنده ضعيفٌ جدًّا.

وعبادُ بنُ ضُهيْبٍ وعبادُ بنُ كثيرٍ متروكان.

وتابعهم محفوظُ بنُ مسورٍ، عن ابنِ المُنكدرِ، عن جابرٍ مرفوعًا: «يوشكُ شعبانُ متكىٌّ على أريكته...» وساق بنحوه، وفي آخره: «ومن بلغه عني حديثٌ فكذب به، فقد كذب بثلاثة: كتابُ اللَّهِ، ورسوله، والذي جاء به».

أخرجه ابنُ عبدِ البرِّ في «التمهيد» (١/١٥٢)، وفي «الجامع» (٢/١٩٠)، والخطيبُ في «الفتاوى والمتفق» (١/٩٠)، والهرويُّ في «ذمُّ الكلام» (ق٤٨/٢) من طريقٍ عن بقيَّة بنِ الوليد، حدَّثنا محفوظُ بنُ مسورٍ به.

وأخرجه الطَّبْرانيُّ في «الأوسط» (٧٥٩٦)، وابنُ عساكرٍ في «تاريخِ دمشق» (ج٩/ق١٤٢) من هذا الوجه بآخره.

قال الطَّبْرانيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن محمد بنِ المنكدرِ إلَّا محفوظُ بنُ مسورٍ، تفرد به بقيَّة».

• قلتُ: والطَّبْرانيُّ يقصدُ هذا الجزء من الحديث، وإلا فمطلعُ الحديث لم يُورده مسورٌ كما مرَّ بك، واللَّهُ أعلم.

وقال الهيثميُّ في «المجمع» (١/١٤٩): «فيه محفوظُ بنُ مسورٍ (?) ذكره ابنُ أبي حاتمٍ، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً» اهـ.

كذا قال الهيثمي!

وابنُ أبي حاتمٍ لم يترجم لهذا الراوي؛ إنما ذكر في «كتابه» (٤/١/٤٢٢ - ٤٢٣) محفوظ بن علقمة، ومحموظ بن أبي توبة، ولم يذكر ثالثًا لهما.

وترجمه الذهبيُّ في «الميزان» (٣/٤٤٤)، وقال: «محموظُ بنُ مسورٍ الفهريُّ،

عن ابن المنكدر، بخبرٍ منكّرٍ، وعنه بقيةٌ بصيغة «عن»، لا يُدرى من ذا» اهـ.

• قلت: صرح بقيةٌ بالتحديث عنه عند الهروي، ولعل الذهبي يقصد أن بقيةً عنعن الإسناد، وهو يدلّس تدليس التسوية، فيلزمه التصريح بالتحديث في جميعه، وترجمة الذهبي هذه تُشعرُ بوهم الهيتمي في عزو ترجمة هذا الراوي إلى «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، والله أعلم.

واختلف على أبي النضر فيه:

فرواه الليث بن سعد، عن أبي النضر، عن موسى بن عبد الله بن قيس، عن أبي رافع فذكر نحوه.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (ج ١/ رقم ٩٧٥)، وفي «الأوسط» (ج ٢/ ق ٢٤٩/ ٢)، والحاكم (١/ ١٠٩) من طريقين عن الليث بن سعد به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي النضر، عن موسى بن عبد الله بن قيس، إلا الليث. ورواه سفيان بن عيينة، عن مالك بن أنس، عن أبي النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه» اهـ.

ورواه محمد بن إسحاق، عن سالم المكي - وليس بأبي النضر - عن موسى بن عبد الله بن قيس، عن عبيد الله - أو: عبد الله - بن أبي رافع، عن أبيه.

أخرجه الطبراني (ج ١/ رقم ٩٣٦)، والرويان في «مُسْنَدِهِ» (ج ٢٥/ ق ١٣٩/ ١)، والأصبهاني في «الحجة» (٢/ ٢٩٦)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ١٨٩ - ١٩٠) من طريق حجاج بن منهال، ثنا حماد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق.

وكلا الوجهين لين.

وأثبت هذه الوجوه كلّها ما رواه الشافعيّ وأحمدٌ وغيرُهما ممن سَمِينَا، عن ابنِ عِينَةَ، عن سالمِ أبي النضرٍ - وهو ابنُ أبي أُمَيَّةَ -، عن عبيدِ اللَّهِ بنِ أبي رافعٍ، عن أبيه.

لا سِيَّما وقد تابعه ابنُ لهيعةَ، حدَّثني سالمٌ أبو النضرِ بسنَدِهِ سواءً. أخرجَه أحمدُ (٨/٦) قال: حدَّثنا عليُّ بنُ إسحاقَ، أنا عبدُ اللَّهِ، أنا ابنُ لهيعةَ. وهذا سندٌ حسنٌ.

وعليُّ بنُ إسحاقَ هو أبو الحسنِ الدارَكانِي المروزيّ، وثَقَّه النَّسائيّ، والدارقطنيّ، وابنُ حِبَّانَ.

وعبدُ اللَّهِ: هو ابنُ المبارك، من قدماءِ أصحابِ ابنِ لهيعةَ، واللَّه أعلمُ.

ثانياً: حديثُ جابرِ بنِ عبدِ اللَّهِ ﷺ:

مر تخريجُه في حديثِ «أبي رافعٍ» الماضي.

ثالثاً: حديثُ أبي هُريرةَ ﷺ:

أخرجَه أحمدُ (٣٦٧/٢، ٤٨٣) واللفظُ له، والآجِرِيُّ في «الشرِيعَةِ» (٥٠)، والبَزَّازُ (ج١/رقم ١٢٦)، والهرويّ (ق٢/٤٨ - ١/٤٩) من طريقِ أبي مَعَشَرٍ، عن سَعِيدِ المقْبَرِيِّ، عن أبي هُريرةَ مرفوعاً: «ألا لا أعْرِفَنَّ أحداً منكم أَناه عني حديثٌ، وهو متكئٌ على أريكتِهِ، فيقول: اتلُوا عَلَيَّ به قرآنًا، ما جاءكم عني من خيرٍ قلته أو لم أقله، فأنا أقولُه، وما أتاكم عني من شرٍّ، فإنِّي لا أقولُ الشرَّ».

قال البَزَّازُ: «لا نَعَلَمُه يُروى عن أبي هُريرةَ إلَّا بهذا الإسنادِ».

فقال الهيثميّ في «كشفِ الأستارِ»: «عند ابنِ ماجه بعضُه، وهو منكرٌ».

وقال في «المجمع» (١/١٥٢): «فيه أبو معشر نجيح، ضعفه أحمد وغيره، وقد وثق»!
 • قلت: وهو حديث منكرٌ جدًا.

وأخرج ابن ماجه (٢١) قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ، وَالْخَطِيبُ فِي «تاريخ بغداد» (١٢/٤٤) من طريق إسماعيل بن محمد بن إسماعيل، قال: ثنا محمد بن الفضيل، ثنا المَقْبُرِيُّ، عن جدّه، عن أبي هُرَيْرَةَ مرفوعاً: «لا أعرفنّ ما يُحَدِّثُ أَحَدُكُمْ عني الحديث، وهو متكئٌ على أريكته، فيقول: اقرأ قرآنًا، ما قيل من قولٍ حسنٍ فأنا قلته». وسنده ساقطٌ.

والمقبريُّ هو عبدُ اللَّهِ بنُ سعيدٍ، تالفٌ.

وهذا الحديث مما فات البوصيريَّ، فلم يُوردهُ في «زوائد»، واللّه أعلم.

ثم اعلم أن معنى هذا الحديث باطلٌ؛ لأنه يفتح بابَ القولِ على النبي ﷺ على مصراعيه، وقد اتكأ من قال من الكَرَامِيَّةِ: «إذا كان الكذب في الترغيب والترهيب فهو كذبٌ للنبي ﷺ لا عليه»، اتكؤوا على هذا الحديث وأمثاله، كحديث البراء بن عازب وابن مسعود مرفوعاً: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا لِيُضِلَّ النَّاسَ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وزيادة: «ليضلَّ الناس» باطلَةٌ، كما هو مقررٌ في موضعه.

وأما قوله: «وما أتاكم عني من شرٍّ... إلخ»، فإن عقولَ العباد لا تستقلُّ بمعرفة ما يحبه الله وما يُبغِضُه، والناسُ يختلفون في الشيء الواحد، فبعضُهم يراه شراً وبعضُهم يراه خيراً، ومعرفتهم بالخير والشرِّ فرعٌ على علمهم بعِلَلِ الأحكام.

وقد رَوَى مسلمٌ وغيره عن رافع بن خديج قال عن بعضِ عمومته: نهانا

رسولُ اللَّهِ ﷺ عن أميرٍ كان لنا نافعًا، وطاعةُ اللَّهِ ورسولِهِ أنفعُ، والهُدَى هُدى اللَّهِ. وله طريقٌ آخرٌ.

أخرجه ابنُ بطةَ في «الإبانة» (٦٤) من طريقِ أبي سعدٍ البقالِ، عن أبي عبادٍ، عن أبي هُريرةَ مرفوعًا نحوه. وسندهُ واهٍ جدًا.

وأبو سعدٍ البقالِ ضعيفٌ مدلسٌ. وأبو عبادٍ: هو عبدُ اللَّهِ بنُ سعيدِ المَقْبُرِيِّ، متروكٌ. ثم هو منقطعٌ، واللَّهُ أعلمُ.

رابعًا: حديثُ ابنِ عباسٍ ؓ:

أخرجه الخطيبُ في «الكفاية» (ص ١١) من طريقِ إسحاقَ بنِ البُهلولِ، قال: ثنا سَمُرَةُ بنُ حُجْرٍ، عن حمزةَ بنِ أبي حمزةَ النَّصَبِيِّ، عن عمرو بنِ دينارٍ، عن ابنِ عباسٍ مرفوعًا: «ما بالُ أصحابِ الحشايا يُكذِّبونِي؟! عسى أحدُكم يتكئُ على فراشه، يأكلُ مما أفاءَ اللَّهُ عليه، فيؤتَى يُحدِّثُ عني الأحاديثَ، يقولُ: لا أَرَبَ لي فيها، عندنا كتابُ اللَّهِ، ما نهاكم عنه فانتهوا، وما أمركم به فاتبعوه». وسندهُ واهٍ جدًا.

وحمزةُ النَّصَبِيُّ هالكٌ. قال ابنُ عَدِيٍّ: «عامَّةُ ما يرويه موضوعٌ»، وتركه الدارقطنيُّ. وقال البخاريُّ: «منكر الحديث»، وقال ابنُ مَعِينٍ: «لا يساوي فلسًا».

خامسًا: حديثُ أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ ؓ:

أخرجه الهرويُّ في «ذمِّ الكلام» (ق ٤٩/١) من طريقِ حمادِ بنِ زيدٍ، عن

أبي هارونَ العبدِيُّ، عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ مرفوعاً: «عسى رجلٌ يُكذِّبُنِي وهو متكئٌ، يقولُ: ما قال هذا رسولُ اللَّهِ».

وسنده ضعيفٌ جداً.

وأبو هارونَ مَتْرُوكٌ، واللَّهُ أعلمُ.

* * *

٥ - «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ».

* * *

• منكر:

وقال الحافظُ ابنُ كثيرٍ: «إسنادهُ جيدٌ»!

وكذلك قال ابنُ القيمِ في «إعلامِ المُوقَّعين».

وفي تجويدِهما نظرٌ.

وقد حققَ نكارةَ الحديثِ شيخُنَا محدِّثُ العصرِ أبو عبدِ الرحمنِ الألبانيُّ، حفظه الله تعالى، في بحثٍ نفيسٍ ماتعٍ، أودعه في «الضعيفة» (٨٨١)، فأغنانا عن تتبعِ طريقه وتحريرِها، فأنا أنقله هنا لنفاسِته، وليطَّلِعَ عليه مَنْ لم يقفْ على كتابِ الشيخِ.

قال شيخُنَا - حفظه الله تعالى - بعدَ ذِكرِ الحديثِ:

«منكر. أخرجه أبو داود الطيالسيُّ في «مُسْنَدِهِ» (١/ ٢٨٦ - مِنحة المعبود)، وكذا أحمدُ (٥/ ٢٣٠، ٢٤٢)، وأبو داود في «السنن» (٢/ ١١٦)، والتِّرْمِذِيُّ (٢/ ٢٧٥)، وابنُ سعدٍ في «الطبقات» (٢/ ٣٤٧، ٥٨٤ - طبع بيروت)، والعُقَيْلي في «الضعفاء» (٧٦ - ٧٧)، والخطيبُ في «الفقيه والمتفقه» (٩٣/ ١)، ١١٢ - ١١٣ مخطوطة الظاهرية)، (١٥٤ - ١٥٥، ١٨٨ - ١٨٩ مطبوعة الرياض)، والبيهقيُّ في «سننه» (١٠/ ١١٤)، وابنُ عبدِ البرِّ في «جامع بيان العلم» (٢/ ٥٥ - ٥٦)، وابنُ حزمٍ في «الإحكام» (٦/ ٢٦، ٣٥ و ٧/ ١١١ - ١١٢) من طريق^(١) عن شعبة، عن أبي العون، عن الحارث بن عمرو - أخو المغيرة بن شعبة -، عن أصحابِ معاذ بن جبل، عن معاذ بن جبل، أن النبي ﷺ

(١) قلت: وعزاه ابن كثير في «تفسيره» (٧/ ٣٤٥) لابن ماجه، فوهم (أبو إسحاق).

حين بعثه إلى اليمن قال له: «كيف تقضي إذا عَرَضَ لك قضاء؟»، قال: أقضي بما في كتاب الله، قال: «فإن لم يكن في كتاب الله؟»، قال: بسنة رسول الله، قال: «فإن لم يكن في سنة رسول الله؟»، قال: أجتهد رأيي لا آلو. قال: فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال. فذكره.

وقال العَقِيلِيُّ: «قال البخاريُّ: لا يصحُّ، ولا يُعرفُ إِلَّا مُرْسَلًا».

• قلتُ: ونصّه في «التاريخ» (٢/ ٢٧٥): «لا يصحُّ، ولا يُعرفُ إِلَّا بهذا، مُرْسَلٌ».

• قلتُ: يعني أن الصواب أنه عن أصحاب معاذ بن جبلٍ ليس فيه «عن معاذٍ». وقال الذهبيُّ: «قلتُ: تفردَ به أبو عونٍ محمد بنُ عبيد الله الثقفيُّ، عن الحارث بن عمرو الثقفيِّ - أخو المغيرة بن شعبة -، وما روى عن الحارث غير أبي عونٍ فهو مجهولٌ، وقال الترمذي: ليس إسناده عندي بمُتَصِلٍ».

• قلتُ: ولذلك جزم الحافظُ في «التقريب» بأن الحارث هذا مجهولٌ.

ثم رواه أحمد (٥/ ٢٣٦)، وأبو داود، وابنُ عساكر (١٦/ ٣١٠ / ٢) من طريقين آخرين عن شعبة، إِلَّا أنهما قالَا: «عن رجالٍ من أصحابٍ معاذٍ أن رسولَ الله ﷺ لما أراد أن يبعثَ معاذًا إلى اليمنِ» الحديث، لم يذكر: «عن معاذٍ».

• قلتُ: هذا مرسلٌ، وبه أعله البخاريُّ كما سبق، وكذا الترمذيُّ حيث قال عقبة: «هذا حديثٌ لا نعرفه إِلَّا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمُتَصِلٍ».

وأقره الحافظُ العراقيُّ في «تخريج أحاديثٍ منهاج الوصول» للبيضاوي (١/ ٧٦).

• قلتُ: فقد أُعْلِلَ هذا الحديث بعِلَلٍ ثلاثٍ:

الأولى: الإرسالُ هذا.

الثانية: جهالةُ أصحابِ معاذٍ.

الثالثة: جهالةُ الحارثِ بنِ عمرو.

قال ابنُ حزمٍ: «هذا حديثٌ ساقطٌ، لم يروِه أحدٌ من غيرِ هذا الطريق، وأوّل سقوطِهِ أنه عن قومٍ مجهولين لم يُسمّوا، فلا حُجّةَ فيمن لا يُعرفُ من هو، وفيه الحارثُ بنُ عمرو، وهو مجهولٌ لا يُعرفُ من هو؟ ولم يأتِ هذا الحديثُ قطُّ من غيرِ طريقه» اهـ.

وقال في موضعٍ آخرَ بعد أن نقلَ قولَ البخاريّ فيه: «لا يصحُّ»: «وهذا حديثٌ باطلٌ لا أصلَ له».

وقال الحافظُ في «التلخيص» (ص ٤٠١) عَقَبَ قولَ البخاريّ المذكورِ: «وقال الدارقطنيّ في «العللِ»: رواه شعبَةُ عن أبي عونٍ هكذا، وأرسله ابنُ مهديٍّ وجماعاتٌ عنه، والمرسلُ أصحُّ».

وقال مرةً: عن معاذٍ.

وقال ابنُ حزمٍ: «لا يصحُّ لأن الحارثَ مجهولٌ، وشيوخُه لا يُعرفون، قال: وادعى بعضهم فيه التواترَ، وهذا كذب، بل هو ضد التواتر؛ لأنه ما رواه أحدٌ غيرُ أبي عونٍ عن الحارث، فكيف يكون متواتراً؟!»

وقال عبدُ الحقِّ: «لا يُسندُ، ولا يوجد من وجهٍ صحيح».

وقال ابنُ الجوزيِّ في «العللِ المتناهيّة»: «لا يصحُّ وإن كان الفقهاءُ كلّهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، وإن كان معناه صحيحاً».

وقال ابنُ طاهرٍ في تصنيفٍ له مفردٍ، في الكلام على هذا الحديث: «اعلم أنني

فَحَصْتُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْمَسَانِيدِ الْكِبَارِ وَالصَّغَارِ، وَسَأَلْتُ عَنْهُ مَنْ لِقِيْتَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ، فَلَمْ أَجِدْ غَيْرَ طَرِيقَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: طَرِيقُ شُعْبَةَ.

وَالْآخَرُ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ، عَنْ مُعَاذٍ. وَكِلَاهُمَا لَا يَصَحُّ.

قَالَ: «وَأَقْبَحُ مَا رَأَيْتُ فِيهِ قَوْلَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ فِي كِتَابِ «أُصُولِ الْفَقْهِ»: «وَالْعُمْدَةُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى حَدِيثِ مُعَاذٍ». قَالَ: «وَهَذِهِ زَلَّةٌ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ عَالِمًا بِالنَّقْلِ لَمَا ارْتَكَبَ هَذِهِ الْجَهَالَةَ».

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «قُلْتُ: أَسَاءَ الْأَدَبَ عَلَى إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَكَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَعْبُرَ بِالْإِنِّ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، مَعَ أَنْ كَلَامَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ أَشَدُّ مِمَّا نَقَلَهُ عَنْهُ! فَإِنَّهُ قَالَ: «وَالْحَدِيثُ مَدُونٌ فِي «الصَّحَاحِ» مُتَّفَقٌ عَلَى صَحَّتِهِ (!) لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّأْوِيلُ»، كَذَا قَالَ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي كِتَابِ «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، فَلَوْ كَانَ الْإِسْنَادُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ ثَابِتًا لَكَانَ كَافِيًا فِي صَحَّةِ الْحَدِيثِ».

● قُلْتُ: لَمْ يَخْرُجْهُ الْخَطِيبُ، بَلْ عَلَّقَهُ (ص ١٨٩) بِقَوْلِهِ: «وَقَدْ قِيلَ: إِنْ عُبَادَةَ بْنَ نُسَيْبٍ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، عَنْ مُعَاذٍ. وَهَذَا إِسْنَادٌ مُتَّصِلٌ وَرِجَالُهُ مَعْرُوفُونَ بِالثَّقَةِ».

● قُلْتُ: وَهِيَاهُ، فَإِنْ فِي السَّنَدِ إِلَيْهِ كَذَابًا وَضَاعًا، فَقَدْ أَوْرَدَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «تَهْذِيبِ السَّنَنِ» تَعْلِيقًا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ (٥/ ٢١٣): «وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ فِي «سُنَنِهِ» مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَسَّانَ،

عن عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْيٍّ، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَنَمٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ قَالَ: لما بعثني رسولُ اللَّهِ ﷺ إلى اليمَنِ قال: «لَا تَقْضِينَ وَلَا تَفْصِلَنَّ إِلَّا بما تَعْلَمُ، وإنْ أَشْكَلَ عَلَيْكَ أَمْرٌ فَاقْفُ حَتَّى تَبَيَّنَهُ، أَوْ تَكْتُبَ إِلَيَّ فِيهِ».

وهذا أجودُ إسنَادًا من الأولِ، ولا ذِكرَ للرأي فيه».

• قلت: كيف يكونُ أجودُ إسنَادًا من الأولِ، وفيه محمدُ بنُ سَعِيدٍ بنِ حَسَّانٍ، وهو الدمشقيُّ المصلوبُ؟!

قال في «التقريب»: «قال أحمدُ بنُ صالح: وضع أربعة آلاف حديثٍ، وقال أحمدُ: قتله المنصورُ على الزندقة وصلَّبه».

• قلتُ: ولعله اشتبه على ابنِ القيمِ بمحمدِ بنِ سَعِيدٍ بنِ حَسَّانِ الجِمَاصِيِّ، وليس به، فإنه متأخِّرٌ عن المصلوبِ، ولم يذكروا له روايةً عن ابنِ نُسَيْيٍّ، ولا في الرواية عنه يحيى بنُ سَعِيدٍ الأُمويُّ، وإنما ذكروا ذلك في الأولِ، على أنه مجهولٌ كما قال الحافظُ، وأيضًا فإن هذا ليس من رجالِ ابنِ ماجه، وإنما ذكروه تمييزًا بينه وبين الأولِ.

والحديثُ في «المقدمة» من «سننِ ابنِ ماجه» (٢٨/١).

وقال البوصيريُّ في «الزوائد» (ق ٥/٢): «هذا إسنَادٌ ضعيفٌ، محمدُ بنُ سَعِيدٍ هو المصلوبُ، اتَّهَمَ بوضعِ الحديثِ».

على أن قولَ ابنِ القيمِ: «ولا ذِكرَ للرأي فيه»، إنما هو بالنظرِ إلى لفظِ روايةِ ابنِ ماجه، وإلا فقد أخرجهُ ابنُ عساکرٍ في «تاريخه» (١٦ / ٣١٠ / ١) من طريقِ المصلوبِ هذا بلفظٍ: «قال معاذُ: يا رسولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ ما سئَلْتُ عنه مما لم أجِدْهُ في كتابِ اللَّهِ ولم أَسْمَعْهُ منك؟»، قال: «اجتهدْ رأيكَ».

ثم رواه ابنُ عساكرَ (١٦/ ٣١٠/ ٢) من طريقِ سليمانَ الشاذكُونيِّ: نا الهيثمُ بنُ عبدِ الغفارِ، عن سبرةَ بنِ مَعْبَدٍ، عن عُبَادَةَ بنِ نُسَيٍّ به بلفظٍ: «اجتهد رأيك، فإن الله إذا عَلِمَ منك الحقَّ وَفَّقَكَ للحقِّ».

والهيثمُ هذا قال ابن مَهديٍّ: «يضعُ الحديثَ».

والشاذكوني كذابٌ.

• قلتُ: وأجاب ابنُ القيمِ عن العلةِ الثانيةِ، وهي جهالةُ أصحابِ معاذٍ، بقوله في «إعلامِ الموقعين» (١/ ٢٤٣): «وأصحابُ معاذٍ وإن كانوا غيرَ مُسَمَّينَ فلا يَضُرُّه ذلك؛ لأنه يدلُّ على شهرةِ الحديثِ، وشهرةُ أصحابِ معاذٍ بالعلمِ والدينِ والفضلِ والصدقِ بالمحلِّ الذي لا يَخْفَى...».

أقول: فهذا جوابٌ صحيحٌ لو أن علةَ الحديثِ محصورةٌ بهذه العلةِ، أما وهناك علتانِ أخريانِ قائمتانِ، فالحديثُ ضعيفٌ على كُلِّ حالٍ، ومن العجيبِ أن ابنَ القيمِ لم يَتعرَّضْ للجوابِ عنهما مُطلقًا، فكأنه ذَهَلَ عنهما لانشغاله بالجوابِ عن هذه العلةِ، واللهُ أعلمُ.

ثم تبيَّن لي أن ابنَ القيمِ اتَّبَعَ في ذلك كُلَّهُ الخطيبَ البغداديَّ في «الفتاوى والمتفقه» (١١٣/ ١ - ٢ من المخطوطة، ١٨٩ - من المطبوعة)، وهذا أعجبُ أن يخفى على مثلِ الخطيبِ في حفظه ومعرفةِ الرجالِ علةُ هذا الحديثِ القادحةُ!

[تنبيه]: أورد ابنُ الأثيرِ هذا الحديثَ في «جامعِ الأصول» (١٠/ ٥٥١) عن الحارثِ بنِ عمرو باللفظِ الذي ذكرتهُ، ثم قال: وفي روايةٍ: أن معاذًا سألَ رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله بما أقضي؟ قال: «بكتابِ الله»، قال: فإن لم

أجذ؟ قال: «بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»، قال: فإن لم أجذ؟ قال: «استدقّ الدنيا، وتَعَظَّمْ في عينيك ما عندَ اللَّهِ واجتهدْ رأيكَ فيُسدّدك اللَّهُ للحق»، ثم قال عقبه: «وأخرجه أبو داود».

• قلت: وليست عنده هذه الرواية، ولا رأيتُ أحدًا عزاها إليه غيره، ولا وجدتُ لها أصلًا في شيءٍ من المصادر التي وقفتُ عليها، فهي منكرةٌ شديدةُ النكارة، لمخالفتِها لجميعِ الرواياتِ المرسلةِ منها والموصولة، وجميعها مُعلّلةٌ بالجهالة، ومرّر على هذا العزو لأبي داودَ المحقّق الفاضل لـ «جامع الأصول» (١٠/ ١٧٧ - ١٧٨ طبعة دمشق) دون أيّ تعليقٍ أو تحقيق!

[تنبيهٌ آخرُ]: ذهبَ الشيخُ زاهدُ الكوثريُّ المعروفُ في مقالٍ له إلى تقويةِ هذا الحديث، وليس ذلك بغريبٍ منه ما دام أنه قد سَبَقَ إليه، ولكن الغريبُ حقًّا أنه سَلَكَ في سبيلِ ذلك طريقًا معوجّةً، لا يعرفها أهلُ الجرحِ والتعديل، فرأيتُ أنْ أنقلَ خلاصةَ كلامه فيه، ثم أرَدَ عليه وأبينَ خطأه وزغله.

قال في «مقالاته» (ص ٦٠ - ٦١): «وهذا الحديثُ رواه عن أصحابِ معاذِ الحارثِ بنُ عمرو الثقفي، وليس هو مجهولُ العينِ بالنظرِ إلى أن شُعبةَ بنَ الحجاجِ يقولُ عنه: إنه ابنُ أخي المغيرةِ بنِ شُعبة، ولا مجهولُ الوصفِ من حيثُ إنه من كبارِ التابعين، في طبقةِ شيوخِ أبي عوْنِ الثقفيِّ المتوفى سنة (١١٦)، ولم ينقلْ أهلُ الشأنِ جرحًا مفسّرًا في حقّه، ولا حاجةً في الحكمِ بصحةِ خبرِ التابعيِّ الكبيرِ إلى أن يُنقلَ توثيقه عن أهلِ طبقته، بل يكفي في عدالةِ وقبولِ روايته ألا يُشَبَّتَ فيه جرحٌ مفسّرٌ من أهلِ الشأنِ؛ لما ثَبَتَ من بالغِ الفحصِ على المجروحين من رجالِ تلكِ الطبقة، أما مَنْ بعدهم فلا تُقبَلُ روايتُهم ما لم تُشَبَّتْ عدالتُهم، وهكذا. والحارثُ هذا ذكره ابنُ حِبَّانَ في «الثقات» وإن جهله العُقيليُّ وابنُ الجارودِ

وأبو العرب، وقد روى هذا الحديث عن أبي عون عن الحارث: أبو إسحاق الشيباني، وشعبة بن الحجاج المعروف بالتشدد في الرواية والمعتز له بزوال الجهالة وصفًا عن رجال يكونون في سند روايته.

• قلت: وفي هذا الكلام من الأخطاء المخالفة لما عليه علماء الحديث، ومن المغالطات والدعاوى الباطلة ما لا يعرفه إلا من كان متمكنًا في هذا العلم الشريف، وبيانًا لذلك أقول:

١ - قوله: «ليس هو مجهول العين بالنظر إلى أن شعبة يقول عنه: ابن أخي المغيرة».

فأقول: بل هو مجهول، وتوضيحه من ثلاثة أوجه:

الأول: أن أحدًا من علماء الحديث - فيما علمت - لم يقل: إن الراوي المجهول إذا عُرف اسمُ جدّه بله اسمُ أخيه جدّه خرَجَ بذلك عن جهالة العين إلى جهالة الحال أو الوصف، فهي مجرد دعوى من هذا الجامد في الفقه والمجتهد في الحديث دون مراعاة منه لقواعد الأئمة، وأقولهم الصريحة في خلاف ما يذهب إليه! فإنهم أطلقوا القول في ذلك، قال الخطيب: «المجهول عند أهل الحديث من لم يعرفه العلماء ولا يعرف حديثه إلا من جهة واحد...».

الثاني: أنه خلاف ما جرى عليه أئمة الجرح والتعديل في تراجم المجهولين عينا، فقد عرفت مما سبق ذكره في ترجمة الحارث هذا أنه مجهول عند الحافظين الذهبي والعسقلاني، وكفى بهما حجة، لا سيما وهما مسبقان إلى ذلك من ابن حزم وغيره ممن ذكرهم الكوثري نفسه كما رأيت، ومن الأمثلة الأخرى على ذلك: ذهيل بن عوف بن شَمَاح التميمي، أشار الذهبي إلى جهالته بقوله في

«الميزان»: «ما روى عنه سوى سَلِيطِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطُّهَوِيِّ»، وصرح بذلك الحافظ فقال في «التقريب»: «مجهولٌ من الثالثة».

ومن ذلك أيضًا زُرَيْقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ المَدَنِيِّ، أشار الذهبي أيضًا إلى جهالته، وقال الحافظ: «مجهول».

والأمثلة على ذلك تكثر، وفيما ذكرنا كفايةً، فأنت ترى أن هذين قد عُرف اسمُ جَدِّ كُلِّ منهما، ومع ذلك حَكَمُوا عليهما بالجهالة.

الثالث: قوله: «شعبةٌ يقولُ عنه: إنه ابن أخِي المَغِيرَةِ بْنِ شَعْبَةَ».

فأقول: ليس هذا من قولِ شعبة، وإنما هو من قولِ أَبِي العَوْنِ كما مرَّ في إسنَادِ الحديث، وشعبةٌ إنما هو رَاوٍ عنه، وهو في هذه الحالة لا يُنسَبُ إلى قولِ ما جاء في روايته، حتى ولو صحَّتْ عنده؛ لأنه قد يقولُ بخلاف ذلك، ولذلك جاء في علمِ المصطلح: «وعملُ العالمِ وفُتْيَاهُ على وَفْقِ حديثِ رواه ليس حكمًا بصحَّته ولا مخالفته قدحٌ في صحَّته ولا في روايته»، وكذا في «تقريبِ النووي» (ص ٢٠٩ - بشرح التدريب).

وكأنَّ الكوثريَّ تعمَّدَ هذا التحريفَ، ونسبَ هذا القولَ لشعبة - وليس له - ليقوِّيَ به دعوى كونِ الحارثِ بْنِ عمرو هو ابنُ أخِي المَغِيرَةِ؛ لأنَّ أبا العَوْنِ - واسمُه: مُحَمَّدُ بْنُ عبيدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ الأَعْوَرُ - وإن كان ثقةً، فإنه لا يزيد على كونه راويًا من رواة الحديث، وأما شعبةٌ فإمامٌ نقَّادٌ، على أننا لو سلَّمنا بأنه من قوله، فذلك مما لا يفيدُ الكوثريَّ شيئًا من رفعِ الجهالةِ كما سبقَ بيانه.

٢ - قوله: «ولا مجهول الوصف من حيث إنه من كبار التابعين في طبقة شيوخ أبي عَوْنٍ...».

فأقول: الجواب من وجهين:

الأول: بطلان هذه الدعوى من أصلها؛ لأن شيوخ أبي عون ليسوا جميعاً من كبار التابعين حتى يُلحقَ بهم الحارث هذا، فإن من شيوخه أبا الزبير المكي، وقد مات سنة (١٢٦)، ولذلك جعله الحافظ من الطبقة الرابعة، وهم الذين جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين. ومن شيوخه والدُه عبيدُ اللَّهِ بنُ سعيدٍ، ولا تُعرفُ له وفاة، لكن ذكره ابنُ جَبَّان في «أتباع التابعين» وقال: يروي المقاطيع.

قال الحافظ: فعلى هذا فحديثُه عن المغيرة مرسلٌ، يعني: منقطعٌ، ولذلك جعله في «التقريب» من الطبقة السادسة، وهم من صغار التابعين الذين لم يثبتَ لهم لقاء أحدٍ من الصحابة كابن جريج.

إذا عرفتَ هذا فادعاءُ أن الحارث بن عمرو من كبار التابعين افتتات على العلم، وتخرُّص لا يصدُّر من مخلصٍ، والصوابُ أن يُذكرَ ذلك على طريق الاحتمال، فيقال: يحتملُ أنه من كبار التابعين، كما يحتملُ أنه من صغارهم.

فإن قيل: فأيهما الأرجحُ لديك؟ قلتُ: إذا كان لا بد من اتباع أهل الاختصاص في هذا العلم، وترك الاجتهاد فيما لا سبيلَ لأحدٍ اليومَ إليه، فهو أنه من صغار التابعين، فقد أورده الإمامُ البخاريُّ في «التاريخ الصغير» في فصل «من مات ما بين المائة إلى العشر» (ص ١٢٦ - هند) وأشار إلى حديثه هذا وقال: «ولا يُعرفُ الحارثُ إلَّا بهذا، ولا يصحُّ».

ولذلك جعله الحافظ في «التقريب» من الطبقة السادسة التي لم يثبتَ لأصحابها لقاء أحدٍ من الصحابة، فقال: «مجهولٌ، من السادسة».

فإن قيل: ينافي هذا ما ذكره الكوثريُّ (ص ٦٢) أن لفظَ شعبة في رواية

عليّ بن الجعد قال: سمعتُ الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة يحدثُ عن أصحابِ رسولِ الله ﷺ عن معاذ بن جبل، كما أخرجه ابنُ أبي خيثمة في «تاريخه»، ومثله في «جامع بيان العلم» لابن عبد البر، فهذا صريحٌ في أنه لقيَ جمعًا من أصحابِ النبي ﷺ فهو تابعيٌّ.

فأقول: نعم والله إن هذه الروايةَ لتنافي ذلك أشدَّ المنافاة، ولكن يُقال للكوثري وأمثاله: أثبت العرش ثم انقش، فإنها روايةٌ شاذةٌ، تفرد بها عليّ بن الجعد مخالفاً في ذلك لسائر الثقات الذين لم يذكروا رسولَ الله ﷺ مضافاً إلى (الأصحاب)، وإنما قالوا: أصحابُ معاذ، كما تقدّم في الإسنادِ عند جميع مَنْ عَرَوْنَا الحديثَ إليهم، إلّا في روايةِ لابن عبد البر، وهي من روايته عن أحمد بن زهير، قال: حدّثنا عليّ بن الجعد.. وأحمد بن زهير هو ابنُ أبي خيثمة.

وإليك أسماءُ الثقاتِ المخالفين لابن الجعد في روايته تلك:

الأول: أبو داود الطيالسيُّ نفسه في «مُسْنَدِهِ»، وعنه البيهقيُّ.

الثاني: محمد بن جعفر، عند أحمد والتِّرْمِذِيّ.

الثالث: عفان بن مسلم، عند أحمد أيضًا.

الرابع: يحيى بن سعيد القَطَّان، عند أبي داود وابن عبد البر في الرواية الأخرى.

الخامس: وكيع بن الجراح، عند التِّرْمِذِيّ.

السادس: عبد الرحمن بن مَهْدِيّ، عند التِّرْمِذِيّ.

السابع: يزيد بن هارون، عند ابنِ سعدٍ.

الثامن: أبو الوليد الطيالسيُّ، عند ابنِ سعدٍ.

فهؤلاء ثمانيةٌ من الثقاتِ وكلُّهم أئمةٌ أثبات، لا سيما وفيهم يحيى القطانُ

الحافظُ المتقِنُ، لو أن بعضَهم خالفوا ابنَ الجعدِ لكانَ كافياً في الجزمِ بوجهه في نسبته (الأصحاب) إلى الرسول ﷺ لا إلى معاذٍ، فكيف بهم مجتمعين؟! ومثلُ هذا لا يخفى على الكوثرِيِّ، ولكنه يتجاهلُ ذلك عمداً لغايةٍ في نفسه، وإلا فإن لم تكنْ روايةُ ابنِ الجعدِ هذه شاذةً فليس في الدنيا ما يُمكنُ الحكمُ عليه بالشذوذِ، ولذلك لم يعرَّجْ على هذه الروايةِ كلُّ مَنْ ترجمَ للحارثِ هذا.

فثَبَّتَ مما تقدَّم أن الحارثَ بنَ عمرو هو من صغارِ التابعين، وليس من كبارهم، وقد صرحَ بسماعه من جابر بنِ سَمُرَةَ في روايةِ الطيالسيِّ في «مُسْنَدِهِ» (٢١٦) عن شعبة عنه.

والآخرُ: هبْ أنه من كبارِ التابعين، فذلك لا ينفي عنه جهالةَ العينِ، فضلاً عن جهالةِ الوصفِ عند أحدٍ من أئمةِ الجرحِ والتعديلِ، بل إن سِيرَتَهُم في ترجمَتِهِم للرواةِ تؤيِّد ما ذكرنا، فهذا مثلاً حُرَيْثُ بنُ ظُهَيْرٍ من الطبقةِ الثانيةِ عند الحافظِ، وهي طبقةُ كبارِ التابعين، فإنه مع ذلك أطلقَ عليه الحافظُ أنه مجهول، وسبقه إلى ذلك الإمامُ الذهبيُّ فقال: «لا يُعرف»، ومثله حُصَيْنُ بنُ نُمَيْرٍ الكِنْدِيُّ الحِمَصِيُّ، قال الحافظُ: «يروي عن بلال، مجهول من الثانية»، ونحوه خالدُ بنُ وَهْبَانَ بنُ خَالَةَ أَبِي ذَرٍّ، قال الحافظُ: «مجهول، من الثالثة».

٣ - قوله: «ولم ينقلْ أهلُ الشأنِ جرحاً مفسِّراً في حقِّه».

● قلتُ: لا ضرورةَ إلى هذا الجرح؛ لأنه ليس بمثله فقط يثبتُ الجرحُ، بل يكفي أن يكون جرحاً غيرَ مفسِّرٍ إذا كان صادراً من إمامٍ ذي معرفةٍ بنقدِ الرواةِ، ولم يكن هناك توثيقٌ معتبرٌ معارضٌ له، كما هو مقررٌ في علمِ المصطلحِ، فمثلُ هذا الجرحِ مقبولٌ، لا يجوزُ رفضُه، ومن هذا القبيلِ وصفُه بالجهالةِ؛ لأن

الجهالة علة في الحديث تستلزم ضعفه، وقد عرفت أنه مجهول عند جمع من الأئمة النقاد، ومنهم الإمام البخاري، فأغنى ذلك عن الجرح المفسر، وثبت ضعف الحديث.

٤ - قوله: «ولا حاجة في الحكم بصحة خبر التابعي الكبير إلى أن يُنقل توثيقه عن أهل طبقته».

فأقول: فيه أمور:

أولاً: أن الحارث هذا لم يثبت أنه تابعي كبير كما تقدم، فانهار قوله من أصله. وثانياً: أنه لا قائل بأن الراوي سواء كان تابعياً أو ممن دونه بحاجة إلى أن يُنقل توثيقه عن أهل طبقته، بل يكفي في ذلك أن يوثقه إمام من أئمة الجرح والتعديل، سواء كان من طبقته أو ممن دونها، فلما كان الحارث هذا لم يوثقه أحد ممن يوثق بتوثيقه، بل جهلوه، فقد سقط حديثه.

٥ - قوله: «بل يكفي في عدالته... (إلى قوله: من رجال تلك الطبقة)».

• قلت: هذه مجرد دعوى، فهي لذلك ساقطة الاعتبار، فكيف وهي مخالفة للشرط الأول من شروط الحديث الصحيح: «ما رواه عدل ضابط»، فلو سلمنا أن عدالته تثبت بذلك، فكيف يثبت ضبطه، وليس له من الحديث إلا القليل، بحيث لا يمكن سبره وعرضه على أحاديث الثقات ليحكم له بالضبط أو بخلافه، أو بأنه وسط بين ذلك، كما هو طريق من طرق الأئمة النقاد في نقد الرواة الذين لم يرو عنهم جرح أو تعديل ممن قبلهم من الأئمة.

ويكفي في إبطال هذا القول مع عدم وروده في «علم المصطلح» أنه مبين لما جاء فيه: أن أقل ما يرفع الجهالة رواية اثنين مشهورين، كما تقدم عن الخطيب، ولما

تعبه بعضهم بأن البخاريّ روى عن مرداسٍ الأسلميّ، ومسلماً عن ربيعة بن كعبٍ الأسلميّ، ولم يرو عنهما غير واحد.

رده النوويّ في «التقريب» بقوله (ص ٢١١): «والصواب نقل الخطيب، ولا يصحّ الردّ عليه بمرداسٍ وربيعة؛ فإنهما صحابيّان مشهوران، والصحابة كلّهم عدولٌ».

وأيده السيوطيّ في «التدريب» فقال عقبه: «فلا يحتاج إلى رفع الجهالة عنهم بتعداد الرواة، قال العراقيّ: هذا الذي قاله النوويّ مُتجهٌ إذا ثبّتت الصحبة، ولكن بقي الكلام في أنه هل تثبّت الصحبة بروايةٍ واحدٍ عنه أو لا تثبّت إلا بروايةٍ اثنين عنه، وهو محلّ نظر واختلاف بين أهل العلم، والحق أنه إن كان معروفاً بذكره في الغزوات أو في مَنْ وفد من الصحابة أو نحو ذلك، فإنه تثبّت صحبته».

• قلت: فتأمل كلام العراقيّ هذا يتبيّن لك بطلان قول الكوثريّ؛ لأنه تساهل في إثبات عدالة التابعيّ الكبير فلم يشترط فيه ما اشترطه العراقيّ في إثبات الصحبة المستلزمة لثبوت العدالة! فإنه اشترط مع رواية الواحد عنه أن يكون معروفاً بذكره في الغزوات أو الوفود، وهذا ما لم يشترط الكوثريّ مثله في التابعيّ! فاعتبروا يا أولي الأبصار، ولعلّه قد وضّح لك أنه لا فرق بين التابعيّ الكبير ومَنْ دونه في أنه لا تُقبّل روايتهم ما لم تثبّت عدالتهم، وتثبّت العدالة بتنصيب عدلين عليهم أو بالاستفاضة كما هو معلوم.

٦ - قال: «أما مَنْ بعدهم فلا تُقبّل روايتهم ما لم تثبّت عدالتهم وهكذا».

• قلت: بل والتابعيّ الكبير كذلك كما حققناه في الفقرة السابقة.

٧ - قال: «والحارث هذا ذكره ابن حبان في «الثقات»، وإن جهله العقيليّ وابن الجارود وأبو العرب».

• قلت: فيه أمران:

الأول: أنه تغافل عن أئمة آخرين جهَّلوه، منهم الإمام البخاريُّ والذهبيُّ والعسقلانيُّ، وغرضه من ذلك واضح وهو الحطُّ من شأنِ هذا التجهيل!

والآخر: اعتدادهُ بتوثيق ابنِ حِبَّانَ هنا خلافَ مذهبه الذي يصرِّح في بعض تعليقاته بأن ابنَ حِبَّانَ يذكُرُ في «الثقات» من لم يطلع على جرح فيه، فلا يُخرِجه ذلك عن حدِّ الجهالة عند الآخرين، وقد ردَّ شدوذ ابنِ حِبَّانَ هذا في «لسان الميزان».

وهذا من تلاعبه في هذا العلم الشريف، فتراه يعتدُّ بتوثيق ابنِ حِبَّانَ حيث كان له هوًى في ذلك كهذا الحديث، وحديث آخر في التوسُّل^(١)، ولا يعتدُّ به حين يكون هواؤه على نقيضه كحديث الأوعال وغيره.

ولكن لا بدَّ لي هنا من أن أنقل كلامه في راوي حديث الأوعال، وهو عبدُ الله بنُ عميرةَ راويه عن العباس بن عبد المطلب، فهو تابعيٌّ كبيرٌ؛ لتتأكَّد من وجود التشابه التامِّ بينه وبين الحارث بن عمرو الراوي للحديث عن معاذ، ومع ذلك يوثقُ هذا بذاك الأسلوب الملتوي، ويجهلُ ذاك وهو فيه على الصراطِ السويِّ!

قال في «مقالاته» (ص ٣٠٩):

«وقال مسلمٌ في «الوحدان» (ص ١٤): «انفردَ سِمَاكُ بنُ حربٍ بالروايةِ عن عبدِ الله بنِ عميرةَ»، فيكون ابنُ عميرةَ مجهولُ العينِ عنده (يعني مُسلمًا)؛ لأن جهالة العين لا تزولُ إلَّا بروايةِ ثقتين (تأمل)، وقال إبراهيمُ الحربيُّ - أجلُّ

(١) انظر «الضعيفة» (٢٣).

أصحاب أحمد - عن ابن عميرة: لا أعرفه، وقال الذهبي في «الميزان» عن عبد الله بن عميرة: فيه جهالة».

• قلت: ثم وصفه الكوثري بأنه شيخ خيالي! وبأنه مجهول عيناً وصفة!

ونحوه قوله في «النكت الطريفة» (ص ١٠١) وقد ذكر حديثاً في سنده عبد الرحمن بن مسعود: «وهو مجهول، قال الذهبي: «لا يُعرف»، وإن ذكره ابن حبان في الثقات على قاعدته في التوثيق! وقال في «قابوس»: «وإنما وثقه ابن حبان على طريقته في توثيق المجاهيل إذا لم يبلغه عنهم جرح، وهذا غاية التساهل»!! (ص ٤٨ منه).

فقابل كلامه هذا بالقاعدة التي وضعها من عند نفسه في قبول حديث التابعي الكبير، حتى ولو نص الأئمة على جهالته، تزدّد تأكيداً من تلاعبه المشار إليه، نسأل الله السلامة، ولو كانت القاعدة الموضوعه صحيحةً لكان قبول حديث ابن عميرة هذا أولى من حديث الحارث؛ لأنه روى عن العباس فهو تابعي كبير قطعاً، ولذلك جعله ابن حجر من الطبقة الثانية، بينما الحارث إنما يروي عن بعض التابعين كما سبق، ولكن هكذا يفعل الهوى بصاحبه، نسأل الله العافية.

٨ - قال أخيراً: «وقد روى هذا الحديث عن أبي عون عن الحارث: أبو إسحاق الشيباني، وشعبة بن الحجاج المعروف بالتشدد في الرواية، والمعتز له بزوال الجهالة وصفاً عن رجال يكونون في سند روايته»!

• قلت: فيه مؤخذتان:

الأولى: أن كون شعبة معروفاً بالتشدد في الرواية لا يستلزم أن يكون كل شيخ من شيوخه ثقة، بله من فوقهم، فقد وجد في شيوخه جمع من الضعفاء، وبعضهم

ممن جَزَمَ الكوثريُّ نفسهُ بضعفه! ولا بأس من أن أَسْمِيَ هنا مَنْ تيسرَ لي منهم ذِكرُهُ:

- ١ - إبراهيمُ بنُ مسلمٍ الهَجَرِيُّ.
- ٢ - أشعثُ بنُ سَوَّارٍ.
- ٣ - ثابتُ بنُ هُرْمُزٍ.
- ٤ - ثويرُ بنُ أبي فاختة.
- ٥ - جابرُ الجُعْفِيُّ.
- ٦ - داودُ بنُ فراهيج.
- ٧ - داودُ بنُ يزيدِ الأودِيّ.
- ٨ - عاصمُ بنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، قال الكوثريُّ في «النكت» (ص ٧٤): «ضعيفٌ لا يُحتَجُّ به».
- ٩ - عطاءُ بنُ أبي مُسلمٍ الخُراسانيُّ.
- ١٠ - عليُّ بنُ زيدِ بنِ جُدعانَ.
- ١١ - ليثُ بنُ أبي سُلَيْمٍ.
- ١٢ - مُجالدُ بنُ سَعِيدٍ، قال الكوثريُّ في «النكت» (ص ٦٣): «ضعيفٌ بالاتفاق»، وضعَّفَ به حديثُ: «زكاةُ البَنِينِ زكاةُ أُمِّه»! ثم ضعَّفَ به في (ص ٩٥) حديثُ: «لَعَنَ اللَّهُ المحلَّلَ والمحلَّلَ له»!! فلم يتَّجِهْ من تضعيفه إياه أنه من شيوخِ شعبة!
 - ١٣ - مُسلمُ الأَعورُ.
 - ١٤ - موسى بنُ عُبَيْدة.
 - ١٥ - يزيدُ بنُ أبي زيادٍ.
 - ١٦ - يزيدُ بنُ عبدِ الرحمنِ الدالانيُّ.
 - ١٧ - يعقوبُ بنُ عطاءٍ.
 - ١٨ - يونسُ بنُ حَبَّابٍ.

من أجلِ ذلك قالوا في علمِ المصطلح: وإذا رَوَى العدلُ عمن سماه لم يكن تعديلاً عند الأكثرين، وهو الصحيحُ كما قال النوويُّ في «التدريب» (ص ٢٠٨)، وراجعَ له شرحه «التقريب»، وإذا كان هذا في شيوخه فبالأولى ألا يكونَ شيوخُ

شيوخه عدولاً إذا سُمُوا، فكيف إذا لم يسموا؟!!

الأخرى: قوله: «والمعترف له بزوال الجهالة...».

أقول: إن كان يعني أن ذلك معترف به عند المحدثين، فقد كذب عليهم، فقد عرفت مما سردنا أنفاً طائفة من الضعفاء من شيوخ شعبة مباشرةً، فبالأولى أن يكون في شيوخ شيوخه من هو ضعيف أو مجهول، وكم من حديث رواه شعبة، ومع ذلك ضعفه العلماء بمن فوقه من مجهول أو ضعيف، من ذلك حديثه عن أبي التياح: حدثني شيخ عن أبي موسى مرفوعاً بلفظ: «إذا أراد أحدكم أن يبول فليزتد لبوله موضعاً»، فضعفوه بجهالة شيخ أبي التياح، ومن ذلك حديث: «من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة...» الحديث. رواه شعبة بإسناده عن أبي المطوس عن أبي هريرة مرفوعاً، فضعفه البخاري وغيره بجهالة أبي المطوس، فراجع: «الترغيب والترهيب» (٢/ ٧٤)، و«المشكاة» (٢٠١٣) و«نقد الكتاني» (٣٥).

وإن كان يعني بذلك نفسه، أي أنه هو المعترف بذلك، فهو كاذب أيضاً - مع ما فيه من التدليس والإيهام -؛ لأن طريقته في إعلال الأحاديث بالجهالة تناقض ذلك، وإليك بعض الأمثلة:

١ - عبد الرحمن بن مسعود، صرح في «النكت الطريفة» (ص ١٠١) بأنه «مجهول» مع أنه من رواية شعبة عنه بالواسطة! وقد قمت بالرد عليه عند ذكر حديثه الآتي^(١) برقم (٢٥٥٦) وبيان تناقضه، وإن كان الرجل فعلاً مجهولاً.

٢ - عمرو بن راشد الذي في حديث وابصة في الأمر بإعادة الصلاة لمن صلى

(١) يعني: في «الضعيفة».

وراء الصفِّ وحدَه، قال الكوثريُّ في «النكتِ» (ص ٢٨): «ليس معروفًا بالعدالة فلا يُحتجُّ بحديثه»، مع أنه يرويهِ شعبةٌ بإسناده عنه، وهو مخرَّجٌ في «صحيح أبي داود» (٦٨٣)، و «إرواء الغليل» (٥٣٤)، وراجعُ تعليقِ أحمد شاکر على الترمذي (١/ ٤٤٨ - ٤٤٩).

٣ - وكيعُ بنُ حُدُس الراوي عن أبي رزین العُقيليِّ حديث: «كان في عماء، ما فوقَه هواء، وما تحتَه هواء...»، قال الكوثري في تعليقه على «الأسماء» (ص ٤٠٧): «مجهولُ الصفة» مع أنه يعلمُ أن شعبة قد روى له حديثًا آخرَ عند الطيالسي (١٠٩٠)، وأحمد (١١/ ٤).

فما الذي جعل هؤلاء الرواة مجهولين عند الكوثريِّ، وجعل الحارث بن عمرو معروفًا عنده، وكلُّهم وقعوا في إسناده فيه شعبة؟!!

الحق: أن هذا الرجل لا يخشى الله، فإنه يتبع هواه انتصارًا لمذهبه، فيبرم أمرًا أو قاعدةً من عند نفسه لينقضها في مكانٍ آخر متجاوزًا مع مذهبه سلبًا أو إيجابًا، وفي ذلك من التضليل وقلب الحقائق ما لا يخفى ضرره على أهل العلم، نسأل الله العصمة من الهوى.

وبعد، فقد أطلت النفس في الردِّ على هذا الرجل لبيان ما في كلامه من الجهل والتضليل نصحًا للقراء وتحذيرًا، فمعدرة إليهم.

هذا ولا يهولنك اشتهاؤ هذا الحديث عند علماء الأصول، واحتجاجهم به في إثبات القياس، فإن أكثرهم لا معرفة عندهم بالحديث ورجاله، ولا تمييز لديهم بين صحيحه وسقيمه، شأنهم في ذلك شأن الفقهاء بالفروع، إلا قليلًا منهم، وقد مر بك كلام إمام الحرمين في هذا الحديث - وهو من هو في العلم بالأصول والفروع -

فماذا يقال عن غيره ممن لا يساويه في ذلك، بل لا يُدانيه، كما رأيت نقدَ الحافظ ابنِ طاهرٍ إياه، ثم الحافظ ابنِ حجرٍ من بعده، مع إنكاره على ابنِ طاهرٍ سوءَ تعبيره في نقده.

ثم وجدتُ لكلَّ منهما موافقاً، فقد نقل الشيخُ عبدُ الوهابِ السُّبكيُّ في ترجمة الإمامٍ من «طبقاته» عن الذهبيِّ أنه قال فيه: «وكان أبو المعالي مع تبخُّره في الفقه وأصوله، لا يدري الحديثَ! ذكر في كتاب «البرهان» حديثَ معاذٍ في القياسِ فقال: هو مدوَّنٌ في «الصحاح» متفقٌ على صحته، كذا قال، وأتى له الصحة ومدارُه على الحارث بنِ عمرو، وهو مجهولٌ، عن رجالٍ من أهلِ حمصَ لا يُدرى من هم، عن معاذٍ!».

ثم تعقبه السُّبكيُّ بنحوٍ ما سبق من تعقبِ الحافظِ لابنِ طاهرٍ، ولكنه دافع عنه بوازعٍ من التعصبِ المذهبيِّ، لا فائدةَ كبرى من نقلِ كلامه وبيانٍ ما فيه من التعصبِ، فحسبُك أن تعلمَ أنه ذكر أن الحديثَ رواه أبو داودَ والتِّرْمِذِيُّ، والفقهَاءُ لا يتحاشون من إطلاقِ لفظِ «الصحاح» عليها، فكان السُّبكيُّ يقول: فللإمامِ أسوةٌ بهؤلاءِ الفقهاءِ في هذا الإطلاقِ! فيقال له: أولو كان ذلك أمراً منكراً عندَ العلماءِ بالحديثِ؟! وفي الوقتِ نفسه فقد تجاهلَ السُّبكيُّ قولَ الإمامٍ في الحديثِ: «متفقٌ على صحته»، فإنه خطأٌ محضٌ لا سبيلَ إلى تبريره أو الدفاعِ عنه بوجهٍ من الوجوه، ولذلك لم يُدْنِدِ السُّبكيُّ حوله ولو بكلمةٍ، ولكنه كان منصفاً حين اعترفَ بضعفِ الحديثِ، وأن الإمامَ صحَّحَ غيره من الأحاديثِ الضعيفةِ فقال:

«وما هذا الحديثُ وحده ادعى الإمامُ صحته وليس بصحيحٍ، بل قد ادعى ذلك في أحاديثٍ غيره، ولم يُوجِبْ ذلك عندنا الغَضُّ منه».

وأقول أخيرًا: إن وصف الرجل بما فيه ليس من الغضّ منه في شيء، بل ذلك من باب النصيح للمسلمين، وبسبب تجاهل هذه الحقيقة صار عامة المسلمين لا يفرقون بين الفقيه والمحدث، فيتوهمون أن كل فقيه محدث، ويستغربون أشد الاستغراب حين يقال لهم: الحديث الفلاني ضعيف عند المحدثين وإن احتج به الفقهاء، والأمثلة على ذلك كثيرة جدًا، وحسبك الآن هذا الحديث الذي بين يديك.

وجملة القول أن الحديث لا يصح إسناده لإرساله، وجهالة راويه الحارث بن عمرو، فمن كان عنده من المعرفة بهذا العلم الشريف، وتبين له ذلك فبها، وإلا فحسبه أن يستحضر أسماء الأئمة الذين صرحوا بتضعيفه، فيزول الشك من قلبه، وها أنا ذا أسرّدها وأقربها إلى القراء الكرام:

- | | |
|-----------------|----------------|
| ١ - البخاري. | ٢ - الترمذي. |
| ٣ - العجلي. | ٤ - الدارقطني. |
| ٥ - ابن حزم. | ٦ - ابن طاهر. |
| ٧ - ابن الجوزي. | ٨ - الذهبي. |
| ٩ - السبكي. | ١٠ - ابن حجر. |

كل هؤلاء - وغيرهم ممن لا نستحضرهم - قد ضعفوا هذا الحديث، ولن يضل بإذن الله من اهتدى بهديهم، كيف وهم أولى الناس بالقول المأثور: «هم القوم لا يشقى جليسهم»!

هذا ولما أنكر ابن الجوزي صحة الحديث أتبع ذلك بقوله: «وإن كان معناه صحيحًا» كما تقدم.

فأقول: هو صحيح المعنى فيما يتعلق بالاجتهاد عند فقدان النص، وهذا مما لا خلاف فيه، ولكنه ليس صحيح المعنى عندي فيما يتعلق بتصنيف السنة مع القرآن وإنزاله إياه معه منزلة الاجتهاد منهما، فكما أنه لا يجوز الاجتهاد مع وجود النص في الكتاب والسنة، فكذلك لا يأخذ بالسنة إلا إذا لم يجد في الكتاب، وهذا التفريق بينهما مما لا يقول به مسلم، بل الواجب النظر في الكتاب والسنة معاً وعدم التفريق بينهما، لما علم من أن السنة تبين مجمل القرآن، وتقيّد مطلقه، وتخصّص عمومته كما هو معلوم».

انتهى كلام الشيخ حفظه الله، ومتّع به.

* * *

٦ - «لو أعلم مكانَ أحدٍ أعلمَ بكتابِ اللَّهِ مني، تنالهُ المطايا، لأتيته».

* * *

• صحيح:

أخرجه البخاريُّ (٤٧/٩ - فتح)، ومسلمٌ (٢٤٦٣/١١٥)، والبزارُ (١٩٥٧)، وابنُ أبي داودَ في «المصاحفِ» (ص ١٦)، والطبريُّ في «تفسيره» (٨٣)، والطبرانيُّ في «الكبير» (ج ٩/رقم ٨٤٢٩، ٨٤٣٠، ٨٤٤٣) من طريق الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق، قال: قال عبدُ اللَّهِ بنُ مسعودٍ: «والذي لا إلهَ غيرُهُ ما نزلت آيةٌ من كتابِ اللَّهِ إلَّا وأنا أعلمُ فيمن نزلت، وأين نزلت، ولو أعلمُ مكانَ أحدٍ... فذكره».

قال البزار: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبدِ اللَّهِ إلَّا أبو عوانة وشيبان».

• قلت: كذا قال!

وقد رواه أيضًا عن الأعمش مثله: جابرُ بنُ نوح، وزائدةُ بنُ قدامة، وعثامُ بنُ عليٍّ. وخالفهم جميعًا قُطبةُ بنُ عبدِ العزيز، فرواه عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن مسروق، عن ابنِ مسعودٍ مثله.

فجعل شيخُ الأعمش: «أبا إسحاق» بدلَ «أبي الضحى».

أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» (ج ٩/رقم ٨٤٣٢) قال: حدَّثنا عبدانُ بنُ أحمد، ثنا أحمدُ بنُ محمدٍ بنِ يحيى بنِ سعيدِ القطان، ثنا يحيى بنُ آدم، ثنا قُطبةُ بنُ عبدِ العزيز. وخولف أحمدُ بنُ محمدٍ بنِ يحيى في سنده:

خالفه أبو كريب محمد بن العلاء، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٤٦٣/١١٥).

وأبو كريبٍ أوثق، وإن كان أحمد بن محمد صدوقاً، كما قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (١/١/٧٤).

ويَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ قُتَيْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ ثَقَّةً، فَقَدْ قَالَ الْبَزَّازُ: «لَيْسَ بِالْحَافِظِ».

وعلى كلِّ حالٍ، فرواية الجماعة عن الأعمشٍ أرجح. ومما يدلُّ على ذلك: أَنَّ مُغِيرَةَ بْنَ مِقْسَمٍ رَوَاهُ عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِثْلَهُ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي «الْمَصَاحِفِ» (ص ١٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٨٤٣١) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ بَهْرَامَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُعَيْرُ بْنُ الْخَمْسِ، عَنْ مُغِيرَةَ بِهِ. وَهَذَا سَنَدٌ جَيِّدٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ (٢/١٩٦) مِنْ طَرِيقِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ. وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ مُنْقَطِعٌ.

وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى يَأْتِي ذِكْرُهَا بِرَقْمٍ (٢٩).

٧ - «كان الرجلُ منّا إذا تعلمَ عشرَ آياتٍ لم يُجاوِزْهُنَّ حتى يَعْرِفَ معانيهنَّ، والعملَ بهنَّ».

* * *

• صحيحٌ:

أخرجه الطبريُّ في «تفسيره» (٨١) قال: حدَّثنا محمدُ بنُ عليٍّ بنِ الحسنِ بنِ شقيقِ المروزيّ، قال: سمعتُ أبي يقول: حدَّثنا الحسينُ بنُ واقدٍ، قال: حدَّثنا الأعمشُ، عن شقيقٍ، عن ابنِ مسعودٍ، فذكره.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ.

وقال الشيخُ أبو الأشبالِ في تعليقه على «تفسيرِ الطبريِّ» (٨٠ / ١): «لكنه مرفوعٌ معنًى»، ولا يقصدُ الشيخُ أن: «له حكمُ المرفوعِ» كما لا يخفى، والفرقُ بينهما ظاهرٌ، واللَّهُ أعلمُ.

وأخرج ابنُ جريرٍ (٨٢) أيضًا قال: حدَّثنا ابنُ حميدٍ، قال: حدَّثنا جريرٌ، عن عطاءٍ، عن أبي عبدِ الرحمنِ السُّلميِّ قال: «حدَّثنا الذين كانوا يُقرئونا أنهم كانوا يستقرئون من النبيِّ ﷺ، فكانوا إذا تعلموا عشرَ آياتٍ لم يُخلّفوها حتى يَعْمَلُوا بما فيها من العملِ، فتعلمنا القرآنَ والعلمَ جميعاً».

قال الشيخُ أبو الأشبالِ: «هذا إسنادٌ صحيحٌ متصلٌ».

كذا قال!

ومحمدُ بنُ حميدٍ شيخُ ابنِ جريرٍ وإياه، بل كذبه جماعةٌ من أهلِ الرِّيِّ، وطوّحَ الشيخُ بقولِ الجارحينَ له؛ إذ قال في «شرح الترمذيِّ» (٥٠٣ / ٢ - ٥٠٤): «ونستخيرُ اللهَ في أنه ثقةٌ!»

وقد ناقشته في «بذل الإحسان» (١/٢٠٣ - ٢٠٥).
ولكن له طريق آخر إلى عطاء.

فأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/١٧٢) قال: أخبرنا حفص بن عمر الحَوْضِيُّ، والفريابي في «الفضائل» (١٦٩) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنِ حَسَابٍ، قالَا: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، قال: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، أَنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيَّ قَالَ، فَذَكَرَهُ.

وزاد ابن سعد: «وإنه سيرت القرآن بعدنا قوم يشربونه شرب الماء، لا يجاوزون راقيتهم، بل لا يجاوز هاهنا»، ووضع يده على الحلق.
وهذا إسناد صحيح.

وحماد بن زيد كان ممن سمع من عطاء قبل اختلاطه، كما قال النسائي والعقيلي.

وأخرجه الثعلبي في «تفسيره» (ج ١/ق ٥/٢) من طريق محمد بن زُبَيْرِ المَكِّي، نا حماد بن زيد بسنده سواء دون الزيادة.

وأخرجه أحمد (٥/٤١٠)، وابن أبي شيبة (١٠/٤٦٠)، وعبد الرزاق (٣/٣٨٠)، وأبو عمرو الداني في «البيان في عد آي القرآن» (ص ٣٣)، والحاكم (١/٥٥٧)، وعنه البيهقي في «الشعب» (٤/٥١٠)، وفي «الكبرى» (٣/١١٩ - ١٢٠)، والطحاوي في «المشكيل» (١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢) من طرق عن عطاء، عن أبي عبد الرحمن السلمي به.

ورواه عن عطاء بن السائب: «سفيان الثوري، وهمام بن يحيى، ومحمد بن فضيل» كلهم يقول: «حدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُقَرِّئُونَنَا».

ورواه يحيى بن كثير أبو النضر، عن عطاء بهذا الإسناد فقال: «حدثني الذين كانوا يقرئونا: عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب... والباقي مثله» فسامهم.

أخرجه الخطيب (٣١٥/٩ - ٣١٦) من طريق صالح بن عبد الله الترمذي، ثنا يحيى بن كثير أبو النضر بهذا.
وأبو النضر هذا متروك.

ورجح الدارقطني في «العلل» (٦٠/٣) رواية الجماعة.

وفي الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما:

أخرجه الطحاوي في «المشكّل» (١٤٥٣)، وابن منده في «الإيمان» (٢٠٧)، والحاكم (٣٥/١)، والطبراني في «الأوسط» (٢٠٩ - مجمع البحرين)، والنحاس في «القطع والائتناف» (ص ٨٧)، والبيهقي (٣/١٢٠)، وابن الأبار في «المعجم» (ص ٩١ - ٩٢) من طرق عن عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن القاسم بن عوف، قال: سمعت عبد الله بن عمر يقول: «لقد عشنا برهة من دهر وأحدنا يؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد صلى الله عليه وسلم فيتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزاجرها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها كما تتعلمون أنتم اليوم القرآن، ثم لقد رأيت اليوم رجلاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته، ولا يدري ما أمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه، وينثره نثر الدقل».

قال ابن منده: «هذا إسناد صحيح على رسم مسلم والجماعة، إلا البخاري».

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولا أعلم له علة».

كذا قال!

والقاسم بن عوف الشيباني لم يرو له البخاري شيئاً، ولم يرو له مسلم إلا حديثاً واحداً، وهو حديثه عن زيد بن أرقم (٧٤٨ / ١٤٣ - ١٤٤) مرفوعاً: «صلاة الأوابين إذا رمضت الفصل»، وليس له في مسلم إلا هذا الحديث كما قال المزي في «التهذيب» (٢٣ / ٤٠١).

وقد تكلم فيه بعض أهل العلم، وهو حسن الحديث.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١ / ١٦٥): «رجاله رجال الصحيح». وله طريق آخر عن ابن عمر:

أخرجه الأجرى في «أخلاق حملة القرآن» (٣٢) من طريق أبي نعيم، قال: أنا إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر، قال: سمعت أبي يذكر عن مجاهد، عن ابن عمر قال: «كنا صدر هذه الأمة، وكان الرجل من خيار أصحاب رسول الله ﷺ وما معه إلا السورة من القرآن، أو أشبه ذلك، وكان القرآن ثقيلاً عليهم، ورزقوا العمل به، وإن آخر هذه الأمة يخفف عليهم القرآن حتى يقرأه الصبي والأعجمي، فلا يعملون به». ورجاله ثقات، إلا إسماعيل فإنه ضعيف، وأبوه خير منه.

وقد ورد بعض معنى هذا الكلام عن عبد الله بن عمرو، وحذيفة بن اليمان، وجندب بن عبد الله رضي الله عنه.

وقد خرجت أحاديثهم في «سد الحاجة بتقريب سنن ابن ماجه» (رقم ٦٢) والحمد لله.

٨ - «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ».

* * *

• صحيح:

أخرجَه أحمدُ (١/٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥)، وفي «فضائلِ الصحابةِ» (١٨٥٦، ١٨٥٨، ١٨٨٢)، وابنُ أبي شَيْبَةَ (١٢/١١١ - ١١٢)، والْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (ق ١٢٢/١ - زوائدُه)، وابنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» (٢/٣٦٥)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ فِي «تَارِيخِهِ» (١/٤٩٣ - ٤٩٤)، وابنُ جَرِيرٍ فِي «التَّهْذِيبِ» (٢٦٢، ٢٦٣ - مسند ابنِ عباسٍ)، وابنُ حِبَّانَ (٧٠٥٥)، والْحَاكِمُ (٣/٥٣٤)، وَعنه البيهقيُّ فِي «الدلائلِ» (٦/١٩٢ - ١٩٣)، والطَّبْرَانِيُّ فِي «الكبيرِ» (ج ١٠/١٠٥٨٧)، والبلاذريُّ فِي «أنسابِ الأشرافِ» (٢/٢٨، ٨٣) من طريقِ حمادِ بنِ سَلَمَةَ وزهيرِ بنِ معاويةَ، كلاهما عن عبدِ اللَّهِ بنِ خُثَيْمٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عباسٍ قال: كُنْتُ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، فَوَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَهُورًا، فَقَالَ: «مَنْ وَضَعَ هَذَا؟»، قَالَتْ مَيْمُونَةُ: عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ».

قال الحافظُ فِي «الفتحِ» (٧/١٠٠): «وهذه اللفظةُ اشتهرتُ على الألسنةِ حتى نسبها بعضهم إلى «الصحيحين» ولم يُصَبْ» اهـ. وهو يقصدُ لفظَةً: «وعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ». وهذا سندٌ جيدٌ.

وصححه الحاكمُ ووافقه الذهبيُّ.
وابنُ خُثَيْمٍ ثقةٌ، تكلم فِي حفظِهِ النَّسَائِيُّ وغيرُهُ.

لكنه تُوبع:

تابعه سليمان الأحول عن سعيد بن جبيرة بسنده سواء.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (ج ١٢ / رقم ١٢٥٠٦)، وفي «الأوسط» (ج ١ / ق ١٩١ / ١)، وأبو الطاهر الذهلي في «فوائده» - كما في «الإصابة» (٤ / ١٤٣) - من طريق شبيل بن عباد، ثنا سليمان الأحول به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن سليمان إلا شبيل». وهذا سندٌ صحيح.

وشبيل بن عباد وثقه ابن معين وأحمد وأبو داود، ورجحه أبو حاتم على ورقاء بن عمر.

وتابعه أيضًا داود بن أبي هند، عن سعيد بن جبيرة بسنده سواء.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (ج ١٠ / رقم ١٠٦١٤)، وفي «الأوسط» (ج ١ / ق ٧٨ / ١ - ٢٥٢ / ١)، وفي «الصغير» (١ / ١٩٧) من طريق مقدم بن محمد الواسطي، ثنا عمي القاسم بن يحيى، عن داود بن أبي هند. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن داود إلا القاسم، تفرد به مقدم». وسنده جيد، ورجاله ثقات.

وتابعه أيوب السخيتاني، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس، قال: «بث عند خالتي ميمونة، فقام النبي ﷺ يصلي من الليل، فقمْتُ عن يساره، فأخذ بيدي فأقامني عن يمينه، ومسح صدري، وقال: «اللهم آتِه الحكمة».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٤٦٦) من طريق عاصم بن علي، عن أيوب.

ولكن إسناده ضعيفٌ.

وعاصمٌ ضعّفه ابنُ معينٍ، وقال أبو زُرعة: «حدّث عن أيوبَ بأحاديثٍ منّا كثيرًا». وليّنه النسائيُّ، ومشاه أبو حاتمٍ وأبو داودَ.

وتابعه عبدُ الأعلى بنُ عامرٍ الثعلبيُّ، عن سعيدِ بنِ جبيرةٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: أجلسني رسولُ الله ﷺ في حجره، ومسح رأسي، ودعا لي بالبركة.

أخرجه أبو القاسمِ البغويُّ في «معجم الصحابة» (ج ١٢ / ١ ق ١٥٨ / ٢) قال: حدّثنا محمدُ بنُ حميدٍ الرازيُّ، نا هارونُ بنُ المغيرة، نا عمرو بنُ أبي قيسٍ، عن عليّ بنِ عبدِ الأعلى، عن أبيه، فذكره.

وسنّده ضعيفٌ جدًّا.

ومحمدُ بنُ حميدٍ الرازيُّ وإِ.

وعبدُ الأعلى بنُ عامرٍ ضعيفٌ.

وابنه وإن تكلم فيه أبو حاتمٍ لكنه خيرٌ من أبيه وأوثق، والله أعلم.

وتابعه حكيمُ بنُ جبيرةٍ، عن سعيدِ بنِ جبيرةٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: دخلتُ أنا وأبي على النبي ﷺ فسلم عليه أبي، فلم يرجعْ إليه شيئًا، فلما رجَعَ إلى البيتِ قلتُ: يا أبة، أما رأيتَ الرجلَ عنده بين يديه يحدّثُه! فرجع وهو ثقیلٌ مخافةً أن يكونَ عَرَضَ له شيءٌ، قال: فدخل على النبي ﷺ، فسلم عليه وانبطأ إليه، وقال: دخلتُ عليك فسلمتُ فلم تردّ عليّ، وزعم ابني أنه رأى معك رجلًا يحدّثك، فقال: «رأيتَه؟»، قلتُ: نعم، قال: «ذاك جبريلُ»، ثم قال: «اللهم اجعله عليمًا - أو: حكيماً -»، قال: فما نسيْتُ بعدُ شيئًا سمعته.

أخرجه ابنُ جريرٍ في «التهذيب» (٢٦٧) من طريقِ إسماعيلَ بنِ سُميعٍ قال:

حَدَّثَنِي حَكِيمُ بْنُ جُبَيْرٍ بِسَنَدِهِ سَوَاءً.
وَلَا يَصِحُّ هَذَا.

وحكيم بن جبيرة منكر الحديث.

وأخرجه البخاري (١/١٦٩ و ٧/١٠٠ و ١٣/٢٤٥)، والنسائي في «الكبرى» (٥/٥٢)، والترمذي (٣٨٢٤)، وابن ماجه (١٦٦)، وأحمد (١/٣٥٩)، ويعقوب بن سفيان في «تاريخه» (١/٥١٨)، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٢٦١٨)، ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا وهيب، عن خالد الحذاء بهذا.

وابن حبان (٧٠٥٤)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٦ - مسند ابن عباس)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (ج ١٢ / ق ١٥٨ / ٢)، والطبراني في «الكبير» (ج ١٠ / رقم ١٠٥٨٨ و ج ١١ / رقم ١١٩٦١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/٣١٥)، والخطيب في «تاريخه» (٨/٩٨)، والأصبهاني في «الترغيب» (٢١٠٩) من طريق عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: ضمنى رسول الله ﷺ إليه وقال: «اللهم علّمه الكتاب»، وفي رواية: «الحكمة»، وفي لفظ: «اللهم آتِه الكتاب».

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

ورواه عن خالد الحذاء جماعة، منهم:

«وهيب بن خالد، وابن علية، وعبد الوارث، وعبد الوهاب الثقفي، ومحمد بن عمرو الباهلي، ومحبوب بن الحسن، وهب بن بقية، وعلي بن عاصم». وتابعهم هشيم بن بشير، لكنه خالفهم في سياقه، فرواه عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: مسح النبي ﷺ على رأسي، ودعا لي بالحكمة.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢١٤/١) قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (ج ٤/ رقم ٢٤٧٧) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، ثَنَا هُشَيْمٌ.
وَقَدْ تَوْبَعُ خَالِدَ الْحَذَاءِ:

تَابِعَهُ حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «اللَّهُمَّ أَعْطِ
ابْنَ عَبَّاسٍ الْحِكْمَةَ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٦٩/١)، وَفِي «الْفَضَائِلِ» (١٨٨٣) قَالَ: حَدَّثَنَا
أَبُو سَعِيدٍ، ثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ، ثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١١٥٣١) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ سَلِيمَانَ،
ثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ، فَذَكَرَهُ.

وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ تَرَكَهُ أَحْمَدُ وَالبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَضَعَفَهُ آخَرُونَ.

وَقَدْ خُولِفَ أَبُو سَعِيدٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سَلِيمَانَ فِيهِ.

خَالَفَهُمَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، وَخَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، فَروِيَاهُ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ،
قَالَ: حَدَّثَنِي حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا.

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ (٣٦٥/٢).

وَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَى حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ لَوْهَائِهِ.

وَتَابَعَ خَالِدًا الْحَذَاءَ أَيْضًا جَابِرُ الْجُعْفِيُّ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ:
أَقْعَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجْرِهِ وَدَعَا لِي بِالْحِكْمَةِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «التَّهْذِيبِ» (٢٥٦ - مُسْنَدُ ابْنِ عَبَّاسٍ).

وجابرُ الجعفيُّ تالفٌ.

وخالفهم يزيدُ النخويُّ، فرواه عن عكرمةَ مرسلًا.

أخرجه ابنُ جريرٍ (٢٥٥) من طريقِ نوحِ بنِ أبي مريمَ، عن يزيدِ النخويِّ.
وسنَدُهُ ساقطٌ.

ونوحٌ هذا هو: «الجامعُ»، قال ابنُ حبانَ: «جمعَ كلِّ شيءٍ إلا الصدقَ»!

قال الحافظُ في «الفتح» (١/ ١٧٠): «ووقع في بعضِ نسخِ «ابنِ ماجه» من طريقِ عبدِ الوهابِ الثقفِيِّ، عن خالدِ الحذاءِ في حديثِ البابِ بلفظٍ: «اللهم علمه الحكمةَ، وتأويلَ الكتابِ»، وهذه الزيادةُ مستغرَبةٌ من هذا الوجهِ، فقد رواه الترمذِيُّ والإسماعيليُّ وغيرُهما من طريقِ عبدِ الوهابِ بدونها» اهـ.
وله طريقٌ آخرُ.

أخرجه ابنُ جريرٍ في «التهذيب» (٢٦٥) من طريقِ وكيعٍ، عن ورقاءَ بنِ عمرَ، عن عبيدِ اللَّهِ بنِ أبي يزيدَ، عن ابنِ عباسٍ قال: كنتُ مع رسولِ اللَّهِ ﷺ في بيتِ خالتي ميمونةَ، فقال لي النبيُّ ﷺ: «ضَعُ لي طهورًا»، فوضعتُه له، فقال: «اللهم فقَّهه في الدين».

وتابعه هاشمُ بنُ القاسمِ، ثنا ورقاءُ به.

ولكن فيه أن ابنَ عباسٍ هو الذي وضعَ الماءَ من غيرِ أمرٍ.

أخرجه البخاريُّ (١/ ٢٤٤)، ومسلمٌ (٢٤٧٧/ ١٣٨)، والنسائيُّ في «الكبرى» (٥١ - ٥٢)، وأحمدُ في «المُسندِ» (١/ ٣٢٧)، وفي «الفضائلِ» (١٨٥٩)، وأبو يعلى (ج ٤/ رقم ٢٥٥٣)، والبيهقيُّ في «الدلائلِ» (٦/ ١٩٢) من طريقِ عن هاشمِ بنِ القاسمِ، ثنا ورقاءُ بنُ عمرَ اليشكريُّ، قال: سمعتُ عبيدَ اللَّهِ بنَ أبي يزيدَ،

عن ابن عباسٍ، أن النبي ﷺ دخل الخلاء، فوضعتُ له ماءً، فجاء النبي ﷺ فقال: «مَنْ صَنَعَ هَذَا؟»، قلتُ: ابنُ عباسٍ. قال: «اللهم فقّهه في الدين».

وعند مسلمٍ والنسائيٍّ وأحمد: «اللهم فقّهه».

وسبيلُ الجمع بين روايتي وكيعٍ وأبي النضر: أن ابنَ عباسٍ أعدَّ الوضوءَ عن غيرِ أمرٍ، فلما أمره النبي ﷺ بإعدادِ الطهورِ، فكان ابنُ عباسٍ سبقَ إلى فعله، واللّه أعلمُ.

ورواه عن هاشمِ بنِ القاسمِ هكذا جماعةٌ من الثقاتِ، منهم:

«أحمدُ بنُ حنبلٍ، وعبدُ اللّهِ بنُ محمدٍ المُسنديُّ، وزهيرُ بنُ حربٍ، وأبو بكرٍ بنُ أبي النضرٍ، والعباسُ بنُ محمدٍ الدُّوريُّ».

وخالفهم عليُّ بنُ شُعيبٍ السمسارُ، قال: ثنا أبو النضرِ هاشمُ بنُ القاسمِ، ثنا ورقاءُ بنُ عمرَ، عن عمرو بنِ دينارٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: صِبتُ لرسولِ اللّهِ ﷺ وضوءاً، فقال: «اللهم فقّهه في الدين، وعلمّه التأويلَ».

فصار شيخُ ورقاءَ: «عمرو بنُ دينارٍ» بدلَ «عبيدِ اللّهِ بنِ أبي يزيدٍ».

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبيرِ» (ج ١١/ رقم ١١٢٠٤) قال: حدَّثنا محمدُ بنُ عليٍّ بنِ شُعيبٍ، ثنا أبي، فذكره. وعليُّ بنُ شُعيبٍ ثقةٌ.

ولكنَّ ابنَه محمداً ترجمه الخطيبُ (٣/ ٦٦) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، واللّه أعلمُ.

وقد خولف ورقاءُ بنُ عمرَ:

خالفه إسماعيلُ بنُ مسلمٍ، فرواه عن عمرو بنِ دينارٍ، عن طاوسٍ، عن ابنِ عباسٍ قال: دعاني رسولُ اللّهِ ﷺ فمسحَ ناصيتي، وقال: «اللهم علّمهُ الحكمةَ، وتأويلَ

«الكتاب»، وفي رواية: «القرآن»، فزاد في الإسناد: «طاوسًا».

أخرجه ابن جرير في «التهذيب» (٢٦٦) قال: حدثنا الحسن بن عرفة.
وأخرجه ابن سعد (٣٦٥ / ٢) قال: أخبرنا محمد بن عبد الله الأنصاري، أخبرنا
إسماعيل بن مسلم به.

وإسماعيل بن مسلم هو المكي، وهو ضعيف، بل واه.
وخالفه أبو يونس القشيري حاتم بن أبي صغيرة، فرواه عن عمرو بن دينار، عن
عريب^(١)، عن ابن عباس، قال: مسح رسول الله ﷺ على رأسي، وقال: «اللهم
علمه التأويل»، فجعل شيخ عمرو بن دينار: «عريبًا».

أخرجه أبو الفضل الزهري في «حديثه» (ج ٤ / ق ٨٥ / ١) من طريق عبد الله -
يعني: ابن محمد البغوي -، قال: ناظر بن علي الجهضمي، نا يحيى بن أبي الحجاج،
نا أبو يونس القشيري.

وعريب هذا يشبه أن يكون «ابن حميد» أحد الثقات.

ولكن يحيى بن أبي الحجاج ضعيف.

والمحفوظ عن عمرو بن دينار أنه يرويه عن كريب.

وقد خالفه عبد الله بن بكر كما يأتي إن شاء الله.

وقد ورد سبب آخر لهذا الدعاء.

فأخرج أبو نعيم في «الحلية» من طريق أبي زيد^(٢) الهروي، ثنا النضر بن شميل،

(١) كذا كتبت بخط واضح، وكنت أظنها «كريب» لا سيما وقد رواه أحمد - كما يأتي - من
طريق حاتم بن أبي صغيرة عن عمرو بن كريب، فلعل الناسخ صحفها، والله أعلم.

(٢) وقع في «مطبوعة الحلية»: «أبو يزيد فراز»!

ثنا يونسُ بنُ أبي إسحاقَ، حدَّثني عبدُ المؤمنِ الأنصاريُّ، قال: قال ابنُ عباسٍ: كنتُ عند رسولِ اللَّهِ ﷺ فقام إلى سقاءٍ، فتوضأ وشرب قائماً، ثم صَفَقْتُ خلفه، فأشارَ إليَّ لأُوازي به لأقومَ عن يمينه، فأبيتُ، فلما قضى صلاته قال: «ما منعك ألا تكونَ وازيتَ بي؟»، قلتُ: يا رسولَ اللَّهِ، أنتَ أجُلُّ في عيني أن أُوازي بك. فقال: «اللهم آتِه الحكمة».

• قلتُ: وأبو زيدُ الهرويُّ اسمه سعيدُ بنُ الربيع، وهو من أقدمِ شيوخِ البخاريِّ، وثقه أحمدُ وغيره.

وبقيةُ رجاله ثقاتٌ، إلا عبدَ المؤمنِ هذا، فترجمه ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٣/ ١/ ٦٥) وقال: «روى عن ابنِ عباسٍ، روى عنه يونسُ بنُ أبي إسحاقٍ»، لم يزد على ذلك، فهو على هذا الرسمِ مجهولُ العين، واللَّهُ أعلمُ. ولو صحَّ لحُمِلَ على تعددِ الواقعة، واللَّهُ أعلمُ. بقيتُ طرقٌ أخرى، منها:

١ - عطاءٌ عن ابنِ عباسٍ، قال:

دعا لي رسولُ اللَّهِ ﷺ أن يُؤتيني اللَّهُ الحكمةَ مرتين.

أخرجه النسائيُّ في «الكبرى» (٥/ ٥٢)، والتِّرْمِذِيُّ (٣٨٢٣)، وابنُ سعدٍ (٣٦٥/ ٢) من طريقِ القاسمِ بنِ مالكٍ المُزَنِيِّ، عن عبدِ الملك، عن عطاءٍ. قال التِّرْمِذِيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ».

وهذا سندٌ جيدٌ.

والقاسمُ بنُ مالكٍ فيه مقالٌ يسيرٌ.

وعبدُ الملكِ هو ابنُ أبي سليمان.

٢ - ميمونُ بنُ مهران، عنه:

أخرجه أبو نعيمٍ في «الحلية» (٣١٦/١) قال: حدَّثنا سليمانُ بنُ أحمدَ، ثنا عبدُ اللَّهِ بنُ سعدٍ الرَّقِّيُّ، ثنا عامرُ بنُ سيَّارٍ، ثنا فُراتُ بنُ السائبِ، عن ميمونِ بنِ مهرانَ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ عباسٍ رضي اللَّهُ تعالى عنه، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَعْطِهِ الْحِكْمَةَ وَعَلِّمَهُ التَّوِيلَ»، ووضع يده على صدره، فوجدَ عبدُ اللَّهِ بنُ عباسٍ بَرْدَهَا فِي ظَهْرِهِ، ثم قال: «اللَّهُمَّ احْشِ جَوْفَهُ حَكْمًا وَعِلْمًا»، فلم يستوحش في نفسه إلى مسألة أحدٍ من الناس، ولم يزل حَبَرَ هذه الأَمَةَ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ.

وهذا سندٌ واهٍ.

وفراتُ بنُ السائبِ تركه الدارقطني وغيره، واتهمه أحمدُ، وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديث».

وعامرُ بنُ سيَّارٍ قال ابنُ حَبَّانَ في «الثقات» (٥٠٢/٨): «ربما أغرب».

وشيخُ الطَّبْرَانِيِّ لم أجِدْ لَهُ ترجمةً، واللَّهُ أعلمُ.

وله طريقٌ آخرٌ غريبٌ، وسياقه عَجِيبٌ!

أخرجه الخطيبُ في «تاريخه» (٤٣٤/١٤ - ٤٣٥) قال: أخبرنا أبو طالبٍ عمرُ بنُ إبراهيمَ الفقيهُ، أخبرنا محمدُ بنُ العباسِ الخَزَّازُ، حدَّثنا أبو عبدِ اللَّهِ محمدُ بنُ مخلدٍ بنِ حفصٍ، حدَّثنا أحمدُ بنُ الخليلِ بنِ مالكٍ بنِ ميمونِ أبو العباسِ، قال: رأيتُ زينبَ بنتَ سليمانَ بنِ عليٍّ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ عباسٍ أياَمَ المأمونِ وقد دخلتُ دارَ أميرِ المؤمنين، فرفعَ عطاءً لها السَّترَ، وعليَّ بنُ صالحٍ يومئذٍ الحاجبُ

حاجبُ المأمونِ، وعطاءٌ يخلفه، فقام إليها فقبلَ رجلها في الرّكابِ وهي على حمارٍ لها أشهبٌ، مُخْتَمِرَةٌ بخمارٍ عَدَنِيٍّ أَسْوَدَ، وعليها طيلسانٌ مُطَبَّقٌ أَيْضُ، فقال عليُّ بنُ صالحٍ لها: يا مولاتي، حديثٌ سمعتهُ من أميرِ المؤمنين يذكُرُهُ عنك، قالت: اذكرُ منه شيئاً، قال: حديثُ أبيك عبدِ اللَّهِ بنِ عباسٍ حين بعثه العباسُ إلى النبيِّ ﷺ، فسمعتُ زينبَ تقولُ: أخبرني أبي، عن جدِّي، عن أبيه عبدِ اللَّهِ بنِ عباسٍ، قال: بعثني أبي العباسُ إلى النبيِّ ﷺ فجئتُ وعنده رجلٌ، فقمْتُ خلفه، فلما قام الرجلُ التفتَ إليَّ فقال: «يا حبيبي متى جئتُ؟»، قلتُ: منذ ساعةٍ، قال: «فرايتَ عندي أحداً؟»، قلتُ: نَعَمْ الرجلُ، قال: «ذاك جبرائيلُ، أما إنه ما رآه أحدٌ إلّا ذهبَ بصره، إلّا أن يكون نبياً، وأنا أسألُ اللَّهَ أن يجعلَ ذلك في آخرِ عُمرِكَ، اللهم فقَّهه في الدين، وعلمْهُ التَّوْأِيلَ، واجعله من أهلِ الإيمان».

وهذا منكرٌ.

وأحمدُ بنُ الخليلِ بنِ مالكٍ قال الدارقطني: «ضعيفٌ لا يُحتجُّ به»، كما في «تاريخ بغداد» (٤/ ١٣١ - ١٣٢).

وسليمانُ بنُ عليٍّ بنِ عبدِ اللَّهِ لم يوثِّقه إلّا ابنُ حِبَّانَ، وقال ابنُ القطان: «هو مع شرفه في قومِه لا يُعرفُ حالُه في الحديث».

وقد وَرَدَ لقصةُ ذهابِ بصرِ ابنِ عباسٍ وجهٌ آخرٌ:

فأخرج عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ في «زوائدِه على فضائلِ الصحابة» (١٩١٧) قال: حدَّثنا أبو مَعْمَرٍ. والطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط» (٣٨٢١) من طريقِ محمدِ بنِ الصباحِ الجَرَجَرَانِيِّ قالَا: ثنا عبدُ العزيزِ بنُ محمدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ، عن ثورِ بنِ يزيدَ، عن موسى بنِ مَيْسَرَةَ، عن عليٍّ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ عباسٍ، عن أبيه قال: بعث العباسُ بعبدِ اللَّهِ إلى

النبي ﷺ في حاجة، فوجد معه رجلاً، فرجع ولم يكلمه، فقال: «رأيتَه؟»، قال: نعم، قال: «ذاك جبريلُ قال: أما إن ابنك لن يموتَ حتى يذهبَ بصره، ويؤتى علماً».

ورواه سليمان بن بلال، عن ثور بن يزيد بسنده سواءً.

ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (٨/ ٣٢٠).

وهذا سند لا بأس به.

وله طريق آخر إلى ابن عباسٍ بسياق أطول:

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ١٠/ رقم ١٠٥٨٦) قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا الْمِنْهَالُ بْنُ بَحْرِ أَبُو سَلَمَةَ الْعُقَيْلِيُّ، ثنا الْعَلَاءُ بْنُ بُرْدٍ، ثنا الْفَضْلُ بْنُ حَبِيبٍ، عَنْ فُرَاتٍ، عَنْ مِيمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيَّ ثِيَابٌ بَيْضٌ، وَهُوَ يَنَاجِي دِحْيَةَ بْنَ خَلِيفَةَ الْكَلْبِيِّ، وَهُوَ جَبْرِيلُ وَأَنَا لَا أَعْلَمُ، فَلَمْ أَسْلَمْ، فَقَالَ جَبْرِيلُ: يَا مُحَمَّدُ، مَنْ هَذَا؟ قَالَ: «هَذَا ابْنُ عَمِّي، هَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ»، قَالَ: مَا أَشَدَّ وَضَحَ ثِيَابِهِ! أَمَا إِنْ ذَرَيْتَهُ سَتَسْوَدُ بَعْدَهُ، لَوْ سَلَّمَ عَلَيْنَا رَدَدْنَا عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَجَعْتُ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْلَمَ؟»، قُلْتُ: بِأَبِي وَأُمِّي رَأَيْتُكَ تَنَاجِي دِحْيَةَ بْنَ خَلِيفَةَ فَكِرِهْتُ أَنْ تَنْقَطَعَ عَلَيْكُمَا مُنَاجَاؤُكُمَا، قَالَ: «وَقَدْ رَأَيْتَهُ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ سَيَذْهَبُ بَصْرُكَ وَيُرَدُّ عَلَيْكَ فِي صَوْتِكَ»، قَالَ عِكْرَمَةُ: فَلَمَّا قُبِضَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَوُضِعَ عَلَى سَرِيرِهِ جَاءَ طَائِرٌ شَدِيدُ الْوَهَجِ فَدَخَلَ فِي أَكْفَانِهِ، فَأَرَادُوا نَشْرَ أَكْفَانِهِ، فَقَالَ عِكْرَمَةُ: مَا تَصْنَعُونَ؟ هَذِهِ بُشْرَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي قَالَ لَهُ، فَلَمَّا وُضِعَ فِي لَحْدِهِ، تُلَقِي بِكَلِمَةٍ فَسَمِعَهَا مِنْ عَلَى شَفِيرِ قَبْرِهِ ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (٧) ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً (٨) فَادْخُلِي فِي عِبْدِي (٩) وَأَدْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٧ - ٣٠].

وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًا.

والمِنهالُ بنُ بحرٍ لِيَنه ابنُ عَدِيٍّ، وقال العُقَيْلِيُّ: «في حديثه نظرٌ»، ووثقه أبو حاتم.

والعلاءُ بنُ بُرْدٍ بنِ سِنانٍ ضَعَفَهُ أَحْمَدُ.

والفضلُ بنُ حَبِيبٍ لم أعرفه.

وفراتُ بنُ السائبِ تركه الدارقطنيُّ، وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديث»، واتهمه أحمدُ، وقال ابنُ مَعِينٍ: «ليس بشيء».

وأخرجه أحمدُ (٣٣٠ / ١)، والحسنُ بنُ عرفةَ في «جزئه» (٢) قالوا: حدّثنا عبدُ اللَّهِ بنُ بكرٍ، ثنا حاتمُ بنُ أبي صَغيرَةَ أبو يونسَ، عن عمرو بنِ دينارٍ، أن كُريبًا أخبره أن ابنَ عباسٍ قال: أتيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ من آخرِ الليلِ فصليتُ خلفه، فأخذَ بيدي فجَرَنِي، فجعلني حذاءه، فلما أقبلَ رسولُ اللَّهِ ﷺ على صلاتِهِ خَنَسْتُ، فصلى رسولُ اللَّهِ ﷺ، فلما صلى قال لي: «ما شأني أجعلُك حذائي فتخُسُّ؟»، فقلت: يا رسولَ اللَّهِ، أويُنَبِّغي لأحدٍ أن يصليَ حذاءكَ وأنتَ رسولُ اللَّهِ الذي أعطاك اللَّهُ؟ قال: فأعجبته، فدعا اللَّهُ لي أن يزيدني علمًا وفهمًا، قال: ثم رأيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ نام حتى سمعته يَنفُخُ، ثم أتاه بلالٌ فقال: يا رسولَ اللَّهِ، الصلاةُ، فقام فصلّى ما أعاد وُضوءًا.

وأخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ (١١١ / ١٢)، وأبو نُعيمٍ في «الحلية» (٣١٤ / ١) من طريقِ محمد بنِ أحمدَ بنِ أبي العوامِ، قالوا: حدّثنا عبدُ اللَّهِ بنُ بكرٍ بسنَدِهِ سواءً مختصرًا.

وأخرجه ابنُ جَرِيرٍ في «التهذيب» (٢٦٤ - مسند ابنِ عباسٍ) من طريقِ ابنِ عَيينَةَ،

عن عمرو بن دينارٍ به مختصراً أيضاً.

وأصله في «الصحيحين».

وأخرج أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (ج ١٢ / ١٥٩ ق / ١)، ومن طريقه الخطيب في «تاريخه» (١ / ١٧٤) قال: أخبرنا الزبير بن بكار، ثني ساعدة بن عبيد الله المزني، عن داود بن عطاء، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر أنه كان يقرب ابن عباس، ويقول: إني رأيت رسول الله ﷺ دعاك، فمسح رأسك، وتفل في فيك، وقال: «اللهم فهّمه في الدين، وعلمّه التأويل».

وأخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (٣ / ٣٧) من هذا الوجه بلفظ: «فقّه».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣ / ٩٥٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (١ / ٣١٥) من هذا الوجه دون ذكر القصة بلفظ: «اللهم بارك فيه وأنشُر منه».

قال ابن عدي: «هذا يرويه عن زيد: داود، وعن داود يروي ساعدة، ولا أعرفه إلا عن الزبير بن بكار، عن ساعدة».

وقال أبو نعيم: «تفرد به داود بن عطاء المدني».

وعزاه الحافظ في «الإصابة» (٤ / ١٤٣) إلى البغوي، ولكن وقع عنده: «داود بن عبد الرحمن»، وهو خطأ، وصوابه: «داود بن عطاء»، وقد ضعفه العلماء، وتركه الدارقطني.

وساعدة بن عبيد الله ما وجدت له ترجمة. فالله أعلم.

وطريق آخر:

أخرجه ابن جرير في «التهذيب» (٢٥٨) قال: حدّثنا ابن حميد، ثنا أبو تميلة،

عن الحسين بن واقد، عن أبي الزبير، عن ابن عباس مرفوعاً: «اللهم فقّهه في الدين، وعلمه التأويل».

● قلت: وإسناده واهٍ.

وابن حميد متروك، ولعل أبا الزبير دلسه.

فقد أخرجه ابن جرير في «التهذيب» (٢٥٧)، وأبو الشيخ في «ما رواه أبو الزبير عن غير جابر» (١٠٩ - بتحقيقي) من طريق محمد بن حميد، ثنا أبو ثميلة يحيى بن واضح، عن الحسين بن واقد، عن أبي الزبير، عن مجاهد، عن ابن عباس مرفوعاً مثله.

وقد توبع أبو الزبير على هذا الوجه:

تابعه ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: «رأيت جبريل مرتين، ودعا لي رسول الله ﷺ أن يؤتيني الحكمة مرتين».

أخرجه ابن جرير (٢٥٩)، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (٢٨) من طريق أبي كدينة يحيى بن المهلب، عن ليث.

وخالفه سفيان الثوري فرواه عن ليث بن أبي سليم، عن أبي الجهم، عن ابن عباس بلفظه.

أخرجه ابن جرير (٢٦٠)، وابن سعد (٣٧٠ / ٢).

وتابعه شريك النخعي عن ليث بسنده مثله.

أخرجه ابن جرير (٢٦١) أيضاً.

وهذا الاضطراب عندي من ليث بن أبي سليم، وإن كانت رواية الثوري وشريك أشبه من رواية أبي كدينة.

وهذا الترجيح نظريُّ كما لا يخفى.

وأخرج ابنُ سعدٍ (٢ / ٣٧٠) بسندٍ فيه الواقديُّ - وهو متروكٌ - عن أبيِّ بنِ كعبٍ، قال: وكان عنده ابنُ عباسٍ، فقام فقال: هذا يكونُ حبرَ هذه الأمة، أُوتيَ عقلاً وفهماً، وقد دعا رسولُ اللَّهِ ﷺ له أن يُفَقَّهَ في الدين.

* * *

٩ - «نِعَمَ تَرْجُمَانِ الْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ».

* * *

• صحيح:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» (١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٣)، وَأَبُو خَيْثَمَةَ فِي «كِتَابِ الْعِلْمِ» (٤٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١١٠ / ١٢ - ١١١)، وَابْنُ سَعْدٍ (٣٦٦ / ٢)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ فِي «تَارِيخِهِ» (٤٩٤ / ١ - ٤٩٥)، وَابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٠٤، ١٠٥، ١٠٦)، وَفِي «التَّهْذِيبِ» (٢٦٨ - ٢٧١ مَسْنَدُ ابْنِ عَبَّاسٍ)، وَأَبُو عَرُوبَةَ الْحَرَّانِيُّ فِي «الْمَتَقَى مِنْ كِتَابِ الطَّبَقَاتِ» (ص ٦٨)، وَابْنُ بَلَاذِرٍ فِي «أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ» (٣١)، وَالْحَاكِمُ (٥٣٧ / ٣)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «الدَّلَائِلِ» (١٩٣ / ٦)، وَالْخَطِيبُ (١٧٤ / ١) مِنْ طَرِيقٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ صُبَيْحٍ أَبِي الضَّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَذَكَرَهُ.

وَفِي لَفْظٍ لِبَعْضِهِمْ: «لَوْ أَدْرَكَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَسْنَانَنَا، مَا عَاشَرَهُ مِنَّا أَحَدٌ، وَنَعَمْ تَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ».

قَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرَطِ الشَّيْخَيْنِ»، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «مَقْدَمَةِ التَّفْسِيرِ»: «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ»، وَكَذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٠٠ / ٧).

وَهُوَ كَمَا قَالُوا.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْفَضَائِلِ» (١٨٦٤)، وَابْنُ سَعْدٍ (٣٦٦ / ٢) مِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ مَغُولٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ -: نَعَمْ تَرْجُمَانِ الْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ.

قال الحافظُ في «الإصابة» (١٤٦/٤): «سنده حسن».

وقد ورد مرفوعاً:

فأخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ١١ / رقم ١١١٠٨) قال: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، ثنا زَيْدُ بْنُ الْحَرِيشِ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خِرَاشٍ، عن الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عباسٍ قال: دعا لي رسولُ اللَّهِ ﷺ فقال: «نعم الترجمانِ أنت»، ودعا لي جبريلُ مرتين.

قال الهيثميُّ في «المجمَع» (٢٧٦/٩): «فيه عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خِرَاشٍ، وهو ضعيفٌ»، وقال في موضعٍ آخرَ (٩٩/٥) في حديثٍ آخر: «فيه عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خِرَاشٍ وقد ضعفه الجمهورُ ووثقه ابنُ حَبَّانٍ وقال: يخطئُ ويخالفُ».

* * *

١٠ - «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرْجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

* * *

• صحيح:

أخرجه البخاريُّ (٤٩٦/٦ - فتح)، والتِّرْمِذِيُّ (٢٦٦٩)، وقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ»، والدارميُّ (١١١/١)، وأحمدُ (٢/١٥٩، ٢٠٢، ٢١٤)، وابنُ أبي شَيْبَةَ (٩/٢٦٢)، وفي «كتابِ الأدبِ» (ج ١/ ق ١٥٩ - ١ - ٢)، وعبدُ الرزاقِ (ج ٦/ رقم ١٠١٥٧)، وأبو خيثمة في «كتابِ العلم» (٤٥)، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» (٦٢٥٦)، والحاكمُ في «المدخلِ» (ص ٨٣ - ٨٤)، وفي «المدخلِ إلى كتابِ الإكليلِ» (ص ٥١، ١٠٤)، والطحاويُّ في «شرحِ المعاني» (٤/١٢٨)، وفي «المشكِلِ» (١/ ٤٠، ١٦٩)، والطَّبْرَانِيُّ في «الصغيرِ» (٤٦٢)، وأبو نُعَيْمٍ في «الحلية» (٦/٧٨)، وابنُ المُقَرَّرِ في «معجمه» (ج ٥/ ق ٩٣/٢)، والبيهقيُّ في «الآدابِ» (١١٩٠)، وابنُ عبدِ البرِّ في «الجامعِ» (٢/٤٠)، والخطيبُ في «تاريخه» (١٣/١٥٧)، وفي «شرفِ أصحابِ الحديثِ» (١٧، ١٨)، والبغويُّ في «شرحِ السنَّةِ» (١/٢٤٣، ٢٩٥)، وكذا القُضَاعِيُّ في «مسندِ الشهابِ» (٦٦٢)، وابنُ عساکرٍ في «تاريخِ دِمَشْقَ» (ج ٣/ ٥٢١ ل ١٦/ ٢٤٥ ل)، والشَّجَرِيُّ في «الأمالي» (١/ ١٠، ٦٥)، والسَّلَفِيُّ في «معجمِ السفرِ» (٨٠٧)، ونجمُ الدينِ النَّسْفِيُّ في «أخبارِ سَمَرْقَنْدَ» (ص ١٨٩) من طرقٍ عن الأوزاعيِّ، عن حسانِ بنِ عطيةَ، عن أبي كَبْشَةَ السَّلُولِيِّ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ عمرو بنِ العاصِ مرفوعًا، فذكره.

وتابعه عبدُ الرحمنِ بنُ ثابتِ بنِ ثوبانَ، عن حسانِ بنِ عطيةَ به.

أخرجه التِّرْمِذِيُّ (٢٦٦٩) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ،

عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان.

وقد خولف حسان بن عطية في إسناده:

خالفه عمر بن ربيعة، فرواه عن أبي كبشة الأنماري مرفوعاً، فذكره فجعله من «مسند أبي كبشة».

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «أخبار أصبهان» (١/١٤٩) من طريق عبد الرحمن بن محمد بن مسلم الرازي، ثنا عبد الله بن جعفر الخزاعي المقدسي، ثنا عبد الرحمن بن حجرة، عن عمر بن ربيعة.

وعمر بن ربيعة التَّغْلِبِيُّ قال فيه أبو حاتم: «صالح، ولا تقوم به الحجة»، ولعلها أجمع كلمة فيه، فمثله لا يقوى على مخالفة حسان بن عطية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

١١ - «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ، أَوْ بِمَا لَا يَعْلَمُ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

* * *

• ضَعِيفٌ:

أخرجه أبو داود^(١) - كما في «أطراف المزي» (٤/٤٢٣) -، والنسائي في «فضائل القرآن» (١٠٩، ١١٠)، والتّرمذيّ (٢٩٥١)، وأحمد (٢٠٦٩)، ٢٤٢٩، ٢٩٧٦، (٣٠٢٥)، والطبريّ في «تفسيره» (٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧)، وأبو يعلى (ج ٤/رقم ٢٥٨٥) بزيادة في أوله، والبزار في «مُسْنَدِهِ» (ج ٢/٢٦٥)، (٢٩٣)، وابنُ السّنيّ في «رياضة المتعلمين» (٣٠٦)، والطحاويّ في «المشكّل» (١/١٦٧ - ١٦٨)، والطبرانيّ في «الكبير» (ج ١٢/رقم ١٢٣٩٢)، وابنُ بطة في «الإبانة» (٧٩٩، ٨٠٥)، وابنُ الأنباريّ في «المصاحف»، وأبو يعلى الخليليّ في «الإرشاد» (١/٣٩٦)، والواحديّ في «أسباب النزول» (ص ٥)، والبيهقيّ في «الشّعب» (ج ٥/رقم ٢٠٧٩، ٢٠٨٠)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/٥٧)، وفي «الجامع» (٢/١٩٣)، والرافعيّ في «أخبار قزوين» (١/٢٠١)، والنسفيّ في «ذكر علماء سمرقند» (٨٠٧)، والبغويّ في «شرح السنة» (١/٢٥٧، ٢٥٨)، وفي «تفسيره» (١/٣٤ - ٣٥) من طريق عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبيّ، عن سعيد بن جبّير، عن ابنِ عبّاسٍ مرفوعاً، فذكره.

(١) ولا يوجد هذا الحديث في نسخ «السنن» التي بأيدينا؛ لأنها من رواية اللؤلؤي. وأما هذا الحديث فوقع في رواية ابن العبد، كما قال العراقي في «تخريج الإحياء» (١/٣٧) والمزي في «الأطراف»، والزبيدي في «الإتحاف» (٤/٥٢٦). وابن العبد هو علي بن الحسن بن العبد الأنصاري، أحد رواة «سنن أبي داود»، واللّه تعالى أعلم.

وأخرج أحمد (١/ ٢٩٣، ٣٢٣)، ومحمد بن إسحاق الكاتب في «كتاب المناهي» (ق ٤/ ١)، وأبو يعلى (ج ٤/ رقم ٢٣٣٨)، وعنه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٦) من طريق عن أبي عوانة، عن عبد الأعلى بسنده سواءً بلفظ: «اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم، فإنه من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، ومن كذب على القرآن بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار».

والجملة الأخيرة عند أحمد في الموضع الثاني، وأبي يعلى.

وأخرجه أبو عمرو السمرقندي في «الفوائد المنتقاة الحسان» (ق ٧٠/ ٢) من طريق يونس بن محمد، ثنا أبو عوانة بسنده سواءً بلفظ: «من سئل عن علم فكتمه جاء يوم القيامة ملجماً بلجام من نار، ومن قال في القرآن بغير ما يعلم ألجم يوم القيامة بلجام من نار».

قال الترمذي: «حديث حسن».

وقال المنذري في «الترغيب» (١/ ١٢١): «رواه أبو يعلى، ورواه ثقات محتج

بهم في الصحيح»!!

كذا قال!

وهو وهم شديد.

وعبد الأعلى بن عامر ما أخرجا له شيئاً أصلاً، لا احتجاجاً ولا متابعة!

وقال البرز: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا

الإسناد» اهـ.

• قلت: وقد رواه سفيان الثوري، وأبو عوانة، وشريك النخعي، عن عبد الأعلى

هكذا مرفوعاً.

ورواه عن الثوريّ جماعةً.

وخالفهم وكيعُ بنُ الجراح فرواه عن سفيانَ، عن عبدِ الأعلى، عن سعيدِ بنِ جبيرةٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «مَن قال في القرآنِ بغيرِ علمٍ، فليتبوأْ مقعدهُ مِنَ النارِ».

أخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ (١٠ / ٥١٢)، ونجمُ الدينِ النَسْفِيُّ في «ذكرِ علماء سَمَرْقَنْدَ» (٨٠٧) عن وكيعٍ هكذا موقوفًا.

وثوبع سفيانُ:

تابعه عمرو بنُ قيسٍ المُلَائِيُّ، فرواه عن عبدِ الأعلى، عن سعيدٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «مَن قال في القرآنِ برأيه...» الحديث.

أخرجه ابنُ جريرٍ (٧٦) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قال: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ بَشِيرٍ، قال: حَدَّثَنَا عمرو بنُ قيسٍ.

وسنَدُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وابنُ حُمَيْدٍ واهٍ.

وأخرجه ابنُ جريرٍ أيضًا (٧٧) عن ابنِ حميدٍ، قال: حَدَّثَنَا جريرٌ، عن ليثٍ، عن بكرٍ^(١)، عن سعيدِ بنِ جبيرةٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «مَن تكلمَ في القرآنِ برأيه، فليتبوأْ مقعدهُ مِنَ النارِ».

وسنَدُهُ كسابقه.

فالحديثُ لا يصحُّ مرفوعًا ولا موقوفًا.

لأنَّ مداره على عبدِ الأعلى بنِ عامرٍ الثعلبيِّ، وقد ضَعَفَهُ أحمدُ وأبو زرعةَ

(١) بكر: هو ابن سودة. وذهل محقق «أبي يعلى» (٤ / ٢٢٨) إذ ظن أن بكرًا تابع عبد الأعلى على المرفوع، وأنت رأيت أنه خالفه فأوقفه. والله الموفق.

وابنُ سعدٍ، وقال ابنُ معينٍ وأبو حاتمٍ والنسائيُّ والدارقطنيُّ: «ليس بالقويِّ». وقال الحافظُ في «التهذيب»: «وصحَّحَ له الحاكمُ، وهو من تساهله». وقد وجدتُ له طريقاً آخرَ.

أخرجه ابنُ جَبَّانَ في «الثقات» (٣٦٨/٨) في ترجمة: «عبدُ اللَّهِ بنِ شيبَةَ الصَّغَانِيَّ» فقال: حدَّثنا محمدُ بنُ المنذرِ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ شيبَةَ الصَّغَانِيَّ، عن أبي عاصمٍ النبيلِ، ثنا ابنُ جُريجٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ مرفوعاً: «مَن قال في القرآنِ برأيه، فليتبوأْ مقعده من النارِ».

وعبدُ اللَّهِ بنُ شيبَةَ صدوقٌ، على قاعدة ابنِ جَبَّانَ في «ثقاته»، حيث قال (٥٩٤/٥): «فكلُّ شيخٍ ذكرته في هذا الكتابِ، فهو صدوقٌ يجوزُ الاحتجاجُ بروايته إذا تعرَّى خبرُه عن خصالٍ خمسٍ»، وذكرها، وبنحو ذلك قال في (١١/١ - ١٢).

وابنُ جُريجٍ مدلسٌ وقد عنعنهُ، واللَّهُ أعلمُ.
ويأتي عن ابنِ عَبَّاسٍ بلفظٍ آخرٍ إن شاء اللَّهُ تعالى.

* * *

١٢ - «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَقَدْ أَخْطَأَ». وفي لَفْظٍ: «مَنْ قَالَ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ».

* * *

• ضَعِيفٌ:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٥٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» (١١١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٥٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٩٠ / ٣)، وَفِي «الْمَفَارِيدِ» (٣٢)، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (ج ٢٨ / ق ١٧٣ / ٢)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٢ / رَقْم ١٦٨٠)، وَالتَّطَبَّرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٨٠)، وَالتَّطَبَّرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (ج ٢ / رَقْم ١٦٧٢)، وَفِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ / ق ١٠ / ٢)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ» (٧٩٨، ٨٠٦)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٣ / ١٢٨٨)، وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي «الْمَصَاحِفِ»، وَابْنُ الْبَيْهَقِيِّ فِي «الشُّعَبِ» (ج ٥ / رَقْم ٢٠٨١)، وَالتَّخَطُّبُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (١ / ٥٧)، وَفِي «الْجَامِعِ» (١٥٨٤)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٩ / ق ٧٧١)، وَابْنُ النُّجَارِ فِي «ذِيلِ تَارِيخِ بَغْدَادَ» (٢ / ٧٢)، وَنَجْمُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ فِي «ذِكْرِ عُلَمَاءِ سَمَرْقَنْدَ» (٨٢٨) مِنْ طَرِيقٍ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي حَزْمٍ، ثَنَا أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعًا.

وَعَزَاهُ الزَّيْدِيُّ فِي «الْإِتْحَافِ» (٤ / ٥٢٦) لِابْنِ حِبَّانَ فَوَهِمَ.

قَالَ التَّطَبَّرَانِيُّ: «لَمْ يُسْنَدْ سَهِيلُ بْنُ أَبِي حَزْمٍ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ».

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: «غَرِيبٌ».

وَنَقَلَ الْمَزِيَّ فِي «الْأَطْرَافِ» (٢ / ٤٤٤) أَنَّ التِّرْمِذِيَّ قَالَ: «غَرِيبٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ

بعض أهل العلم في سهيل^(١).

وكذا نقل ابن كثير الغرابة، ولكني لم أجد هذا القول في «المطبوعة» من «السنن»، وفيها سقط كثيرٌ وتصحيّفٌ، والقول بالغرابة لا يثق لما يأتي.

• قلت: وهذا سندٌ ضعيفٌ.

وسهيل بن أبي حزم ضعفه أحمدُ والبُخاريُّ وأبو حاتم الرازي، وغيرهم. وأعله أبو حاتم الرازي - كما في «العلل» (١٦٨٠) لولده عبد الرحمن - بقوله: «ولكن رواه حمادُ بن زيد، عن أبي عمران الجوني، عن عمر: اقرؤوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فيه فقوموا. قال أبو حاتم: أحسب أن ذلك خطأ، وإنما أراد حديثَ عمرَ هذا» اهـ.

• قلت: كذا وقع في «العلل»: «حمادُ بن زيد، عن أبي عمران الجوني، عن عمر»، والمعروف أن حمادَ بن زيدَ يرويه عن أبي عمران، عن جندب بن عبد الله رفعه، فذكره.

أخرجه البخاريُّ (١٠١/٩)، وابنُ حبانَ (٧٣٢، ٧٥٩) عن أبي يعلى، وهو في «مُسْنَدِهِ» (ج ٣/ رقم ١٥١٩)، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ٢/ رقم ١٦٧٣)، والخطيبُ في «تاريخه»^(١) (٢٢٨/٤)، والبغويُّ في «شرح السنة» (٤/ ٥٠٠).

أما حديثُ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه، قوله:

فيرويه ابنُ عونٍ، عن أبي عمران الجوني، عن عبد الله بن الصامت، عن عمر. أخرجه أبو عبيدٍ في «فضائل القرآن» (ق ٢٣/ ١) قال: حدَّثنا معاذُ بن معاذ.

(١) وبين أن بعض الرواة عن حمادٍ شك في رفعه، ثم ذكر من جوده من غير شك.

وَالنَّسَائِيُّ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» (١٢٤) عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَوْسُفَ الْأَزْرَقِ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عَوْنٍ بِهِ.

وَلَمْ يَذْكُرِ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٢/ ق ٧٢/ ٢) قَوْلَ عُمَرَ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَوْنٍ بِالسَّنَدِ الْمَتَّقَمِ، وَكَذَا نَصَّ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» (١٠١/ ٩)، فَلَعَلَّ مَا وَقَعَ فِي «عِلَلِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ» تَصْحِيفٌ، وَيَكُونُ الصَّوَابُ: «جُنْدَبٌ» بِدَلِّ «عُمَرَ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَكُونُ مَقْصُودُ أَبِي حَاتِمٍ أَنَّ سَهِيلَ بْنَ أَبِي حَزْمٍ خَالَفَ عَامَةً أَصْحَابِ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ مَتْنُ حَدِيثٍ فِي آخِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَقَدْ رَوَاهُ سَلَامُ بْنُ أَبِي مَطِيْعٍ، وَهَارُونُ الْأَعْوَرُّ، وَهَمَامُ بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو قُدَامَةَ الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَالْحَجَّاجُ بْنُ فُرَافِصَةَ، وَأَبَانُ الْعِطَارِ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ جُنْدَبٍ مَرْفُوعًا: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ...» الْحَدِيثَ.

أَخْرَجَ ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ (١٠١/ ٩ وَ ٣٣٥/ ١٣، ٣٣٦)، وَمُسْلِمٌ (٤/ ٢٦٦٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْفَضَائِلِ» (١٢١، ١٢٢، ١٢٣)، وَالِدَارِمِيُّ (٤٤٢/ ٢)، وَأَحْمَدُ (٤/ ٣١٢، ٣١٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠/ ٥٢٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (ج ٢/ رَقْم ١٦٧٤، ١٦٧٥)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (٣/ ١٠٩ وَ ٢٩١/ ٨) وَقَالَ: «ثَابِتٌ مَشْهُورٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عِمْرَانَ».

وَتَمَّةُ شَوَاهِدُ:

فَأَخْرَجَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٦/ ٢١٣٠) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ، فَإِنْ أَصَابَ لَمْ يُؤْجَرْ».

وسنده ساقطٌ.

والكلبيُّ كذبه غيرٌ واحدٍ من النقادِ.

وأخرج الديلميُّ في «مسند الفردوس»، والنقاشُ في «مقدمة تفسيره» - كما في «إتحاف السادة» (٥٢٦/٤) - من طريق أبي عصمة، عن زيد العمي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر مرفوعاً: «من فسر القرآن برأيه فأصاب، كتبت عليه خطيئةٌ».

وهذا ساقطٌ أيضاً.

وأبو عصمة هو نوح بن أبي مريم الكذاب المعروف الذي وضع أحاديث فضائل القرآن والسُّور، حتى قال فيه ابنُ حبانٍ وصدق: «جمع كلُّ شيءٍ إلا الصدق»! وكان يلقَّبُ بـ «نوح الجامع».

وأخرج الديلميُّ عن أبي هريرة مرفوعاً: «مَن فسر القرآن برأيه وهو على وضوءٍ فليعدَّ وضوءه!»

وفي إسناده عثمان بن مطر، قال ابنُ حبانٍ: «يروي الموضوعات عن الأثبات»، وقال الزبيديُّ في «الإتحاف»: «مُنكرٌ جداً».

١٣ - «أَيُّ أَرْضٍ تُقَلِّنِي، وَأَيُّ سَمَاءٍ تُظَلِّلُنِي، إِذَا قَلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِمَا لَا أَعْلَمُ».

* * *

• ضَعِيفٌ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٧٩) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ عليه السلام: «أَيُّ أَرْضٍ تُقَلِّنِي...» إلخ.

وَأَخْرَجَهُ مُسَدَّدٌ فِي «مُسْنَدِهِ» - كَمَا فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ» (٣٠٠/٣) -، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٢٧١/١٣). وَهَذَا سَنَدُ رَجَالِهِ ثِقَاتٌ.

وَلَكِنَّهُ مُنْقَطِعٌ بَيْنَ أَبِي مَعْمَرٍ - وَاسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ - وَبَيْنَ أَبِي بَكْرٍ عليه السلام. وَسُلَيْمَانُ هُوَ الْأَعْمَشُ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو عِيْدٍ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» (ق٥٨/١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥١٣/١٠)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - كَمَا فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (٣١٧/٦) - مِنْ طَرِيقِ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ عليه السلام سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفَكَهَأَ وَأَبَّا﴾ [عبس: ٣١].

فَقَالَ: «أَيُّ سَمَاءٍ تُظَلِّلُنِي...» إلخ.

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «مَقْدَمَةِ تَفْسِيرِهِ» (١٣/١): «مُنْقَطِعٌ»، وَسَبَقَهُ شَيْخُهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ إِلَى ذَلِكَ، وَتَلَاهُمَا الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٧١/١٣). وَقَدْ خُولِفَ الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ فِيهِ.

خالفه الحسن بن عبيد الله، فرواه عن إبراهيم التيمي، عن أبي معمر، عن أبي بكر مثله، فزاد: «أبا معمر» في سنده.

أخرجه ابن جرير (٧٨)، وابن عبد البر في «الجامع» (٥٢ / ٢) من طريق حفص بن غياث، عن الحسن به. وهو منقطع أيضًا، كما تقدم.

وأخرج البيهقي في «المدخل» (٧٩٢) عن سعيد بن منصور - وهو في «تفسيره» (٣٩) -، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، قال: سئل أبو بكر الصديق عن آية من كتاب الله... فذكر نحوه.

قال البيهقي في «الشعب» (٢٢٨ / ٥): «ابن أبي مليكة عن أبي بكر مرسل». وأخرج ابن أبي شيبة (٥١٢ / ١٠)، والخطيب في «الجامع» (١٩٣ / ٢) من طريقين عن الحسن بن عمرو، عن عامر الشعبي، عن أبي بكر رضي الله عنه نحوه. وهذا منقطع أيضًا.

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (ج ٥ / رقم ٢٠٨٢) من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جُدعان، عن القاسم، عن أبي بكر رضي الله عنه نحوه. ورواية حماد بن سلمة، عن علي بن زيد مُقاربة؛ فقد كان أثبت الناس فيه كما قال أبو حاتم الرازي، لكنه مُنقطع بين القاسم وجده رضي الله عنه.

١٤ - «إِنْ هَذَا لَهُوَ التَّكْلُفُ يَا عُمَرُ!».

* * *

• صحيح:

أخرجه أبو عُبَيْدٍ فِي «فضائل القرآن» (١/٥٨)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠/٥١٢) - (٥١٣)، وسعيدُ بْنُ منصورٍ فِي «تفسيره» (ق١٨٦/١)، والحاكمُ (٢/٥١٤)، وعنه البيهقيُّ فِي «الشعب» (ج٥/رقم ٢٠٨٤) من طريق يزيد بن هارون، عن حميد الطويل، عن أنسٍ، أن عمرَ بْنَ الخطابِ قرأ على المنبرِ ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]. فقال: هذه الفاكهة قد عَرَفْنَاهَا، فما الأبُّ؟ ثم رجعَ إلى نفسه فقال: «إِنْ هَذَا لَهُوَ التَّكْلُفُ يَا عُمَرُ».

قال الحاكم: «صحيحٌ على شرطِ الشيخين»، ووافقه الذهبيُّ.

وهو كما قالوا.

وأخرجه عبدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «تفسيره» - كما فِي «الفتح» (١٣/٢٧١) -، وابنُ سعدٍ فِي «الطبقات» (٣/٣٢٧) قالوا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ وَفِي ظَهْرِ قَمِيصِهِ أَرْبَعُ رِقَاعٍ، فَقَرَأَ: ﴿وَفَكَهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١].

فقال: «فما الأبُّ؟» ثم قال: «إِنْ هَذَا لَهُوَ التَّكْلُفُ، فما عليك ألا تدريه؟!».

وأخرجه البخاريُّ (١٣/٢٦٤ - ٢٦٥) قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ فَقَالَ: «نُهِينَا عَنِ التَّكْلُفِ». هكذا أخرجه البخاريُّ مختصراً.

وتكلم عنه الحافظُ فِي «الفتح» بما يجدرُ أن يُراجَعَ.

وأخرجه الجُورْقَانِيُّ في «الأباطيل» (٧٠٥) من طريقِ مُؤَمِّلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قال: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ ثَابِتٍ وَحَمِيدٍ مَعًا، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عُمَرَ... فَذَكَرَهُ نَحْوَهُ. وَمُؤَمِّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ يَرَوِي عَنْ الْحَمَادَيْنِ مَعًا.

وَحَمَادٌ هُنَا هُوَ ابْنُ زَيْدٍ.

وأخرجه ابْنُ جَرِيرٍ (٣٠/٦٠ - ٦١)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ - كَمَا فِي «الْفَتْحِ» -، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «الشَّعْبِ» (ج ٥/رقم ٢٠٨٤)، وَالْجُورْقَانِيُّ فِي «الأباطيل» (٧٠٤) مِنْ طَرِيقِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَالَ: «مَا الْأَبُّ؟» ثُمَّ قَالَ: «مَهْ»، وَرَمَى بَعْصَاهُ الْأَرْضَ، فَقَالَ: «هَذَا - لَعَمْرُ اللَّهِ - التَّكْلُفُ، اتَّبِعُوا مَا بَيْنَ لَكُمْ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ».

قال الجورقاني: «هذا حديثٌ صحيحٌ».

وأخرج الخطيبُ في «تاريخه» (١١/٤٦٨ - ٤٦٩)، وعنه الجورقانيُّ في «الأباطيل» (٧٠٢) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: بَيْنَمَا عُمَرُ جَالِسٌ فِي أَصْحَابِهِ، إِذْ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَأَلْبَسْنَا فِيهَا حَبًّا﴾ (٢٧) وَعَنْبًا وَقَضْبًا (٢٨) وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا (٢٩) وَحَدَائِقَ غُلْبًا (٣٠) وَفَكَهَهُ وَأَبَّا ﴿[عبس: ٢٧ - ٣١].

ثم قال: هذا كله قد عرفناه، فما الأبُّ؟ قال: وفي يده عُصِيَّةٌ يضرب بها الأرضَ، فقال: «هذا - لعمرُ الله - التَّكْلُفُ، فَخَذُوا أَيُّهَا النَّاسُ بِمَا بَيْنَ لَكُمْ فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا لَمْ تَعْرِفُوهُ فَكَلِمَةُ رَبِّهِ».

ثم روى الخطيبُ عن أَبِي بَكْرٍ الْمَرْوَزِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: إِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ يَحْدِّثُ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ

أنس، عن عمر: «كَلِّوْهُ إِلَى خَالِقِهِ»، فقال أبو عبدِ اللَّهِ: كَذَبَ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ مَرَّتَيْنِ مَا هُوَ هَكَذَا، إِنَّمَا هُوَ: «كَلِّوْهُ إِلَى عَالِمِهِ»، قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِنْ عَبَّاسًا الْعَنْبَرِيَّ قَالَ: لَمَّا حَدَّثَ بِهِ بِالْعُسْكَرِ قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ: إِنَّهُمْ قَدْ أَنْكَرُوهُ عَلَيْكَ؟ فَقَالَ: حَدَّثْتُكُمْ بِهِ بِالْبَصْرَةِ، وَذَكَرَ أَنَّ الْوَلِيدَ أَخْطَأَ فِيهِ، فَغَضِبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ: فَنَعَمْ، قَدْ عَلِمَ - يَعْنِي عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ - أَنَّ الْوَلِيدَ أَخْطَأَ فِيهِ، فَلَمْ أَرَادْ أَنْ يَحْدِّثَهُمْ بِهِ؟ يَعْطِيهِمُ الْخَطَأَ؟ وَكَذَبَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ.

ورواه ابنُ الجوزيِّ في «مناقبِ أحمد» (ص ٥٢٧) من طريق الخطيبِ نحوه.

● قلت: وقد ذكر أبو بكر المروزيُّ أنه لما كان أيامُ المحنةِ أُحْضِرَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ عِنْدَ ابْنِ أَبِي دُوَادَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي دُوَادَ: مَا تَقُولُ فِي الْقُرْآنِ؟ فَحَدَّثَ عَلِيُّ بِحَدِيثِ عُمَرَ: «فَكَلِّوْهُ إِلَى رَبِّهِ»، ففَرِحَ بِذَلِكَ ابْنُ أَبِي دُوَادَ، وَقَبَّلَ رَأْسَ عَلِيٍّ.

وذكر الخطيبُ (١١ / ٤٧٠) أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ الْحَرَبِيَّ سَأَلَ: أَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ يُتَهَمُ بِشَيْءٍ مِنَ الْكُذْبِ؟ فَقَالَ: لَا، إِنَّمَا كَانَ حَدَّثَ بِحَدِيثِ فِرَازٍ فِي خَبَرِهِ كَلِمَةً لِيَرْضَى بِهَا ابْنُ أَبِي دُوَادَ.

● قلت: فحاشا لِلَّهِ أَنْ يَزِيدَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ عَامِدًا، وَإِنَّمَا أَخْطَأَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ كَمَا قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَأَقْرَهُ أَحْمَدُ، وَإِنَّمَا قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ مَا قَالَ تَقِيَّةً لَا عَقِيدَةً، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَشَدَّ الْإِنْكَارِ وَهَجَرَهُ وَبَدَّعَهُ وَكَذَّبَهُ فِيمَا رَوَى، وَهَذَا كَانَ مَذْهَبًا لِأَحْمَدَ اجْتَهَدَ فِيهِ، أَمْلَاهُ عَلَيْهِ جَسَامَةُ الْخَطْبِ بِالْفِتْنَةِ الْمَلْعُونَةِ الَّتِي فَارَقَتْ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَكَثِيرًا مَا يَنْفَسُخُ عِزُّ الْقَلْبِ فِي الْمِحْنِ، وَالثَّابِتُ عَلَى الْحَقِّ مَنْ ثَبَّتَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَكَانَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ ضَعِيفًا عَلَى الْمَحَنَةِ، فَقَدْ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْوَلِيدِ: حِينَ وَدَعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ قَالَ: بَلَّغْ

أصحابنا عني أن القوم كفارٌ ضالُّون، ولم أجدُ بُدًّا من متابعتهم؛ لأنني جلستُ في بيتٍ مظلمٍ ثمانية أشهرٍ، وفي رجلي قيدٌ ثمانية أمانٍ، حتى خفتُ على بصري، فإن قالوا: يأخذ منهم، فقد سُبقت إلى ذلك، فقد أخذ من هو خيرٌ مني.

ولكن ذكر الذهبيُّ في «السير» أنها حكايةٌ منقطعةٌ.

وذكر ابنُ عمارٍ أن ابنَ المدينيِّ قال: ما في قلبي مما قلتُ وأجبتُ إليه شيءٌ، ولكنني خفتُ أن أُقتل، قال: وتعلم ضعفي وأني لو ضربتُ سوطاً واحداً لَمُتُ. فهذا عذرُ عليِّ بنِ المدينيِّ رحمته الله، وقد ترخَّص مثلما ترخَّصَ عمارٌ بنُ ياسرٍ، ثم رجع عن قوله وأبدى عُذره.

ومع ما قاله أحمدٌ فإنه روى عن عليٍّ في مسنده نيقاً وستين حديثاً، وهذا يدفعُ ما ذكر عن عبدِ الله بنِ أحمد، قال: كان أبي حدَّثنا عنه، ثم أمسك عن اسمه، ويقول: حدَّثنا رجلٌ، ثم ترك حديثه بعد ذلك.

وعلق الذهبيُّ على هذا بقوله: «بل حديثه عنه في «مُسْنَدِهِ»، وقد تركه إبراهيمُ الحربيُّ وذلك لميلِهِ إلى أحمدَ بنِ أبي دؤاد، فقد كان محسناً إليه، وكذا امتنع مسلمٌ من الرواية عنه في «صحيحه» لهذا المعنى، كما امتنع أبو زُرعة وأبو حاتم من الرواية عن تلميذه محمدٍ - يعني: البخاري - لأجلِ مسألة اللفظ».

وبالجملة: فابنُ المدينيِّ إمامٌ ثقةٌ، جليلٌ، عظمت عليه المحنة بكلامِ أحمدَ فيه، فرضيَ اللهُ عنهما وغفرَ لنا ولهما، وإني أدِينُ اللهَ عجل بحبهما وأمثالهما من السلفِ، فللهُ الحمدُ على ما أنعمَ ووفقَ وألهم.

وسئل الدارقطنيُّ - كما في «العلل» (٢/ ١٢٠) - عن حديثِ عمرَ بنِ الخطابِ هذا، فقال: «مَنْ روى هذا الحديث: «فكَلُوه إلى خالِقِه» فقد وهِم، وقال ما لم يقله

أحدٌ من أهلِ الحديثِ، فإنه لا يعرفُ فيه إلَّا قَوْلُهُ: «فَكَلِّوْهُ إِلَى عَالِمِهِ» أو «كَلِّوْا عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ ﷻ» أو «فَدَعُوْهُ» اهـ.

• قلتُ: فانظرُ إلى أدبِ الدارقطنيّ، كيف عَرَّضَ بِمَقَالَةِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَهُ؛ لَجَلَالَتِهِ وَعِلْمِهِ، فَلَيْتَ طُلَّابَ الْعِلْمِ يَتَأَسَّوْنَ بِهِؤُلَاءِ الْأَسَاطِينِ، وَيَرْحُمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَمَا أَعْظَمَ الْمَحَنَةَ بِصِغَارِ الْأَسْنَانِ! وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* * *

١٥ - «مَنْ سَأَلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ، أَجَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ».

* * *

• صحيح:

وقد وردَ من حديث: أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَمْرٍو بْنُ عَبْسَةَ، وَطَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَسَعْدِ بْنِ الْمَدْحَاسِ رضي الله عنه.

أولاً: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٥٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٤٩)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٦١)، وَأَحْمَدُ (٢/٢٩٦، ٢٩٩، ٥٠٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٥/٩)، وَالطَّيَالِسِيُّ (٢٥٣٤)، وَأَبُو يَعْلَى (١١/٢٦٨)، وَكَذَا ابْنُ حِبَّانَ (٩٥)، وَالبَزَّازِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (ج ٢/ق ٢٢٥ - ١ - ٢)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «مَعْجَمِهِ» (ج ١/ق ٨/٢)، وَالتَّطَبَّرَانِيُّ فِي «الصَّغِيرِ» (١/٦٠، ١١٤، ١٦٢)، وَفِي «الْأَوْسَطِ» (ج ١/ق ١٢٨/١ - ٢، ٢/٢٠٢، ٢/٢٩٦) وَج ٢/ق ١٧٦/١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخَرَجِ» (ج ١/ق ٢/٢)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ج ٢٠/ق ٢٢٥/١)، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١/١٠١)، وَفِي «الْمَدْخَلِ» (ص ٨٨ - ٨٩)، وَتَمَّامُ الرَّازِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (١٠٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْجَامِعِ» (١/٤، ٥)، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي «الضَّعْفَاءِ» (١/٢٥٧ و ٣/٧٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٤/١٣٩٥، ١٤١٠، ١٥٩٦)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ» (٥٧٤)، وَأَبُو سَهْلٍ بْنُ الْقَطَّانِ فِي «حَدِيثِهِ» (ج ٤/ق ٣٣/١)، وَالحُطَيْبُ فِي «تَارِيخِهِ» (٢/٢٦٨)، وَفِي «الْكَفَايَةِ» (ص ٣٧)، وَنَجْمُ الدِّينِ النَّسْفِيُّ فِي «ذِكْرِ عُلَمَاءِ سَمَرْقَنْدَ» (٦٤١)، وَالرَّافِعِيُّ فِي «أَخْبَارِ قَزْوِينَ» (٣/٢٩٥)، وَالْقُضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» (٤٣٢)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْوَاهِيَّاتِ» (١/١٠٣، ١٠٤) مِنْ طَرَقٍ كَثِيرَةٍ

عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، فذكره.

وفي رواية لابن ماجه: «ما من رجلٍ يحفظُ علماً فيكُتْمُه، إلّا أتى يومَ القيامةِ ملجوماً بلجامٍ من نارٍ».

ورواه عن عطاء جماعةٌ من الكبار، منهم:

«الشعبيُّ، وعليُّ بنُ الحكم، وقتادة، والحجاجُ بنُ أُرطاة، والأعمش، وليثُ بنُ أبي سليم، وسماكُ بنُ حرب، ومالكُ بنُ دينار، وسعيدُ بنُ راشد، ومعاويةُ بنُ عبد الكريم، والعلاءُ بنُ خالدٍ الدارمي، وسليمانُ التيمي، وابنُ جريج». قال الترمذيُّ والبغويُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ».

وقال المنذريُّ في «مختصر سنن أبي داود» (٥/ ٢٥١ - ٢٥٢): «الطريقُ الذي أخرجه بها أبو داود طريقٌ حسنٌ».

وقال العقيليُّ: «إسناده صالحٌ».

وقال الحافظُ في «القول المسدّد» (ص ٤): «الحديثُ صالحٌ للحجة».

ولكن قال الخليليُّ في «الإرشاد» (١/ ٣٢٢): «معلولٌ، لم يتفقوا عليه، رواه عن عطاء: مالكُ بنُ دينار، وعمارَةُ، وعليُّ بنُ الحكم، وجماعةٌ. والناسُ يجمعون طرقَه. ولم يروه عنهم المتفقُ عليهم من أصحابه، والمحموظُ: من حديث أبي هريرة موقوفٌ» اهـ.

وقال أبو عليّ الحاكم - شيخُ الحاكم - : «عطاءٌ لم يسمعه من أبي هريرة».

• قلت: إنما قال ذلك لأنه جاء في بعضِ الطرق: «عطاءٌ، عن رجلٍ، عن أبي هريرة».

ذكر ذلك الحاكمُ فقال: أخبرنا محمدُ بنُ أحمدَ بنِ سعيدٍ الواسطي، ثنا

أزهرُ بنُ مَروانَ، ثنا عبدُ الوارثِ بنُ سعيدٍ، ثنا عليُّ بنُ الحكمِ، عن عطاءٍ، عن رجلٍ، عن أبي هُريرةَ.

قال الحاكم: فقلتُ لأبي عليٍّ: قد أخطأ فيه أزهرُ بنُ مروانَ، أو شيخُكم ابنُ أحمدَ الواسطيُّ، وغيرُ مستبعدٍ منهما الوهمُ، فقد حدَّثنا بالحديثِ أبو بكرُ بنُ إسحاقَ، وعليُّ بنُ حَمْشَادَ، قالا: ثنا إسماعيلُ بنُ إسحاقَ القاضي، ثنا مسلمُ بنُ إبراهيمَ، ثنا عبدُ الوارثِ بنُ سعيدٍ، عن عليِّ بنِ الحكمِ، عن عطاءٍ، عن أبي هُريرةَ... فذكره.

قال الحاكم: «فاستحسنه أبو عليٍّ، واعترف لي به» اهـ.

• قلت: ومما يؤيِّدُ بحثَ الحاكم: أن حمادَ بنَ سلمةَ وعمارةَ بنَ زاذانَ رواه مثلُ روايةِ مسلمَ بنِ إبراهيمَ عن عبدِ الوارثِ.

وقد رواه آخرونَ عن أبي هُريرةَ رضي الله عنه مرفوعاً، منهم:

١ - محمدُ بنُ سيرينَ، عنه:

أخرجه ابنُ ماجه (٢٦٦) واللفظُ له، وابنُ خزيمة - كما في «تهذيب السنن» (٩١/١٠ - ٩٢) لابنِ القيم -، وابنُ المقرئ في «معجمه» (ج ٢ / ق ٢٨/٢)، والعُقيليُّ في «الضعفاء» (٧٤/١)، وابنُ أبي الفوارس في «المنتقى من حديث المُخلص» (ق ٢٤/١ - ٢/٤٥)، والمزيُّ في «تهذيب الكمال» (٣/٣٧ - ٣٨) من طريق حفص بنِ عمرو الرِّباليِّ، ثنا إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ الكرابيسيُّ، عن ابنِ عونٍ، عن ابنِ سيرينَ، عن أبي هُريرةَ مرفوعاً: «مَنْ سَأَلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فَكْتَمَهُ، أَلْجَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ».

ونقل ابنُ المقرئ في آخرِ الحديثِ عن حفص بنِ عمرو الرِّباليِّ، قال: سئل معاذُ بنُ معاذٍ عن هذا الحديثِ، فلم يعرفه، وقال: «من روى هذا؟»، قيل:

إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ، قال: «الثقة؟».

وقال ابنُ القيمِ في «تهذيبِ السننِ»: «هؤلاءُ كلُّهم ثقاتٌ!»

• قلتُ: كذا!

وإسماعيلُ بنُ إبراهيمَ ليَّنه الحافظُ في «التقريبِ». وقال العُقيليُّ: «ليس لحديثه أصلٌ» يعني: مرفوعاً، وقد صرحَ بذلك العُقيليُّ فقال: «إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ الكرابيسيُّ عن ابنِ عونٍ ليس لحديثه أصلٌ مسندٌ، إنما هو موقوفٌ من حديثِ ابنِ عونٍ» اهـ.

وقال الذهبيُّ: «الصوابُ موقوفٌ».

ولعل ابنَ القيمِ ظنه إسماعيلُ بنَ إبراهيمَ، المعروف بـ «ابنِ عُليّة»، فإنه يروي عن ابنِ عونٍ أيضاً، ثم حفصُ بنُ عمرو الرباليُّ يروي عن «ابنِ عليّة»، والأمرُ مشتبهٌ كما ترى، فالحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيدَ من فضله.

٢ - سعيدُ بنُ المسيَّب، عنه:

أخرجه ابنُ الجوزيِّ في «الواحياتِ» (١/ ١٠٤)، والعراقيُّ في «الأحاديثِ الموضوعَةِ في مسندِ أحمد» (ص ٥) من طريقِ موسى بنِ محمدٍ البلقاويِّ، قال: نا يزيدُ بنُ المسورِ، عن الزُّهريِّ، عن سعيدِ بنِ المسيَّب، عن أبي هُريرةَ مرفوعاً، فذكره.

• قلتُ: وهذا سندٌ ساقطٌ.

والبلقاويُّ كذبه أبو حاتمٍ وأبو زُرعة، وقال ابنُ حِبَّانَ: «يضعُ الحديثَ على الثقاتِ»، وقال العراقيُّ: «البلقاويُّ متهمٌ».

ولذا تعجبَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ من شيخه العراقيِّ أنه ذكر الحديثَ من طريقِ

البلقاوي، وترك طرقاً هي أصلح منه بكثير.

٣ - سعيد المقبري، عنه:

أخرجه الدارقطني، ومن طريقه ابن الجوزي في «الواحيات» (١ / ١٠٤) من طريق داود بن منصور، قال: نا عثمان بن مقسم، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً: «ما من رجل علم علماً، فُسِّلَ عنه فكتمه، إلَّا جاء يوم القيامة ملجوماً بلجام من نار». وسنده وإياه جداً.

وعثمان بن مقسم تالف. قال ابن معين: «هو من المعروفين بالكذب، ووضع الحديث»، وكذبه الجوزجاني، وتركه يحيى القطان والنسائي والدارقطني. وله طرق أخرى واهية عند ابن الجوزي. وخلاصة القول أنه لا يثبت من هذه الطرق إلَّا طريق عطاء، عن أبي هريرة، والله أعلم.

ثانياً: حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه:

أخرجه ابن حبان (٩٦)، ونعيم بن حماد في «زوائد الزهد» (٣٩٩)، وابن عبد الحكم في «فتوح مصر» (ص ١٦٧)، والحاكم (١ / ١٠٢)، وفي «المدخل» (ص ٨٧ - ٨٨)، والطبراني في «الأوسط» (ج ٢ / ٦ / ١)، وفي «الكبير» (ق ٩ / ٢ - الجزء المفقود)، وابن عبد البر في «الجامع» (١ / ٥)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ج ١ / ٢ / ٢)، والخطيب في «تاريخه» (٣٩ / ٥)، وأبو إسماعيل الهروي في «الأربعون في دلائل التوحيد» (ص ٤١)، وابن الجوزي في «الواحيات» (١ / ٩٩) من طريق عبد الله بن وهب، حدثني عبد الله بن عياش، عن أبيه، عن

أبي عبد الرحمن الحُبَلِيُّ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «مَنْ كَتَمَ عِلْمًا أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وقال الحاكم: «صحيح لا غبار عليه»، وقال: «وهذا إسناده صحيح من حديث المصريين على شرط الشيخين، وليس له علة»، ووافقه الذهبي!

وقال الزركشي في «الأحاديث المشتهرة» (ص ٥٢): «هذا إسناده صحيح ليس فيه مجروح».

وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٦٣): «رجاله موثقون».

أما ابن الجوزي فله شأن آخر! حيث قال: «في إسناده عبد الله بن وهب الفسوي»، قال ابن حبان: «دجال يضع الحديث».

• قلت: كذا قالوا!

وفي كلام كل واحد منهم نظر، لكنه متفاوت.

أما قول الحاكم: «على شرط الشيخين» فليس كذلك؛ فإن عبد الله بن عياش وأباه وأبا عبد الرحمن الحُبَلِيَّ ما احتج بهم البخاري، ولم يخرج لهم شيئاً في «صحيحه». وأما مسلم فإنه أخرج لعبد الله بن عياش في الشواهد وليس في «الأصول»، ولم يرو له غير حديث واحد كما قال الحافظ في «التهذيب»^(١)، ثم هو - مع ذلك - متكلم فيه.

قال أبو حاتم الرازي: «ليس بالمتين، صدوق يكتب حديثه، وهو قريب من

(١) وهو ما أخرجه في «كتاب النذر» من «صحيحه» (١١/ ١٦٤٤) من طريق المفضل بن فضالة، حدثني عبد الله بن عياش، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر أنه قال: نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله حافية، فأمرتني أن أستفتي رسول الله ﷺ فاستفتيته، فقال: «لتمش، ولتركب»، ثم رواه من طريق سعيد بن أبي أيوب ويحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب.

ابن لهيعة»، نقله ولده عبد الرحمن عنه في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢ / ١٢٦)، ووثقه ابن حبان، وضعفه أبو داود والنسائي.

وقال ابن يونس: «منكر الحديث».

فالعجب من الزركشي أن يقول: «ليس فيهم مجروح»!!

وحديث مثله يُقبل في الشواهد والمتابعات.

أما ابن الجوزي فأخطأ عندما قال: إن ابن وهب هو الفسوي، ويقال: النسوي، بالنون.

وليس هو، بل هو عبد الله بن وهب الإمام المصري المعروف، فهو يروي عن مالك وطبقته.

وفي ترجمة عبد الله بن عياش ذكروا في الرواة عنه: «ابن وهب»، ولو كان هو «الفسوي» لعرفوه حتى لا يختلط بالمصري كما هي عادتهم، وحيث أهملوا نسبته فإن ذلك يُحمل على المشهور^(١)، وإليه الإشارة في قول الحاكم: «من حديث المصريين».

والغريب أن ابن الجوزي روى الحديث من طريق أصبغ بن الفرّج، وابن عبد الحكم، وكلاهما من أصحاب ابن وهب الإمام، لا سيما ابن عبد الحكم، فهو مصري.

وهذا من عيوب مؤلفات ابن الجوزي، فإنه كان يؤلفها ولا يعتبرها، ثم هو

(١) وشبهه بهذا أن الطبراني أخرج في «المعجم الصغير» (٣٦٢) حديثاً عن سفيان الثوري، عن أيوب، ثم قال: «وقد قال بعض أهل العلم: إن أيوب هذا الذي روى عنه سفيان هذا الحديث هو أيوب بن موسى، وقال بعضهم: هو أيوب السختياني، وهو الصواب عندي؛ لأنه لو كان أيوب بن موسى لم يروه عنه مطلقاً، ولكن لجلالة أيوب السختياني لم ينسبه».

مُكثِّرٌ، فوَقَعَتْ مِنْهُ أَوْهَامٌ كَثِيرَةٌ.

وفي «التذكرة» (٤/ ١٣٧٤) للذهبيّ قال: «قرأتُ بخطَّ المُوقانيّ: وكان -يعني ابنَ الجوزيّ- كثيرَ الغلطِ فيما يصنّفه، فإنه كان يفرُّغ من الكتابِ ولا يعتَبِرُه»، قال الذهبيّ معلقاً: «قلتُ: نعم، له وهَمٌ كثيرٌ في تواليِفه، يدخلُ عليه الداخلُ من العجلة، والتحويلُ من مصنفٍ إلى مصنفٍ آخر، ومن أنْ جُلَّ علمِه من كتبٍ وصحفٍ، ما مارسَ فيها أرباب العلم كما ينبغي» اهـ.

● قلت: وترى في هذا الكتاب شيئاً ذا بالٍ من ذلك، فاللَّهُ تعالى يسامحنا وإياه. وبعد كتابة ما تقدّم بنحو خمسِ سنواتٍ وقفتُ على كلامٍ مماثلٍ للشيخ الإمام شيخ الإسلام ابن القيم رحمته الله تعالى، فقال في «تهذيب سنن أبي داود» (٥/ ٢٥٢): «وقد ظنَّ أبو الفرج ابنُ الجوزيّ أن هذا هو ابنُ وهبِ النسويّ، الذي قال فيه ابنُ حبان: «يضعُ الحديثَ»، فضعَّف الحديثَ به، وهذا من غلطاته، بل هو ابنُ وهبٍ، الإمامُ العَلَمُ، والدليلُ عليه: أن الحديثَ من رواية أصبَغ بنِ الفرج، ومحمد بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ عبدِ الحكم وغيرهما من أصحابِ ابنِ وهبٍ عنه، والنسويّ متأخِّرٌ، من طبقة يحيى بنِ صاعدٍ، والعجبُ من أبي الفرج كيف خفي عليه هذا، وقد ساقها من طريقِ أصبَغ وابنِ عبدِ الحكم، عن ابنِ وهبٍ» اهـ.

وقد ذكر ابنُ القيم أن إسناده حديثُ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرو صحيحٌ، وقد مرَّ الكلامُ في ذلك.

والصواب أن سَنَدَهُ حسنٌ، واللَّهُ أعلمُ.

ثالثاً: حديثُ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما:

أخرجه أبو يعلى (ج ٤/ رقم ٢٥٨٥) قال: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ.

وأخرجه أبو عمرو السَّمَرَقَنْدِيُّ في «الفوائد المنتقاة» (ق ٧٠/٢) قال: حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُسْلِمِ الطَّرَسُوسِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْجَمًا بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ، وَمَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْجَمًا بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ».

وأخرجه الخطيبُ في «تاريخه» (٤٠٦/٧)، ومن طريقه ابنُ الجوزيُّ في «الواحيات» (٩٠/١) من طريقِ الحسنِ بنِ كُليبٍ بنِ مُعَلَّى، ثنا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ بِسَنَدِهِ سِوَاءَ بِشْطَرِهِ الْأَوَّلِ.

والحسنُ بْنُ كُليبٍ ضَعَّفَهُ الدارقُطْنِيُّ، لكنه لم ينفرد بالحديث كما هو ظاهرٌ. ثم أخرجه الخطيبُ (١٦٠/٤)، وعنه ابنُ الجوزيُّ (٩٠/١) من طريقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، وَخَالِدِ بْنِ يَوْسُفَ السَّمْتِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ بِسَنَدِهِ سِوَاءَ بِشْطَرِهِ الْأَوَّلِ.

وأعلَّ ابنُ الجوزيُّ هذا الطريقَ بقوله: «فيه أحمدُ بْنُ أَبِي الرَّجَالِ، وكان رجلاً صالحاً، فلعله أَدْخَلَ عليه!»

وهذا تعليلٌ غريبٌ، مع وجودِ عبدِ الأعلى بنِ عامرٍ في الإسنادِ.

• قلت: وعبدُ الأعلى بْنُ عامرٍ الثعلبيُّ ضعفه أحمدُ وأبو زُرْعَةَ، وزاد: «ربما رفعَ الحديثَ، وربما وقفه»، وقال أبو حاتمٍ والنَّسَائِيُّ: «ليس بالقوي»، زاد النَّسَائِيُّ: «يُكْتَبُ حديثُهُ»، وقد مرَّ الكلامُ على شطرِهِ الثاني (رقم ١٠).

قال المنذريُّ في «الترغيب» (١٢١/١): «رواه أبو يَعْلَى، ورواؤه ثقاتٌ محتَجٌّ بهم في «الصحيح». اهـ.

كذا وفي كلامه مؤخذتان:

الأولى: قوله: «رجاله ثقات»، وهذه العبارة استقر نظر الحفاظ المتأخرين على أنها نصّ في توثيق رجال السند، فلو قال: «رجاله موثّقون» لكان أقرب؛ لأن هذه العبارة تُشعرُ أن في بعضهم ليناً مع حظّ من الثقة، وهو المقارب لحال عبد الأعلى الثعلبي، واللّه أعلم.

الثانية: قوله: «محتجّ بهم في الصحيح»، فهذه أشدّ من الأولى، لأن عبد الأعلى ما أخرج له الشيخان ولا أحدهما لا أصلاً ولا متابعةً.

ومثله قول الهيثمي في «المجمّع» (١/ ١٦٣): «رجاله رجال صحيح»! وكأنه اغترّ بقولهما أبو الفيض الغماري، فقال في «رفع المنار» (ص ٢١): «هذا سند صحيح»!

وقد عرفت ما فيه، واللّه الموفق.

ولشطره الأول طريقان آخران عن ابن عباس رضي الله عنه:

١ - عطاء، عنه مرفوعاً: «مَنْ سئل عن علمٍ فكتّمه، جاء يوم القيامة مُلجماً بلجام من نار».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (ج ١١ / رقم ١١٣١٠)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ج ١ / ق ٣ / ١)، والخطيب في «الجامع» (٧١٨) من طريق القاسم بن سعيد بن المسيّب ابن شريك، ثنا أبو النضر الأصفهاني، ثنا سفيان، عن جابر، عن عطاء. وسنده ضعيف جداً.

واختلف في إسناده، كما يأتي في حديث «عكرمة» الآتي.

والقاسمُ بنُ سعيدٍ ترجمه الخطيبُ في «تاريخه» (١٢/٤٢٧ - ٧٢٨) وقال: «كان ثقةً».

وأبو النضر الأصفهانيُّ هو الحارثُ بنُ النعمانِ، قال الذهبيُّ: «صدوقٌ»، ولكن قال أبو حاتمٍ: «يفتعل الحديث» ويأتي مزيدُ إيضاحٍ.
وأفة السندِ جابرُ الجعفيُّ؛ فإنه متروكٌ.

ولكن تابعه ابنُ جريجٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً به.

أخرجه أبو الشيخ في «جزء من حديثه» (ق ١٤/٢ - انتقاء ابن مردويه) قال: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ محمدٍ بنِ الحارثِ، حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عمرو، حدَّثنا محمدُ بنُ مروانَ، عن ابنِ جريجٍ.
وهذا سندٌ ضعيفٌ.

وإسماعيلُ بنُ عمرو ضعيفٌ.

ومحمدُ بنُ مروانَ هو عندي أبو قدامة العُقيلي، وفي حفظه ضعفٌ.
وقد خولف في إسناده:

خالفه صُغدي بنُ سنانٍ - وهو ضعيفٌ -، فرواه عن ابنِ جريجٍ، عن عطاءٍ، عن أبي هريرة مرفوعاً، فجعله من «مُسندِ أبي هريرة».

أخرجه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٤/١٤١٠)، وابنُ الجوزيُّ في «الواحيات» (١٠٣/١).

وقد رواه خلقٌ عن عطاءٍ، عن أبي هريرة.

وهذا الوجهُ هو المحفوظُ، واللَّهُ أعلمُ.

٢ - أبو صالح، عنه مرفوعاً: «مَنْ كَتَمَ عِلْماً يَعْلَمُهُ، أُجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ».

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ١١ / رقم ١٠٨٤٥)، والعُقَيْلِيُّ في «الضعفاء» (٢٠٦ / ٤) قالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَنَدَةَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ سَنَدِيلَةَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَيُّوبَ الْفَرَسَانِيِّ، ثنا أَبُو هَانِيءٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ زَائِدَةَ^(١)، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرَهُ.

زَادَ الطَّبْرَانِيُّ: «قال: هي الشهادة تكونُ عندَ الرجلِ يُدعى لها، أو لا يُدعى لها، وهو يَعْلَمُها، ولا يُرشدُ صاحبها إليها، فهذا هو العلم».

• قلت: وسنده ضعيفٌ.

وإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَيُّوبَ الْفَرَسَانِيُّ - ويقال: البرسانيُّ، بالموحَّدة - ترجمه ابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «الجرح والتعديل» (١ / ١ / ٨٩) وقال: «سألتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ»، ونقلَ الذَّهَبِيُّ في «الميزان» عن ابْنِ الْجَوْزِيِّ قال: «قال أبو حاتمٍ: مجهولٌ».

فقال الذَّهَبِيُّ معقِّباً: «وما رأيته أنا في كتابِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، بل فيه أنه رَوَى عَنْهُ النَّضْرُ بْنُ هِشَامٍ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ بْنُ بَكْرِ الْأَصْبَهَانِيَّانِ».

• قلت: والذهبيُّ يردُّ على ابْنِ الْجَوْزِيِّ نقلَه بهذا التعليق، فإن من روى عنه اثنان فترفع جهالة عينه، مع أن قولَ أَبِي حَاتِمٍ: «لا أَعْرِفُهُ» يقوِّي أنه مجهولُ العين، واللَّه أعلمُ.

وقال أبو الفيض العُمَارِيُّ في «رفع المنار» (ص ٢٣): «وقد غفلَ الذَّهَبِيُّ عَنْ تَرْجُمَةِ أَبِي نُعَيْمٍ لَهُ فِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (١ / ١٧٢ - ١٧٣)، وَثَنَائِهِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: كَانَ

(١) وقع في «المعجم»: «معمر عن زائدة»!

صاحب تهجد وعبادة، لم يُعرف له فراش أربعين سنة» اهـ.

● قلت: ورمي الذهبي بالغفلة فيه تجاوز؛ لأن هذا الشئ من أبي نُعيم لا يفيد الرجل في قبول روايته كما لا يخفى، والله الموفق.

وأما معمر بن زائدة فقال العُقيلي: «عن الأعمش، ولا يتابع على حديثه»، وساق له هذا الحديث مستكرًا إياه.

[تنبيه]: لم أجد حديث ابن عباس هذا في «المعجم الأوسط»، ولم يعزه الهيثمي له في «المجمع»، فالله أعلم.

٣ - عكرمة عنه مرفوعًا مثله:

أخرجه أبو نُعيم في «فوائد أبي بكر بن خلاد» (ق ٣٦٤/١) من طريق القاسم بن سعيد، ثنا الحارث بن النعمان، ثنا شيبان، عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا.

● قلت: ورجاله ثقات، إلا الحارث بن النعمان وهو الأكفاني.

وقد صرح الدولابي في «الكنى» (١٣٧/٢) أنه يروي عن «شيبان أبي معاوية»، قال الذهبي في «الميزان» (٤٤٥/١): «صدوق»، ونقله عنه ابن حجر في «التهذيب» (١٦٠/٢).

ولكن قال فيه أبو حاتم: «كان يفتعل الحديث»، ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٣٠٥/٢) عن والده، وهي فائدة نفيسة جدًا، لم يقف عليها أحد ممن ترجم للحارث هذا، ولم يترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ومثل هذا الجرح من أبي حاتم لا يرده تعديل الذهبي؛ لأن مستند الذهبي في الحكم على الراوي إنما يبينه في الغالب على ما يجده من كلام العلماء السالفين، وأبو حاتم فإمام مجتهد.

وقول أبي حاتم: «كان يفتعل الحديث» يعني: كان يكذب.

وأما القاسم بن سعيد فهو ابن المسيب بن شريك، ذكره ابن جبان في «الثقات» (١٨/٩)، وترجمه الخطيب في «تاريخه» (١٢/٤٢٧ - ٤٢٨) وقال: «كان ثقة».

٤ - شهر بن حوشب، عنه:

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (ج ٢/٩ ق ٢) قال: حدثنا محمد بن محمويه الجوهري، نا أحمد بن المقدم العجلي، ثنا عبد الله بن خراش، عن العوام بن حوشب، عن شهر بن حوشب، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «علماء هذه الأمة رجلان: رجل آتاه الله علماً، فبذله للناس ولم يأخذ عليه طعماً، ولم يشتر به ثمناً، فذلك تستغفر له حيتان البحر، ودواب البر، والطير في جو السماء، ويقدم على الله سيّداً شريفاً حتى يرافق المرسلين، ورجل آتاه الله علماً، فبخل به عن عباد الله، وأخذ عليه طعماً، واشترى به ثمناً، فذاك يلجم يوم القيامة بلجام من نار، وينادي مناد: هذا الذي آتاه الله علماً فبخل به عن عباد الله، وأخذ عليه طعماً، واشترى به ثمناً، وكذلك حتى يفرغ من الحساب».

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن العوام إلا عبد الله بن خراش، ولا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد».

• قلت: أما عبد الله بن خراش فهو واهٍ.

فقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وكذا أبو حاتم، وزاد: «ذاهب الحديث، ضعيف الحديث».

وقال المنذري في «الترغيب» (١/١٠٠): «وثقه ابن جبان وحده فيما أعلم»، وهذا الحكم يؤهم أن العلماء لم يتكلموا فيه! وكان ينبغي أن ينبّه على الجرح الذي

فيه، لا سيما وأنَّ ابنَ حِبَّانَ لما ذكره في «الثقات» (٣٤٠ / ٨ - ٣٤١) قال: «ربما أخطأ»، بل قال الساجي: «ضعيف الحديث جدًّا، ليس بشيء، كان يضع الحديث». وشيخ الطَّبْرَانِي ما عرفته، وما وجدت له ترجمةً.

وشهر بن حوشب في حفظه ضعف، والله أعلم.

أما قول الطَّبْرَانِي: «لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد» فمتعقب برواية:

٥ - الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس:

أخرجه ابن عبد البر في «الجامع» (٣٨ / ١) من طريق خالد بن أبي يزيد، عن خالد بن عبد الأعلى، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس مرفوعًا: «علماء هذه الأمة رجلان: فرجل أعطاه الله علمًا فبذله للناس ولم يأخذ عليه صفرًا، ولم يشتر به ثمنًا، أولئك يصلي عليهم طير السماء وحياتان البحر ودواب الأرض والكرام الكاتبون، ورجل آتاه الله علمًا فضنَّ به عن عباده، وأخذ به صفرًا، واشترى به ثمنًا، فذلك يأتي يوم القيامة ملجمًا بلجام من نار».

وهذا سندٌ ضعيفٌ.

وخالد بن عبد الأعلى يحتمل أنه الذي ترجمه الحسيني في «التذكرة» (١٦١٥) وقال: «غير مشهور»، وهو في «تعجيل المنفعة» (٢٦٥)، وللحافظ كلامٌ يستحقُّ المراجعة.

والضحاك لم يسمع من ابن عباس. والله أعلم.

رابعًا: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

أخرجه ابن ماجه (١١٥ / ١)، وأبو نعيم في «المستخرج» (ج ١ / ق ٢ / ٢ -

(١/٣) من طريق عبد الله بن عاصم، ثنا محمد بن داب، عن صفوان بن سليم، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبي سعيد مرفوعاً: «مَنْ كَتَمَ عِلْمًا مِمَّا يَنْفَعُ اللَّهَ بِهِ النَّاسَ فِي أَمْرِ الدِّينِ، أَلْجَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلْجَامٍ مِنْ نَارٍ».

• قلت: وهذا سندٌ ساقطٌ.

ومحمد بن داب تالفٌ، فقد كذبه ابن حبان وخلف الأحمري، وقال: «يضع الحديث»، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج ٢/ رقم ٢٨١٨): «سألت أبا زرعة... وساق الحديث، فقال أبو زرعة: «محمد بن داب هذا ضعيف الحديث، يكذب».

خامساً: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه:

وله عنه طريقان:

١ - عطاء بن أبي رباح، عنه:

أخرجه العُقَيْلِيُّ في «الضعفاء» (٣/ ٤٢٦)، والخطيب في «تاريخه» (٩٢/ ٩)، (٣٦٨ - ٣٦٩)، وابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» (٧٨)، وكذا ابن الجوزي في «الواهيات» (١/ ١٠٠) من طريق عيسى بن ميمون، عن عسل بن سفيان، عن عطاء، عن جابر مرفوعاً: «مَنْ كَتَمَ عِلْمًا، أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلْجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

• قلت: وهذا سندٌ ضعيفٌ، بل واهٍ.

وعيسى بن ميمون - وتصحف في مصادر التخريج إلى «عيسى»! - أبو عبيدة البصري، ضعفه أبو زرعة وأبو داود وأبو حاتم، وزاد: «منكر الحديث»، والدارقطني، وتركه عمرو بن علي وابن معين وأبو داود، وقال أحمد: «له أحاديث مناكير».

وعسل - بكسر العين المهملة وسكون السين - ضعيفٌ.

قال أبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال ابن عدي: «قليل الحديث، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه».

ولكنه تُوبع:

تابعه مطرُ الوراق، عن عطاء به.

أخرجه أبو الشيخ في «الطبقات» (٤٥ / ٣)، وعنه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٩٧ / ١) قال: حدثني ابن الجارود، قال: ثنا حاتم، قال: ثنا أحمد بن بديل، قال: ثنا مفضل بن صالح، عن مطر الوراق. وسنده ضعيف جداً.

ومطر الوراق متماسك، لكنه ضعيف في عطاء.

ومفضل بن صالح، قال البخاري: «منكر الحديث»، وله أحاديث تدل على أنه واه.

وقد اختلف عليه في إسناده:

فرواه عن سمالك بن حرب، عن عطاء، عن جابر.

ذكره الدارقطني في «العلل» (ج ٤ / ق ١٣١ / ١)، وقد مر الكلام عليه في «حديث أبي هريرة».

وتابع مطراً الوراق علي بن الحكم، عن عطاء.

أخرجه الخطيب في «الفتاوى والمتفق» (١٨٢ / ١) من طريق محمد بن سعيد القرشي، نا حماد بن سلمة، عن علي بن الحكم. والقرشي مستور.

وقد خولفَ في سندِه كما مرَّ في «حديث أبي هريرة».

٣ - أبو الزُّبَيْر، عنه:

أخرجه الخطيبُ (١٩٨/٧)، وابنُ الجوزيُّ (١٠٠/١) من طريق جعفر بن أبي الليث، قال: نا الحسن بن عرفة، قال: حدَّثنا عبدُ الرزاق، نا سفيانُ الثوريُّ، عن أبي الزُّبَيْر، عن جابرٍ مرفوعاً، مثل حديث عطاء.

قال ابنُ الجوزيُّ: «قال عليُّ بنُ العباسِ العلويُّ: لا أصلُ لهذا الحديث، ولا نعلمُ أن الحسن بنَ عرفة روى عن عبدِ الرزاق، قال: وهذا حديثٌ منكراً» اهـ.

• قلتُ: وجعفر بنُ أبي الليث مجهولٌ، كما نصَّ عليه الخطيبُ في موضع الحديث.

وقال الذهبيُّ في «الميزان» (٤١٤/١): «أتى عن ابنِ عرفة بخبرٍ منكراً»، يعني هذا.

وأخرجه ابنُ ماجه (٢٦٣)، والبُخاريُّ في «التاريخ الكبير» (١٩٧/١ / ٢)، وابنُ أبي عاصمٍ في «السنة» (٩٩٤)، والعُقيلي في «الضعفاء» (٢٦٥/٢)، وابنُ عديٍّ في «الكامل» (١٥٢٨/٤)، والخطيبُ (٤٧١/٩)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٢٨٧)، وابنُ عساكرٍ في «تاريخ دمشق» (ج ٥/ ق ٦٦٦، ٦٦٧) من طريقٍ عن خلف بن تميم، حدَّثنا عبدُ الله بنُ السريِّ، عن محمد بن المنكدر، عن جابرٍ مرفوعاً: «إذا لعنَ آخرُ هذه الأمة أولَها، فمَن كتم حديثاً فقد كتم ما أنزلَ الله».

قال البوصيريُّ في «الزوائد» (١/١١٧): «هذا إسنادٌ فيه الحسين بنُ أبي السريِّ، كذابٌ. وعبدُ الله بنُ السريِّ ضعيفٌ، وذكر المزيُّ في «الأطراف» أن عبدَ الله بنَ السريِّ

لم يدرك محمد بن المنكدر» اهـ.

• قلت: أما الحسين فنعلم، وقد كذبه أخوه محمد وأبو عروبة الحراني.
ولكنه لم يتفرّد به.

فتابعه محمد بن إسماعيل الصائغ، والحسن بن البزار، ومحمد بن عبد الرحيم،
والحسن بن الصباح، ومحمد بن الفرّج الأزرق وغيرهم.
وكذلك الحال في عبد الله بن السري.
وأما خلف بن تميم، فيظهر أنه كان مدلساً.

فأخرج العقيلي (٢/ ٢٦٥)، وابن عدي (٤/ ١٥٢٨)، والخطيب (٩/ ٤٧٢)
هذا الحديث من طريق عبد الله بن السري، عن عنبسة بن عبد الرحمن، عن
محمد بن زاذان، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، فذكره.

قال ابن عدي: «قال لنا ابن صاعد: وقد رواه شريح بن يونس وقدماء شيوخنا
عن خلف بن تميم هكذا، وكانوا يرون أن عبد الله بن السري هذا شيخ قديم ممن
لقي ابن المنكدر وسمع منه، وممن صنف «المُسند»، فقد رسمه باسمه في الشيوخ
الذين رَوَوْا عن ابن المنكدر، فحدّثنا به عن شيخ خلف بن تميم، فإذا هو أصغر منه،
وإذا خلف قد أسقط من الإسناد ثلاثة نفر» اهـ.

وقال العقيلي: «وهذا الحديث بهذا الإسناد أشبه وأولى».

وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط» (١/ ٢٧٠)، وابن عدي في «الكامل»،
والخطيب (٩/ ٤٧٢) من طريق عبد الله بن السري، ثنا سعيد بن زكريا المدائني،
عن عنبسة بن عبد الرحمن، عن محمد بن زاذان، عن محمد بن المنكدر، عن جابر.
فأصبح بين: «عبد الله بن السري» و«محمد بن المنكدر» ثلاثة أنفس.

أما سعيدُ بنُ زكريا المدائنيُّ فصدوقٌ لِيَنَّهُ بعضُهم شيئاً، كما قال الذهبيُّ في «الميزان» (١٣٧/٢).

وعنبةُ بنُ عبد الرحمن تالفُ البتة. قال أبو حاتم: «كان يضعُ الحديث»، وقال البخاريُّ: «تركوه، ذاهبُ الحديث».

ومحمد بن زاذان ضعُفه الدارقطنيُّ. وقال البخاريُّ: «لا يُكتبُ حديثُه»، وقال الترمذيُّ: «مُنكَرُ الحديث».

وثم علةٌ أخرى:

قال البخاريُّ في «الكبير» (١٩٧/١/٢): «لا أعرفُ عبدَ اللَّهِ بنَ السريِّ، ولا له سماعاً من ابنِ المنكدر».

سادساً: حديثُ أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه:
وله عنه طرقٌ:

١ - يوسفُ بنُ إبراهيم، عنه:

أخرجه ابنُ ماجه (٢٦٤)، والعُقيليُّ في «الضعفاء» (٣/١٦٩ و ٤/٤٤٩) من طريقِ الهيثم بنِ جميلٍ، حدَّثني عمرو بنُ سُليمٍ، ثنا يوسفُ بنُ إبراهيم، قال: سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ مرفوعاً: «مَنْ سُئِلَ عن علمٍ فكتمه، ألجم يومَ القيامةِ بلجامٍ من نارٍ». قال العُقيليُّ: «وقد رُوِيَ هذا المتنُ بإسنادٍ أصْلَحَ من هذا».

وقال البوصيريُّ في «الزوائد» (١١٧/١): «هذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه يوسفُ بنُ إبراهيم، قال ابنُ حبان: رَوَى عن أنسٍ ما ليس من حديثه، لا تحِلُّ الروايةُ عنه، وقال البخاريُّ: صاحبُ عجائب» اهـ.

• قلت: فيكون الصواب أن يقول: «ضعيفٌ جدًا».

لكنه تُوبع.

تابعه:

٢ - محمد بن واسع، عن أنس به:

أخرجه الإسماعيلي في «معجمه» (ج ١ / ق ٤٢ / ٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢ / ٣٥٥)، والخطيب (١٤ / ٣٢٤)، وابن الجوزي (١ / ١٠١)، والرافعي في «أخبار قزوين» (٢ / ١٦٥ - ١٦٦) من طريق يحيى بن سليمان، قال: ثنا يحيى بن سليم الطائفي، عن عمران بن مسلم، عن محمد بن واسع، عن أنس مرفوعاً.

قال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث محمد بن واسع، عن أنس، لم نكتبه إلا من هذا الوجه، وقد ثبت عن النبي ﷺ هذا الحديث بأسانيد ذوات عدد» اهـ.

• قلت: يحيى بن سليمان الجعفي وثقه بعض الحفاظ، وقال النسائي: «ليس

بثقة».

ويحيى بن سليم الطائفي فتكلموا في حفظه، وأوعب الأقوال فيه قول أبي حاتم: «شيخ صالح، محله الصدق، ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به».

وعمران بن مسلم هو القصير، لا بأس به، لكن قال ابن حبان: «في رواية يحيى بن سليم عنه بعض المناكير».

وتم علة أخرى:

قال علي بن المديني: «محمد بن واسع ما أعلمه سمع من أحد من الصحابة»

اهـ.

٣ - عليُّ بنُ زيدِ بنِ جُدعانَ، عن أنسٍ:

أخرجه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٤/ ١٦٢٠)، وأبو نُعيمٍ في «أخبارِ أصفهان» (١/ ١١٥)، وابنُ الجوزيِّ (١/ ١٠١) من طريقِ عبدِ الرحمنِ القُطاميِّ، ثنا عليُّ بنُ زيدٍ.

قال ابنُ الجوزي: «عليُّ بنُ زيدِ بنِ جُدعانَ، قال يحيى: ليسَ بشيءٍ».

• قلت: ذَهَل ابنُ الجوزيِّ عمن هو أشدُّ ضعفًا، وهو: عبدُ الرحمنِ القُطاميُّ، فإنه كان كذابًا، كما ذكر ابنُ عديٍّ والذهبيُّ في «ميزانه» (٢/ ٥٨٢)، والحافظُ في «لسانه» (٣/ ٤٢٦)، فالحملُ عليه أولى، واللَّهُ أعلمُ.

سابعًا: حديثُ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه:

وله عنه طرقٌ:

١ - أبو الأحوص، عنه:

أخرجه الطَّبَرَانِيُّ في «الكبير» (ج ١٠ / رقم ١٠٠٨٩)، والحاكمُ في «المدخل» (ص ٩٠)، وابنُ عديٍّ في «الكامل» (٣/ ١٢٩٣)، وابنُ عبدِ البرِّ في «الجامع» (١/ ٥)، والخطيبُ في «تاريخه» (٦/ ٧٧)، وابنُ الجوزيِّ (١/ ٩٦) من طريقِ سوارِ بنِ مُصعبٍ، عن أبي إسحاقَ، عن أبي الأحوصِ، عن ابنِ مسعودٍ مرفوعًا: «مَنْ سُئِلَ عن علمٍ فكتمه، ألجمَ يومَ القيامةِ بلجامٍ من نارٍ».

وعند الحاكم: «مَنْ كَتَمَ علمًا يَنْتَفِعُ به الناسُ جاءَ يومَ القيامةِ مُلْجَمًا بلجامٍ من نارٍ».

قال ابنُ عديٍّ: «لا أعلمُ يرويه عن أبي إسحاقَ غيرَ سوارِ بنِ مُصعبٍ».

• قلت: تركه النسائي وابن معين، وقال البخاري: «منكر الحديث».

٢ - علقمة، عنه:

أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٩٧/٣)، وابن الجوزي (٩٧/١) من طريق هيصم بن الشداخ، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود مرفوعاً مثله.

قال ابن حبان: «هيصم بن الشداخ شيخ يروي عن الأعمش الطامات في الروايات، لا يجوز الاحتجاج به».

٣ - الأسود، عنه:

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (ج ٢/٣٩/١)، وفي «الكبير» (ج ١٠/ رقم ١٠١٩٧)، وابن عدي في «الكامل» (٥/١٨٥٤ - ٦/٢٣٤٠)، وابن الجوزي (٩٦/١ - ٩٧) من طريق عن موسى بن عمير، ثنا الحكم بن عتيبة، عن إبراهيم، عن الأسود، عن ابن مسعود مثله.

قال ابن عدي والطبراني: «لم يروه عن الحكم إلا موسى بن عمير».

• قلت: وهو تالف البتة، فقد كذبه أبو حاتم، وقال: «ذهب الحديث»، وضعفه أبو زرعة وابن نمير. نقله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٥٥/١/٤).

٤ - أبو عبيدة، عنه:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/١٠٦٢ - ٦/٢١٧٤)، وعنه ابن الجوزي (٩٧/١) من طريق محمد بن الفضل، عن حمزة الجزي، عن زيد بن رفيع، عن أبي عبيدة، عن أبيه ابن مسعود مثله.

• قلت: وهذا سندٌ واهٍ جداً.

ومحمدُ بنُ الفضلِ كذابٌ.

وحمزةُ الجزريُّ هالكٌ، وقال ابنُ معينٍ: «لا يساوي فلساً»، وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديث»، وتركه الدارقطنيُّ وغيره. وقال ابنُ عديٍّ: «عامّةٌ ما يرويه موضوعٌ». وزيدُ بنُ ربيعٍ وثقه أبو داودَ وابنُ حبانَ، وقال أحمدُ: «ما به بأسٌ، وما علمتُ إلا خيراً»، وضعفه النسائيُّ والدارقطنيُّ.

وأبو عبيدةٌ لم يسمعُ من أبيه عندَ عامةِ المحققينَ من أهلِ العلمِ، واللّه أعلمُ.

ثامناً: حديثُ عمرو بنِ عبّسةَ رضي الله عنه:

أخرجه ابنُ مردويه، وعنه ابنُ الجوزيُّ في «الواحيات» (١/ ١٠٠) من طريق محمد بنِ القاسم، عن أبي قبيصة، عن ليث، عن أبي فزارة، عن عمرو بنِ عبّسة مرفوعاً: «مَنْ أعقد لواء ضلالةٍ، أو كتم علماً، أو أعان ظالماً وهو يعلم، فقد برئ من الإسلام».

قال ابنُ الجوزي: «محمدُ بنُ القاسم، كان يضعُ الحديث».

تاسعاً: حديثُ طلق بنِ عليٍّ رضي الله عنه:

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ٨/ رقم ٨٢٥١)، وأبو سهل ابنُ القطان في «حديثه» (ج ٤/ ق ٣٣/ ١)، والعُقَيْلِيُّ في «الضعفاء» (١/ ٣١٣)، وابنُ عديٍّ في «الكامل» (١/ ٣٤٥)، وابنُ قانعٍ في «معجم الصحابة» (ج ٥/ ق ٧٨/ ١)، والخطيبُ في «تاريخه» (٨/ ١٥٦)، وابنُ الجوزيُّ (١/ ١٠٤ - ١٠٥) من طريق حماد بن محمد الفزاري، قال: نا أيوبُ بنُ عُتبة، عن قيس بنِ طلح، عن أبيه مرفوعاً:

«مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ...» الحديث.

قال ابنُ عديٍّ: «هذا الحديثُ بهذا الإسنادِ غريبٌ جدًا».

وقال العُقَيْلي: «حمادُ بنُ محمدٍ الفَزَارِيُّ لم يصحَّ حديثُهُ، ولا يُعرفُ إِلَّا به»،

قال: «وليس له أصلٌ من حديثِ قيسِ بنِ طلحٍ، ولا جاء به إِلَّا هذا الشيخ».

• قلتُ: وأيوبٌ ضعيفٌ.

وقيسٌ صدوقٌ تكلمَ فيه أبو حاتمٍ وأبو زُرعة.

عاشراً: حديثُ ابنِ عمرَ رضي الله عنهما:

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسطِ» (ج ١ / ق ٢٣٣ / ٢)، وابنُ عديٍّ في «الكاملِ»

(٧٨١ / ١) قالوا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ بَشِيرٍ الرَّازِيُّ، ثنا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَتِيقٍ

الدَّمَشَقِيُّ، ثنا أَبُو صَفْوَانَ الْقَاسِمُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَوَانَةَ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ سِيَاهٍ، ثنا

الْحَسَنُ بْنُ ذَكْوَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو مَرْفُوعًا: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ...»

الحديث.

قال الطَّبْرَانِيُّ: «لم يروِ هذا الحديثُ عن الحسنِ إِلَّا حَسَّانٌ، ولا عنه إِلَّا الْقَاسِمُ،

تفردَ به عَبْدُ السَّلَامِ».

وقال ابنُ عديٍّ: «وهذا الحديثُ عن نافعٍ لا أعلمُ يُروى إِلَّا من هذا الوجه».

• قلتُ: وسندهُ ضعيفٌ جدًا.

وحسانُ بْنُ سِيَاهٍ ضَعْفُهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وقال ابنُ حِبَّانَ في «المجروحين»

(٢٦٧ / ١): «منكَّرُ الحديثِ جدًا، يأتي عن الأثباتِ بما لا يشبه حديثَهُم»، وقال

ابنُ عدي: «وحسانُ بْنُ سِيَاهٍ له أحاديثٌ غيرُ ما ذكرتهُ، وعامتها لا يتابعه غيرُهُ عليه،

والضعفُ لا يَتَّبَعُ على رواياته وحديثه».

والحسنُ بنُ ذَكْوَانَ ضَعَفَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»، وَقَدْ وُصِفَ بِالتَّدْلِيسِ.

وَأَمَّا الْقَاسِمُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَوَانَةَ فترجمه ابنُ عسَاكَرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٤/ ق ٣٨٠ - ٣٨١)، وَنَقَلَ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ أَصْلُهُ بَصْرِيًّا، سَكَنَ دِمَشْقَ، لَا بَأْسَ بِهِ، رَأَيْتُهُ يَفْهَمُ الْحَدِيثَ».

وَعَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَتِيْقٍ هُوَ ابْنُ حَبِيبِ الدَّمَشْقِيِّ، صَدُوقٌ. وَلَمْ يَتَفَرَّدْ بِالْحَدِيثِ كَمَا قَالَ الطَّبْرَانِيُّ، فَتَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكَرٍ (ج ١٤/ ق ٣٨١)، وَنَقَلَ عَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ، تَفَرَّدَ بِهِ حَسَانُ بْنُ سَيَّاهٍ» اهـ.

حَادِي عَشَرَ: حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ الْمَدْحَاسِ رضي الله عنه:

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «جُزْءِ مَنْ كَذَبَ عَلِيٌّ» (١٧٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي أَيُّوبَ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحِمَاصِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عُلْقَمَةَ نَصْرُ بْنُ عُلْقَمَةَ، عَنْ أَخِيهِ مَحْفُوظِ بْنِ عُلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِذٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ الْمَدْحَاسِ مَرْفُوعًا: «لَا تَكْتُمُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ كَتَمَ الْعِلْمَ فَقَدْ أَثِمَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلِيًّا مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٦/ رَقْم ٥٥٠٢) مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ: «مَنْ عَلِمَ شَيْئًا فَلَا يَكْتُمُهُ، وَمَنْ دَمَعَتْ عَيْنَاهُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ لَمْ يَحُلَّ لَهُ أَنْ يَلِجَ النَّارَ أَبَدًا، إِلَّا تَحِلَّةَ الرَّحْمَنِ، وَمَنْ كَذَبَ عَلِيًّا فَلْيَتَبَوَّأْ بَيْتًا فِي جَهَنَّمَ».

قال الهيثمي (١/١٦٣ - ١٦٤): «فيه سليمان بن عبد الحميد، قال النسائي: كذاب، وقال ابن أبي حاتم: صدوق، ووثقه ابن حبان».

* * *

١٦ - «ما كان النبي ﷺ يفسّر شيئاً من القرآن، إلّا آيّا تُعَدُّ، علّمنَّ إياه جبريلُ».

* * *

• منكرٌ:

أخرجه الطبريُّ في «تفسيره» (٩٠) قال: حدّثنا العباسُ بنُ عبدِ العظيم، قال: حدّثنا محمدُ بنُ خالدِ بنِ عثمة، قال: حدّثني جعفرُ بنُ محمدٍ الزُّبيريُّ، قال: حدّثني هشامُ بنُ عروة، عن أبيه، عن عائشة، فذكرته. كذا رواه العباسُ.

وخالفه محمدُ بنُ المثنى، فقال: حدّثنا محمدُ بنُ خالدِ بنِ عثمة، ثنا حفصُ - أظنه ابنُ عبدِ الله -، عن هشامِ بنِ عروة، عن أبيه، عن عائشة. فجعل شيخ ابنِ عثمة: «حفصُ بنُ عبدِ الله» بدّل «جعفرُ الزُّبيريُّ». أخرجه البزار (ج ٣/ رقم ٢١٨٥).

وأخشى أن يكونَ هذا من البزارِ نفسه، فقد رواه معنُ القزّازُ عن فلانِ بنِ محمدِ بنِ خالدٍ، عن هشامِ بنِ عروة بسنّده سواءً. أخرجه أبو يعلى (ج ٨/ رقم ٤٥٢٨) قال: حدّثنا إسحاقُ بنُ أبي إسرائيل، حدّثنا معنُ القزّازُ. و «فلانٌ» هذا هو جعفرُ.

فقد أخرجه ابنُ جريرٍ (٩١) قال: حدّثنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ يزيدَ الطرسوسيُّ، قال: أخبرنا معنٌ، عن جعفرِ بنِ خالدٍ، عن هشامٍ به. وأخرجه ابنُ شاهينَ في «الأفراد» (ج ٥/ ق ١٠٩ - ١/ ١١٠) قال:

حدَّثنا البغويُّ، قال: حدَّثنا هارونُ بنُ عبدِ الله، قال: ثنا معنُ بنُ عيسى، قال: ثنا جعفرُ بنُ محمدٍ بنِ خالدِ الزُّبيريِّ، عن هشامِ بنِ عروة، عن أبيه، عن عائشةَ مرفوعاً. قال ابنُ شاهين: «وهذا غريبٌ من حديثِ المدينة، لا أعلمُ رواه عن جعفرِ بنِ محمدٍ الزُّبيريِّ إلاَّ معنُ بنُ عيسى وخالدُ بنُ مَخْلَدٍ القَطَوانيُّ».

ثم رواه من طريقِ القطوانيِّ وقال: «قال لنا عبد الله بنُ محمدٍ - يعني البغويُّ - : هذا حديثٌ غريبٌ لم نسمعه إلاَّ منه». يعني: من هارونَ بنِ عبدِ الله.

• قلت: وقولُ ابنِ شاهين: «لا أعلمُ رواه عن جعفرٍ إلاَّ معن وخالد»، مُتَعَقَّبٌ بأنَّ محمدَ بنَ خالدِ بنِ عَثْمَةَ رواه أيضًا عن جعفرٍ كما مرَّ ذكره. فَيَسْتَرَجِعُ من هذا أنه: «جعفرُ بنُ محمدٍ بنِ خالدِ بنِ الزُّبَيْرِ بنِ العوامِ القرشيُّ الزُّبيريُّ» كما قال ابنُ كثيرٍ.

ثم وقفتُ عليه في «الثقات» (٣٩٦/٧) لابنِ حَبَّانَ، فرواه من طريقِ بُنْدَارٍ محمدَ بنِ بَشَّارٍ، قال: ثنا ابنُ عَثْمَةَ، قال: ثنا محمدُ بنُ جعفرٍ، قال: ثنا هشامُ بنُ عروةَ بسنِّه سواءً.

فقلبَ اسمَه فجعله: «محمدُ بنُ جعفرٍ» بدلَ «جعفرِ بنِ محمدٍ»، وفرَّقَ بينهما ابنُ حَبَّانَ فأفرد: «جعفرَ بنَ محمدٍ» بترجمة (١٣٣/٦ - ١٣٤) وقال في «محمدِ بنِ جعفرٍ»: «يخطئ ويخالف».

قال البُخاريُّ: «لا يُتَابَعُ على حديثه»، وقال الأزدِيُّ: «منكرُ الحديث»، وقال الطبريُّ في «تفسيره» (٨٩/١): «وجعفرُ بنُ محمدٍ الزُّبيريُّ لا يُعرفُ في أهلِ الآثار».

فعلّق الشيخ أبو الأشبال أحمد شاكر على قول الطبري قائلاً (١/ ٨٥): «ولكنّ البخاريّ ترجم له في «التاريخ الكبير»، فلم يقل شيئاً من هذا، ولم يذكر فيه جرّحاً، وكذلك ابن أبي حاتم لم يذكر فيه جرّحاً، ولم يذكره النسائي ولا البخاريّ في «الضعفاء»، ونقل ابن حجر أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، وأن يذكره البخاريّ دون جرّح: أمانة توثيق عنده، وهذان كافيان في الاحتجاج بروايته، ولئن لم يعرفه الطبري في أهل الآثار لقد عرفه غيره» اهـ.

• قلت: وما عرفه هذا «الغير» لا يزيد عما عرفه الطبري، وهذا القول من الشيخ أبي الأشبال منهج عام عنده، جرى عليه في عامة تحقيقاته، ولا أعلم أحداً سبقه إلى هذا القول إلا أبو البركات ابن تيمية، فقد نقل عنه ابن القيم في «زاد المعاد» (١/ ٤٧١) أنه قال تعقيباً على حديث فيه «عكرمة بن إبراهيم»، وقد ضعفه البيهقي، فقال أبو البركات: «ويمكن المطالبة بسبب الضعف، فإن البخاريّ ذكره في «تاريخه» ولم يطعن عليه، وعادته ذكر الجرح والمجروحين» اهـ.

ولا أعرف أحداً سبق أبا البركات إلى هذا القول، وعندي أنه خطأ، فلو كان «عادة» البخاريّ ذكر الجرح والمجروحين لكان عدد المتكلم فيهم أكثر من عدد المسكوت عنهم، والواقع غير ذلك، وبنظرة عابرة على «الميزان» يظهر لك الأمر. وأيضاً لو كانت «عادة» للبخاريّ لعرفت واشتهرت بين أهل الفن، والواقع يشهد بخلاف ذلك.

وسأسرّد نماذج تدلّ على وهاء هذا القول؛ وذلك أن البخاريّ قد يسكت عن الراوي ثم يجرحه في «الضعفاء».

وهاك أمثلة على ذلك:

١ - الحارثُ بْنُ النعمانِ اللَّيْثِيُّ:

سكت عنه (١/ ٢/ ٢٨٤)، وقال في «الضعفاء» (٦١): «منكرُ الحديث».

٢ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَجَلَانَ:

سكت عنه (٣/ ١/ ١٨٨)، وقال هناك: «لا يتابع على حديثه».

٣ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ:

سكت عنه (٣/ ١/ ٢٣٥)، وقال هناك: «فيه نظر».

٤ - عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ الْإِفْرِيقِيُّ:

سكت عنه (٣/ ١/ ٢٨٣)، وقال هناك: «في حديثه بعض المناكير».

٥ - عبد الوهَّاب بن عطاء:

سكت عنه (٣/ ٢/ ٩٨)، وقال هناك (٢٣٣): «محتمل».

٦ - عاصمُ بْنُ عمروِ الْبَجَلِيُّ:

سكت عنه (٣/ ٢/ ٤٩١)، وذكره في «الضعفاء» (٢٨٠).

٧ - عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ:

سكت عنه (٣/ ١/ ٢٧٠ - ٢٧١)، ووقع في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢/ ٢٢٣):

«قال ابنُ أبي حاتم: أدخله البخاريُّ في «كتابِ الضعفاء» وقال أبي: يُحوَّل».

• قلت: فهذه نماذج، لعلني لو أنعمتُ النظرَ لظفرتُ بنظائر لها، وهي تدل على

أن سكوتَ البخاريِّ لا يكونُ توثيقاً أو تعديلاً للراوي.

فإن قال قائلٌ: ما ذكرته ظاهراً، ولكننا لا نعتدُّ بسكوتِ البخاريِّ توثيقاً إذا كان

له قولٌ بالتضعيفِ، وهذا مرادُ العلامةِ أحمد شاكر، أما إذا سكت ولم يكن له قولٌ

بالتضعيف، فتكون أمارّة توثيق.

فنقول: هذه دعوى يُستدلُّ لها لا بها!

وليس بيد المحتجِّ بها سوى الدعوى، ولا أعلمُ أحدًا من المتقدمين أو المتأخرين
ممن يُعوّل عليهم في هذا الفنّ ذكرَ هذا التفصيل. واللّه أعلى وأعلم.

* * *

١٧ - «أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلالٌ وحرامٌ، لا يعذر أحدٌ بالجهالة به، وتفسيرٌ تفسهه العرب، وتفسيرٌ تفسهه العلماء، ومتشابهٌ لا يعلمه إلا الله، ومن ادعى علمه سوى الله، فهو كاذبٌ».

* * *

• باطلٌ مرفوعاً:

أخرجه ابنُ جريرٍ (٧٢) قال: حدَّثني يونسُ بنُ عبدِ الأعلى، قال: أخبرنا ابنُ وهبٍ، قال: سمعتُ عمرو بنَ الحارثٍ يحدثُ عن الكلبيِّ، عن أبي صالحٍ مولى أمِّ هانئٍ، عن ابنِ عباسٍ مرفوعاً.

وعزاهُ في «الكنز» (٥٥/٢) لأبي نصرٍ السَّجْزِيّ، وابنِ المنذرٍ في «تفسيره»، وابنِ الأنباريّ في «الوقف».

قال ابنُ جريرٍ: «في إسناده نظرٌ».

• قلت: هذا تعليلٌ خفيفٌ، مع أن في الإسنادِ فاقرةً عظيمةً!

ففي إسناده محمدُ بنُ السائبِ الكلبيُّ، وهو تالفٌ البتة، كذَّبه جماعةٌ من النقادِ، وتركه آخرون.

وأخرجه ابنُ جريرٍ (٧١) قال: حدَّثنا محمدُ بنُ بشارٍ، قال: حدَّثنا مؤمِّلٌ، قال: حدَّثنا سفيانٌ، عن أبي الزنادِ قال: قال ابنُ عباسٍ، فذكره موقوفاً.

وعزاهُ الزركشيُّ في «البرهان» (١٦٤/٢) إلى عبدِ الرزاقٍ في «تفسيره».

وسنَّده ضعيفٌ منقطعٌ.

وهذا أشبهُ مع ضعفه، ومما يُرجَّحُ هذا:

أنَّ الطَّبْرانيَّ رواه في «مسند الشاميين» (١٣٨٥) من طريقِ محمدِ بنِ حربٍ،

ثنا أبو سلمة سليمانُ بنُ سُلَيْمٍ، ثنا أبو حَصِينٍ، عن أبي صالحٍ مولى أمِّ هانئٍ، عن ابنِ عباسٍ، فذكره موقوفاً.

وهذا سندٌ رجاله ثقاتٌ، إلا أبا صالحٍ فإنه ضعيفٌ لاختلاطه.

وأبو حَصِينٍ، هو عثمانُ بنُ عاصمٍ، وهو ثقةٌ.

وأغرب صاحبنا الشيخُ حمدي عبد المجيد السلفي - حفظه الله - فقال في

تعليقه على «مسند الشاميين»: «وأظنُّ أن أبا الحَصِينِ هذا هو الكلبيُّ!!»

* * *

١٨ - «كان جبريل يعارض النبي ﷺ بالقرآن في كل سنة في شهر رمضان، فلما كانت السنة التي توفي فيها عارضه مرتين».

* * *

• صحيح:

يشير إلى حديث ابن عباسٍ رضي الله عنهما، قال: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس بالخير، وكان أجود ما يكون في شهر رمضان، إن جبريل كان يلقاه في كل ليلة من رمضان حتى ينسلخ، يعرض عليه القرآن، فإذا لقيه جبريل كان أجود بالخير من الريح المرسلة».

أخرجه البخاري (١/ ٣٠ و ٤/ ١١٦ و ٦/ ٣٠٥، ٥٦٥ و ٩/ ٤٣)، وفي «الأدب المفرد» (٢٩٢)، ومسلم (٢٣٠٨/ ٥٠)، والنسائي في «المجتبى» (٤/ ١٢٥)، وفي «فضائل القرآن» (١٨)، والترمذي في «الشمائل» (٣٤٦)، وأحمد (١/ ٢٨٨، ٣٢٦، ٣٦٣، ٣٦٦ - ٣٧٣)، وعبد الرزاق (١١/ ٣٣٨)، وابن أبي شيبة (٩/ ١٠١، ١٠٢)، ومحمد بن يحيى الذهلي في «جزء من حديثه» (ق ٤٠/ ١)، وعبد بن حميد في «المنتخب» (٦٤٦)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٣٦٨ - ٣٦٩ و ٢/ ١٩٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (ج ٤/ رقم ٢٥٥٢)، وابن خزيمة (٣/ ١٩٣)، وابن حبان (٣٤٤٠، ٦٣٤٦)، وأبو الشيخ في «الأخلاق» (٥١)، والبيهقي في «السنن» (٤/ ٣٠٥)، وفي «الدلائل» (١/ ٣٢٦)، والبخاري في «شرح السنة» (١٣/ ٢٥٠) من طرق عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس.

ورواه عن الزهري جماعة من أصحابه، منهم:

«إبراهيم بن سعد، ومعمّر بن راشد، ويونس بن يزيد».

وتابعهم محمد بن إسحاق، عن الزُّهريّ بسنّده سواءً، ولفظُهُ: «كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يَعرِضُ الكتابَ على جبريلَ في كلّ رمضانَ، فإذا أصبحَ النبيُّ ﷺ من ليلته التي يَعرِضُ فيها ما يَعرِضُ، أصبحَ وهو أجودُ من الرّيحِ المرسلة، لا يُسألُ شيئاً إلّا أعطاهُ، فلما كان الشهرُ الذي هَلَكَ بَعْدَهُ، عرضه عليه مرتين».

أخرجه أحمدُ (١/ ٢٣٠ - ٢٣١، ٣٢٦)، وابنُ أبي شَيْبَةَ (٩/ ١٠١ و ١٠ / ٥٥٩ و ١١/ ٥١٥ - ٥١٦)، وابنُ سَعْدٍ (٢/ ١٩٥)، وعبدُ بنُ حُمَيْدٍ (٦٤٧)، والبيهقيُّ في «الشَّعْبِ» (ج ٥/ رقم ٢٠٥٢).

وهذا سنَدٌ حسنٌ، لولا تدليس ابنِ إسحاق.

أما عَرَضُ القرآنِ عليه ﷺ مرتين، فإنه مرويٌّ من حديثِ أبي هُرَيْرَةَ، وفاطمةَ الزهراءِ (عليها السلام)، ويأتي حديثاهما قريباً إن شاء الله.

* * *

١٩ - «إِنْ جَبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَعِنْدَهُ أُمُّ سَلَمَةَ، فَجَعَلَ يَتَحَدَّثُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ هَذَا؟» - أَوْ كَمَا قَالَ -، قَالَتْ: هَذَا دِحْيَةُ، فَلَمَّا قَامَ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا حَسِبْتُهُ إِلَّا إِيَّاهُ، حَتَّى سَمِعْتُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ بِخَبْرِ جَبْرِيلَ».

* * *

• صحيح:

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦/٢٢٩ و ٣/٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٤٥١/١٠٠)، وَالْبَزَّازُ (ج ٧/ رقم ٢٦٠٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (ج ١/ رقم ٤٢٣)، وَأَبُو بَكْرِ الشَّافِعِيُّ فِي «الْغِيلَانِيَّاتِ» (ج ٢/ ق ٤١/ ١) مِنْ طَرِيقٍ عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سَلِيمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَثْمَانَ النَّهْدِيُّ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَذَكَرَهُ.

وَرَوَاهُ عَنْ مُعْتَمِرٍ: «الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ».

وَقَالَ الْبَزَّازُ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ التِّيمِيِّ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ أَسَامَةَ، إِلَّا الْمُعْتَمِرُ».

وَعِنْدَ مُسْلِمٍ فِي أَوَّلِهِ: «... أَبُو عَثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: لَا تَكُونَنَّ إِنْ اسْتَطَعْتَ أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ السُّوقَ، وَلَا آخِرَ مَنْ يَخْرُجُ مِنْهَا، فَإِنَّهَا مَعْرَكَةُ الشَّيْطَانِ، وَبِهَا يَنْصَبُ رَأْيَتَهُ».

وَقَدْ خُولِفَ مُعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ فِي إِيقَافِ هَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْحَدِيثِ.

خَالَفَهُ يَزِيدُ بْنُ سَفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ، فَرَوَاهُ عَنْ سَلِيمَانَ التِّيمِيِّ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ مَرْفُوعًا: «لَا تَكُنْ أَوَّلَ مَنْ يَدْخُلُ السُّوقَ وَلَا آخِرَ مَنْ يَخْرُجُ

منه، فإنه معركة الشيطانِ أو مَرِيطُهُ، وبه تُنصَبُ رأيتُهُ».

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ٦ / رقم ٦١٣١)، وابنُ حَبَّانٍ في «المجروحين» (٣ / ١٠١)، ومن طريقه ابنُ الجوزيُّ في «الواحيات» (٢ / ١٠٠) من طريق أبي الربيع عبيد الله بن محمد الحارثي قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سَفِيَانَ.

قال ابنُ حَبَّانَ: «يزيدُ بنُ سفيانَ يروي عن سليمان التيمي بنسخة مقلوبة، لا يجوزُ الاحتجاجُ به إذا انفردَ لكثرة خطئه ومخالفته الثقاتِ في الروايات».

• قلت: لم يتفرد به.

فتابعه عاصمُ الأحول، عن أبي عثمان النهدي بسنده سواءً مثله.

أخرجه البرقانيُّ في «مستخرجه» - كما في «الفتح» (٩ / ٥) -، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ٦ / رقم ٦١١٨)، والخطيبُ في «تاريخه» (١٢ / ٤٢٦) من طريق القاسم بن يزيد بن كليب، ثنا محمد بن فضيل، عن عاصمِ الأحول به، وزاد: «فإن فيها باض الشيطانُ وفرّخ».

قال الهيثميُّ في «المجمع» (٤ / ٧٧): «فيه القاسمُ بنُ يزيد، فإن كان هو الجرمي فهو ثقة، وبقيّة رجاله رجالُ الصحيح» اهـ.

كذا!

وهو القاسمُ بنُ يزيدَ أبو محمدِ الوزان، ترجمه الخطيبُ في موضع الحديث، ونقل عن ابن أبي سعد أنه قال: «كان شيخَ صدقٍ من الأخيار».

• قلت: لا أعلمُ عن ضبطه شيئاً، وفي المتنِ نكارةٌ عندي، والله أعلمُ.

٢٠ - «ما من الأنبياء إلا أُعطي ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيتُ وحياً أوحاه الله إليّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة».

* * *

• صحيح:

أخرجه البخاري (٣/٩ و ٢٤٧/١٣)، ومسلم (٢٣٩/١٥٢)، والنسائي في «التفسير» (١٤٩)، وفي «فضائل القرآن» (٢)، وأحمد (٢/ ٣٤١، ٤٥١)، والبيهقي في «السنن» (٤/٩)، وفي «الدلائل» (٧/ ١٢٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٣٣)، والبلغوي في «شرح السنة» (١٣/ ١٩٥ - ١٩٦) من طرق عن الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً، فذكره.

وقد رواه عن الليث جماعة، منهم:

«عبد العزيز بن عبد الله، وعبد الله بن يوسف، ويونس، وحجاج، وقتيبة بن سعيد البغلاني».

قال أبو نعيم: «صحيح ثابت».

* * *

٢١ - «أتاني جبريلُ فقال: يا محمدُ، أمتُك مختلفةٌ بعدك، قال: فقلتُ له: فأين المخرجُ يا جبريلُ؟ فقال: في كتابِ اللَّهِ، به يقصمُ اللَّهُ كلَّ جبارٍ، من اعتصمَ به نجا، ومن تركه هلك - مرتين -، قولُ فصلٌ وليس بالهزل، لا تُخلقه الألسُنُ، ولا تَفنَى عجائبه، فيه نبأ ما كان قبلكم، وفصل ما بينكم، وخبر ما هو كائنٌ بعدكم».

* * *

• ضعيفٌ:

أخرجه أحمدُ (١/ ٩١)، ومن طريقه ابنُ بشارٍ في «الأُمالي» (ج ١/ ق ٦/ ٢)، وأبو يعلى (ج ١/ رقم ٣٦٧) قال: حدَّثنا أبو خيثمة. والبتَّارُ (٨٣٤) قال: حدَّثنا عبيد اللَّهِ بنُ سعدٍ، قالوا: حدَّثنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ، ثنا أبي، ثنا محمدُ بنُ إسحاقَ، قال: ثم ذكرَ محمدُ بنُ كعبٍ القرظي، عن الحارثِ بنِ عبدِ اللَّهِ الأعورِ، قال: قلتُ: لآتينَ أميرَ المؤمنينَ فلا سأله عما سمعتهُ بالعشيّة، قال: فجئتُه بعد العشاءِ فدخلتُ عليه، فذكر الحديثَ، قال: ثم قال: سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: «أتاني جبريلُ...» الحديث.

قال البتَّارُ: «ولا نعلمُ روى محمدُ بنُ كعبٍ القرظيُّ، عن الحارثِ، عن عليٍّ، إلَّا هذا الحديث».

• قلت: وهذا سندٌ ضعيفٌ جدًّا.

وابنُ إسحاقٍ مدلسٌ، وقد استخدمَ ما يدلُّ على التدليسِ قطعًا.

ولكنه متابعٌ على الحديث:

فأخرج الترمذِيُّ (٢٩٠٦) والسياقُ له، والدارميُّ (٣١٢/ ٢ - ٣١٣)،

وإسحاق بن راهوية في «مُسْنَدِهِ» - كما في «النُّكْتِ الطَّرَافِ» (٣٥٧/٧) -،
والفريابي في «فضائل القرآن» (٨١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٢) مختصراً
جداً، وابن أبي شيبه (١٠/٤٨٢)، وابن جرير في «تفسيره» (١٧٤، ١٧٥) مختصراً،
وابن نصر في «قيام الليل» (ص ١٧٣)، وأبو طاهر المخلص في «الفوائد» (ج ٩/
ق ٢٠٤/١ - ٢)، والدارقطني في «العلل» (٣/١٤١ - ١٤٢)، والبيهقي في
«الشَّعَبِ» (ج ٤/رقم ١٧٨٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/٤٣٧ - ٤٣٨)،
وابن الأنباري في «الوقف والابتداء» (ق ٢/١ - ٢)، والثعلبي في «تفسيره»
(١/١٢/٢)، والشجري في «الأمال» (١/٩١) من طريق حمزة بن حبيب
الزيات، عن أبي المختار الطائي، عن ابن أخي الحارث الأعور، عن الحارث
الأعور، قال: «مررت في المسجد فإذا الناس يخوضون في الأحاديث، فدخلتُ
على عليٍّ، فقلتُ: يا أمير المؤمنين، ألا ترى أن الناس قد خاضوا في الأحاديث؟
قال: وقد فعلوها؟ قلتُ: نعم، قال: أما إني قد سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «ألا
إنها ستكونُ فتنةٌ»، فقلتُ: ما المخرجُ منها يا رسولَ اللَّهِ؟ قال: «كتابُ اللَّهِ، فيه نبأٌ
ما كان قبلكم، وخبرٌ ما بعدكم، وحُكمٌ ما بينكم، وهو الفصلُ ليس بالهزل، مَنْ
تَرَكَه من جبارٍ قَصَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ، وهو حبلُ اللَّهِ
المتين، وهو الذكرُ الحكيم، وهو الصراطُ المستقيم، هو الذي لا تَزِيغُ به الأهواءُ،
ولا تُلَبِّسُ به الألسنةُ، ولا يشبع منه العلماءُ، ولا يَخْلُقُ على كثرةِ الردِّ، ولا تنقضي
عجائبُه، هو الذي لم تنتهِ الجنُّ إذ سمِعته حتى قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ ١ يَهْدِي
إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ ٢ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ٣﴾ [الجن: ١ - ٢].

مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أَجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى
صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، خُذْهَا إِلَيْكَ يَا أَعُورُ».

قال التِّرْمِذِيُّ: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفُهُ إِلَّا من حديثِ حمزةَ الزياتِ، وإسنادهُ مجهولٌ، وفي حديثِ الحارثِ مقالٌ».

• قلتُ: وعلةُ هذا الإسنادِ هي أبو المختارِ الطائِيُّ، وابنُ أخي الحارثِ، فكلاهما مجهولٌ.

وفهم ابنُ كثيرٍ - كما في «فضائلِ القرآنِ» له - من كلامِ التِّرْمِذِيِّ أن العلةَ من حمزة!

وهذا بعيدٌ، فما قصدَ التِّرْمِذِيُّ ذلك، وقوله: «إسنادهُ مجهولٌ» يبينُ ذلك بجلاءٍ، ومع ذلك فقولُ ابنِ كثيرٍ: «ورواه محمدُ بنُ إسحاقَ، عن محمدِ بنِ كعبِ القُرَظِيِّ، عن الحارثِ الأورِ، فبرئ حمزةٌ من عُهدتِه» اهـ. فهذا القولُ فيه شيءٌ من التسامحِ يُحتملُ، وذلك لاختلافِ السندينِ إلى الحارثِ، واللَّهُ أعلمُ.

وقد رواه على الوجه السابق: «حسينُ بنُ عليٍّ الجُعفي، ويحيى بنُ آدمَ، كلاهما عن حمزة».

وخالفهما الهذيلُ بنُ حبيبٍ، فرواه عن حمزةَ الزياتِ، عن أبي إسحاقَ، عن الحارثِ، عن عليٍّ... الحديث.

أخرجه الدارقطنيُّ في «العللِ» (٣/ ١٤٠ - ١٤١).

والهذيلُ ترجمه الخطيبُ (١٤/ ٧٨ - ٧٩)، ولم يذكر فيه شيئاً.

وتابعه شعيبُ بنُ صفوان، فرواه عن حمزةَ الزياتِ، عن أبي إسحاقَ، عن الحارثِ، عن عليٍّ، فذكره.

فأسقط من الإسنادِ: «رجلين، وجعل شيخَ حمزة: أبا إسحاقَ».

أخرجه المخلصُ في «الفوائدِ» (ج ٩/ ق ٢٠٥/ ١)، والثعلبيُّ في «تفسيره»

(١/٥/١)، والدارقطني في «العلل» (١٤٠/٣) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، عن شعيب بن صفوان.

ورواية الجعفي ويحيى بن آدم أصح.

وشعيب بن صفوان ضعفه ابن معين وابن عدي وغيرهما، ومثاه أحمد.

ورواه أيضا أبو الأحوص سلام بن سليم، عن حمزة الزيات، عن أبي إسحاق بطوله.

أخرجه الفريابي (٧٩)، ومن طريقه أبو الفضل الرازي (٣٥) كلاهما في «فضائل القرآن» عن الثفلي. والدارقطني في «العلل» (١٤١/٣) وقال: «لا يثبت قول من قال: عن أبي إسحاق، والصحيح عن حمزة على ما قاله يحيى بن آدم وحسين الجعفي»، وابن جرير (١٧٢)، والخطيب في «الفيح والمفقه» (١/٥٥) عن إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة، عن محمد بن سلمة، عن أبي سنان، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن الحارث الأعور، عن علي به. ومحمد بن سلمة الحراني ثقة.

وأبو سنان هو سعيد بن سنان الشيباني، قواه أكثر النقاد، وكان يهمل في الشيء بعد الشيء.

وأخرجه الخطيب في «الفيح والمفقه» (١/٥٦) من طريق الفريابي، وهو في «الفضائل» (٨٠) قال: حدثنا محمد بن حميد، نا الحكم بن بشر بن سلمان، نا عمرو بن قيس، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري الطائي، عن الحارث.

وقال التلوي في روايته: عن ابن أخي الحارث، عن الحارث، عن علي به. وسنده ضعيف جدًا.

ومحمد بن حُميدٍ وإه.

وقد وقع اختلافٌ في إسناده كما رأيتَ، والحديثُ مدارُّه على الحارثِ الأعورِ، وهو وإن لم يكن كذابًا، فإنه وإه.

وله طريقٌ آخرٌ عن عليّ بن أبي طالبٍ عليه السلام.

أخرجه الفريابي (٨٢) قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مَرْفُوعًا: «سَتَكُونُ فِتْنَةٌ»، فَقُلْتُ: مَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ نَبَأٌ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبْرٌ مَا بَعْدَكُمْ، وَحَكْمٌ مَا بَيْنَكُمْ، وَهُوَ الْفَصْلُ لَيْسَ بِالْهَزْلِ»، وَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ الْحَارِثِ غَيْرَ أَنَّ الْحُرُوفَ مُقَدَّمٌ وَمُؤَخَّرٌ.

وسنّده ضعيفٌ لانقطاعه، بل لإعضاله.

وخالد بن أبي عمران، عن ابنِ عمرٍ مُرْسَلٌ، فبينه وبين عليّ رجلان في الغالب، والله أعلم.

ولا يصح الحديثُ لا موقوفًا ولا مرفوعًا لعدم ثبوت الأسانيد، والله أعلم.

وله شاهدٌ من حديثِ معاذِ بنِ جبلٍ رضي الله عنه، قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفِتْنََ يَوْمًا فَعَظَّمَهَا وَشَدَّدَهَا، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا؟ قَالَ: «كِتَابُ اللَّهِ...» الْحَدِيثَ.

أخرجه ابنُ نصرٍ - كما في «الدرر المنتورة» (٣٣٧/٦) -، والطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (ج ٢٠/٢٠٦)، وَفِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (٢٢٠٦)، وَعَنْهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (٢٥٣/٥) مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَيْسَرَةَ بْنِ حَلْبَسٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ مُعَاذٍ، فَذَكَرَهُ.

قال أبو نُعَيْمٍ: «غريبٌ من حديثِ أبي إدريسَ، عن معاذٍ، لم نكتبْهُ إلَّا من حديثِ يُونسَ».

• قلتُ: وسنُّه واهٍ.

وعمرُ بنُ واقدٍ متروكٌ، وبه أعلَّه الهيثميُّ في «المجمع» (١٦٥ / ٧).

* * *

٢٢ - «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَأْدَبَةُ اللَّهِ تَعَالَى، فَتَعَلَّمُوا مِنْ مَأْدَبَتِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ حَبْلُ اللَّهِ، وَهُوَ النُّورُ الْمُبِينُ، وَالشِّفَاءُ النَّافِعُ، عِصْمَةٌ لِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ، وَنَجَاةٌ لِمَنْ تَبِعَهُ، لَا يَعْوجُّ فِيقَوْمَ، وَلَا يَزِيغُ فَيُسْتَعْتَبَ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبُهُ، وَلَا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ، فَاتْلُوهُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَأْجُزُكُمْ عَلَى تِلَاوَتِهِ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، أَمَا إِنِّي لَا أَقُولُ: أَلَمْ حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلْفٌ عَشْرٌ، وَلَا مٌ عَشْرٌ، وَمِمْ عَشْرٌ».

* * *

• صحيحٌ موقوفاً:

أخرجه ابنُ الصُّرَيْسِ فِي «فُضَائِلِ الْقُرْآنِ» (٥٨) مَخْتَصَرًا، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٤٨٢/١٠ - ٤٨٣)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «فُضَائِلِ الْقُرْآنِ» (ق ١/٢)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «أَخْلَاقِ حَمَلَةِ الْقُرْآنِ» (١١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (١/١٠٠)، وَابْنُ نَصْرِ فِي «قِيَامِ اللَّيْلِ» (٧٠)، وَالْحَاكِمُ (١/٥٥٥)، وَأَبُو بَكْرِ الْكَلَابَاذِيُّ فِي «مَعَانِي الْأَخْبَارِ» (ق ٢/٢٠٩ - ٢٣٨ - ١)، وَأَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ مَنْدَهَ فِي «الرَّدِّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: أَلَمْ حَرْفٌ» (٧، ٨)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ» (١/١٠٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ» (ج ٤ / رَقْم ١٧٨٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (٢/٢٧٨)، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الْوَاهِيَّاتِ» (١/١٠١)، وَالثَّعْلَبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/٥)، وَالشَّجَرِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (١/٨٤) مِنْ طَرِيقٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُسْلِمٍ الْهَجَرِيِّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا، فَذَكَرَهُ.

وَعَزَاهُ السَّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمُنْتَوِرِ» (٦/٣٣٧) لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ فِي «الْمَصَاحِفِ». قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ: «لَا يَصَحُّ».

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «فُضَائِلِ الْقُرْآنِ»: «وَهَذَا غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

أما الحاكم فقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بصالح بن عمر!»
ورده الذهبي بضعف إبراهيم الهجري.

ونقل المنذري في «الترغيب» (٢/ ٣٥٤) أن الحاكم قال: «تفرد به صالح بن عمر، وهو صحيح».
كذا!

ولعله وهم من المنذري، وإلا فالحاكم واهم، لأن صالح بن عمر تابعه أكثر من
نفس، منهم:

«عمار بن محمد الثوري، وعلي بن مسهر، وابن عجلان، وجري بن عبد الحميد،
وأبو معاوية، وابن فضيل، وابن الأجلح، وسليمان بن عبد العزيز وغيرهم»، كل
هؤلاء رَوَوْهُ عن إبراهيم الهجري مرفوعاً.

وخالفهم جعفر بن عون، وأبو سنان الشيباني، وابن عيينة وغيرهم، فرووه عن
إبراهيم الهجري، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود موقوفاً.

أخرجه الدارمي (٢/ ٣٠٨، ٣١٠)، وعبد الرزاق في «المصنف» (ج ٣/ رقم
٦٠١٧)، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (ج ٩/ رقم ٨٦٤٦)، وابن مندة (٩)،
وأبو الفضل الرازي في «الفضائل» (٣١).

وهذا الاضطراب في الرفع والوقف من إبراهيم بن مسلم الهجري لأمرين:

الأول: ثقة من روى عنه الوجهين، فدل على أن الاختلاف منه لا منهم.

الثاني: أنه ضعيف الحفظ، ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة والنسائي وغيرهم، وقال
البخاري والنسائي: «منكر الحديث»، وقال الفسوي والأزدني: «كان رفعا»، زاد
الأزدني: «كثير الوهم».

قال ابن كثير: «فَيَحْتَمِلُ - واللّٰهُ أَعْلَمُ - أن يكون وهم في رفع هذا الحديث، وإنما هو من كلام ابن مسعود».

• قلت: ومما يدلُّ على رجحان رواية الوقف، ما حكاه عبد الرحمن بن بشر، عن سفيان بن عيينة، قال: «أتيت إبراهيم الهجريّ فدفعت إليّ عامّة كُتُبِهِ، فرحمتُ الشيخ وأصلحتُ له كتابه!، قلت: هذا عن عبد الله، وهذا عن النبي ﷺ، وهذا عن عمر».

قال الحافظ: «هذه القصة عن ابن عيينة تقتضي أن حديثه عنه صحيح؛ لأنه إنما عيب عليه رفعه أحاديث موقوفة، وابن عيينة ذكر أنه ميز حديث عبد الله من حديث النبي ﷺ اهـ».

• قلت: وابن عيينة روى عنه الموقوف كما رأيت.

وتُوبع الهجريُّ على رفعه:

تابعه عطاء بن السائب، فرواه عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود مرفوعاً: «اقرأوا القرآن فإنكم تُوجَرُونَ عليه، أما إني لا أقول: «ألم» حرف، ولكن ألفٌ عشرٌ، ولا مٌ عشرٌ، وميمٌ عشرٌ، فتلك ثلاثون».

أخرجه الخطيبُ في «تاريخه» (١/٢٨٦)، وفي «الجامع» (١/١٠٧)، وابنُ منده في «جزئه» (٦) من طريق محمد بن أحمد بن الجُنَيْد، قال: نا أبو عاصم، عن سفيان^(١)، عن عطاء بن السائب، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود مرفوعاً.

(١) وتوبع سفيان على رواية الرفع، فتابعه همام بن يحيى عن عطاء بن السائب بسنده سواء. أخرجه ابن منده في «جزئه» (٥)، وسماع همام من عطاء كان بعد الاختلاط كما قال الحافظ في «النكت الظراف» (٧/٥٠).

ونقل ابنُ مَندهُ عن الطَّبْرَانِيِّ قال: «رفعه أبو عاصمٍ، ووقفه عبدُ الرزاقِ والنَّاسُ».

وقد خولف أبو عاصمٍ فيه:

خالفه قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ أبو عامرٍ، قال: أنا سفيانُ بسنِّهِ سواءً فأوقفه.

أخرجه الدارميُّ (٣٠٨/٢).

وقد تكلم ابنُ مَعِينٍ وغيرُهُ في رواية قَبِيصَةَ عن الثوريِّ.

وقد أجبنا عن ذلك في «بَدَلِ الإحسان».

غير أن مَنْ لم يتكلَّم فيه أصلاً، أولى ممن تكلم فيه، ولو كان الكلامُ غيرَ قَادِحٍ،

وهذا في بابِ الترجيحِ.

وتابعه عبدُ الرزاقِ، عن الثوريِّ، عن عطاءٍ به موقوفاً.

أخرجه ابنُ مَندهُ (ص ٤٤).

وروايةُ الوقفِ هي الراجحةُ لكثرةِ رُواتِها وتبَيُّنِهِمْ، فقد رواها شعبةٌ وحمادُ بْنُ زَيْدٍ

وجعفرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضَّبْعِيُّ، ثلاثتهم عن عطاءٍ عن أَبِي الأَحْوَصِ، عن ابنِ مسعودٍ

موقوفاً.

أخرجه ابنُ الضُّرَيْسِ في «فضائلِ القرآن» (٥٩)، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبيرِ»

(ج ٩/ رقم ٨٦٤٨، ٨٦٤٩)، وابنُ مَندهُ (٤).

وشعبةٌ وحمادُ بْنُ زَيْدٍ سَمِعَا من عطاءٍ بنِ السائبِ قَبْلَ أنْ يَتَغَيَّرَ.

فروايةُ الثوريِّ الموقوفةُ مع هؤلاءِ أولى من روايةِ أَبِي عاصمٍ عنه بالرفعِ، لا

سيما وقد صرحَ ابنُ مَندهُ أن هُشَيْمَ بْنَ بَشِيرٍ وَجَرِيرَ بْنَ عَبْدِ الحَمِيدِ وَمُحَمَّدَ بْنَ فَضِيلٍ

وَقَفُّوه.

وَتَمَّ مَتَابَعَاتُ أُخْرَى:

فرواه قتادة عن أبي الأحوص، عن ابن مسعودٍ موقوفًا.

أخرجه ابنُ الضُّرَيْسِ (٦٠) من طريقِ معاذِ بنِ هشامٍ، قال: حَدَّثَنِي أَبِي، عن قتادة. وهذا سندٌ صحيحٌ.

وهشامُ الدُّسْتَوَائِيُّ من الأثبات.

وتابعه - أعني: قتادة - أبو إسحاق السَّبْعِيُّ، عن أبي الأحوص به.

أخرجه ابنُ المباركٍ في «الزهد» (٨٠٨)، وعبدُ الرزاقٍ في «المصنّف» (ج ٣/ رقم ٥٩٩٨)، ومن طريقه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (٨٦٤٢)، والفريابيُّ في «فضائل القرآن» (٤١)، وابنُ منده في «جزئه» (١١)، وأبو نُعَيْمٍ في «أخبار أصبهان» (٢/ ٢٧٢) من طريقِ عن أبي إسحاق.

ورواه عنه: «مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، ومحمدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ، وشريكُ النَّخَعِيِّ، وزكريا بْنُ أَبِي زائدة، والقاسمُ بْنُ مَعْنٍ».

وتابعهما - أعني: قتادة وأبا إسحاق - عاصمُ بْنُ بَهْدَلَةَ، وعبدُ الملكِ بْنُ مَيْسَرَةَ، كلاهما عن أبي الأحوص، عن ابنِ مسعودٍ موقوفًا مطولًا ومختصرًا.

أخرجه الفريابي (٥٩)، والحاكمُ (١/ ٥٦٦)، وأبو عمرو الداني في «البيان في عدّ آي القرآن» (ص ٧٦)، وابنُ منده في «جزئه» (١٢).

واختلف في حديثِ عاصمٍ رفعًا ووقفًا.

وأخرجه عبد الرزاق (٥٩٩٣)، ومن طريقه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (٨٦٤٧) من طريقِ معمرِ بْنِ رَاشِدٍ، عن عبدِ الكريمِ الجَزَرِيِّ، عن أبي عُبيدة، عن أبيه ابنِ مسعودٍ، فذكره موقوفًا.

ورجاله ثقات، لكنه منقطع.

وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه.

فالصواب في هذا الحديث الوقف، والله أعلم.

وله طرق أخرى عن ابن منده في «جزئه»، والله الحمد.

وفي الباب عن عوف بن مالك رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (ج ١٨ / رقم ١٤١)، وفي «الأوسط» (٣١٦)، وابن منده في «جزئه» (٣٢) من طريق عبد الله بن محمد الفهمي، ثنا سليمان بن بلال، عن موسى بن عبيدة، عن محمد بن كعب القرظي، عن عوف بن مالك مرفوعاً: «مَنْ قرأ حرفاً من القرآن كُتِبَ له حسنةٌ، لا أقول لكم: ﴿الله﴾ ذَلِكَ أَنْكِتَبَ ﴿البقرة: ١ - ٢﴾ ولكن الألف واللام والميم والذال والكاف».

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن عوف بن مالك إلا بهذا الإسناد، تفرد به سليمان بن بلال».

● قلت: كذا!

ولم يتفرد به؛ فتابعه عبد العزيز بن محمد، عن موسى بن عبيدة بسنده سواء.

أخرجه البراء (ج ٣ / رقم ٢٣٢٣)، والطبراني في «الكبير» (ج ١٨ / رقم ١٤٢)، وابن منده (٣٣)، والأصبهاني في «الترغيب» (٢٢٦٧).

وضعه الهيثمي (١٦٣ / ٧) بموسى بن عبيدة الرَبَذِيّ.

وانظر «تنبيه الهاجد» (٣٨).

وتابعهما - أعني: الدَّرَاوَرْدِيّ وسليمان بن بلال - زيد بن الحُبَاب ومكي بن إبراهيم،

فروياه عن موسى بن عُبيدة به.

أخرجه ابنُ منده (٣١، ٣٤).

وتابعهم محمدُ بنُ الزُّبرقان، نا موسى بنُ عُبيدة به.

أخرجه الثُّروانيُّ في «مُسْنَدِهِ» (ج ٢٤/ ق ١٢٠/ ٢) قال: نا محمدُ بنُ بَشَّارٍ، نا محمدُ بنُ الزُّبرقان، نا موسى بنُ عُبيدة، عن محمد بنِ كعبٍ - قال محمدُ بنُ الزُّبرقان: أظنه إن شاء الله - عن عوف بنِ مالكٍ.

كذا شكَّ ابنُ الزُّبرقان، ورواية الجماعة بلا شكٍّ أصحُّ.

وابنُ الزُّبرقان قال ابنُ جَبَّان: «ربما أخطأ»، وقال ابنُ مَعِينٍ: «لم يكن من أصحاب الحديث، وهو لا بأس به»، ويقصِّدُ ابنُ مَعِينٍ أنه لم يكن من المتقنين الأثبات، ويؤيده أن أبا زُرعة الرازيَّ قال فيه: «صالحٌ وسط».

وقد اختلف في إسناده على محمد بنِ كعبٍ.

وانظر «جزء» ابنِ منده، سالف الذكر.

* * *

٢٣ - «إِنَّ اللَّهَ تَابَعَ الْوَحْيَ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ قَبْلَ وَفَاتِهِ حَتَّى تَوْفَاهُ أَكْثَرَ مَا كَانَ الْوَحْيُ، ثُمَّ تُوفِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدُ».

* * *

• صحيح:

أخرجه البخاري (٣/٩)، ومسلم (٢/٣٠١٦)، والنسائي في «فضائل القرآن» (٨)، وأحمد (٢٣٦/٣) من طريق يعقوب بن إبراهيم، ثنا أبي، عن صالح بن كيسان، عن الزُّهري، عن أنس بن مالك، فذكره.

ورواه عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزُّهري، قال: أتاه رجلٌ وأنا أسمع، فقال: يا أبا بكر، كم انقطع الوحي عن نبيِّ الله ﷺ قبل موته؟ فقال: ما سألتني عن هذا أحدٌ مُدٍّ وعيتها من أنس بن مالك، قال أنس بن مالك: لقد قبض من الدنيا وهو أكثر مما كان.

أخرجه ابن حبان (٤٤) قال: حدَّثنا أبو يعلى، حدَّثنا وهب بن بَقِيَّة، أخبرنا خالد، عن عبد الرحمن بن إسحاق.

وهذا سندٌ صحيحٌ.

وخالد: هو ابنُ عبد الله الواسطي.

* * *

٢٤ - «اشتكى رسول الله ﷺ فلم يقم ليلةً أو ليلتين، فأتته امرأة من قُرَيْشٍ فقالت: يا محمد، ما أرى شيطانك إلا تَرَكَكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝١ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ١ - ٣].

* * *

• صحيح:

أخرجه البخاري (٨/٣ و ٨/٧١٠، ٧١١ و ٩/٣)، ومسلم (١٧٩٧/ ١١٤، ١١٥)، والنسائي في «التفسير» (٧٠١)، والترمذي (٣٣٤٥)، وأحمد (٤/٣١٢، ٣١٣)، وسعيد بن منصور في «تفسيره» (ق١٨٨/٢)، والحميدي (٧٧٧)، وابن جرير في «تفسيره» (٣٠/١٤٨)، والطبراني في «الكبير» (ج٢/رقم ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢)، والبيهقي في «الدلائل» (٧/٥٨، ٥٩)، والبغوي في «تفسيره» (٨/٤٥٣) من طرق عن الأسود بن قيس، عن جندب بن عبد الله، فذكره. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

ورواه عن الأسود بن قيس جماعة، منهم:

«شعبة، والثوري، وزهير بن معاوية، وابن عيينة، ومفضل بن صالح».

* * *

٢٥ - «أين السائل الذي سألني عن العُمرة أنفًا؟».

* * *

• صحيح:

أخرجه مالكٌ في «الموطأ» (١/٣٢٨/١٨) عن عطاء بن أبي رباحٍ مُرسلاً.
 ووصله البخاريُّ (٣/٣٩٣، ٦١٤ و ٦٣/٤ و ٤٧/٨ و ٩/٩)، ومسلمٌ
 (١١٨٠/٦ - ١٠)، وأبو داودَ (١٨١٩ - ١٨٢٢)، والنسائيُّ (٥/١٣٠ - ١٣١)،
 (١٤٣، ١٤٢)، وفي «فضائل القرآن» (٦، ٧، ٨)، والتِّرْمِذِيُّ (٨٣٥، ٨٣٦)، والشافعيُّ
 في «المُسْنَدِ» (١/٣١٢، ٣١٣)، وأحمدُ (٤/٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥)، والْحُمَيْدِيُّ
 (٧٩٠، ٧٩١)، والطيالسيُّ (١٣٢٣)، وابنُ خزيمةَ (٤/١٩١، ١٩٢، ١٩٣)،
 وابنُ حِبَّانَ (٣٧٧٩)، وابنُ الجارودِ في «المنتقى» (٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩)، والمَحَامِلِيُّ
 في «الأُمالي» (٥٧١)، وابنُ أبي عاصمٍ في «الآحاد والمثاني» (٢/٣٨٢ - ٣٨٣)،
 والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ٢٢/رقم ٦٥٣ - ٦٦٠)، وفي «الأوسط» (ج ٢/
 ق ٧/٢)، وأبو أحمدَ الحاكمُ في «الكنى» (ق ١٣٩/١)، والطحاويُّ في «شرح
 المعاني» (٢/١٢٦، ١٢٧)، وابنُ عبد البرِّ في «التمهيد» (٢/٢٥٠، ٢٥١)،
 والدارقطنيُّ (٢/٢٣١)، والبيهقيُّ (٥/٥٦، ٥٧)، وفي «الدلائل» (٥/٢٠٤ -
 ٢٠٥)، والخطيبُ في «الفيهِ والمُتَفَقِه» (١/١٢١)، وأبو نُعَيْمٍ في «الدلائل»
 (١/٧٤)، والبغويُّ في «شرح السُنَّة» (٧/٢٤٧) من طرقٍ عن عطاء بن أبي رباحٍ،
 عن صفوان بن يعلى، عن أبيه يعلى بن أمية، أنه كان يقولُ لعمر بن الخطاب: ليتني
 أرى النبيَّ ﷺ حين يُنزلُ عليه، فلما كان النبيُّ ﷺ بالجعرانة، وعلى النبيِّ ﷺ ثوبٌ
 قد ظُلِّلَ به عليه، معه فيه ناسٌ من أصحابه، منهم عمرُ ﷺ، إذ جاءه رجلٌ عليه
 جُبَّةٌ، متضمخٌ بطيبٍ، فنظر إليه النبيُّ ﷺ ساعةً ثم سكت، فجاءه الوحيُّ، فأشار

عمر عليه السلام بيده إلى يعلى بن أمية: تعال، قال: فجاء يعلى فأدخل رأسه، فإذا النبي صلى الله عليه وآله مُحَمَّرُ الوجه، يَغْطُّ ساعةً، ثم سُرِّي عنه، فقال: «أين السائل الذي سألتني عن العُمرة آنفًا؟»، فالتَّمَس الرجلُ، فجيء به، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «أَمَّا الطَّيِّبُ الذي بك، فاغسله ثلاثَ مراتٍ، وأما الجُبَّةُ فانتزِعْها، ثم اصنَعْ في عمرتك ما تصنعُ في حَجِّك»، وهو عند بعضهم مختَصَرٌ.

قال التِّرْمِذِيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

ورواه عن عطاءٍ جماعةٌ منهم:

«ابنُ جُرَيْجٍ، وَرَبَّاحُ بْنُ أَبِي معروفٍ، وعمرُو بْنُ دينارٍ، وقيسُ بْنُ سعدٍ، وأبو الزُّبَيْرِ، وهَمَامُ بْنُ يحيى، وعبيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زيادٍ، وعبدُ الملكِ بْنُ أَبِي سليمان».

* * *

٢٦ - «في قصة جمع القرآن».

* * *

• صحيح:

أخرجه البخاري (٩/١٠، ١١، ١٣/١٨٣، ٤٠٤)، والنسائي في «فضائل القرآن» (١٣، ٢٠، ٢٧)، والترمذي (٣١٠٣، ٣١٠٤)، وأحمد (١/١٠ و ٥/١٨٨ - ١٨٩)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ١٥٢)، وابن حبان (٤٥٠٦) والسياق له، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص ٧، ٨، ٩)، والبيهقي (٢/٤٠ - ٤١)، وأبو بكر الكلاباذي في «معاني الأخبار» (ق ٢١٠/٢ - ٢١١/١)، وابن عساكر (ج ٦/ق ٥٦٠ - ٥٦١) من طرق عن إبراهيم بن سعيد، ثنا ابن شهاب، عن عبيد بن السباق، عن زيد بن ثابت قال: «أرسل إلي أبو بكر الصديق - رضوان الله عليه - مَقْتَل أهل اليمامة، فإذا عمر - رضوان الله عليه - جالس عنده، فقال أبو بكر: إن عمر جاءني فقال: إن القتل قد استحرَّ يوم القيامة بقراء القرآن، وإنني أخشى أن يستحرَّ القتل بالقراء في المواطن كلها، فيذهب من القرآن كثير، وإنني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قال: قلت: كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟! فقال عمر: هو والله خير، فلم يزل يُراجِعني في ذلك حتى شَرَحَ الله صدري للذي شرح له صدر عمر، ورأيت في ذلك الذي رأى، فقال لي أبو بكر: إنك شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتبِع القرآن فاجمعه.

قال زيد: فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن، قلت: فكيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال: هو والله خير، فلم يزل أبو بكر يُراجِعني حتى شَرَحَ الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر

وعمر، قال: فتتبعْتُ القرآنَ أجمعه من الرِّقَاعِ واللِّخَافِ والعُسْبِ وصدورِ الرجالِ، حتى وجدتُ آخرَ سورةِ التوبةِ معَ خزيمةَ بنِ ثابتٍ الأنصاريِّ، لم أجدها مع أحدٍ غيره ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] خاتمةُ براءةٍ، قال: فكانتِ الصحفُ عند أبي بكرٍ حتى توفاه الله، ثم عندَ عمر حتى توفاه الله، ثم عندَ حفصةَ بنتِ عمر.

قال إبراهيمُ بنُ سعيدٍ: وحَدَّثني ابنُ شهابٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ أن حذيفةَ قدِمَ على عثمانَ بنِ عفانَ وكان يغازي أهلَ الشامِ وأهلَ العراقِ وفتحَ أَرَمِينَيَةَ وأَذْرَبِيجانَ، فأفرغَ حذيفةَ اختلافُهم في القراءةِ، فقال: يا أميرَ المؤمنين، أدركُ هذه الأُمَّةَ قبل أن يَختلِفوا في الكتابِ كما اختلفَ اليهودُ والنصارى، فبعثَ عثمانُ إلى حفصةَ أن أرسلِي الصحفَ لِنَسْخِهَا في المصاحفِ، ثم نَرُدَّهَا إِلَيْكَ، فبعثتُ بها إليه، فدعا زيدَ بنَ ثابتٍ، وعبدَ اللهَ بنَ الرُّبَيْرِ، وسعيدَ بنَ العاصِ وأمرهم أن يَنسَخُوا الصحفَ في المصاحفِ، وقال لهم: ما اختلفتم أنتم وزيدُ بنُ ثابتٍ في شيءٍ فاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ؛ فإنه نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ. وكتبَ الصحفَ في المصاحفِ، وبعثَ إلى كُلِّ أُفْقٍ بمصحفٍ مما نَسَخُوا، وأمر مما سِوَى ذلك من القرآنِ في كُلِّ صحيفةٍ أو مصحفٍ أن يُمَحَى أو يُحَرَقَ.

قال ابنُ شهابٍ: فأخبرني خارجةُ بنُ زيدٍ بنِ ثابتٍ أنه سَمِعَ زيدَ بنَ ثابتٍ يقول: فقدتُ آيَةً من سورةِ الأحزابِ حينَ نسختُ المصحفَ، كنتُ أَسْمَعُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُهَا، فالتَمِسْتُهَا فوجدْتُهَا معَ خزيمةَ بنِ ثابتٍ الأنصاريِّ ﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، فألحقتها في سورتها في المصحفِ.

قال ابنُ شهابٍ: اختلفوا يومئذٍ في «التابوتِ»، فقال زيدٌ: التابوه، وقال ابنُ الزُّبَيْرِ وسعيدُ بنُ العاصِ: التابوت، فرفعَ اختلافُهم إلى عثمانَ رضوانَ اللهَ عليه، فقال: اكتبوه «التابوت» فإنه لسانُ قريشٍ.

قال التِّرْمِذِيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وهو من حديثِ الزُّهريِّ، لا نعرفه إلا من حديثه».

وقد رواه عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ جماعةٌ منهم:

«عبدُ الرحمنِ بنُ مَهديٍّ، وموسى بنُ إسماعيلَ، ومحمدُ بنُ عبيدِ اللهِ أبو ثابتٍ، والهيثمُ بنُ أيوبَ، وأبو كاملٍ مظفرُ بنُ مُدْرِكٍ، ويعقوبُ بنُ إبراهيمَ، وأبو داودَ وأبو الوليدِ الطيالسيانِ».

وتُوبِعَ إبراهيمُ بنُ سعدٍ، فتابعه:

١ - ابنُ عُيَيْنَةَ، عن الزُّهريِّ بسنَدِهِ سواءً، وزاد: «قال ابنُ شهابٍ: فحدَّثني سالمُ بنُ عبدِ اللهِ، قال: لما تُوفيت حفصةُ رضي الله عنها بعَثَ مروانُ إلى عبدِ اللهِ بنِ عمرَ بعزيمةٍ يرسلُ بها، فساعةٍ رَجَعُوا من جنازةِ حفصةَ رضي الله عنها أرسل بها عبدُ اللهِ إلى مروانَ فشَقَّها مخافةً أن يكونَ فيها خلافٌ نسخَ عثمانَ رضي الله عنه».

أخرجه بِحَسَنٍ في «تاريخِ واسطٍ» (ص ٢٥٠ - ٢٥٢).

٢ - شعيبُ بنُ أبي حمزة، عن الزُّهري بسنَدِهِ سواءً مثله.

أخرجه البُخاريُّ (٣٤٤ / ٨) قال: حدَّثنا أبو اليمانِ، أخبرنا شعيبُ، عن الزُّهري، قال: أخبرني ابنُ السَّبَّاقِ، أن زيدَ بنَ ثابتٍ الأنصاريَّ رضي الله عنه وكان ممن يكتُبُ الوحيَ - قال: أرسل إليَّ أبو بكرٍ مَقْتَلَ أهلِ اليمامةِ، وعنده عمرُ، فقال أبو بكرٍ: إن عمرَ أتاني فقال: إن القتلَ قد استَحَرَّ يومَ اليمامةِ بالناسِ، وإنني أخشى أن يستَحَرَّ القتلُ بالقرَّاءِ

في المواطن فيذهب كثير من القرآن إلا أن تجمعه، وإني لأرى أن تجمع القرآن، قال أبو بكر: قلت لعمر: كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: هو والله خير، فلم يزل عمر يراجعني فيه حتى شرح الله لذلك صدري، ورأيت الذي رأى عمر - قال زيد بن ثابت: وعمر عنده جالس لا يتكلم - فقال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل، ولا نتهمك، وكنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلان شيئاً لم يفعله النبي ﷺ؟ فقال أبو بكر: هو والله خير، فلم أزل أراجع حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر، فقمت فتتبع القرآن أجمعه من الرقاع والأكتاف والعُسب وصدور الرجال، حتى وجدت من سورة التوبة آيتين مع خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع أحد غيره ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] إلى آخرها، وكانت الصحف التي جمع فيها القرآن عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حتى توفاه الله، ثم عند حفصة بنت عمر.

٣ - يونس بن يزيد، عن الزهري:

أخرجه البخاري (١٣ / ٤٠٤)، وابن أبي داود في «المصاحف» (٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ٦ / ق ٥٦١).

وخالفهم عمار بن غزيرة، فرواه عن الزهري، عن سعيد بن عبيد بن السباق، أنه سمع زيد بن ثابت يقول: كنت أكتب القرآن... الحديث.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣١٧) قال: حدثنا أحمد بن رشدين، قال:

حدَّثنا عبدُ اللَّهِ بنُ مُحَمَّدٍ الفَهْمِيُّ، قال: حدَّثنا ابنُ لَهْيَعَةَ، عن عُمارةَ بنِ غَزِيَّةَ.
وسنُّهُ ضَعِيفٌ جَدًّا.
وشَيْخُ الطَّبْرَانِيِّ وإِ.
وابنُ لَهْيَعَةَ سَيِّئُ الحِفْظِ.

* * *

٢٧ - «في قصة الفرس التي ابتاعها النبي ﷺ من الأعرابي، فأنكر الأعرابي البيع، فشهد خزيمة بن ثابت بتصديق رسول الله ﷺ، فأمضى شهادته، وقبض الفرس من الأعرابي».

* * *

• صحيح:

أخرجه أبو داود^(١) (٣٦٠٧) والسياق له، والنسائي (٣٠١ / ٧ - ٣٠٢)، وأحمد (٢١٥ / ٥، ٢١٦)، وابن سعد في «الطبقات» (٣٧٨ - ٣٧٩)، والذهلي في «جزء من حديثه» (ق ٤٣ / ٢ - ٤٤ / ١)، وابن أبي عمير العدني في «مُسْنَدِهِ» - كما في المطالب العالية (٩٣ / ٤) -، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٠٨٥)، وأبو الشيخ في «الأخلاق» (٤٥ - ٤٦)، والطحاوي في «الشرح» (١٤٦ / ٤)، والحاكم (١٧ / ٢)، والبيهقي (٦٦ / ٧ و ١٠ / ١٤٥ - ١٤٦)، وفي «المعرفة» (٢٤٨ / ١٤)، والخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص ١٢٠)، وابن بشكوال في «الغوامض» (١٠٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ٥ / ٦١٢) من طرق عن الزهري، عن عمار بن خزيمة، أن عمه حدثه وهو من أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ ابتاع فرساً من أعرابي، فاستتبعه النبي ﷺ ليقضيه ثمن فرسه، فأسرع رسول الله ﷺ المشي وأبطأ الأعرابي، فطفق رجال يعترضون الأعرابي فيساومونه بالفرس، ولا يشعرون أن النبي ﷺ ابتاعه، فنادى الأعرابي رسول الله ﷺ، فقال: إن كنت مبتاعاً هذا الفرس وإلا بعته، فقام النبي ﷺ حين سمع نداء الأعرابي فقال: «أوليس قد ابتعته منك؟»، فقال الأعرابي: لا والله ما بعته، فقال النبي ﷺ: «بلى

(١) وقال ابن كثير في «فضائل القرآن» (ص ٤٤٠): «رواه أهل السنن» كذا! ولم يروه منهم إلا أبو داود والنسائي كما رأيت.

قد ابتعته منك»، فطفق الأعرابيُّ يقول: هلمَّ شهيداً، فقال خزيمةُ بنُ ثابتٍ: أنا أشهدُ أنك قد بايعته، فأقبلَ النبيُّ ﷺ على خزيمة فقال: «بم تشهد؟»، فقال: بتصديقك يا رسولَ الله، فجعل رسولُ الله ﷺ شهادةَ خزيمةَ بشهادةِ رجلين.

وعند أحمدَ وغيره: «فطفقَ الناسُ يُلَوِّذُونَ بالنبيِّ ﷺ والأعرابيِّ وهما يتراجعان، فطفقَ الأعرابيُّ يقول: هلمَّ شهيداً يشهدُ أنني بايعتُك، فمَن جاء من المسلمين قال للأعرابيِّ: ويلك! إن النبيَّ ﷺ لم يكنْ ليقولَ إلَّا حقاً، حتى جاء خزيمةُ فاستمعَ مراجعةَ النبيِّ ﷺ ومراجعةَ الأعرابيِّ، فطفقَ الأعرابيُّ يقول: هلمَّ شهيداً يشهدُ أنني بايعتُك، فقال خزيمةُ: أنا أشهد... إلخ.

قال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحٌ الإسناد، ورجاله باتفاقٍ الشيخينِ ثقاتٌ، ولم يخرِّجاهُ»، ووافقه الذهبيُّ.

وهو كما قالوا.

وقال ابنُ كثيرٍ في «تحفة الطالب» (ص ٢٩٠): «إسناده صحيحٌ حجةٌ».

وقد رواه عن الزُّهريِّ جماعةٌ من أصحابه، منهم:

«شُعَيْبُ بنُ أَبِي حمزة، والزُّبيديُّ، ومَعْمَرُ بنُ راشدٍ، ومحمدُ بنُ أَبِي عَتِيقٍ، وأبو مَنِيعٍ الرُّصافيُّ».

وقد خولف الزُّهريُّ:

خالفه محمدُ بنُ زُرارةَ بنِ خزيمة، فرواه عن عُمارةَ بنِ خزيمة، عن أبيه، أن رسولَ الله ﷺ اشترى فرساً من سَوَاءِ بنِ قيسٍ المُحاربيِّ، فجحده، فشهد له خزيمةُ بنُ ثابتٍ رضي الله عنه، فقال له رسولُ الله ﷺ: «ما حَمَلَكَ على الشهادةِ ولم تكنْ مَعَنَا حاضراً؟»، قال: صدقتُك لما جئتَ به، وعلمتُ أنك لا تقولُ إلَّا حقاً، فقال

رسول الله ﷺ: «مَنْ شَهِدَ لَهُ خَزِيمَةٌ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ خَزِيمَةٌ فَحَسْبُهُ».

أخرج ابن أبي شَيْبَةَ - كما في «المطالب العلية» (٩٣/٤) - وعنه أبو نُعَيْمٍ في «معرفَة الصحابة» (ج ١/ ٢٠١ ق ١)، والبُخَارِيُّ في «التاريخ الكبير» (١/ ١/ ٨٦) - (٨٧)، وابنُ أبي عاصمٍ في «الآحاد والمثاني» (٢٠٨٤)، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ٤/ رقم ٣٧٣٠)، والحاكُمُ (١٨/ ٢)، وابنُ منده، وابنُ شاهينَ في «الصحابة» - كما في «الإصابة» (٢١٥/ ٣) -، والبيهقيُّ (١٤٦/ ١٠)، والخطيبُ في «المبهمات» (١٢١ - ١٢٢)، وابنُ بشكوال في «الغوامض» (ص ٣٦٠ - ٣٦١)، وابنُ عَسَاكِرَ (ج ٥/ ل ٦١٢) من طريقِ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زُرَّارَةَ بْنِ خَزِيمَةَ بسندهِ سَوَاءً.

قال الهيثميُّ في «المجمع» (٣٢٠/ ٩): «رجاله كلُّهم ثقاتٌ».

• قلت: مُحَمَّدُ بْنُ زُرَّارَةَ لَمْ يُوَثِّقْهُ إِلَّا ابْنُ حَبَّانَ (٤١٤/ ٧)، فَلَا يَقَارَنُ مِثْلَهُ بِالزُّهْرِيِّ - الْجَبَلِ الشَّامِخِ -.

وأما الحاكمُ فذهبَ إلى صحّة الروايتينِ جميعاً، فقال: «قد سَمِعَ عُمَارَةُ بْنُ خَزِيمَةَ هذا الحديثَ من أبيه»!

وأخرج ابنُ شاهينَ، وابنُ منده - كما في «الإصابة» (٢١٦/ ٣) -، وأبو نُعَيْمٍ في «المعرفة» (١/ ٣٠٨/ ١) من وجهٍ آخرَ عن زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ زُرَّارَةَ، عن المَطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قال: قُلْتُ لِبْنِي الْحَارِثِ بْنِ سَوَاءٍ: أَبوكما الذي جَحَدَ بَيْعَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فقالوا: لَا تَقُلْ ذَلِكَ، فَلَقَدْ أَعْطَاهُ بَكْرَةً، وقال: «إِنَّ اللَّهَ سَيُيَارِكُ لَكَ فِيهَا»، فَمَا أَصْبَحْنَا نَسُوقُ سَارِحًا وَلَا بَارِحًا إِلَّا مِنْهَا.

وفي الباب: عن النعمانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: اشترى النَّبِيُّ ﷺ من أعرابيٍّ فرساً،

فجحدته الأعرابي، فجاء خزيمة بن ثابت فقال: يا أعرابي، أتجحد؟ أنا أشهد عليك أنك بعته، فقال الأعرابي: إن يشهد عليّ خزيمة بن ثابت فأعطني الثمن، فقال النبي ﷺ: «يا خزيمة، إنا لم نُشهدك، فكيف تشهد؟»، فقال: أنا أصدقك على خبر السماء، ألا أصدقك على الأعرابي، فجعل رسول الله ﷺ شهادته بشهادة رجلين، فلم يكن في الإسلام رجل تجوز شهادته بشهادة رجلين غير خزيمة بن ثابت.

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مُسْنَدِهِ» (ق ١٢٣ / ٢ - زوائده) قال: حَدَّثَنَا الْخَلِيلُ بْنُ زَكْرِيَا، ثنا مجالد بن سعيد، ثنا عامر الشعبي، عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ بِهِ.

وهذا سندٌ ضعيفٌ جداً.

والخليل بن زكريا متروكٌ.

ومجالد ضعيفٌ الحفظ.

وقد خولف في إسناده.

خالفه زكريا بن أبي زائدة، قال: سمعتُ عامراً يقول: كان خزيمة بن ثابت... وساقه بنحوه.

أخرجه ابنُ سعدٍ في «الطبقات» (٣٨٠ / ٤) قال: أخبرنا الفضل بن دكين، قال: حَدَّثَنَا زَكْرِيَا.

وهذا مُرْسَلٌ صحيحُ الإسناد.

فهذا هو الصوابُ في هذا الحديث.

وفي البابِ مراسيلٌ أخرى عند عبد الرزاق في «المصنّف» (٣٦٦، ٣٦٧ / ٨)، وابنُ سعدٍ وغيرهما، والحمدُ لله.

٢٨ - «إنكم مسئولون عني، فما أنتم قائلون؟»، قالوا: نَشْهَدُ أَنكَ بَلَغْتَ وَأَدَيْتَ وَنَصَحْتَ، فَجَعَلَ يَشِيرُ بِأَصْبَعِهِ إِلَى السَّمَاءِ عَلَيْهِمْ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ».

* * *

• صحيح:

وهو جزءٌ من حديثِ جابر بن عبد الله رضي الله عنه في حجة الوداع، وهو حديثٌ طويلٌ أسوّقه بتمامه لأُحيل عليه.

عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: دخلنا على جابر بن عبد الله، فسأل عن القوم حتى انتهى إليّ، فقلت: أنا محمد بن عليّ بن حسين، فأهوى بيده إلى رأسي فَنَزَعَ زَرِّيَ الأَعْلَى، ثم نَزَعَ زَرِّيَ الأَسْفَلَ، ثم وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ ثَدْيَيْي وأنا يومئذٍ غلامٌ شابٌّ، فقال: مرحبًا بك يا ابن أخي، سَلْ عما شئتَ، فسألتُه، وهو أعمى، وحضَرَ وقتُ الصلاة، فقام في نِسَاجَةٍ مُلتَحِفًا بها، كلما وَضَعَهَا على مَنْكِبِهِ رَجَعَ طَرَفَاها إِلَيْهِ من صِغَرِها، ورداؤُهُ إلى جنبِهِ على المِشْجَبِ، فصلّى بنا، فقلتُ: أَخْبِرْنِي عن حجة رسول الله ﷺ، فقال بيده، فَعَقَدَ تِسْعًا، فقال: إن رسول الله ﷺ مَكَثَ تِسْعَ سنينَ لم يَحْجَّ، ثم أَدَنَ في الناسِ في العاشرة أن رسول الله ﷺ حَاجٌّ، فَقَدِمَ المَدِينَةَ بشرٌ كثيرٌ، كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أن يَأْتَمَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ويعملَ مِثْلَ عَمَلِهِ، فخرجنا معه، حتى أَتَيْنَا ذَا الحُلَيْفَةِ، فولدتُ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فأرسلتُ إلى رسول الله ﷺ: كيف أَصْنَعُ؟ قال: «اغْتَسِلِي، وَاسْتَشْفِرِي بثوبٍ وَأَحْرِمِي»، فصلّى رسول الله ﷺ في المسجدِ، ثم رَكِبَ القُصُوءَ، حتى إذا استوتَ به ناقَتُهُ على البِيداءِ، نظرتُ إلى مَدِّ بَصَرِي بينَ يَدَيْهِ من رَاكِبٍ وماشٍ، وعن يَمِينِهِ مِثْلُ ذَلِكَ، وعن يَسَارِهِ مِثْلُ ذَلِكَ، ومن خَلْفِهِ مِثْلُ ذَلِكَ، ورسول الله ﷺ بينَ أَظْهُرِنا، وعليه

يَنْزِلُ الْقُرْآنُ، وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ، وَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلْنَا بِهِ، فَأَهْلٌ بِالتَّوْحِيدِ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلِكُ، لَا شَرِيكَ لَكَ»، وَأَهْلٌ النَّاسُ بِهَذَا الَّذِي يُهْلُونَ بِهِ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ شَيْئًا مِنْهُ، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَتَهُ، قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَسْنَا نَنْوِي إِلَّا الْحَجَّ، لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ، حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ فَرَمَلَ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ نَفَذَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ فَقَرَأَ: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَكَانَ أَبِي يَقُولُ: «وَلَا أَعْلَمُهُ ذَكَرَهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»، كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] و﴿قُلْ يَتَّخِذُهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصِّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصِّفَا قَرَأَ: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمُرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، «أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»، فَبَدَأُ بِالصِّفَا، فَفَرَّقِي عَلَيْهِ، حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ، وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ»، ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمُرْوَةِ، حَتَّى انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى، حَتَّى إِذَا صَعِدْتَ مَشَى حَتَّى أَتَى الْمُرْوَةَ، فَفَعَلَ عَلَى الْمُرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصِّفَا، حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرَ طَوَافِهِ عَلَى الْمُرْوَةِ فَقَالَ: «لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَتَّقِ الْهَدْيَ، وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحِلَّ، وَلْيُجْعَلْهَا عُمْرَةً»، فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جُعْشُمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلْعَامِنَا هَذَا أَمْ لَا يَدٍ؟ فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ وَاحِدَةً فِي الْأُخْرَى، وَقَالَ: «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ» مَرَّتَيْنِ «لَا بَلَّ لِأَبَدٍ أَبَدٍ»، وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ بُيُودُ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَجَدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِمَّنْ حَلَّ، وَلَبِسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا، وَاسْتَحَلَّتْ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: إِنَّ

أبي أمرني بهذا، قال: فكان عليّ يقول بالعراق: فذهبتُ إلى رسولِ الله ﷺ محرّشًا على فاطمةَ للذي صنعتُ، مُستفتيًا لرسولِ الله ﷺ فيما ذكرتُ عنه، فأخبرته أنني أنكرتُ ذلك عليها، فقال: «صَدَقْتُ صدقتُ، ماذا قلتَ حينَ فَرَضْتَ الحجَّ؟»، قال: قلتُ: اللهمَّ إني أَهْلٌ بما أَهَلَّ به رسولُك، قال: «فإنَّ معي الهدى فلا تحلُّ»، قال: فكان جماعةُ الهدي الذي قدِمَ به عليّ من اليمنِ والذي أتى به النبي ﷺ مائةً، قال: فحلَّ الناسُ كلُّهم وقصروا، إلَّا النبي ﷺ ومَن كان معه هديّ، فلما كان يومُ التروية توجَّهوا إلى منى، فأهلُّوا بالحجِّ، وركبَ رسولُ الله ﷺ فصلى بها الظهر والعصرَ والمغربَ والعشاءَ والفجرَ، ثم مكثَ قليلًا حتى طلعتِ الشمسُ، وأمر بقُبَّةٍ من شعرٍ تُضربُ له بنَمرةٍ، فسار رسولُ الله ﷺ ولا تُشكُّ قريشٌ إلَّا أنه واقفٌ عند المَشعرِ الحرامِ، كما كانت قريشٌ تَصنعُ في الجاهلية، فأجاز رسولُ الله ﷺ حتى أتى عرفةً، فوجدَ القُبَّةَ قد ضُربتُ له بنَمرةٍ، فنزلَ بها، حتى إذا زاغتِ الشمسُ أمر بالقصواءِ فُرحِلَتْ له، فأتى بطنَ الوادي، فخطبَ الناسَ وقال: «إنَّ دماءكم وأموالكم حرامٌ عليكم، كُحرمة يومكم هذا، في شهرِكم هذا، في بلدِكم هذا، ألا كلُّ شيءٍ من أمرِ الجاهلية تحتَ قَدَمي موضوعٌ، ودماءُ الجاهليةِ موضوعةٌ، وإن أولَ دمٍ أَضَعُ من دماءِ دُمِ ابنِ ربيعةَ بنِ الحارثِ، كان مُسترضعًا في بني سعدٍ فقتلته هذيلٌ، وربا الجاهليةِ موضوعةٌ، وأولُ ربٍّ أَضَعُ ربانا؛ ربا عباسِ بنِ عبدِ المطلبِ، فإنه موضوعٌ كُلُّهُ، فاتقوا اللهَ في النساءِ، فإنكم أخذتموهن بأمانِ الله، واستحللتم فروجهن بكلمةِ الله، ولكم عليهنَّ ألا يوطئنَ فُرُشَكُمْ أحدًا تَكْرَهُونه، فإن فعلنَ ذلك فاضربوهنَّ ضربًا غيرَ مُبرِّحٍ، ولهنَّ عليكم رِزْقُهُنَّ وكِسوتُهُنَّ بالمعروفِ، وقد تركتُ فيكم ما لن تَضِلُّوا بعده إنِ اعتصمتم به، كتابُ الله، وأنتم تسألون عني، فما أنتم قائلون؟»، قالوا: نشهدُ أنك قد بلغتَ وأديتَ ونصحتَ، فقال بإصبعِهِ السبابةِ،

يَرَفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ» ثلاثَ مراتٍ، ثم أذَّن ثم أقامَ فصلَى الظهرَ، ثم أقامَ فصلَى العصرَ، ولم يصل بينهما شيئاً، ثم ركب رسولُ اللَّهِ ﷺ حتى أتى الموقفَ، فجعل بطنَ ناقتهِ القصواءَ إلى الصخراتِ، وجعلَ حبلَ المشاةِ بين يديه، واستقبلَ القبلةَ، فلم يزل واقفاً حتى غربتَ الشمسُ، وذهبتِ الصفرةُ قليلاً حتى غابَ القرصُ، وأردفَ أسامةَ خلفه، ودفع رسولُ اللَّهِ ﷺ وقد شَنَقَ للقصواءِ الزمامَ حتى إن رأسها ليُصيبَ موركَ رحله، ويقولُ بيده اليمنى: «أَيُّهَا النَّاسُ، السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ»، كلما أتى جبلاً من الجبالِ أرخى لها قليلاً، حتى تصعدَ، حتى أتى المزدلفةَ، فصلى بها المغربَ والعشاءَ بأذانٍ واحدٍ وإقامتين، ولم يُسَبِّحْ بينهما شيئاً، ثم اضطجعَ رسولُ اللَّهِ ﷺ حتى طلعَ الفجرُ، وصلى الفجرَ حين تَبَيَّنَ له الصبحُ، بأذانٍ وإقامةٍ، ثم ركبَ القصواءَ حتى أتى المَشْعَرَ الحرامَ، فاستقبلَ القبلةَ، فدعاه وكَبَّرَهُ وهَلَّلَهُ ووَحَّده، فلم يزل واقفاً حتى أسفرَ جدًّا، فدفعَ قبل أن تَطْلُعَ الشمسُ وأردفَ الفضلَ بنَ عباسٍ، وكان رجلاً حسنَ الشعرِ أبيضَ وَسِيماً، فلما دفعَ رسولُ اللَّهِ ﷺ مرتَ طُعْنٍ يَجْرِيْنِ، فَطَفِقَ الفضلُ ينظُرُ إليهن، فوضعَ رسولُ اللَّهِ ﷺ يده على وجهِ الفضلِ، فحوَّلَ الفضلُ وجهه إلى الشَّقِّ الآخرِ ينظرُ، فحوَّلَ رسولُ اللَّهِ ﷺ يده من الشَّقِّ الآخرِ على وجهِ الفضلِ، يصرفُ وجهه من الشَّقِّ الآخرِ ينظرُ، حتى أتى بطنَ مُحَسِّرٍ، فحرَّكَ قليلاً، ثم سَلَكَ الطريقَ الوَسْطَ التي تَخْرُجُ على الجَمْرَةِ الكُبرى، حتى أتى الجَمْرَةَ التي عندَ الشَّجَرَةِ، فرماها بسبعِ حَصِيَّاتٍ، يكبِّرُ مع كُلِّ حَصَاةٍ منها، مثلَ حَصَى الخَذْفِ، رَمَى من بطنِ الوادي، ثم انصرفَ إلى المنحَرِ، فنحرَ ثلاثاً وستينَ بيده، ثم أعطى عليًّا فَتَحَرَ ما عَبَرَ، وأشركه في هَدِيَّه، ثم أمرَ من كُلِّ بدنةٍ ببَضْعَةٍ فجعلتُ في قِدرٍ فطَبَخْتُ، فأكلا من لحمِها وشربا من مَرَقِها، ثم ركبَ رسولُ اللَّهِ ﷺ فأفاضَ إلى البيتِ، فصلى بمكةَ الظهرَ،

فأتى بني عبد المطلب يستقون على زمزم، فقال: «انزعوا بني عبد المطلب، فلولاً أن يغلبكم الناس على سقائيتكم لنزعتم معكم»، فناولوه دلوًا فشرب منه.

أخرجه مسلم (١٤٧/١٢١٨) والسياق له، وأبو داود (٣٩٦٩، ١٩٠٥)، والنسائي (١٤٣/٥ - ١٤٤، ٢٣٦)، وفي مواضع أخر، والتّرمذي (٨٥٦، ٨٥٧، ٨٦٢، ٨٦٩)، وابن ماجه (٣٠٧٤)، والدارمي (٣٧٥/١ - ٣٧٨)، وأحمد (٣/٣٢٠ - ٣٢١)، وابن أبي شيبة (ص ٣٧٧ - ٣٨١ الجزء المفقود)، وعبد بن حميد (١١٣٥)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص ٩٧)، وابن خزيمة (ج ٤/رقم ٢٦٠٣، ٢٦٢٠)، وأبو يعلى (ج ٤/رقم ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢١٢٦ وج ١٢/رقم ٦٧٣٩)، وابن حبان (ج ٩/رقم ٣٩٤٣، ٣٩٤٤)، وابن الجارود في «المتقى» (٤٦٥، ٤٦٩)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٩٨٤، ١٠٠٨)، وابن جرير في «تفسيره» (١٩٨٩، ٢٠٠٣)، وفي مواضع أخرى كثيرة، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٢٠٥)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١٥٩، ١٩٠ - ١٩١)، وأبو سهل ابن القطان في «حديثه» (ج ٤/ق ١٢/١)، والطبراني في «الأوسط» (٧٠١، ١٦٦١، ٥٠٤٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/٥ - ٩)، وفي «الدلائل» (٥/٤٣٢ - ٤٣٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٧/١٠٥ - ١٠٦) من طرق عن جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبي جعفر الباقر، عن جابر مطوّلًا ومختصرًا.

قال التّرمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

٢٩ - «مَنْ كَتَبَ عَنِي سَوَى الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ».

* * *

• صحيح:

أخرجه مسلم (٧٢/٣٠٠٤)، والنسائي في «الفضائل» (٣٣)، والدارمي (٩٨/١)، وأحمد (١٢/٣، ٢١، ٣٩، ٥٦)، وابن أبي شيبة (٩/٦٢)، وأبو يعلى (١٢٠٩)، وابن جبان (٦٤)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص ٤)، والطبراني في «جزء من كذب علي»، وابن عبد البر في «الجامع» (١/٦٣)، والخطيب في «تقييد العلم» (ص ٢٩، ٣٠، ٣١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٨٠) من طرق عن همام بن يحيى، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدَّثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/٩٢٦ و ١٧٧١/٥) من وجهين آخرين عن زيد بن أسلم به.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين»!

وقد وهم في استدراكه على مسلم.

[تنبيه]: وقع عند الدارمي وابن عبد البر: «هشام» بدل «همام»، وهو تصحيف فيما يظهر لي، والله أعلم.

* * *

٣٠ - «إن ابن مسعودٍ أمرَ أصحابه بَغَلِّ مصاحِفِهِم».

* * *

• صحيح:

يشير المصنّف ابنُ كثيرٍ إلى ما أخرجه مسلمٌ (١١٤/٢٤٦٢) والسياقُ له، والنسائيُّ في «فضائل القرآن» (٢٢) قالَا: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]، ثم قال: على قراءة مَنْ تأمروني أن أقرأ؟ فلقد قرأتُ على رسولِ اللَّهِ ﷺ بضْعًا وسبعين سورةً، ولقد علِمَ أصحابُ رسولِ اللَّهِ ﷺ أني علِمُهم بكتابِ اللَّهِ، ولو علِمُ أن أحدًا علِمَ مني لرحلتُ إليه.

قال شقيقٌ: فجلستُ في حلقِ أصحابِ محمدٍ ﷺ، فما سمعتُ أحدًا يرد ذلك عليه، ولا يعيبه.

وتابعه هارون بنُ إسحاق، ثنا عبدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ بسنِّه سواءً.

أخرجه ابنُ أبي داودَ في «المصاحف» (ص ١٦).

وخالفهما الحسنُ بنُ إسماعيلَ بنِ سليمان، قال: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيمَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بَعْضُهُ.

أخرجه النسائيُّ في «سنِّه» (٨ / ١٣٤).

والحسنُ بنُ إسماعيلَ ثقةً.

ولم يتفرّد به:

فتابعه عبدُ اللَّهِ بنُ أبي شَيْبَةَ أبو بكرٍ، نا عبدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ بسنِّه سواءً.

أخرجه الهيثم بن كليب في «مُسْنَدِهِ» (٨٩٢).

وتابعه أيضًا عبدُ اللَّهِ بنُ عمرَ بنِ أبان، ثنا عبدةُ بنُ سليمانَ بسندهِ سواءٍ.

أخرجه أبو الشيخ في «ذكر رواية الأقران» (ق ٧ / ٢) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بنُ عمرَ بنِ أبان به.

ومحمدُ بنُ شُعَيْبٍ هو ابنُ داودَ التاجر.

ترجمه أبو نُعَيْمٍ في «أخبارِ أصبهان» (٢ / ٢٥٢) وقال: «يروي عن الرازيين بغرائب»، وهذا ليس من روايته عنهم.

وتابعه عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ عن عبدِ اللَّهِ بن عمرَ بسندهِ سواءٍ.

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ٩ / رقم ٨٤٣٧) كما يأتي. وعبدُ اللَّهِ بنُ عمرَ بنِ أبان ثقةٌ.

فكان للأعمش فيه إسنادهُ. واللَّهُ أعلمُ.

ومما يؤيدُ ذلك أنَّ أبا أسامةَ رواه عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ بنِ يَرِيمَ، عن ابنِ مسعودٍ قال: «لو أعلمُ أنَّ أحدًا أعلمُ مني بكتابِ اللَّهِ تَبْلُغُنِي إليه راحلةٌ لأتيتهُ، لقد أخذتُ من في رسولِ اللَّهِ ﷺ سبعين سورةً».

أخرجه البَزَّازُ (١٨٧٢) قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ سَعِيدٍ الجوهريُّ، قال: نا أبو أسامةَ به.

وقال البَزَّازُ: «لا نعلمُ رواه عن أبي إسحاق، عن هُبَيْرَةَ، إلَّا الأعمشُ، ولا رواه عن الأعمشِ إلَّا أبو أسامةَ وعبدةُ بنُ سليمان».

وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ (٨٤٣٧) قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعْدٍ يَحْيَى بنُ منصورٍ الهَرَوِيُّ،

وموسى بن هارون، قالوا: ثنا إسحاق بن راهويه، (ح) وثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدّثني عبد الله بن عمر بن أبان، قالوا: ثنا عبدة بن سليمان، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن هُبيرة بن يريم، عن ابن مسعود، قال: على قراءة من يأمرني أن أقرأ؟ لقد قرأت على رسول الله ﷺ سبعين سورة، وإن زيد بن ثابت لصاحب دُابةٍ يلعبُ مع الغلمان.

• قلت: هكذا رواه شيخا الطبراني عن إسحاق بن راهويه.

وشيخ الطبراني أبو سعد يحيى بن منصور الهروي لم يذكره الطبراني في «الأوسط» ولا «الصغير»، وهو على شرطه!

وله ذكرٌ في كتبه الأخرى، مثل «المعجم الكبير» (رقم ١٢١٧٠، ٨٤٣٧، ١٢٠٦٤، ٦٧٩٧، ١٢٠٠٦) وفي «الدعاء» (رقم ٩٠٣، ١٣٢٨) وفي «جزء من كذب علي» (رقم ٢٣، ٤٣).

وهو ثقةٌ ثبتٌ، ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٢٢٥/١٤) وغيره. وموسى بن هارون الحمال ثقةٌ.

ولكن خالفهما الإمامان مسلمٌ والنسائي، فروياه عن إسحاق بن راهويه، عن عبدة بن سليمان، عن الأعمش، عن شقيق، عن ابن مسعود. ولا شك في تقديم روايتهما على رواية الحمال ومن معه.

ويحتمل أن يكون الطبراني حمل رواية إسحاق بن راهويه على رواية عبد الله بن عمر بن أبان، ولو فعل هذا لكان غلطاً؛ لأن ابن راهويه خالف عبد الله بن عمر، وصنع الطبراني يقتضي أنه تابعه، فالله أعلم أي ذلك كان.

وبالجملة: فالظاهر صحة الروایتين معاً، وإن كانت رواية: «الأعمش عن شقيق

أبي وائل» أشهر.

وقد رواه حفصُ بنُ غياثٍ، وأبو شهابٍ عبدُ ربِّه بنُ نافعٍ الحنَّاطُ، وجريُّ بنُ عبد الحميدٍ، وعبدُ الواحدِ بنُ زيادٍ، وزائدةُ بنُ قدامةَ، وأبو أسامةَ حمادُ بنُ أسامةَ، ومحمدُ بنُ فضيلٍ، جميعُهم يرويه عن الأعمشِ، عن أبي وائلٍ، عن ابنِ مسعودٍ مطوَّلاً ومختصراً.

أخرجه البخاريُّ (٤٦/٩)، والنسائيُّ (١٣٤/٨)، وأحمدُ (٤١١/١)، والبزَّازُ (١٧٠٨)، والهيثمُ بنُ كليبٍ في «مُسْنَدِهِ» (٥٨٨)، وعمرُ بنُ شَبَّهٍ في «تاريخ المدينة» (١٠٠٧/٣)، وابنُ أبي داودَ في «المصاحف» (ص ١٥)، والطَّبْرانيُّ في «الكبير» (ج ٩/ رقم ٨٤٢٧، ٨٤٢٨)، والطَّحاويُّ في «المُشْكِل» (١٤/ ٢٣٤ - ٢٣٥)، والخطيبُ في «الجامع» (١٢٦٩).

فهذا كلُّه يدلُّ على أن الأعمشَ رواه على الوجهين، لا سيما وأبو أسامةَ رواه عن الأعمشِ بهما جميعاً.

وله عن ابنِ مسعودٍ طرقٌ أخرى، منها:

١ - الأسودُ قال: قيل لعبدِ الله: اقرأ على قراءةِ زيدٍ، قال: أتركُ قراءتي لقراءةِ زيدٍ؟! وقرأتُ من في رسولِ الله ﷺ سبعين سورةً وهو غلامٌ له ذُؤَابَتَانِ؟!!!

أخرجه الهيثمُ بنُ كليبٍ في «مُسْنَدِهِ» (٤٤٢)، والطَّبْرانيُّ في «الكبير» (ج ٩/ رقم ٨٤٣٣) من طريقين عن شريكِ النَّخَعِيِّ، عن أبي إسحاقٍ، عن الأسودِ.

زاد الهيثمُ في روايته: «أو غيره».

وسنده ضعيفٌ.

وشريكُ النَّخَعِيِّ سيئُ الحفظِ.

وقد خالفه إسرائيل بن يونس وسفيان الثوري، وهو الوجه الآتي:

٢ - حُمير بن مالك عن ابن مسعود مثله:

أخرجه أحمد (٣٨٩/١، ٤٠٥، ٤١٤، ٤٤٢)، والطيالسي (٤٠٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/١/٢٢٧)، وعمر بن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/١٠٠٦)، وابن أبي داود (ص ١٥)، والطبراني في «الكبير» (ج ٩/رقم ٨٤٣٤، ٨٤٣٥، ٨٤٣٦)، والهيثم بن كليب (٨٥٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/١٢٥)، والخطيب في «الجامع» (١٢٧٠) من طرق عن أبي إسحاق السبيعي، عن حُمير بن مالك. ورواه عن أبي إسحاق: «إسرائيل بن يونس، والثوري، وعمر بن ثابت، وهو متروك».

وهذا الوجه أقوى من رواية شريك، والله أعلم.

٣ - زر بن حبيش، عن ابن مسعود مثله:

أخرجه أحمد (١/٤٥٣، ٤٥٧)، والبزار (١٨٣٠)، والهيثم بن كليب (٦٤٩)، والطبراني في «الكبير» (ج ٩/رقم ٨٤٤٢) من طريق عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش به. وسنده حسن.

ورواه الأعمش، عن أبي رزين مسعود بن مالك، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود.

أخرجه البزار (١٨٣٨)، والطبراني (٨٤٤١)، وابن أبي داود (ص ١٦).

وقال البزار: «لم يرو أبو رزين، عن زر بن حبيش، عن عبد الله حديثاً مسنداً إلا هذا».

وسنده صحيح.

٤ - أبو فاختة، عن ابن مسعود قال: «لقد قرأت على رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة، وإن زيد بن ثابت له ذؤابتان يلعب مع الصبيان».

أخرجه البزار (١٩٣٠)، والطبراني (٨٤٤٤) من طريق يحيى بن سعيد الأموي، عن الأعمش، عن ثوير بن أبي فاختة، عن أبيه.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن ثوير، إلا يحيى بن سعيد الأموي».

وسنده ضعيف جدا.

وثوير بن أبي فاختة وإه، تركه الدارقطني وعلي بن الجنيدي، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال الثوري: «ركن من أركان الكذب»، وتسامح الحافظ في حقه فقال في «التقريب»: «ضعيف»!

وأخرجه الطبراني (٨٤٤٥) من طريق معمر بن سهل، ثنا عامر بن مذكّر، ثنا إسرائيل، ثنا ثوير، عن أبيه، عن ابن مسعود قال: «لقد قرأت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة، وإن زيد بن ثابت لكافر بالله، ما آمن به». وفي هذا اللفظ غرابة.

وفي معناه ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» (ج ١ / ق ١٢٠ / ١)، وابن أبي داود (ص ١٧) من طريق أبي عوانة، عن إسماعيل بن سالم، عن أبي سعيد الأزدي، قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول: أقراني رسول الله سبعين سورة أحكمتها قبل أن يسلم زيد بن ثابت.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل بن سالم إلا أبو عوانة».

ورجاله ثقاتٌ، غيرَ أبي سعيدٍ الأزديّ فلم أجده.

ثم رأيتُ في «الجرح والتعديل» (٣٧٨/٢/٤) لابنِ أبي حاتمٍ، قال: «أبو سعيدٍ الأزديّ روى عن: عبدِ اللَّهِ بنِ عمرو، روى عنه أبو إسحاقَ الهَمْدانيّ والأعمشُ، سمعتُ أبي يقولُ ذلك».

فلعله هو.

ثم رأيتُ في «المعجم الكبير» (ج ٩/ رقم ٨٤٣٩) للطبرانيّ، ومن طريقه أبو نُعيمٍ في «الحلية» (١/ ١٢٥) من طريقِ أبي عوانة، عن أبي بشرٍ، عن سليمان بنِ قيسٍ، عن أبي سعيدٍ الأزديّ، عن ابنِ مسعودٍ مثله.

وأخرجه الهيثمُ بنُ كليبٍ (٧٧٧)، والطَّبْرانيّ (٨٤٣٨، ٨٤٤٠، ٨٤٤٦)، وفي «الأوسط» (٤٧٩٢)، وفيه نكارةٌ، والحاكمُ (٢/ ٢٢٨) من طرقٍ أخرى عن ابنِ مسعودٍ.

* * *

٣١ - «عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي».

* * *

• صحيح:

أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَهَذَا فِي «مُسْنَدِهِ»
(١٢٦ / ٤ - ١٢٧)، وَابْنُ جَبَّانَ (٥)، وَفِي «الثَّقَاتِ» (١ / ٤)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي
«السَّنَةِ» (٣٢، ٥٧، ١٠٤٠)، وَابْنُ نَصْرِ فِي «السَّنَةِ» (٧٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ
الشَّامِيِّينَ» (٤٣٨)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٤٦ - ٤٧)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الإِبَانَةِ»
(١٤٢)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «المُسْتَخَرَجِ» (١ / ٣٦ - ٣٧)، وَأَبُو عَمْرٍو الدَّانِي فِي «السَّنَنِ
الْوَارِدَةِ فِي الْفَتَنِ» (١٢٣)، وَالْحَاكِمُ (١ / ٩٧)، وَتَمَامُ الرَّازِيِّ فِي «الفَوَائِدِ» (٣٥٥)،
وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ» (٥٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ الْعِلْمِ» (٢ / ١٨٣)،
وَابْنُ^(١) بَشْرَانَ فِي «الْأَمَالِي» (ج ١ / ٩ ق ٢)، وَالْمَزِّيُّ فِي «التَّهْذِيبِ» (٥ / ٤٧٢ -
٤٧٣)، وَالْحَافِظُ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمُخْتَصَرِ» (١ / ١٣٦ - ١٣٧) مِنْ طَرِيقِ
الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو السَّلْمِيِّ وَحُجْرُ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: أَتَيْنَا الْعِرْبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ، وَهُوَ
مِمَّنْ نَزَلَ فِيهِ ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلُوا لَتَحْمِلَهُمْ قُلُوبُ لَا أَحَدٌ مَّا أَحْمَلُكُمْ
عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢].

فَسَلَّمْنَا، وَقَلْنَا: أَتَيْنَاكَ زَائِرِينَ وَعَائِدِينَ وَمُقْتَبِسِينَ، فَقَالَ الْعِرْبَاضُ: صَلَّى بِنَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَوَعظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعَيُونُ
وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُودَعٍ، فَمَاذَا

(١) سقط ذكر «خالد بن معدان» من المخطوط، ووضع الناسخ إشارة وكتب في هامش
المخطوط كلاماً لم يبق منه إلا أحرف فهمت منها أنه يقول: «الصواب إثباته»، والله أعلم.

تعهّد إلينا؟ قال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعصوا عليها بالنواجز، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كلّ محدثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة».

• قلت: وقد صرح الوليد بن مسلم بالتحديث في جميع الإسناد.

وتابعه أبو عاصم الضحاك بن مخلد، وعيسى بن يونس، وعبد الملك بن الصباح المسمعي، ثلاثهم عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، وحده، عن العرياض بن سارية، ولم يذكروا: «حجر بن حجر الكلاعي». أخرج الترمذي (٤٥/٥)، وابن ماجه (٤٤)، والدارمي (٤٣/١ - ٤٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣١، ٥٤)، والطحاوي في «المشكّل» (٦٩/٢)، وابن نصر في «السنة» (٦٩)، والحاكم (٩٥/١ - ٩٦)، وفي «المدخل إلى الصحيح» (ص ٧٥ - ٨٠)، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة» (٣٤٤/٢)، والطبراني في «الكبير» (ج ١٨/رقم ٦١٧)، وفي «مسند الشاميين» (٤٣٧)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢٣٠٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٢٠/٥ - ٢٢١)، وفي «المستخرج» (٣٥/١، ٣٦)، والبيهقي في «الكبرى» (١١٤/١٠)، وفي «الاعتقاد» (ص ٢٢٩ - ٢٣٠)، وفي «مناقب الشافعي» (١٠/١ - ١١)، واللالكائي في «شرح الأصول» (٨٠، ٨١)، والأصبهاني في «الترغيب» (٤٦٧)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٠٥/١)، والحافظ في «تخريج أحاديث المختصر» (١٣٧/١).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح ليس له علّة، وقد احتج البخاري بعبد الرحمن بن عمرو، وثور بن يزيد، وروى هذا الحديث في أول كتاب الاعتصام

بالسنة»، والذي عندي أنهما رحمهما الله توهُمَا أنه ليس له راوٍ عن خالد بن معدان غير ثور بن يزيد، وقد رواه محمد بن إبراهيم بن الحارث المخرّج حديثه في «الصحيحين» عن خالد بن معدان اهـ.

• قلت: كذا قال الحاكم!

ولم يحتج البخاري ولا مسلمٌ بعبد الرحمن بن عمرو، ولا أخرجاه له شيئاً، لا أصلاً ولا متابعه، وما روى البخاري هذا الحديث لا موصولاً ولا معلقاً؛ لا في «كتاب الاعتصام» ولا غيره، بل وما خرج الشيخان شيئاً للعرباض بن سارية رضي الله عنه.

نعم، احتج البخاري برواية ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، لكن «عن أبي أُمّامة الباهلي» و«المقدام بن معدي كَرَب».

ونقل ابن رجب في «الجامع» (٩٨/٢) كلام الحاكم وردّه قائلاً: «ليس الأمر كما ظنه، وليس الحديث على شرطهما؛ فإنهما لم يخرجاه لعبد الرحمن بن عمرو السلمي على شرطهما، ولا لحجر الكلاعي شيئاً، وليس ممن اشتهرا بالعلم والرواية».

• قلت: فقد استفدنا من نقل ابن رجب أن عبارة الحاكم هي: «هذا حديث صحيحٌ على شرط الشيخين ليس له علة...» إلخ.

وبالجملة فالحديث صحيحٌ، كما يأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

وقال أبو نُعيم في «المستخرج» (٣٦/١) بعد رواية الحديث: «وهذا حديثٌ جيدٌ من صحيح حديث الشاميين، وهو وإن تركه الإمامان محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج، فليس ذلك من جهة إنكارٍ منهما له، فإنهما رحمهما الله قد تَرَكا كثيراً مما هو بشرطهما أولى، وإلى طريقتيهما أقرب، وقد روى هذا الحديث

عن العرباض بن سارية ثلاثة من تابعي الشام، معروفون مشهورون: عبد الرحمن بن عمرو السلمي، وحجر بن حجر، ويحيى بن أبي المطاع، وثلاثتهم من معروفين تابعي الشام. انتهى.

وقال الحافظ في «تخريج أحاديث المختصر»: «هذا حديث صحيح رجاله ثقات، قد جود الوليد بن مسلم إسناده فصرح بالتحديث في جميعه، ولم ينفرد به» اهـ.

وقد توبع ثور بن يزيد:

تابعه محمد بن إبراهيم التيمي، وبحير بن سعد، كلاهما عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن عمرو، عن العرباض بن سارية مثله.

أخرجه الترمذي (٢٦٧٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٧)، والطحاوي في «المشكيل» (٦٩/٢)، وابن نصر في «السنة» (٧٢)، والطبراني في «الكبير» (ج ١٨/رقم ٦١٨)، وفي «مسند الشاميين» (ق ١/١٧٩)، والحاكم (٩٦/١)، والبيهقي في «الدلائل» (٥٤١/٦)، واللالكائي في «شرح الأصول» (٢٢٩٦)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (ص ٣٧)، والأصبهاني في «الترغيب» (٣٣٥)، وابن عساكر في «الأربعين البلدانية» (ص ٨١).

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «هذا إسناده صحيح على شرطهما جميعاً، ولا أعرف له علة»، ووافقه الذهبي!

وليس كما قال؛ لأن عبد الرحمن بن عمرو لم يحتج به الشيخان كما مرّ آنفاً، ثم البخاري لم يخرج شيئاً لمحمد بن إبراهيم التيمي، عن خالد بن معدان، وفوق هذا

فالعرباض بن سارية رضي الله عنه ليس على شرطهما.

وقد وَقَعَ في إسناده اختلافٌ:

فرواه الليث بن سعد، عن يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن عمرو، عن العرياض به.

أخرجه الطحاوي في «المشكيل»، والحاكم.

وخالفه عبد العزيز بن أبي حازم، ثنا يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن خالد بن معدان، عن عمه، عن العرياض بن سارية.

أخرجه الطبراني (ج ١٨ / رقم ٦٢١) قال: حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَمْزَةَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا عبد العزيز بن أبي حازم.

فجعل شيخ خالد بن معدان هو: «عمه» بدل «عبد الرحمن بن عمرو».

قال الحافظ في «التهذيب» (٢٣٨ / ٦): «وهذا - يعني رواية الطبراني - يعكّر على مَنْ قال: إنه - يعني عبد الرحمن - ابن عمرو بن عَبَسَةَ، فإن «معدان» والد «خالد» هو ابن أبي ذئب، إلا أن يكون خالدٌ أُلْقِيَ عليه «عمه» مجازاً».

• قلت: دعوى المجاز بعيدة، وعمُّ خالد هذا ما عرفته، ورواية الليث بن سعد أشبه، وهو فوق عبد العزيز بن أبي حازم في الضبط والإتقان. واللّه أعلم.

وخالفهم يحيى بن سعيد الأنصاري، فرواه عن محمد بن إبراهيم عن خالد ابن معدان، عن العرياض بن سارية مرفوعاً نحوه.

فسقط ذكر «عبد الرحمن بن عمرو».

أخرجه الداني في «الفتن» (١٢٦) من طريق إبراهيم بن صرمة، عن يحيى بن سعيد.

وسنّده ساقطٌ.

وابنُ صرمةَ كذّبه ابنُ معينٍ.

وخالفهم - أعني: ثورًا، ومحمدَ بنَ إبراهيمَ، وبحيرَ بنَ سعدٍ -: يحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ، فرواه عن خالدِ بنِ معدانَ، عن العِرباضِ بنِ ساريةَ، فذكرَ مثله.

أخرجه أبو الليثِ السَّمَرَقَنْدِيُّ في «تنبيه الغافلين» (ص ٤٤١) من طريق الحسنِ بنِ عرفةَ، عن إسماعيلَ، عن يحيى بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ. وهذا منكّرٌ.

وروايةُ إسماعيلَ بنِ عياشٍ عن أهلِ الحجازِ يكثرُ فيها المناكيرُ، وهذا منها. وخالدُ بنُ معدانَ لم يسمَعْ منه، بل لم يلقه، وهذا النقدُ مبنيٌّ على صحة ما جاء في الكتابِ، وإلا ففيه سقطٌ كثيرٌ وتحريفٌ. واللّه أعلمُ.

وبعد كتابة ما تقدّم بزمانٍ طُبِعَ كتابُ «السنن الواردة في الفتن» (١٢٤)، فرأيتُه رواه من طريق عليٍّ بنِ معبدٍ، قال: حدّثنا إسماعيلُ بنُ عياشٍ، عن بحيرِ بنِ سعدٍ، عن خالدِ بنِ معدانَ، عن العِرباضِ.

فالصوابُ أن شيخَ إسماعيلَ هو «بحيرُ بنُ سعدٍ» لا «يحيى بنُ سعيدٍ»، ويكونُ هذا وجهًا في الاختلافِ على «بحيرِ بنِ سعدٍ» في إسناده. واللّه أعلمُ.

وتوبع خالدُ بنُ معدانَ:

تابعه ضَمْرَةُ بنُ حبيبٍ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ عمرو، عن العِرباضِ بنِ ساريةَ، فذكره.

أخرجه ابنُ ماجهَ (٤٣)، وأحمدُ (١٢٦/٤)، وأبو عبيدٍ في «الخطب والمواظ» (٢)، وابنُ أبي عاصمٍ في «السنة» (٣٣، ٥٦)، والطَّبْرَانِيُّ (ج ١٨/رقم ٦١٩)،

والآجريُّ في «الشرعية» (ص ٤٧)، وأبو عبد الله الصَّريفيُّ في «سبعة مجالس من أمالي المخلص» (ق ١٣٠ / ١ - ١٣١ / ٢)، وابن عبد البرِّ في «الجامع» (٢٣٠٣)، (٢٣٠٤)، والبيهقيُّ في «المدخل» (٥١)، واللالكائيُّ (٧٩)، والحاكم (٩٧ / ١)، وفي «المدخل» (ص ٨١)، والخطيبُ في «الفتاوى والفتاوى» (١٣٦ / ١) من طرق عن معاوية بن صالح، عن ضمرة بن حبيب به.

ورواه عن معاوية بن صالح:

«عبد الرحمن بن مهديٍّ، وعبد الله بن صالح، وأسدُّ بن موسى».

وتابعه يحيى بن جابر، عن عبد الرحمن بن عمرو، عن العرياض مثله.

أخرجه ابنُ أبي عاصمٍ (٣٠)، والطَّبْرانيُّ (ج ١٨ / رقم ٦٢٠) من طريق إسماعيل بن عياشٍ وبقية بن الوليد، عن سليمان بن سليم، عن يحيى بن جابر.

قال شيخنا أبو عبد الرحمن الألبانيُّ - حفظه الله - في «ظلال الجنة»: «إسناده

صحيح»!

ويأتي ما فيه قريباً.

وخالفهم - أعني: خالد بن معدان، وضمرة بن حبيب، ويحيى بن جابر - : عوفُ الأعرابيُّ، فرواه عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي - والله أعلم - قال: دخلت مسجدَ دمشق أو حمص، فإذا رجلٌ من أصحاب النبي ﷺ يحدثهم، قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً ذرَفَتْ منها العيون، واقشعرت منها الجلود، ووجلَّت منها القلوب، فقال قائلٌ: كأن هذا عند الوداع منك يا رسول الله فأوصنا، قال: «أوصيكم بتقوى الله، ولزومكم من بعدي سنتي وسنة الخلفاء الهادية المهدية، وعَضُوا عليها بالنواجذ».

أخرجه الطحاويُّ في «المشكِـلِ» (٦٩/٢) من طريقِ عمرَ بنِ يونسَ اليماميِّ، قال: حدَّثنا عِكرمةُ بنُ عمارٍ، قال: حدَّثنا عوفُ الأعرابيُّ.

وروايةُ الجماعةِ أرجَحُ.

وعِكرمةُ بنُ عمارٍ فيه مَقالٌ.

ويمكن حملُ هذه الروايةِ على روايةِ الجماعةِ، واللَّه أعلمُ.

● قلتُ: وليس فيما مرَّ من الأسانيدِ مَنْ يستحقُّ النظرَ إليه إلَّا عبدُ الرحمنِ بنُ عمرو السُّلميَّ، ولم يوثقه إلَّا ابنُ حِبَّانَ في «الثقاتِ» (١١١ / ٥)، وترجمه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٣ / ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦)، وقال ابنُ القطانِ: «مجهولُ الحالِ». ولم يتفرَّد به.

فتابعه جماعةٌ، منهم:

١ - حُجْرُ بنُ حُجْرٍ الكَلاعيُّ:

وقد مرَّت روايتهُ، وقد وثقه ابنُ حِبَّانَ أيضًا (١٧٧/٤).

وقال الحاكمُ في «المستدرَكِ» (٩٧/١): «من الثقاتِ الأثباتِ من أئمةِ أهلِ الشَّامِ»، وجهله ابنُ القطانِ أيضًا.

٢ - يحيى بنُ أبي المطاعِ:

قال: سمعتُ العِرباضَ بنَ ساريةَ السُّلميَّ يقول: قامَ فينا رسولُ اللَّهِ ﷺ ذاتَ غداةٍ، فوعظنا موعظةً وجِلَّتْ منها القلوبُ، وذَرَفَتْ منها العيونُ، فقلنا: يا رسولَ اللَّهِ، إنك وعظتنا موعظةً مودِّعٍ، فاعهَدْ إلينا، فقال: «عليكم بتقوى اللَّهِ، والسمع والطاعة، وإن كان عبدًا حبشيًّا، فسيرى مَنْ بقي بعدي اختلافًا شديدًا، فعليكم بسُنتي وسنةِ

الخلفاء الراشدين، وعَضُّوا عليها بالنواجِدِ، وإياكم والمحدثاتِ، فإن كلَّ مُحدثَةٍ بدعةٌ.

أخرجه ابنُ ماجه (٤١)، والبَزَّازُ (ق ٢١٩/١)، وابنُ أبي عاصمٍ (٢٦، ٥٥، ١٠٣٨)، وابنُ نصرٍ (٧١)، كلاهما في «السنة»، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ١٨/ رقم ٦٢٢)، وفي «الأوسط» (٦٦)، وفي «مسند الشاميين» (٧٨٦)، وعنه أبو نُعَيْمٍ في «المستخرج» (٣٧/١)، والحاكُمُ (٩٧/١)، وتَمَّامُ الرَازِيُّ في «الفوائد» (٢٢٥)، والمِزِّيُّ في «التهذيب» (٥٣٩/٣١)، وابنُ عساکرَ في «تاريخ دمشق» (ج ١٨/ل ١٨٦) من طريق عبدِ اللَّهِ بنِ العلاءِ بنِ زَبْرٍ، عن يحيى بنِ أبي المطاعِ، قال: سمعتُ العِرباضَ، فذَكَرَهُ.

ورواه عن عبدِ اللَّهِ بنِ العلاءِ: «الوليدُ بنُ مُسلمٍ، وإبراهيمُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ العلاءِ، وعمرُو بنُ أبي سلمة التَّنِيسِيُّ».

قال البَزَّازُ: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا عن العِرباضِ بنِ سارية، وقد رُوي عن العِرباضِ من غير وجه، فذكرنا هذا الطريق واقتصرنا على هذا الإسناد».

وقال الطَّبْرَانِيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن يحيى بنِ أبي المطاعِ إلا عبدُ اللَّهِ ابنُ العلاءِ بنِ زَبْرٍ».

• قلت: وعبدُ اللَّهِ بنُ العلاءِ ثقةٌ.

وهذا سندٌ صحيحٌ.

لكن وجدتُ في «تاريخ أبي زُرعةَ الدمشقي» (١/٦٠٥، ٦٠٦) أنه سأل عبدَ الرحمنِ بنَ إبراهيمَ المعروفَ بـ «دُحيم» عن سماعِ يحيى بنِ أبي المطاعِ من

العرباض، فقال له: أنا من أنكر الناس لهذا، ثم قال: والعرباض قديم الموت، وروى عنه الأكابر: عبد الرحمن بن عمرو السلمي، وجبير بن نفير وهذه الطبقة اهـ.

أما البخاري فإنه ترجم ليحيى بن أبي المطاع في «تاريخه الكبير» (٣٠٦/٢/٤) وقال: «يُعد في الشاميين، سمع عرباض بن سارية، روى عنه العلاء بن زبر اهـ.

وأظن البخاري اعتمد على هذا الحديث في إثبات السماع، وهو من المعتنين بهذا الأمر، المشتبئين فيه.

والصواب في هذا أنه إذا جاءنا سماع راوٍ من شيخه بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فالواجب اعتمادُه وتقديمه على قول العالم بالنفي، فإن مُستندهم في إثبات السماع ونفيه إنما هو الأسانيد.

والأمثلة على ذلك يطول ذكرها:

ومن ذلك أن أبا زُرعة الدمشقي قال في «تاريخه» (٣٧٤/١): «قلت لأبي مسهر: فأبو سلام سمع من عبادة بن الصامت ومن كعب؟ فقال: نعم، حدثني عباد الخواص، عن يحيى بن أبي عمرو السيباني^(١)، عن ابن مُحيريز، عن أبي سلام قال: كنت إذا قُدمت بيت المقدس نزلت على عبادة بن الصامت، فدخلت المسجد فوجدته وكعبًا جالسين، فسمعت كعبًا يقول: إذا كانت سنة ستين فَمَن كان عَزَبًا فلا يتزوّج، قال أبو زُرعة: قلت لأبي مسهر: فسمع من كعب؟ قال: نعم».

• قلت: فقد أثبت أبو مسهر السماع بما حضره من الأسانيد.

وإلا فقد يكون مُستند العالم في النفي هو عدم علمه بالإسناد:

وقد روى أبو زُرعة الدمشقي في «تاريخه» (٣٧٤/١) عن مروان بن محمد قال:

(١) بالسين المهملة، ويتصحف بالشين المعجمة. وانظر: «التهذيب» (٤٨٠/٣١).

قلتُ لمعاويةَ بنِ سَلامٍ: سمعَ جدك من كعبٍ؟ قال: لا أدري. اهـ.

هذا مع ما ذكره من اختصاصِ معاويةَ بنِ سلامٍ بجده، واللَّه أعلمُ.

وأيضًا: فروى البخاريُّ في «صحيحه» حديثَ الحسنِ البصريِّ، قال: سمعتُ أبا بكرَةَ يقولُ: رأيتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ على المنبرِ... ثم ساق حديثَ: «إن ابني هذا سيِّدٌ»، ثم ذكر البخاريُّ عَقَبَ الحديثِ في «كتابِ الصلح» (٣٠٦/٥ - ٣٠٧) قولَ ابنِ المدينيِّ: «إنما ثبت لنا سماعُ الحسنِ من أبي بكرَةَ بهذا الحديثِ».

فاعترض الدارقطنيُّ في «التبَّع» (ص ٣٢٣) على البخاريِّ إيرادَه لهذا الحديثِ وقال: إن الحسنَ لم يسمَعْ أبا بكرَةَ، والحسنُ يرويه عن الأحنَفِ عن أبي بكرَةَ.

ولم يعبِ العلماءُ بنفي الدارقطنيِّ اعتمادًا على ورودِ السماعِ بإسنادٍ صحيحٍ.

ومن ذلك أيضًا: أن أبا حاتم الرازيَّ سئل - كما في «المراسيل» (ص ٦٣) -: «هل سمعَ زُرارةُ بنُ أوفى من عبدِ اللَّهِ بنِ سَلامٍ؟ قال: ما أراه، ولكن يدخلُ في المسندِ»، ولكن يَرُدُّ هذا أن البخاريَّ ترجمَ لزُرارةَ بنِ أوفى في «التاريخ الكبير» (٢/ ١/ ٤٣٩) وقال: «قال سليمان بنُ حربٍ، عن حمادِ بنِ زيدٍ، عن أيوبَ. وقال سليمانُ، عن حمادٍ، عن عوفٍ، قال: حدَّثنا زُرارةُ بنُ أوفى، قال: نا عبدُ اللَّهِ بنُ سَلامٍ، وقال عبدُ اللَّهِ بنُ سَلامٍ: عن النبيِّ ﷺ، وقال إسحاقُ: سألتُ عليًّا، فقال: أخبرنا عبدُ الأعلى، قال: أخبرني داودُ بنُ أبي هندٍ، عن زُرارةَ بنِ أوفى، حدَّثني تميمُ الداريُّ».

• قلت: فظاهرٌ من صنيعِ البخاريِّ أنه يُثبتُ السماعَ لزُرارةَ بنِ أوفى من عبدِ اللَّهِ بنِ سَلامٍ.

فقد رواه حمادُ بنُ زيدٍ وحمادُ بنُ أسامةَ معًا عن عوفٍ الأعرابيِّ، عن زُرارةَ، نا عبدُ اللَّهِ بنُ سَلامٍ، وهما ثقتانِ ثَبَتانِ.

ولا يعكّر على ذلك أن يحيى القطان وعُندَرَا وابن أبي عديّ وعبد الوهاب الثقفي وسعيد بن عامر، رَوَوْهُ عن عوفٍ الأعرابي، عن زرارة بن أوفى، عن عبد الله بن سلامٍ بالنعنة، وأنا أعني حديث: «أَطْعَمُوا الطَّعَامَ وَأَفْشَوْا السَّلَامَ»؛ لأن ذكر السماعِ زيادةً من ثقتين، ثم ثنى البخاريُّ بذكر الإسنادِ الصحيح، والذي يُثَبِّتُ سماعَ زرارة بن أوفى من تميم الداري.

ثم رأيتُ الضياءَ المقدسيَّ أوردَ هذا الإسنادَ في «المختارة» (ج ٩ / رقم ٤٠٤)، وقال: «وفي هذا الحديث بيانُ سماعِ زرارة من عبد الله بن سلام».

وأيضًا: في ترجمة «سعيد بن أبي عروبة» من «المراسيل» (ص ٧٩) لابن أبي حاتمٍ رَوَى عن أبي حفصٍ عمرو بن عليٍّ الفلاسٍ قال: «وكنْتُ أخافُ ألا يكونَ - يعني سعيدَ بنَ أبي عروبةَ - سمعَ من عاصمٍ بنِ بهدلة، حتى سمعتُ يحيى - يعني القطانَ - يقول: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، قال: نا عاصمُ بنُ بهدلة، عن زُرَّ، عن عليٍّ».

وكذلك نقله عن «المراسيل»، العلائيُّ في «جامع التحصيل» (ص ١٨٣).

وأيضًا: فقد أخرجَ مسلمٌ في «كتابِ الجنة» (٢٨٦٤ / ٦٢) من طريقِ يحيى بن حمزة، عن عبد الرحمن بن جابر، حَدَّثَنِي سَلِيمُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنِي الْمَقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ مَرْفُوعًا: «تَدْنِي الشَّمْسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْخَلْقِ...» الحديث.

وأخرجه التِّرْمِذِيُّ (٢٤٢١)، وأحمدُ (٣ / ٦) من طريقِ ابنِ المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابرٍ بسندهِ سواءً مُسَلَّسًا بِالتَّحْدِيثِ.

ومع ذلك فنقلَ ابنُ أبي حاتمٍ عن أبيه في «المراسيل» (ص ٨٥) قال: «سليمُ بنُ عامرٍ لم يدركِ المقدادَ بنَ الأسود!»

وينبغي أن يكونَ هذا السندُ حجةً عليه.

وأيضًا: فنقل ابنُ أبي حاتمٍ في «المراسيل» (ص ١٦) عن أبي بكرٍ الأثرم قال: سألتُ أبا عبدِ الله - يعني أحمدَ بنَ حنبلٍ - : أبانُ بنُ عثمانَ سمِعَ من أبيه؟ قال: لا، من أين سمِعَ منه؟».

مع أن تصرّيحَه بالسماعِ ثابتٌ في «صحيح مسلم» وغيره.

فقد أخرج مسلمٌ (١٤٠٩/٤١ - ٤٥) أنَ عمرَ بنَ عبِيدِ الله أراد أن يُنكِحَ ابنَه طلحةَ بنَ عمرَ بنتَ شيبَةَ بنَ جُبَيْرٍ في الحجِّ، وأبانُ بنُ عثمانَ يومئذٍ أميرُ الحاجِّ، فأرسل إلى أبان: إني أردتُ أن أنكِحَ طلحةَ بنتَ عمرَ، فأحبُّ أن تحضُرَ ذلك، فقال له أبان: ألا أراك عراقياً - وفي رواية: أعربياً - جافياً! إني سمعتُ عثمانَ بنَ عفانَ يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يُنكِحُ المُحرَّمُ...».

وأخرجه مالكٌ (١/٣٤٨/٧٠)، وأبو داودَ (١٨٣٨، ١٨٤١)، والنسائيُّ (٥/١٩٢)، والدارميُّ (١/٣٦٨)، والبزّازُ (٣٦٧)، وابنُ الجارودِ (٦٩٤)، وآخرونَ بلفظِ التحديث: «سمِعْتُ، وأخبرنا».

وقد روى أحمدُ (٤٩٤) عن نُبَيْهِ بنِ وهبٍ قال: اشتكى عمرُ بنُ عبِيدِ الله بنِ معمرٍ عينيهِ، فأرسل إلى أبان بنِ عثمانَ وهو أميرٌ: ما يصنعُ بهما؟ قال: ضَمَّدُها بالصَّبْرِ، فإني سمعتُ عثمانَ يحدثُ ذلك عن رسولِ الله ﷺ. وأخرجه مسلمٌ وغيره.

وأيضًا: فقد قيل: إن أحمدَ كان ينكُرُ سماعَ الشعبيِّ من أبي هريرةَ.

وقد احتج البخاريُّ بروايته عن أبي هريرةَ في حديثين أحدهما في «كتابِ الرهن» (٥/١٤٣)، والآخرُ في «التفسير - سورة الزمر» (٨/٥٥١)، واحتجَّ به

مسلمٌ (٢٥٢٥/٢/١٩٨) في حديثٍ عن أبي هريرة قال: «ثلاث خصال سمعتهن من رسول الله ﷺ في بني تميم...».

وتخريج البخاري لهذه الترجمة حجة في إثبات السماع.

وأيضاً: فقد قال أبو حاتم الرازي - كما في «المراسيل» (ص ٢١٥) و«الجرح والتعديل» (٤/١/٤٣١) -: «مطور الأعرج، عن عمرو بن عبسة، مرسَل، وسأله ابنه عبد الرحمن - كما في «العلل» (٩٠٨) - عن حديث رواه مطور قال: سمعت عمرو بن عبسة... فقال أبو حاتم: ما أدري ما هذا؟ لم يسمع أبو سلام من عمرو بن عبسة شيئاً، إنما يروي عن أبي أمانة، عنه».

• قلت: كذا قال أبو حاتم، والحديث الذي سأله عنه ولده: أخرجه أبو داود (٢٧٥٥)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٨٠٥)، والبيهقي (٣٣٩/٦) من طرق عن الوليد بن مسلم، قال: حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر، أنه سمع أبا سلام الأسود قال: سمعت عمرو بن عبسة يقول: صلى بنا رسول الله ﷺ إلى بعير من المغنم، فلما سلم أخذ وبرة من جنب البعير ثم قال: «ولا يحل لي من غنائمكم إلا مثل هذا الخمس، والخمس مردود فيكم».

وهذا سندٌ صحيحٌ حجةٌ.

وعبد الله بن العلاء وثقه ابن معين ودحييم ومعاوية بن صالح وأبو داود، وسئل عنه دحييم، وهو من أعرف الناس بأهل الشام فوثقه جداً، وقال عمرو بن علي الفلاس: «حديث الشاميين كله ضعيف إلا نفرًا منهم عبد الله بن العلاء بن زبر»، وسئل عنه هشام بن عمار فقال: «بخ، ثقة»، ووثقه ابن سعد والفسوي والدارقطني وابن حبان.

والوليد بن مسلم ثقة، عيب عليه أنه يُدلسُ تدليسَ التسوية، وقد صرح في جميع الإسناد كما رأيت، وقال أبو حاتم في «العلل» (٩٧٧): «الوليد عندي كثير الغلط». ولم يتفرّد به مع ذلك:

فتابعه محمد بن شعيب بن شابور، قال: ثنا عبد الله بن العلاء، قال: ثنا أبو سلام، قال: سمعت عمرو بن عبسة، فذكر مثله.

أخرجه الحاكم (٣/ ٦١٦ - ٦١٧).

ومحمد بن شعيب بن شابور كَيِّسٌ عاقلٌ من ثقات الشاميين.

فإذا أضفت إلى صحة الإسناد أن أبا سلام شامي، وكذلك عمرو بن عبسة.

ولا يمتري أحد في معاصرة أبي سلام لعمرو، وأبو سلام غير مدلس، أقول: إذا اعتبرت هذا جزمتم بصحة السماع.

يُضاف إلى هذا أن البخاري - وهو حجة في هذا الباب - روى هذا الحديث في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢/ ٥٨) قال: وقال سليمان بن عبد الرحمن، نا الوليد بن مسلم، قال: أخبرني عبد الله بن العلاء، سمع الحبشي - أراه أبا سلام - قال: حدثني عمرو بن عبسة، قال: صلى بنا النبي ﷺ إلى بعير... نحوه.

ومن عرف طريقة البخاري في «تاريخه» علم أنه أورد مثل هذا الإسناد لإثبات السماع.

أما قول أبي حاتم: «إنما يروي عن أبي أمامة، عنه»، فيشير إلى الحديث الذي رواه أبو سلام عن أبي أمامة عن عمرو بن عبسة، وذكر قصة إسلامه.

وهو عند أبي داود (١٢٧٧)، والحاكم (٣/ ٦١٧) مختصراً، والطبراني في «مُسند الشاميين» (٨٠٦، ٨٦٣)، وأبي نعيم في «الدلائل» (١٩٨).

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

فنقول: مثل هذا الإسناد لا يكون حجة في إثبات الانقطاع، إنما يكون أمانة.
والراوي قد يروي عن شيخه مباشرة، وقد ينزل فيروي عن رجل عنه، وهذا كثير
جداً في الأسانيد، فلم يأت أبو حاتم بحجة مقنعة لتثبيت قوله.
وقد روى الطبراني في «مسند الشاميين» أحاديث أخرى مسلسلة بالسماع،
وانظر الرقمين (٨٠٣، ٨٦٣).

وأيضاً: فقد ذكر ابن أبي حاتم في «المراسيل» (رقم ٦٣٦) عن أبي بكر محمد بن
خلاد، عن يحيى بن سعيد القطان، قال: «قتادة لم يصح عن معاذة»، يعني: لم يسمع
من معاذة» اهـ.

كذا قالوا!

والصواب أنه سمع منها أحاديث، منها:

ما أخرجه البخاري (١/ ٤٢١)، وأحمد (٦/ ١٢٠) من طريقين عن همام بن يحيى،
قال: حدثنا قتادة، قال: حدثني معاذة، أن امرأة قالت لعائشة: أتجزئ إحدانا صلاتها
إذا طهرت؟ فقالت: أحرورية أنت؟ ... الحديث.

وأخرجه أحمد (٦/ ٩٤، ١٤٣) من طريقين عن همام، عن قتادة به بالعنعنة.
وأخرجه ابن أبي شعبة (٢/ ٣٣٩، ٣٤٠)، والنسائي (٤/ ١٩١)، وابن ماجه
(٦٣١) من طريق علي بن مسهر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن معاذة،
بالعننة أيضاً.

ومما سمعه قتادة من معاذة أيضاً ما:

أخرجه مسلم (٧١٩/ ٧٩) من طريق سعيد بن أبي عروبة، حدثنا قتادة، أن

معاذة حدّثتهم عن عائشة، قالت: كان رسولُ الله ﷺ يصلي الضحى أربعاً، ويزيد ما شاء الله.

وأخرجه النَّسائيُّ في «الكبرى» - كما في «أطرافِ المزيّ» (١٢ / ٤٣٦) - ، وأبو عَوانة (٢ / ٢٦٧)، وأحمدُ (٦ / ١٤٥، ١٦٨، ٢٦٥)، وعبدُ الرزاق في «المصنّف» (ج ٣ / رقم ٤٨٥٣)، والبيهقيُّ (٣ / ٤٧) من طريقٍ عن قتادة، عن مُعاذة، عن عائشة. ورواه عن قتادة: «همامُ بنُ يحيى، ومَعمرُ بنُ راشدٍ».

• قلت: فينبغي أن تكونَ هذه الأسانيدُ حُجّةً عليهما في إثباتِ السماعِ، والله أعلم.

وأيضاً: فقد قال شعبةٌ وأحمدُ، وأبو داودَ في «سننِه» (٥١٩٠): إن قتادةَ لم يسمِعْ من أبي رافعٍ، قال أحمدُ: «بينهما خلاصٌ والحسنُ». وكذلك قال الدارقطنيُّ في «العللِ» (١١ / ٢٠٩). وليس كما قالوا!

فقد أخرج البخاريُّ (١٣ / ٥٢٢) من طريقِ المعتمرِ بنِ سليمان، قال: سمعتُ أبي يقول: حدّثنا قتادةُ أن أبا رافعٍ حدّثه أنه سمِعَ أبا هُريرةَ ؓ يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إن اللهَ كتبَ كتاباً قبل أن يخلُقَ الخلقَ: إن رحمتي سَبَقَتْ غضبي، فهو مكتوبٌ عنده فوقَ العرشِ».

وكذلك: أخرج ابنُ ماجه (٤٠٨٠)، والتِّرْمِذِيُّ (٣١٥٣)، وأحمدُ (٢ / ٥١٠ - ٥١١)، والحاكمُ (٤ / ٤٨٨)، وابنُ حِبَّانَ (ج ١٥ / رقم ٦٨٢٩)، والطبريُّ في «تفسيره» (١٦ / ٢١) من طريقٍ عن قتادة، قال: حدّثنا أبو رافعٍ، عن أبي هُريرةَ، وذكر حديثاً في ياجوجَ ومأجوجَ.

وسنّده صحيحٌ.

وصرح قتادةٌ بالتحديث عند ابنِ ماجه وابنِ جَبَّان وغيرهما.

وأيضًا: ففي ترجمة «حفص بن عبيد الله بن أنس» قال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (١/٢/١٧٦) سمعت أبي يقول: «لا يُدرى سمع من جابرٍ وأبي هُريرة أم لا؟ ولا يَثْبُتُ له السماعُ إلّا من جدّه أنس بن مالكٍ» اهـ.

مع أنه قد ثَبَتَ سماعه من جابر بن عبد الله في «صحيح البخاري»، فقد رَوَى في «علامات النبوة» (٦/٦٠٢) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري: أخبرني حفص بن عبيد الله، أنه سمع جابرًا، وساق حديثًا في صنع المنبر، وحينئذ الجذع. وأيضًا: فقد نقل ابنُ أبي حاتمٍ في «المراسيل» (ص ٢٠٣، ٢٠٤) عن شعبة ويحيى القطان ويحيى بن معين وأبي حاتم الرازي أنهم أنكروا سماع مجاهدٍ من عائشة رضي الله عنها.

وهم متعقبون بما أخرجه البخاري في «كتاب العمرة» (٣/٥٩٩) قال: حدّثنا قُتيبة، حدّثنا جريرٌ، عن منصورٍ، عن مجاهدٍ قال: دخلتُ أنا وعروة بن الزبير المسجدَ، فإذا عبدُ الله بنُ عمر رضي الله عنهما جالسٌ إلى حجرة عائشة، وإذا ناسٌ يصلون في المسجد صلاة الضحى، قال: فسألناه عن صلاتهم، فقال: بدعةٌ، ثم قال له: كم اعتمر رسولُ الله ﷺ؟ قال: أربعًا، إحداهن في رَجَب، فكرهنا أن نردَّ عليه، قال: وسمعنا استئذانَ عائشة أمِّ المؤمنين في الحُجرة، فقال عروة: يا أمّاه... يا أمِّ المؤمنين، ألا تسمعين ما يقولُ أبو عبد الرحمن؟! قالت: ما يقول؟ قال: يقول: إن رسولَ الله ﷺ اعتمر أربعَ عُمُرَاتٍ إحداهن في رَجَب، قالت: يرحمُ الله أبا عبد الرحمن! ما اعتمر عمرةً إلّا وهو شاهِدُهُ، وما اعتمر في رَجَب قطُّ» اهـ.

فينبغي أن يكون هذا الإسناد حجة عليهم.

وأيضاً: فقد نقل ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ٧١) عن ابن معين وأبي حاتم قالا: إن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر، وقال أبو حاتم: «يدخل في المسند على المجاز»، ويقصد: أن فيه شوب اتصال، ونقل الحافظ في «التهذيب» (٤/ ٨٧) عن الواقدي قال: «لم أر أهل العلم يصححون سماع ابن المسيب من عمر».

فقال الحافظ: «قد وقع لي بإسناد صحيح لا مطعن فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر»، ثم روى بإسناده إلى مسدد في «مُسْنَدِهِ» عن ابن أبي عدي، ثنا داود، وهو ابن أبي هند، عن سعيد بن المسيب قال: سمعت عمر بن الخطاب على هذا المنبر يقول: «عسى أن يكون بعدي أقوامٌ يكذبون بالرجم يقولون: لا نجدُه في كتاب الله، لو لا أن أزيد في كتاب الله ما ليس فيه لكتبت أنه حق، قد رجم رسول الله ﷺ، ورجم أبو بكر ورجمت».

قال الحافظ: هذا الإسناد على شرط مسلم. اهـ.

وقال الحاكم في «المستدرک» (١/ ١٢٦): «فأما سماع سعيد من عمر فمُخْتَلَفٌ فيه، وأكثر أئمتنا على أنه قد سَمِعَ منه، وهذه ترجمة معروفة في المسانيد» انتهى.

وقد نقل ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص ٧٢) حجة يحيى بن معين في نفي السماع، فقال عباس الدوري لابن معين: هو يقول - يعني ابن المسيب - وُلِدْتُ لستين مَضْتًا من خلافة عمر؟ قال يحيى: ابن ثمان سنين يحفظ شيئاً!

فنقول: نعم، وما يفعل بصغار الصحابة كمحمود بن الربيع والحسن والحسين ومن جرى في مضمارهم؟

وصحة السماع تُقاسُ باعتبار التمييز كما عليه أهل المعرفة، والله أعلم.

وأيضًا: فقد قال الشافعيُّ في «الأم» (٥٧/١): «لم يسمع سليمانُ بنُ يسارٍ من عائشةَ حرًا قطُّ» اهـ.

وقد ثبت سماعه منها في «صحيح البخاريّ» و«صحيح مسلم». فأخرج البخاريُّ (٣٣٢/١) في «كتاب الوضوء» قال: حدّثنا قتيبةُ، قال: حدّثنا يزيدُ، قال: حدّثنا عمرو بنُ ميمونٍ، عن سليمانَ قال: سمعتُ عائشةَ (ح) وحدّثنا مسددٌ، قال: حدّثنا عبدُ الواحدِ، قال: حدّثنا عمرو بنُ ميمونٍ، عن سليمانَ بنِ يسارٍ، قال: سألتُ عائشةَ عن المنّيِّ يُصيبُ الثوبَ؟... الحديث.

وأخرجه مسلمٌ (١٩٧/٣ - شرح النووي) قال: حدّثنا أبو بكرٍ بنُ أبي شيبةَ، حدّثنا محمدُ بنُ بشرٍ، عن عمرو بن ميمونٍ، قال: سألتُ سليمانَ بنَ يسارٍ عن المنّيِّ يُصيبُ ثوبَ الرجلِ أيغسله أم يغسل الثوبَ؟ فقال: أخبرتني عائشةُ... وساق الحديث.

والأمثلة على ذلك يطول سردها.

فهذا يدلُّ على أن المعتبرَ في هذا الباب هو الإسنادُ دون غيره، وما يذكره العلماءُ نفيًا وإثباتًا إنما يعتمدون فيه على الأسانيد، واللّه أعلم.

وأيضًا: فقد ذكر المزيُّ في «التهذيب» (١٤٠/٣) في ترجمة «إسماعيلَ ابنِ عبدِ الكريم» عن ابنِ مَعِينٍ أنه قال فيه: «ثقةٌ، رجلٌ صدّق، والصحيفةُ التي يرويها عن وهبٍ، عن جابرٍ ليست بشيءٍ، إنما هو كتابٌ وقع إليهم، ولم يسمع وهبٌ من جابرٍ شيئًا».

فتعقبه المزيُّ قائلًا: «روى أبو بكرٍ بنُ خزيمةَ في «صحيحه» (١٣٣) عن محمد بن يحيى، عن إسماعيل بن عبد الكريم، عن إبراهيم بن عقيل، عن أبيه، عن

وهب بن مُنبه قال: هذا ما سألتُ عنه جابر بن عبد الله، وأخبرني أن النبي ﷺ كان يقول: «أوَكُوا الأسقية، وغلّقوا الأبواب...» الحديث.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ إلى وهب بن مُنبه. وفيه ردٌّ على مَنْ قال: إنه لم يسمَعْ من جابر، فإن الشهادة على الإثباتِ مقدّمة على الشهادة على النفي، وصحيفة همام عن أبي هريرة مشهورة عند أهل العلم، ووفاء أبي هريرة قبل وفاة جابر، فكيف يُستنكرُ سماعه منه، وكانا جميعاً في بلدٍ واحدٍ؟ انتهى.

• قلت: وهذا كلامٌ نفيسٌ، يدلُّ على ما ذكرته في مطلع هذا البحث: أن صحّة السند في إثبات السماع مقدّمة على نفي العالم.

ولكن الحافظُ ابنُ حَجَرٍ اعترض على المزيّ في هذا، فقال في «تهذيب التهذيب» (٣١٦/١): «أما إمكانُ السماعِ فلا ريبَ فيه، ولكن هذا في همام، فأما أخوه وهبُ الذي وقّع فيه البحثُ فلا ملازمةَ بينهما، ولا يحسُنُ الاعتراضُ على ابنِ معينٍ بذلك الإسناد، فإن الظاهرَ أن ابنَ معينٍ كان يغلّطُ إسماعيلَ في هذه اللفظة عن وهب: «سألتُ جابرًا»، والصوابُ عنده: «عن جابرٍ». انتهى كلامه.

ولم يصنَعْ الحافظُ شيئاً؛ لأن ابنَ معينٍ لم يذكرْ مُستندَه في ذلك، فإذا كان الراوي ثقةً، وهو وشيخُه أبناءُ بلدٍ واحدٍ، وتعاصرا طويلاً، وصرَحَ بسماعه فكيف يرد عليه قوله؟

ولو فتحنا هذا البابَ لدَخَلَ علينا شرٌّ كثيرٌ، فالصوابُ إعمالُ القاعدة، وعدمُ تعطيلها. واللّهُ أعلم.

وأيضاً: فقال ابنُ أبي حاتمٍ في «المراسيل» (ص ٣٩ - ٤٠): «حدّثنا محمدُ بنُ أحمدَ بنِ البراء، قال: سئل عليُّ بنُ المديني عن حديثِ الأسودِ بنِ سريع،

فقال: الحسنُ لم يسمع من الأسود بن سريـع؛ لأن الأسود بن سريـع خرج من البصرة أيام عليٍّ عليه السلام، وكان الحسنُ بالمدينة، قلتُ له: قال المبارك - يعني: ابن فضالة - في حديث الحسن، عن الأسود بن سريـع، قال: أتيتُ النبيَّ صلى الله عليه وآله فقلتُ: إني حمِدْتُ ربي بمحامد: «أخبرني الأسود»، فلم يعتمدْ على المبارك في ذلك» اهـ.

ونقل المزيّ في «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٢٢) عن أبي عبد الله بن منده أنه قال: «لا يصحُّ سماعُ الحسنِ منه».

ورأيتُ في «معجم الصحابة» لابن قانع (ج ٨/ ق ١٢٨/ ١) في ترجمة «عتبة بن غزوان» أن ابن قانع قال: «لم يدرك الحسنُ عتبة بن غزوان، ولم يدرك الحسنُ أيضًا الأسود بن سريـع».

وساق الحافظ في «التهذيب» (١/ ٣٣٩) بعض الروايات في وفاة الأسود بن سريـع ثم قال: «وكل هذا يدلُّ على أن الحسن وأقرانه لم يلحقوه» اهـ.

● قلتُ: كذا تابعا على نفى السماع، وأظهرهم حجة في ذلك هو عليُّ بن المديني، وأنه استدل على نفى السماع بأن الأسود بن سريـع خرج من البصرة لما كان الحسن بالمدينة، فلما قيل له: إن المبارك بن فضالة يروي عن الحسن قال: ثنا الأسود فلم يعبأ بهذا التصريح، ومعه حق في ذلك؛ لأن المبارك يُضعف من قبل حفظه، ولا يُعتمد على مثله في مباحث الاتصال، ومعنى هذا أنه لو روى عن الحسن أحد الثقات، فذكر التصريح بالتحديث لقبَّله عليُّ بن المديني كما قبل حديث الحسن، عن أبي بكرة، وتقدم ذكره.

فقد وجدتُ سندًا صحيحًا فيه تصريحُ الحسن بالسماع من الأسود.

فأخرج النسائي في «الكبرى» (٥/ ١٨٤ - كتاب السير)، ومن طريقه الطحاويُّ

في «مشكل الآثار» (١٦٣/٢) قال: أخبرني زياد بن أيوب، قال: حدثنا هشيم، أنبأ يونس، عن الحسن قال: حدثنا الأسود بن سريع، قال: كنا في غزاة، فأصبنا وقتلنا من المشركين حتى بلغ بهم القتل إلى أن قتلوا الذرية، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: «ما بال أقوام بلغ بهم القتل إلى أن قتلوا الذرية، ألا لا تقتلن ذرية»، قيل: لم يا رسول الله؟ أليس هم أولاد المشركين؟ قال: «أوليس خياركم أولاد المشركين؟».

وتابعه عمرو بن عون، ثنا هشيم، أنبأ يونس بن عبيد، عن الحسن، ثنا الأسود بن سريع، وذكر الحديث.

أخرجه الحاكم (١٢٣/٢) قال: حدثنا أبو بكر محمد بن المؤمل بن الحسن، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا عمرو بن عون.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

• قلت: وشيخ الحاكم ترجمه الذهبي في «السير» (٢٣/١٦ - ٢٤) وقال: «الإمام، رئيس نيسابور... أحد البلغاء والفصحاء».

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ويظهر أنه متمسك.

والفضل بن محمد الشعراني، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦٩/٢/٣): «كتب عنه بالرأي، وتكلموا فيه»، وقال ابن الأخرم: «صدوق غال في التشيع»، وقال الحاكم: «ثقة مأمون، لم يطعن في حديثه بحجة»، أما الحسين القباني فرماه بالكذب، فتعقبه الذهبي في «السير» (٣١٩/١٣) فقال: «بالغ»، فهذا عاضد والتعويل على رواية زياد بن أيوب.

أما قول الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين»، فليس كذلك؛ لأن مسلماً لم يرو شيئاً لعمرو بن عون، عن هشيم، والبخاري لم يرو شيئاً لهشيم عن يونس بن عبيد،

وهما معًا لم يرويا شيئًا للحسن عن الأسود بن سريع.

ثم رأيت ترجمة «الأسود بن سريع» في «التاريخ الكبير» (١/ ١ / ٤٤٥) للبخاري، فقال: «قال لنا مسلم، عن السري بن يحيى، حدّثنا الحسن، حدّثنا الأسود، أنه غزا مع النبي ﷺ أربع غزوات، يُعد في البصريين، وقال لنا مسلم: حدّثنا السري بن يحيى، قال: حدّثنا الحسن، قال: حدّثنا الأسود، وكان شاعرًا، أول من قصّ في هذا المسجد».

ورواه البخاري في «التاريخ الصغير» (١/ ٨٩) بذات السند. وهذا سند صحيح حجة.

وقصد البخاري بإيراده هو إثبات السماع، وهو حجة في هذا الباب. والسري بن يحيى ثقة ثبت، آذى الأزدي نفسه لما تكلم فيه، فقال ابن عبد البر: «هو أوثق من الأزدي بمئة مرة».

فمثل هذا الإسناد ينبغي أن يكون حجة على نفاة السماع، أما جعل أقوالهم حجة على الأسانيد الصحيحة، ففيه من الفساد ما لا يخفى، والعلم عند الله تعالى.

وأيضًا: فقال الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٣٧٣): «سألت محمدًا - يعني: البخاري - وقلت له: محمد بن المنكدر سمع من عائشة؟ فقال: نعم، روى مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن محمد بن المنكدر، قال: سمعت عائشة».

فهذا البخاري أثبت السماع لوقوعه في إسناد حديث، مع أن العلماء تكلموا في سماع مخرمة من أبيه، فدلنا ذلك أن الأسانيد هي الحجة في إثبات الاتصال أو الانقطاع.

وقد أشبعت هذا البحث تحريرًا في «تنبيه الهاجد» (٢١٢٤).

ثم رأيت ابنَ رجبٍ في «جامع العلوم» (٢/ ١١٠ - ١١١) ذكر هذا الطريق وقال: «وهذا في الظاهرِ إسنادٌ جيدٌ متصلٌ، ورواؤه ثقاتٌ مشهورون، وقد صرح فيه بالسماع، وقد ذكرَ البخاريُّ في «تاريخه» أن يحيى بن أبي المطاع سمع من العرياضِ اعتمادًا على هذه الرواية، إلَّا أن حُفَّازَ أهلِ الشَّامِ أنكروا ذلك، وقالوا: يحيى بنُ أبي المطاع لم يسمَعْ من العرياضِ ولم يقله، وهذه الروايةُ غلطٌ، وممن ذكر ذلك: أبو زُرْعَةَ الدمشقيُّ وحكاه عن دُحَيْمٍ، وهؤلاء أعرفُ بشيوخهم من غيرهم، والبخاريُّ يقعُ له في «تاريخه» أوهاَمٌ في أخبارِ أهلِ الشَّامِ» اهـ.

فقد مال ابنُ رجبٍ إلى ترجيحِ الانقطاع، ولا يظهرُ لي حَسَبَ ما قدمتُ. واللَّه أعلم.

٣ - مُهَاصِرُ^(١) بَنُ حَبِيبٍ، عن العرياضِ مثله:

أخرجه ابنُ أبي عاصمٍ في «السنة» (٢٨، ٢٩، ٥٩، ٤٣، ١٠)، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ١٨ / رقم ٦٢٣)، وفي «مسند الشاميين» (٦٩٧) من طريقِ إسماعيلَ بنِ عياشٍ وأبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، قالوا: ثنا أرطاة بن المنذر، عن المُهَاصِرِ بنِ حَبِيبٍ، عن العرياضِ بنِ سارية، فذكره.

قال شيخنا الألباني - حَفِظَهُ اللَّهُ - في «ظلال الجنة»: «إسنادهُ صحيحٌ».

والمهَاصِرُ وثَّقَهُ ابنُ جَبَّانَ (٧/ ٥٢٥ - ٥٢٦)، ونقل ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٤/ ١ / ٤٤٠) عن أبيه قال: «لا بأس به».

٤ - عبدُ اللَّهِ بنُ أبي بلالٍ، عن العرياضِ مثله:

أخرجه أحمدُ (٤/ ١٢٧)، والطَّبْرَانِيُّ (ج ١٨ / رقم ٦٢٤) قال: حدَّثنا أحمدُ

(١) بالصاد المهملة، وتصحف بالجيم، وانظر: «تبصير المتنبه» (٤/ ١٣٢٦).

ابنُ محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقيّ، قالوا: ثنا حيوةُ بنُ شريح الحمصيّ، ثنا بقیةُ بنُ الوليد، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن أبي بلال. وهذا سندٌ رجاله ثقاتٌ.

لكن بقیةٌ يدلّسُ تدليسَ التسوية، وقد عنعنَ كلَّ الإسنادِ.

وعبدُ الله بنُ أبي بلالٍ، لم يوثقه إلّا ابنُ حبان (٤٩ / ٥).

[تنبيه]: وقع في «المعجم»: «عبد الرحمن» والصواب: «عبد الله».

٥ - جُبَيْرُ بنُ نَفِيرٍ، عن العِرباضِ مثله:

أخرجه ابنُ أبي عاصم (٣٤)، والطَّبْرَانِيُّ (ج ١٨ / رقم ٦٤٢) من طريق عيسى بن يونس، عن أبي حمزة الحِمَصيّ، عن شعوذ الأزديّ، عن خالد بن معدان، عن جُبَيْرِ بنِ نَفِيرٍ.

وأخرجه أبو نُعيمٍ في «المستخرج» (٣٧ / ١) من هذا الوجه ببعضه.

وهذا سندٌ رجاله ثقاتٌ، إلّا شعوذ الأزديّ، فترجمه ابنُ أبي حاتم (٣٩٠ / ١ / ٢)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وذكره ابنُ حبان في «الثقات» (٤٥١ / ٦ - ٤٥٢)!

• قلت: وهذا الوجه والسابق عليه من وجوه الاختلافِ على خالد بن معدان في إسناده، والراجحُ روايةُ خالد بن معدان عن عبد الرحمن بن عمرو، وحُجْر بن حُجْر كما تقدّم. والله أعلم.

وله شاهدٌ عن رجلٍ من الأنصارِ من أصحابِ رسولِ الله ﷺ الذين وقعوا إلى الشام، قال: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً مَضَتْ مِنْهَا الْجُلُودُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعَيُونُ، وَوَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، أَوْ قَالَ: الصَّدُورُ، فَقُلْنَا، أَوْ قَالَ قَائِلُنَا: كَأَنَّ هَذِهِ مِنْكَ وَدَاعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَمَاذَا تَعْهَدُ لَنَا؟ قَالَ: «أَنْ تَتَّقُوا اللَّهَ وَتَتَّبِعُوا سُنَّتِي وَسُنَّةَ الْخُلَفَاءِ مِنْ

بعدي الهادية المهدية، وعَضُّوا عليها بالنواجذ، واسمعوا لهم وأطيعوا، وإن كل بدعة ضلالة».

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مُسْنَدِهِ» (ق ١٠ / ١) قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ رَجُلٍ سَمَاهُ أَحْسِبُهُ قَالَ: سَعِيدُ بْنُ خُثَيْمٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقد خولف عوفٌ.

خالفه أبو الأشهب جعفر بن حيان فقال: حدثني سعيد بن خثيم، عن رجلٍ من أهل الشام، أن رجلاً من أصحابه حدثه قال: خَطَبَنَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فذكره.

أخرجه الحارث في «مُسْنَدِهِ» (١٠ / ١)، ومن طريقه ابن عبد البر في «الجامع» (٢٣١٠).

وسنده ضعيفٌ مجهولٌ.

وبالجملة: فالحديث صحيحٌ، لا يُرتابُ في ذلك.

وقد صححه جماعةٌ من أهل العلم سبقَ ذكرُ بعضهم، ونذكرُ آخرينَ معهم.

فنقل ابن عبد البر في «الجامع» (١٨٢ / ٢) عن البزار أنه قال: «حديثُ عرياض بن سارية في الخلفاء الراشدين حديثٌ ثابتٌ».

وعلق ابن عبد البر قائلاً: «وهو كما قال البزار: حديثُ عرياضٍ حديثٌ ثابتٌ».

وأفاد ابن كثير في «تحفة الطالب» (ص ١٦٣)، والزرکشي في «المعتبر» (ص ٧٨)، والحافظ في «موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر» (١٣٩ / ١) أن أبا العباس الدغوليَّ صححه أيضًا.

وقال أبو إسماعيل الهروي: «هو من أجود حديثٍ لأهل الشام وأحسنه»، وكذا

صححه ابنُ الملقّن في «البدْرِ المنيرِ» (ج٦/ق٢٢٦/١ - ٢).

[تنبيه]: قال الحافظُ في «تخريجِ أحاديثِ المختصرِ» (١/١٣٦): «قوله في الإجماعِ الخاصِّ قالوا: «عليكم بسنتي وسنةُ الخلفاءِ الراشدينَ من بعدي»، قال: ولم أرَ في شيءٍ من الطرقِ لفظاً: «من بعدي»!

وقد وقع هذا اللفظُ عند الحاكمِ (١/٩٦) من روايةِ ضَمْرَةَ بنِ حَبِيبٍ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ عمرو.

ووقعَ أيضاً عند أبي نُعيمٍ في «الحلية» (٥/٢٢٠ - ٢٢١) من روايةِ أبي عاصمٍ النبيلِ، عن ثورِ بنِ يزيدٍ، عن خالدِ بنِ معدانٍ، وقد مرَّ تخريجُه.

وقال الحاكمُ في «المستدرَكِ» (١/٩٧ - ٩٨): «وقد استقصيتُ في تصحيحِ هذا الحديثِ بعضَ الاستقصاءِ، على ما أدّى إليه اجتهادي.. كما قال إمامُ أئمةِ الحديثِ شعبةٌ في حديثِ عبدِ اللَّهِ بنِ عطاءٍ، عن عقبةِ بنِ عامرٍ لما طلبه بالبصرةِ والكوفةِ والمدينةِ ومكةَ، ثم عاد الحديثُ إلى شهرِ بنِ حَوْشبٍ فتركه، ثم قال شعبةٌ: لأنَّ يصحَّ لي مثلُ هذا عن رسولِ اللَّهِ ﷺ كان أحبَّ إليَّ من والدي وولدي والناسِ أجمعين، وقد صحَّ هذا الحديثُ، والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى اللهُ على محمدٍ وآلِهِ أجمعين» اهـ.

• قلت: وما أشارَ إليه الحاكمُ من قصةِ شعبةٍ في طلبِ هذا الحديثِ الواحدِ، فإنها نفيسةٌ جدًّا تدلُّ على عنايةِ هذا الإمامِ بالحديثِ، وبذلهِ نفسه في سبيلِ ضبطهِ وتصحيحهِ، فأنا أسوقُ القصةَ تكميلاً للفائدةِ، ولا حول ولا قوةَ إلا بالله.

فأخرج ابنُ عَدِيٍّ في «الكامِلِ» (٤/١٣٥٤ - ١٣٥٥)، وابنُ حِبَّانٍ في «المجروحينَ» (١/٢٩ - ٣٠) والسياقُ له، والعُقَيْلِيُّ في «الضعفاءِ» (٢/١٩٢)،

والخطيبُ في «الكفاية» (ص ٤٠٠ - ٤٠١)، وفي «الرحلة في طلب الحديث» (ص ١٤٨ - ١٤٩)، وأبو موسى المديني في «اللطائف» (ج ٧/ ق ٨٤/ ٢) من طريق أبي الحارث الوراقِ نصر بن حمادٍ قال: كنا ببابِ شعبةٍ ومعِي جماعةٌ، وأنا أقولُ لهم: حدِّثنا إسرائيلُ، عن أبي إسحاقَ، عن عبدِ اللهِ بنِ عطاءٍ، عن عقبةَ بنِ عامرٍ في الوضوءِ عن النبيِّ ﷺ قال: فَلَطَمَنِي شعبةٌ لطمَةً ودخلَ الدارَ، ومعه عبدُ اللهِ ابنُ إدريسَ، قال: ثم خرج بعد ذلك وأنا قاعدٌ أبكي، فقال لعبدِ اللهِ بنِ إدريسَ: هو بعدُ يبكي! فقال عبدُ اللهِ: إنك لطمتَ الرجلَ! فقال: إنه لا يدري ما يحدثُ، إني سمعتُ أبا إسحاقَ يحدثُ بهذا الحديثِ عن عبدِ اللهِ بنِ عطاءٍ، فقال لأبي إسحاقَ: مَنْ عبدُ اللهِ بنُ عطاءٍ هذا؟ فغَضِبَ، فقال مِسْعَرٌ: إن عبدَ اللهِ بنَ عطاءٍ حيٌّ بمكةَ، قال: فخرجتُ من سنتي إلى الحجِّ ما أريدُ إلَّا الحديثَ، فأُتيتُ مكةَ، فسألتُ عن عبدِ اللهِ بنِ عطاءٍ، فدخلتُ عليه، فإذا فتى شابٌّ، فقلت: أيُّ شيءٍ حدَّثني عنك أبو إسحاقَ؟ فقال لي: نعم، قلتُ: لَقِيتَ عُقْبَةَ بنَ عامرٍ؟ قال: لا، ولكن سعدُ بنُ إبراهيمَ حدَّثنيهِ، قال: فأُتيتُ مالكَ بنَ أنسٍ - وهو حاجٌّ - فسألتُهُ عن سعدِ بنِ إبراهيمَ، فقال لي: ما حجَّ العامَ، فلما قضيتُ نُسْكَي مضيتُ إلى المدينةَ، فأُتيتُ سعدَ بنَ إبراهيمَ، فسألتُهُ عن الحديثِ فقال لي: هذا الحديثُ من عندكم خَرَجَ، فقلتُ له: كيف؟ قال: حدَّثني زيادُ بنُ مَخْرَاقٍ، قلتُ: دَمَرُ عليٍّ هذا الحديثَ، مرَّةً كوفيٌّ، ومرَّةً مكيٌّ، ومرَّةً مدنيٌّ، قال: فَقَدِمْتُ البصرةَ، فأُتيتُ زيادَ بنَ مَخْرَاقٍ فسألتُهُ عن الحديثِ فقال: لا تُرَدِّه، فقلتُ: ولم؟ قال: لا ترده، فقلتُ: ليس منه بُدٌّ، قال: حدَّثني شهرُ بنُ حَوْشَبٍ، قلتُ: دَمَرُ عليٍّ هذا الحديثَ، واللَّهِ لو صحَّ هذا الحديثُ كان أحبَّ إليَّ من أهلي ومالي.

وفي لفظٍ لابنِ حَبَّانَ: قال نصرُ بنُ حمادٍ: جلسنا على بابِ شعبةٍ نتذاكِرُ السَّنَةَ،

فقلت: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَقَبَةَ بْنِ عَامِرٍ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ دَخَلَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَ»،
فَخَرَجَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَأَنَا أُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَصَفَّعَنِي ثُمَّ قَالَ: يَا مَجْنُونُ،
سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يَحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَقَبَةَ بْنِ عَامِرٍ، فَقُلْتُ: يَا
أَبَا إِسْحَاقَ، سَمِعْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَطَاءٍ يَحَدِّثُ عَنْ عَقَبَةَ بْنِ عَامِرٍ؟ قَالَ: سَمِعْتُ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَطَاءٍ، قُلْتُ: عَبْدُ اللَّهِ سَمِعَ عَقَبَةَ بْنَ عَامِرٍ؟ فَقَالَ: اسْكُتْ، فَقُلْتُ: لَا
أَسْكُتُ، فَالْتَفَتُ إِلَى مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ، فَقَالَ: يَا شُعْبَةُ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءٍ حَيٌّ بِمَكَّةَ،
فَخَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَطَاءٍ، فَقُلْتُ: حَدِيثُ الْوُضُوءِ، فَقَالَ: عَقَبَةُ بْنُ
عَامِرٍ؟ فَقُلْتُ: يَرَحِمُكَ اللَّهُ، سَمِعْتَ مِنْهُ؟ قَالَ: لَا، حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ،
فَمَضَيْتُ فَلَقِيتُ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ، فَقُلْتُ: حَدِيثُ الْوُضُوءِ، فَقَالَ: مَنْ عِنْدَكُمْ خَرَجَ،
حَدَّثَنِي زِيَادُ بْنُ مِخْرَاقٍ، فَانْحَدَرْتُ إِلَى الْبَصْرَةِ، فَلَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مِخْرَاقٍ وَأَنَا شَحْبُ
اللونِ وَسِخُ الثِّيَابِ كَثِيرُ الشَّعْرِ، فَقَالَ: مَنْ أَيْنَ؟ فَحَدَّثْتُهُ الْحَدِيثَ، فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ
مِنْ حَاجَتِكَ، قُلْتُ: فَمَا بَدُّ؟ قَالَ: لَا حَتَّى تَذْهَبَ تَدْخُلُ الْحَمَامَ، وَتَغْسِلُ ثِيَابَكَ، ثُمَّ
تَجِيءُ فَأَحْدِثُكَ بِهِ، قَالَ: فَدَخَلْتُ الْحَمَامَ، وَغَسَلْتُ ثِيَابِي ثُمَّ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي
شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، قُلْتُ: شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ عَمَّنْ؟ قَالَ: عَنْ أَبِي رِيحَانَةَ، قَالَ: قُلْتُ:
هَذَا حَدِيثٌ صَعِدَ ثُمَّ نَزَلَ، دَمَرُوا عَلَيْهِ، لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ» اهـ.

• قُلْتُ: وَنَصْرُ بْنُ حَمَادٍ الْوَرَّاقُ وَاهٍ، لَكِنَّ الْعُلَمَاءَ كَانُوا يَتَسَامَحُونَ فِي مِثْلِ
هَذِهِ الْحِكَايَاتِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ هَذِهِ الْقِصَّةِ مَا ذَكَرَهُ الْمِزِّيُّ فِي «تَحْفَةِ
الْأَشْرَافِ» (٩٠ / ٨) قَالَ: «وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ: سَأَلْنَا أَبَا إِسْحَاقَ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ الَّذِي رَوَى عَنْ عَقَبَةَ: كُنَّا نَتَنَاقَشُ رِعَايَةَ الْإِبِلِ؟ فَقَالَ: شَيْخٌ
مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ حَدَّثَنِيهِ، قَالَ شُعْبَةُ: فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَطَاءٍ، فَقُلْتُ: سَمِعْتَهُ مِنْ

عقبة؟ قال: لا، حدَّثنيهِ سعدُ بنُ إبراهيمَ، فلقيتُ سعدًا فسألتُهُ، فقال: حدَّثني زيادُ بنُ مخرقٍ، فلقيتُ زيادَ بنَ مخرقٍ فسألتُهُ، فقال: حدَّثني رجلٌ عن شهرِ بنِ حوشبٍ، يعني: عن عقبةَ بنِ عامرٍ اهـ.

وقد أخرج ابنُ ماجه (٤٧٠) الحديثَ دونَ القصّةِ من طريقِ أبي بكرِ بنِ عياشٍ، عن أبي إسحاق، عن عبدِ اللَّهِ بنِ عطاءٍ، عن عقبةَ بنِ عامرٍ، عن عمرَ بنِ الخطّابِ مرفوعًا.

* * *

٣٢ - «عن ابن عباس قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المئين فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطرَ بسمِ الله الرحمن الرحيم، ووضعتموها في السبع الطول، ما حملكم على ذلك؟ فقال عثمان: كان رسول الله ﷺ مما يأتي عليه الزمان وهو تنزلُ عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزلَ عليه شيء دعا بعض من كان يكتبُ فيقول: ضَعُوا هَؤُلَاءِ الآياتِ في السورة التي يُذَكِّرُ فيها كذا وكذا، وكانت الأنفال من أوائل ما أنزلت بالمدينة، وكانت براءة من آخر القرآن، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، فظننتُ أنها منها، فقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها، فمن أجل ذلك قرنْتُ بينهما ولم أكتب بينهما سطرَ بسمِ الله الرحمن الرحيم، فوضعتها في السبع الطول.

* * *

• منكر:

أخرجه أبو داود (٧٨٦، ٧٨٧)، والنسائي في «الفضائل» (٣٢)، والترمذي (٣٠٨٦)، وأحمد (١/٥٧، ٦٩)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ق٤٧/٢)، وعمر بن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/١٠١٥ - ١٠١٦)، وابن حبان (٤٣)، والحاكم (٢/٢٢١، ٢٣٠)، وأبو جعفر النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص ١٦٠)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٢٠١ - ٢٠٢)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص ٣١ - ٣٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/٤٢)، وفي «المعرفة» (٢/٣٦٤ - ٣٦٥)، وأبو عمرو الداني في «البيان في عدّ آي القرآن» (ص ٢٣) مختصراً، والخطيب في «الموضح» (١/٣٣٨) من طريق عوف بن أبي جميلة الأ

عرايي، قال: قال ابن عباسٍ: قلتُ لعثمان... فذكره.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن، لا نعرفه إلا من حديث عوف، عن يزيد الفارسي، عن ابن عباس. ويزيد الفارسي هو من التابعين من أهل البصرة، ويزيد بن أبان الرقاشي هو من التابعين من أهل البصرة، وهو أصغر من يزيد الفارسي، ويزيد الرقاشي إنما يروي عن أنس بن مالك» اهـ.

● قلت: واختلف العلماء: هل يزيد الفارسي هو يزيد بن هرمز أم هما رجلان؟ فذهب ابن مهدي وأحمد وابن المديني ومحمد بن المثنى وابن سعد إلى أنهما واحد، وكذلك ذهب الترمذي؛ فإنه روى حديثاً في «الشمائل» (٣٩٢) في وصف النبي ﷺ من طريق عوف الأعرابي، عن يزيد الفارسي، وكان يكتب المصاحف، عن ابن عباس. وقال الترمذي: «ويزيد الفارسي هو يزيد بن هرمز، وهو أقدم من يزيد الرقاشي، وروى يزيد الفارسي عن ابن عباس أحاديث، ويزيد الرقاشي لم يدرك ابن عباس، ويزيد بن أبان الرقاشي هو يروي عن أنس بن مالك، ويزيد الفارسي ويزيد الرقاشي كلاهما من أهل البصرة» اهـ.

وأنكر ذلك يحيى القطان وابن معين وأبو حاتم وعمر بن علي الفلاس.

ومال إليه الخطيب في «الموضح» فقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيدي: قيل ليحيى بن معين وأنا أسمع: يزيد الفارسي روى عنه أحد غير عوف؟ قال: لا، قلت ليحيى: فإنهم يزعمون أن يزيد بن هرمز هو يزيد الفارسي الذي روى عنه الزهري وقيس بن سعد حديث نَجْدَة؟ قال: باطل كذب، شيء وضعوه، ليس هو ذاك» اهـ.

وجمعهما البخاري في ترجمة واحدة موافقاً أحمد وابن المديني وغيرهما.

فخرج صنيعة الشيخ العلامة ذهبي العصر المعلمي اليماني في تعليقه على

«الموضح» فقال: «جمع البخاريّ الاسمين يزيد بن هرمز ويزيد الفارسيّ في ترجمة، لكن ميله إلى أنهما لرجلين، ذكر عن ابن المدينيّ أنه أخبر يحيى القطان بقول ابن مهديّ، قال: فلم يعرفه، قال: وكان - يعني الفارسي - يكون مع الأمراء، وأسند إلى «عمرو بن دينار، عن يزيد بن هرمز الذي كان أمير الموالي بالمدينة»، يعني يوم الحرة كما ذكره الخطيب وغيره عن ابن سعد، وذلك في محاربة أهل المدينة لبني أمية، وهكذا جمع الاسمين في ترجمة ابن أبي حاتم وذكر نحو ما ذكره البخاريّ إلا أنه قال: «كاتب عبيد الله - يعني: ابن معمر -» كذا قال، ثم حكى عن أبيه قال: «يزيد بن هرمز هذا ليس هو يزيد الفارسيّ، هو سواه...»، وذكر أن ابن هرمز هو أيضًا من فارس، وفرقهما المزيّ في ترجمتين، وقال في ترجمة ابن هرمز: «قل: إنه يزيد الفارسيّ، والصحيح أنه غيره»، وذكر أن الفارسي حكى عن عبيد الله بن زياد والحجاج بن يوسف في أمر المصاحف.

وملخص البحث أنه قد يستدل على الجمع باتفاق الاسم، والنسبة إلى فارس، والرواية عن ابن عباس، ويجب أن اسم «يزيد» كثير الشيوع يومئذ، وكذا الانتساب إلى فارس، مع أنه لم يأت في خبر «يزيد بن هرمز الفارسيّ»، والرواية عن ابن عباس كثيرون، مع أن مرويّ الفارسيّ غير مرويّ ابن هرمز، ويدل على أنهما رجلان أن ابن هرمز مدنيّ والرواة عنه كلّهم حجازيون، وكان كاتبًا لابن عباس، وأميرًا للموالي بالمدينة في محاربتهم لبني أمية يوم الحرة، والفارسيّ بصريّ، والرواة عنه كلّهم بصريون، وكان يكون مع أمراء بني أمية كاتبًا لابن زياد، وحكى عنه وعن الحجاج، ولم يكن بين الحرة وبين مقتل ابن زياد إلا نحو ثلاث سنوات، ولا يوجد راوٍ روى عن هذا وروى عن ذاك، ولا خبرٌ روي عن هذا وروي عن ذاك، بقي النظر في أقوال الأئمة؛ فأما الإمام أحمد فإنما حكى عن ابن مهديّ، ومع ذلك فقولُه: «هكذا حكوا

عن ابن مهديّ «تبرؤ من عهدته، وأما ابن مهديّ فإنه لما سُئِلَ قال: «ما زلنا نسمعه»، فكان بعض الأخباريين المجازفين كالواقديّ اغترّ بالاتفاق في الاسم والنسبة إلى الفُرسِ والرواية عن ابن عباسٍ فقال: هما واحدٌ، وشاع ذلك حتى سمعه ابن مهديّ فلم ينقذه، فأما ابن سعدٍ فإنه يعتمدُ على الواقديّ. والله الموفق» اهـ.

وقال الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على «صحيح ابن حبان» (١ / ١٨٧): «وهذه التفرقة بين الفارسيّ والرقاشيّ دقيقةٌ وبديعةٌ من الترمذيّ، ترفعُ الشبهةَ في أن الفارسيّ هو ابنُ هُرْمَزٍ؛ لأن يزيدَ بنَ هُرْمَزٍ مدني، وهذا الفارسيّ بصريّ، فلا يشتبهُ به، إنما يشتبهُ ببلديه الرقاشيّ، فأرشد الترمذيّ إلى أنهما اثنانِ بصريان، وهذا يستتبعُ ضرورةً أن لا علاقةً لواحدٍ منهما بابنِ هُرْمَزٍ المدنيّ.

وقال الحاكم (٢ / ٢٢١): «صحيحٌ على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

وقال (٢ / ٣٣٠): «صحيحُ الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبيّ في الموضوعين! وأنا لا أزال أعجبُ منهما، فإن الشيخين لم يخرّجا شيئاً عن «يزيد الفارسيّ» هذا، بل لو ذهب الحاكمُ والذهبيّ إلى أن الفارسيّ هو ابن هُرْمَزٍ، فإن البخاريّ لم يخرجُ شيئاً، عن ابنِ هُرْمَزٍ، بل أخرج له مسلمٌ وحده، وأياً ما كان فادعاءً أنه على شرط الشيخين دَعَوَى عريضةً، لا تقومُ لها قائمةٌ.

ولقد ذهبتُ في «شرح المسند» (٣٩٩) إلى أنه حديثٌ لا أصلَ له، فقلتُ هناك: «فهذا يزيدُ الفارسيّ الذي انفردَ بروايةِ هذا الحديثِ يكادُ يكونُ مجهولاً، حتى شُبّهَ على مثلِ ابنِ مهديّ وأحمدَ والبخاريّ أن يكونَ مجهولاً، حتى شبهَ على مثلِ ابنِ مهديّ وأحمدَ والبخاريّ أن يكونَ هو ابنُ هُرْمَزٍ أو غيره، ويذكرُه البخاريّ في الضعفاء، فلا يُقبلُ منه مثلُ هذا الحديثِ ينفردُ به، وفيه تشكيكٌ في معرفةِ سورِ

القرآن الثابتة بالتواتر القطعي؛ قراءةً وسماعاً وكتابةً في المصاحف، وفيه تشكيكٌ في إثبات البسملة في أوائل السور، كأن عثمان كان يُثبتها برأيه وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك، فلا علينا إذا قلنا: إنه حديثٌ لا أصل له؛ تطبيقاً للقواعد الصحيحة التي لا خلافَ فيها بين أئمة الحديث» إلى آخر ما قلنا هناك، فارجعْ إليه إن شئتَ» اهـ.

• قلتُ: وبعد هذا التحقيق تعلمُ أن قولَ الحافظِ ابنِ كثيرٍ في «كتاب فضائل القرآن» (ص ٤٦٥): «إسناده جيدٌ قويٌّ»!

ليس بجيدٍ ولا قويٍّ، ولعله كان لا يُفرِّقُ بين يزيدَ الفارسيِّ ويزيدَ بنِ هُرْمَزٍ، فقال ما قال، واللهُ أعلمُ.

والأمرُ مشتبهُ كما ترى، فالحمدُ لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتديَ لولا أن هدانا الله.

٣٣ - «كان يقرأ في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقون».

* * *

• صحيح:

أخرجه مسلم (٨٧٩/٦٤)، وأبو عوانة (١٩٧٧)، وابن ماجه (٨٢١)، وعبد الرزاق (ج ٢/ رقم ٢٧٢٨ وج ٣/ رقم ٥٢٣٤)، وابن أبي شيبة (١٤٢/٢)، والطبراني في «الأوسط» (ج ٢/ ق ٤/ ٢)، وفي «الكبير» (ج ١٢/ رقم ١٢٣٧٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤١٤/١)، والبيهقي (٣/ ٢٠١) من طرق عن سفيان الثوري، عن مخول بن راشد، عن مسلم البطين، عن سعيد^(١) بن جبيرة، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَزِيلُ﴾ [السجدة: ١ - ٢]، ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] وأن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة والمنافقون.

وهذا لفظ مسلم.

ورواه عن الثوري: «وكيع، وعبد بن سليمان، وابن مهدي، وابن نمير، وزائدة بن قدامة، وعبد الرزاق، ومؤمل بن إسماعيل، والحسين بن حفص»، وأكثر الرواة عن الثوري لا يذكرون القراءة في الجمعة، إنما ذكرها وكيع وابن نمير وعبد الرزاق ومؤمل بن إسماعيل.

وقد اختلف على الثوري في إسناده ومتنه.

أما في إسناده:

فقد رواه قبيصة بن عقبة، عن الثوري، عن عبد الرحمن بن الأصبهاني،

(١) سقط ذكر «سعيد بن جبيرة» من «معجم الطبراني الكبير»، فليستدرك.

عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس، فذكره تاماً.

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٠٧/٢)، وفي «الحلية» (١٨٢/٧) من طريق محمد بن سعيد بن يزيد التستري، ثنا قبيصة به.

ورواية الجماعة عن الثوري أرجح؛ لأن فيهم من هو أثبت في الثوري من قبيصة. واختلف على وكيع:

فأخرجه الطبراني في «الكبير» (ج ١٢/ رقم ١٢٣٣٤) قال: حدثنا الحسن بن علي، ثنا أبو كريب، ثنا وكيع، ثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يقرأ يوم الجمعة في صلاة الفجر ﴿الْمَزِيدُ﴾ [السجدة: ١ - ٢]، و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١]، ويقرأ في الجمعة بـ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] و﴿هَلْ أَتَىكَ الْفَلْسِيفَةُ﴾ [الغاشية: ١].

• قلت: كذا رواه الحسن بن علي، عن أبي كريب.

وخالفه الإمام مسلم، فرواه في «صحيحه» عن أبي كريب، ثنا وكيع، عن سفيان، عن مخول بن راشد، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس. والحسن بن علي - بضم العين المهملة، وفتح اللام، وسكون الياء - ترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٩٨/٧) وقال: «كان صاحب أدب وأخبار، وكان صدوقاً».

ولكن لا يخفى عليك أن مسلماً أوثق وأحفظ.

ومما يؤيد رواية مسلم أن ابن ماجه رواه عن أبي بكر بن خلاد، قال: ثنا وكيع بمثل رواية مسلم عن أبي كريب.

وأما المخالفةُ في المتن:

فإن ثقات أصحاب الثوري رَوَوْه عنه أن النبي ﷺ قرأ في الجمعة سورة الجمعة والمنافقون، خلافاً لما رواه الحسن بن علي، عن أبي كريب، عن وكيع، عن الثوري به أنه قرأ: ﴿سَبِّحْ﴾ [الأعلى: ١] والغاشية.

نعم، تُوبع الثوري على هذا المتن.

تابعه حمزة بن حبيب الزيات، فرواه عن أبي إسحاق، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في الفجر يوم الجمعة بـ ﴿الْمَرْ تَنْزِيلُ﴾ [السجدة: ١ - ٢]، و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١].

أخرجه أبو الشيخ في «الطبقات» (٣/ ٢٧٧) قال: حدَّثنا يوسف، قال: ثنا محمد، قال: ثنا بكر، ثنا حمزة. وهذا سندٌ ضعيفٌ.

ومحمد هو ابن النضر بن أحمد، ترجمه أبو الشيخ في موضع الحديث، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ولكن تابعه محمد بن الحسن الأصبهاني، ثنا بكر بن بكار بسنده سواءً.

أخرجه الحامض في «المنتقى من الجزء الأول من الفوائد» (ق ٩٣ / ٢) قال: حدَّثنا محمد بن الحسن به.

ومحمد بن الحسن ترجمه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٢٩٧)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وبكر بن بكار قال أبو حاتم: «ليس بالقوي».

وخالفه موسى بن عقبة، فرواه عن أبي إسحاق السبيعي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، فذكره.

فسقط ذكر «مسلم البطين».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (ج ١٢ / رقم ١٢٤٣٣) من طريق سعيد بن أبي مريم، أنا محمد بن جعفر، عن موسى بن عقبة.

ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كثير.

ولكن أبا إسحاق السبيعي مدلس.

والصواب ما اتفق عليه أصحاب الثوري، لا سيما وقد توبع.

فتابعه:

١ - شعبة بن الحجاج:

فرواه عن مخلول بن راشد، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ﴿الْمُرْسَلَةَ﴾ ﴿تَنْزِيلُ﴾ [السجدة: ١ - ٢]، ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١]، وكان يقرأ في الجمعة بسورة الجمعة، و ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ﴾ [المنافقون: ١].

أخرجه مسلم (٨٧٩ / ٦٤)، وأبو داود (١٠٧٥)، والنسائي (٣ / ١١١)، وأحمد (١٩٩٣، ٣١٦٠)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٣٥٥)، وابن خزيمة (٥٣٣)، والطبراني في «الكبير» (ج ١٢ / رقم ١٢٣٧٤، ١٢٣٧٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧ / ١٨٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٦ / ٣٢٥)، والخطيب في «تاريخه» (٣٧ / ١٣) من طرق عن شعبة.

ورواه عن شعبة جماعة من أصحابه، منهم:

«محمد بن جعفر غندر، ويحيى القطان، وخالد بن الحارث، وعمرو بن الحارث، وموسى بن جعفر البغدادي».

وتابعهم أبو داود الطيالسي في «مُسْنَدِهِ» (٢٦٣٦) قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بَسْنَدِهِ سَوَاءً، لكنه لم يذكر القراءة في الجمعة، وهذا من اختصار الطيالسي أو الراوي عنه، وهو يونس بن حبيب، أو أنه سقط من الكتاب؛ لأن البيهقي رواه في «سُنَنِهِ الْكُبْرَى» (٢٠٠ / ٣)، وفي «الصغرى» (٦٣٧)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١٩٧٨)، وفي «الحلية» (١٨٢ / ٧) من طريق الطيالسي تامة كرواية الجماعة. والحمد لله.

وقد اختلف على شعبة في إسناده من تسعة أوجه ذكرها أبو نعيم كلها في «الحلية» (١٨٢ / ٧ - ١٨٣) واستغريها.

وأرجح الوجه عن شعبة هذا الذي ذكرته، والله أعلم.

وأخرجه البزار (ق ٢٨٧ / ١) عن وهب بن جرير، نا شعبة بهذا، ولم يذكر القراءة في الجمعة.

٢ - مُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ:

رواه عن مخلول، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في صلاة الجمعة بسورة الجمعة، و﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ [المنافقون: ١].

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (ج ١ / ق ٧٦ / ٢)، والباغندي في «ما رواه الأكابر عن الأصاغر» (ق ٣٨ / ٢)

من طريق علي بن مسلم المؤدب، قال: نا يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي، قال: نا زائدة، عن مُغِيرَةَ.

قال الطَّبْرَانِيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن مغيرة إِلَّا زائدة، ولا عن زائدة إِلَّا يحيى، تفرد به عليُّ بنُ مسلم».

• قلتُ: وعليُّ بنُ مسلم أبو الحسنِ ويحيى بنُ يعلى كلاهما من الثقات.
فالإسناد صحيح، والحمد لله.

٣ - أبو عَوَانَةَ وَصَاحُ الْيَشْكُرِيِّ:

رواه عن مِخْوَلِ بْنِ رَاشِدٍ بِسَنَدِهِ سَوَاءً بَلْفَظٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴿الْم ﴿١﴾ تَنْزِيلٌ﴾ [السجدة: ١ - ٢]، و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١].

أخرجه أبو داودَ (١٠٧٤)، والنَّسَائِيُّ (١٥٩/٢)، وأحمدُ (٣٠٤٠)، والبَزَّازُ (ق٢٨٧/١)، والطُّوسِيُّ في «مختصر الأحكام» (٣٥٥)، والباغنديُّ في «ما رواه الأكابر عن الأصاغر» (ق ٣٨/١)، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ١٢/رقم ١٢٣٧٦)، والطحاويُّ في «الشرح» (٤١٤/١) من طريق عن أبي عَوَانَةَ.
وذكر البَزَّازُ والباغنديُّ القراءة في الجمعة.

وسنَّده صحيحٌ.

ورواه عن أبي عَوَانَةَ: «مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعِفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَيَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْجَمَّانِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، وَيَحْيَى بْنُ حَمَادٍ الْبَصْرِيُّ».

٤ - شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ:

رواه عن مِخْوَلِ بْنِ رَاشِدٍ بِسَنَدِهِ سَوَاءً، مثل رواية أبي عَوَانَةَ.

أخرجه النَّسَائِيُّ في «المجتبى» (١٥٩/٢)، وفي «تفسيره» (٦٥٩)، والتِّرْمِذِيُّ (٥٢٠)، وابنُ خُزَيْمَةَ (٥٣٣)، والطَّبْرَانِيُّ (١٢٣٧٧)، والطَّحَاوِيُّ (١/٤١٤) من طريقِ الحِمَّانِيِّ وعليٍّ بنِ حُجْرٍ، عن شريكٍ به.

وخالفهما حسينُ بنُ محمدٍ وأسودُ بنُ عامرٍ والطَّيَالِسِيُّ، فروَّوه عن شريكٍ، عن أبي إسحاقٍ، عن سعيدِ بنِ جبْرِ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، فذكره.

وتابعهم الحِمَّانِيُّ أيضًا.

أخرجه أحمدُ (٢٤٥٧، ٢٨٠٠، ٢٩٠٨)، والطَّيَالِسِيُّ (٢٦٣٤)، والطَّحَاوِيُّ (١/٤١٤).

وتُوبِعَ شَرِيكَ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ.

تابعه موسى بنُ عَقَبَةَ، عن أبي إسحاقٍ بسنَدِهِ سِوَاءِ.

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ (ج ١٢/رقم ١٢٤٣٣) من طريقِ محمدِ بنِ جَعْفَرٍ، ثنا موسى بنُ عَقَبَةَ.

وخالفهما - أعني: شريكًا وموسى بنُ عَقَبَةَ - إسرائيلُ بنُ يونسَ، فرواه عن أبي إسحاقٍ، عن مسلمِ البطينِ، عن سعيدِ بنِ جبْرِ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، فذكره مثله.

أخرجه أحمدُ (٣٣٢٦)، والبَزَّازُ (ق ١/٢٨٧)، والطَّبْرَانِيُّ (ج ١٢/رقم ١٢٣٣٣).

وهذه الروايةُ أَرْجَحُ من روايةِ شريكٍ وموسى بنِ عَقَبَةَ؛ لِمَكَانِ إِسْرَائِيلَ من جَدِّه وملازمته إِيَّاهُ.

قال عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ: «إسرائيلُ في أبي إسحاقٍ أثبتُ من شعبةٍ والثوريِّ».

فعلق الذهبيُّ على هذا في «السير» (٣٥٩/٧) قائلاً: «هذا أنا إليه أميلُ؛ فَإِنَّ

إِسْرَائِيلَ كَانَ عُكَّازَ جَدِّهِ، وَكَانَ مَعَ عِلْمِهِ وَحَفِظِهِ ذَا صِلَاحٍ وَخُشُوعٍ» اهـ.

قَالَ الْبَزَّازُ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يقرأُ فِي الْجُمُعَةِ بِسُورَةِ الْجُمُعَةِ وَالْمَنَافِقِينَ» إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا نَعْلَمُ أَسْنَدَ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ مُسْلِمٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ».

وَقَدْ تَابَعَهُ حَمْزَةُ الزِّيَاتُ، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُسْلِمِ الْبَطِينِ، بِسَنَدِهِ سَوَاءً.

أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي «الطَّبَقَاتِ» (٤٨٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (٢/٢٠٩)، وَابْنُ أَبِي الْفَوَارِسِ فِي «الْمُنْتَقَى مِنْ حَدِيثِ الْمُخَلَّصِ» (ق/٢٠٢)، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُخَلَّدٍ الْعَطَّارُ فِي «الْفَوَائِدِ» (٢/٣٦)، وَالْخَطِيبُ (٢/١٨٣) مِنْ طَرِيقِ بَكْرِ بْنِ بَكَّارٍ، ثَنَا حَمْزَةُ الزِّيَاتُ.

وَهَذَا سَنَدٌ ضَعِيفٌ.

وَبَكْرُ بْنُ بَكَّارٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ عَلَى شَرِيكِ فِيهِ عَلَى وَجْهِ أُخْرَى، يَأْتِي ذِكْرُ بَعْضِهَا بَعْدَ حَدِيثَيْنِ.

وَلَهُ طَرِيقٌ آخَرُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٠٩٦)، وَالْبَزَّازُ (ق/٢٨٦)، وَأَبُو يَعْلَى (ج/٤/رقم ٢٥٣٠)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٨٢٠)، وَالطَّبَّرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (ج/١٢/رقم ١٢٤١٧، ١٢٤١٨)، وَفِي «الْأَوْسَطِ» (٢/٢٣٨/١)، وَالطَّحَاوِيُّ (١/٤١٤) مِنْ طَرِيقِ عَنْ هَمَامِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَزْرَةَ^(١)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

قَالَ الْبَزَّازُ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَلَا نَعْلَمُ رُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(١) وَهَذَا حَدِيثٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي رَوَاهَا عَزْرَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَقَدْ ذَكَرَهَا الْبَزَّازُ فِي «مُسْنَدِهِ» فِي مَوْضِعِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

إِلَّا مِنْ طَرِيقَيْنِ: أَحَدُهُمَا: رَوَاهُ مُسْلِمُ الْبَطِينُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَتَادَةَ عَنْ عَزْرَةَ، وَفِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ زِيَادَةٌ.

وَرَوَاهُ عَنْ هَمَامٍ: «هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَعِفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمَقْرِيُّ، وَرَوْحُ بْنُ أَسْلَمٍ».

قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ إِلَّا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى».

● قُلْتُ: وَقَدْ خُولِفَ:

خَالَفَهُ بُكَيْرُ بْنُ أَبِي السَّمْطِ، فَرَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرَهُ.

فَسَقَطَ ذِكْرُ «عَزْرَةَ» مِنَ السَّنَدِ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٠٩٧) قَالَ: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، أَخْبَرَنَا بُكَيْرُ بْنُ أَبِي السَّمْطِ.

وَبُكَيْرٌ وَثَّقَهُ الْعَجَلِيُّ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «صَالِحٌ».

وَهَمَامٌ أَوْثَقُ مِنْهُ، فَروايته أرجح، وهي تدلُّ على أن قَتَادَةَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ

سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، بَلْ بَيْنَهُمَا «عَزْرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ».

وَقَدْ تُرْوِعَ مَخْوَلُ بْنُ رَاشِدٍ:

تَابِعَهُ الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ، فَرَوَاهُ عَنْ مُسْلِمِ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ

ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ:

﴿الرَّ ١ تَزِيلُ﴾ [السجدة: ١ - ٢]، وَ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١]، وَفِي صَلَاةِ

الْجُمُعَةِ: سُورَةُ الْجُمُعَةِ وَ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ [المنافقون: ١].

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٣٨٥) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَانَ الْوَاسِطِيِّ،

قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ بِهِ.

قال الطَّبْرَانِيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن شعبة، عن الحكم إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، تفردَ به مُحَمَّدُ بْنُ حَسَانَ».

• قلتُ: أما مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الواسِطِيُّ الكَلَاعِيُّ، فقد وثَّقه ابنُ مَعِينٍ وأبو داودَ والنَّسَائِيُّ وابنُ حِبَّانَ (٤٤٢)، وقال أبو حاتم - كما في «الجرح والتعديل» (١٢٦/١/٤) -: «صالح الحديث»، وله ترجمةٌ في «تاريخ واسط» (ص ١٤٢).

أما مُحَمَّدُ بْنُ حَسَانَ الْأَزْرُقِيُّ، فذكره ابنُ حِبَّانَ في «الثقات» (١٣١/٩) وقال: «البرجماني، أبو جعفر، من أهلِ واسط، يروي عن يزيد بن هارونَ وأهلِ بلده، مات سنة خمسين ومائتين أو قبلها أو بعدها بقليل» اهـ. وترجمه بحشَل في «تاريخ واسط» (ص ٢٣٢) وقال: «البرجلاني» ولعله الصواب، فإن «برجلان» من قرى واسط، أما «البرجماني» فلا أدري إلى مَنْ ينسبُ، ولم يذكر بحشَل في ترجمته سوى حديثٍ عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ، فلا أعرفُ فيه جرحًا ولا تعديلاً. واللَّهُ أعلم.

وتُوبِعَ مسلمُ البطينُ.

تابعه أيوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، فرواه عن سعيد بن جبیر، عن ابنِ عَبَّاسٍ، فذكر القراءة في صلاة الغداة يوم الجمعة.

أخرجه ابنُ خزيمة (٢٦٦/١) قال: نا الفضل بن يعقوب الرُّخامي، بخبرٍ غريبٍ غريب، قال: حدَّثنا أسدُ بنُ موسى، نا حمادُ بنُ سلمة، عن أيوب.

• قلتُ: وسنَّده صحيحٌ.

والرخامي ثقةٌ حافظٌ.

ولم يتفرد به.

فتابعه المقدمُ بنُ داودَ المصريُّ، ثنا أسدُ بنُ موسى بسنِّده سواءً.

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ١٢ / ١٢٤٦٢).

والمقدِّمُ قال ابنُ يونسَ: «تكلِّموا فيه»، وقال النَّسَائِيُّ: «ليس بثقة».

وله وجهٌ آخرُ يأتي ذكرُه بعد حديثين إن شاء الله تعالى.

وله شاهدٌ من حديث أبي عَنَبَةَ الخَوْلَانِيِّ، قال: «كان رسولُ الله ﷺ يقرأ يومَ الجمعةِ بالسورةِ التي يُذَكِّرُ فيها الجمعةُ، والمنافقون».

أخرجه ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (٣ / ١١٩٨) من طريق هشامِ بنِ عمارٍ، ثنا الوليدُ، عن سعيدِ بنِ سنانٍ، عن أبي الزاهريةِ، عن أبي عَنَبَةَ الخَوْلَانِيِّ.

قال ابنُ عَدِيٍّ: «ولأبي مهديٍّ سعيدُ بنُ سنانٍ هذا غيرُ ما ذكرتُ من الأحاديثِ، وعامةُ ما يرويه - خاصةً عن أبي الزاهريةِ - غيرُ محفوظةٍ» اهـ.

وسعيدُ بنُ سنانٍ هذا ضعَّفَهُ أحمدُ وابنُ مَعِينٍ والبُخاريُّ ودُحَيْمٌ وآخرون.

والوليدُ بنُ مسلمٍ يدلُّسُ التسويةَ وقد عَنعنَ الإسنادَ كُلَّهُ.

وهشامُ بنُ عمارٍ في حفظه ضعفٌ.

فالإسنادُ واهٍ.

٣٤- «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ تَارَةً ب ﴿سَبِّحْ﴾ [الأعلى: ١] وَ ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١]».

* * *

• صحيح:

أخرجه مسلم (٦٢/٨٧٨) واللفظ له، وأبو داود (١١٢٢)، والنسائي (٨٢/٣)، (١٨٤)، والترمذي (٥٣٣)، وفي «العلل الكبير» (٢٨٥/١)، وأبو علي الطوسي في «المستخرج على الترمذي» (ق ٧٥/٢)، وأحمد (٤/٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٧)، والدارمي (٣٠٦/١، ٣١٥)، وعبد الرزاق (ج ٣/رقم ٥٢٣٥)، وابن أبي شيبة (١٤/٢٦٤، ٢٦٥)، والحميدي (٩٢١)، والطيالسي (٧٩٥)، وابن خزيمة (٢/٣٥٨ - ٣٥٩)، وابن جبان (ج ٧/رقم ٢٨٢١)، وابن الجارود في «المتقى» (٢٦٥)، (٣٠٠)، والبزار في «مسنده» (ج ٣/ق ١٠٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (٤/٢٨٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤١٣/١)، والمحاملي في «صلاة العيدين» (٢/٢٧ - ١/٢٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/٢٦٣)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٨١٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/٢٩٤)، وفي «الصغرى» (٦٣٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/١٨٤)، وفي «مسند أبي حنيفة» (ق ١٠/١ - ٢)، والبعوي في «شرح السنة» (٤/٢٧٢) من طرق عن إبراهيم بن المنتشر، عن أبيه، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ ب ﴿سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] وَ ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١] قال: وإذا اجتمع العيد والجمعة في يومٍ واحدٍ يقرأ بهما أيضًا في الصلاتين.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وهو كما قال.

وصححه البخاريُّ أيضًا.

وحبيب بن سالم وثقه أبو حاتم - كما في «الجرح والتعديل» (١/ ٢/ ١٠٢)، وأبو داود وابن جبان، أما البخاريُّ فترجمه في «التاريخ الكبير» (١/ ٢/ ٣١٨) وقال: «فيه نظر»!

وقد اختلف على حبيب بن سالم فيه:

فرواه الثوريُّ وشعبةٌ وجريز بن عبد الحميد وأبو عوانة وأبو حنيفة ومسعرٌ وغيلان بن جامع، كلُّهم عن إبراهيم بن المنتشر، عن أبيه، عن حبيب بن سالم، عن النعمان.

وتابعهم ابن عيينة، فرواه عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر بسنده سواء.

أخرجه ابن ماجه (١٢٨١) قال: حدَّثنا محمد بن الصباح، والبرَّاز (ج ٣/ ق ١٠٦) قال: حدَّثنا أحمد بن أبان، والطحاويُّ في «الشرح» (١/ ٤١٣) من طريق حامد بن يحيى البلخي، ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة.

وأشار الترمذيُّ إلى هذه الرواية بقوله: «وقد روى سفيان عن إبراهيم بن المنتشر نحو رواية هؤلاء».

وخالفهم أحمدٌ في «المُسند» (٤/ ٢٧١)، والحميديُّ (٩٢٠) فروياه عن ابن عيينة، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، عن حبيب بن سالم، عن أبيه، عن النعمان.

وأخرجه ابن عديُّ (٢/ ٨١٢) عن هارون^(١) بن معروف، ثنا سفيان مثله.

(١) وقع عند ابن عدي: «عون بن معروف» وهو خطأ، والصواب ما أثبتته، وليس في شيوخ أبي يعلى من يسمى «عونًا»، والله أعلم.

• قلت: هكذا رواه ابنُ عيينة: «حبيبُ بنُ سالمٍ، عن أبيه»، وأجمع الحفاظُ على وهم ابنِ عيينة فيه.

قال الحميدي: «كان سفيانٌ يغلطُ فيه».

وقال عبدُ الله بنُ أحمد: «حبيبُ بنُ سالمٍ سمعه من النعمانِ، وكان كاتبه، وسفيانٌ يخطئُ فيه ويقول: حبيبُ بنُ سالمٍ عن أبيه، وهو سمعه من النعمانِ».

وقال الترمذي: «وأما سفيانُ بنُ عيينة فيُختلفُ عليه في الرواية، يُروى عنه عن إبراهيم بنِ محمد بنِ المنتشر، عن أبيه، عن حبيب بنِ سالمٍ، عن أبيه، عن النعمان بنِ بشير، ولا نعرفُ لحبيب بنِ سالمٍ روايةً عن أبيه، وحبيبُ بنُ سالمٍ هو مولى النعمان بنِ بشير، وروى عن النعمان بنِ بشير أحاديث» اهـ.

وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «العللِ» (٣٥١): «سألتُ أبي عن حديثِ رواه سفيانُ بنُ عيينة، عن إبراهيم بنِ محمد بنِ المنتشر، عن أبيه، عن حبيب بنِ سالمٍ، عن أبيه، عن النعمان، فذكره. قلت: رواه جريرٌ وغيره عن ابنِ المنتشر، عن أبيه، عن حبيب بنِ سالمٍ، عن النعمان، ولم يذكرُوا: «حبيباً عن أبيه»، قال أبي: الصحيح ما رواه جريرٌ، ووهم في هذا الحديث ابنُ عيينة».

وقال الترمذي في «العللِ الكبيرِ» (٢٨٦/١): «سألتُ محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديثٌ صحيحٌ، وكان ابنُ عيينة يروي هذا الحديث عن إبراهيم بنِ محمد بنِ المنتشر، فيضطرب في روايته، قال مرةً: حبيبُ بنُ سالمٍ عن أبيه عن النعمان بنِ بشير، وهو وهمٌ، والصحيح: حبيبُ بنُ سالمٍ عن النعمان» اهـ.

• قلت: هكذا أجمع هؤلاء الحفاظُ أن الوهم من ابنِ عيينة، وخالفهم أبو أحمد ابنُ عديٍّ والعُقيليُّ رحمهما الله، فأوردا هذا الحديث في ترجمة

«حبيب بن سالم»، فجعلوا الوهم منه، يدل على ذلك أن ابن عديّ ختم ترجمة حبيب بقوله: «ولحبيب بن سالم هذه الأحاديث التي أملتُها له قد خولف في أسانيدِها، وليس في متون أحاديثه حديثٌ منكّرٌ، بل قد اضطربَ في أسانيدِ ما يُروى عنه» اهـ.

والصوابُ أن الوهم من ابن عيينة كما شهد بذلك صيارفةُ هذا الفنّ، واللّه أعلم. وأعلّه العُقيليُّ بعلّةٍ أخرى، فقال بعد أن روى الحديث: «رواه ابنُ عيينةَ ومالكُ، عن صَمْرَةَ بنِ سَعِيدٍ المازنيّ، عن عبيدِ اللّهِ بنِ عبدِ اللّهِ بنِ عُتْبَةَ، عن النعمانِ بنِ بشيرٍ، أن النبيّ ﷺ كان يقرأُ في الجمعة: سورةَ الجمعة، و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١]، ثم قال العُقيليُّ: وهذه الروايةُ أولى» اهـ.

• قلتُ: يقصدُ العُقيليُّ ما:

أخرجه مالكُ (١/ ١١١/ ١٩)، وعنه الشافعيُّ في «المُسندِ» (١/ ١٥٠)، ومسلمٌ (٨٧٨)، وأبو داودَ (١١٢٣)، والنسائيُّ (٣/ ١١٢)، وابنُ ماجهَ (١١٩)، والدارميُّ (١/ ٣٦٧ - ٣٦٨)، وابنُ وهبٍ في «جامعِهِ» (ق ٢٧/ ٢)، وابنُ خزيمةَ (٣/ ١٧١)، وابنُ جَبَّانَ (ج ٧/ رقم ٢٨٠٧)، وأحمدُ (٤/ ٢٧٠، ٢٧٧)، والبَزَّازُ في «مُسندِهِ» (ج ٣/ ق ١٠)، والطحاويُّ في «شرح المعاني» (١/ ٤١٣).

قال البَزَّازُ: «وهذا الكلامُ لا نعلمُ يرويه إلّا النعمانُ بنُ بشيرٍ بهذا الإسنادِ، وقد رُوي عن النعمانِ بخلافِ هذا اللفظِ» اهـ.

وصنّيعُ مسلمٍ وغيره يُشعرُ أنّهما حديثان لا حديثٌ واحد، وهو الصوابُ فلا يُعلُّ أحدهما الآخر، واللّه أعلم.

وفي البابِ عن: سَمُرَةَ بنِ جُنْدَبٍ، وابنِ عباسٍ ؓ

أولاً: حديث سَمُرَةَ رضي الله عنه:

أخرجَه أحمدُ (١٤/٥)، والشافعيُّ في «المُسْنَدِ» (١/١٤٩)، وأبو العباسِ السَّرَاجُ في «مُسْنَدِهِ» (ج ٩/ق ١٥٦ - ٢/١٥٧)، والطحاويُّ في «شرح المعاني» (١/٤١٣)، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ٧/ رقم ٦٧٧٤، ٦٧٧٦، ٦٧٧٧)، والمحامليُّ في «صلاة العيدين» (ج ٢/ ق ٢٧/١، ٢)، والبيهقيُّ (٣/ ٢٩٤ - ٢٩٥) من طريقِ معبد بن خالدٍ، عن زيد بن عقبة، عن سَمُرَةَ قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقرأُ في العيدين بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] و ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَدَشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١].

وإسناده صحيحٌ.

ورواه عن معبد بن خالدٍ بهذا السياق: «الثوريُّ، والمسعوديُّ، ومسعر بن كدام، وحجاج بن أَرْطَاة». وتابعه شعبة، عن معبد بن خالدٍ بسننِهِ سِوَاءِ.

أخرجَه أحمدُ (٧/٥)، والطحاويُّ (١/٤١٣) من طريقِ عُندَرٍ، وأبي عاصمٍ النبيل، وحجاج بن مِنْهَالٍ، عن شُعْبَةَ بِهِ.

وخالفهم يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ، والربيع بن يحيى، وعثمان بن عمر، وسعيد بن عامرٍ، وخالد بن عبد الله، فروَوْهُ عن شعبة، عن معبد بن خالدٍ، عن زيد بن عقبة، عن سَمُرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يقرأُ فِي الْجُمُعَةِ... وساق الحديث، فجعلوا «الجمعة» بدل «العيد».

أخرجَه أحمدُ (١٣/٥)، وأبو داودَ (١١٢٥)، والنسائيُّ (٣/ ١١١ - ١١٢)، والرويانِيُّ في «المُسْنَدِ» (ج ٢٦/ق ١٥٣/٢)، وابنُ خُزَيْمَةَ (ج ٣/ رقم ١٨٤٧)،

وابنُ حَبَّانَ (٢٨٠٨)، والطَّبْرَانِي (ج ٧ / رقم ٦٧٧٩).
وتابع شعبة عليه: الثوري ومسعر.

أخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ (٢ / ١٤٢، ١٧٦ و ١٤ / ٢٦٥).
وكلا الوجهين محفوظٌ.

وقد مضى حديثُ النعمانِ أن النبي ﷺ كان إذا اجتمع العيدُ والجمعةُ في يومٍ
واحِدٍ قرأ بهما معاً في الصلاتين.

ثانياً: حديثُ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما:

أخرجه ابنُ ماجه (١٢٨٣)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «مُسْنَدِهِ»، وفي «المصنّف»
(١٧٧ / ٢)، وعبدُ بنُ حُمَيْدٍ في «المنتخب من المسند» (٦٨٧)، وابنُ أبي عمَرَ العَدَنِيُّ
في «مُسْنَدِهِ» - كما في «مِصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ» (١ / ٤٢١) للبوصيري -، وعبدُ الرزاق
في «المصنّف» (ج ٣ / رقم ٥٧٠٥)، والمَحَامِلِيُّ في «صلاة العيدين» (٢ / ٢٧ / ١)
من طريق موسى بن عبيدة الرَّبَذِيِّ، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن ابنِ عَبَّاسٍ،
قال: «كان النبي ﷺ يقرأ في العيدين بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] و ﴿هَلْ
أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَلَشِيَّةِ﴾ [الغاشية: ١].

ولفظُ عبدِ بنِ حميدٍ وعبدِ الرزاق: كان النبي ﷺ يقرأ في العيدين في الركعةِ
الأولى بفاتحة الكتاب و ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، وفي الآخرة بفاتحة
الكتاب و ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَلَشِيَّةِ﴾ [الغاشية: ١].

وضَعَفَهُ البوصيريُّ في «الزوائد» (١ / ٤٢١) بموسى بن عبيدة.

٣٥ - «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِيدِ بِ ﴿قَ﴾ [ق: ١]،
و ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١].

* * *

• حسن:

أخرجه مالك (١/١٨٠/٨)، وابنُ وهبٍ في «الجامع» (ق٢٧/١)، ومسلم (١٤/٨٩١)، وأبو نُعيمٍ في «المستخرج» (١٥/١٢/١)، وأبو داودَ (١١٥٤)، والنسائي (٣/١٨٣ - ١٨٤)، والترمذي (٥٣٤، ٥٣٥)، وأبو عليّ الطوسي في «المستخرج على الترمذي» (ق٧٦/١)، وابنُ ماجه (١٢٨٢)، وأحمد (٥/٢١٧)، والشافعي في «الأم» (١/٢٣٧)، وفي «المُسند» (١/١٥٨/٤٦١)، وعبدُ الرزاق في «المصنف» (٣/٢٩٨)، وابنُ أبي شَيْبَةَ (٢/١٧٦ و ١٤/٢٦٥)، والحميدي (٨٤٩)، وأبو يعلى (ج٣/رقم ١٤٤٣، ١٤٤٦)، وابنُ حبانَ (ج٧/رقم ٢٨٢٠)، وابنُ المُنذر في «الأوسط» (٤/٢٨٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/٤١٤)، والسراج في «مُسندِه» (٩/١٥٦/٢)، والمَحاملي في «صلاة العيدين» (٢/٢٦ - ٢/٢٧)، والدارقطني (٢/٤٥)، والطبراني في «الكبير» (ج٣/رقم ٣٣٠٥)، والبيهقي (٣/٢٩٤)، وابنُ حزم في «المحلى» (٥/١٢١)، والشَّحامي في «تُحفة عيد الفطر» (ق٢١٣/١)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/٣١٠) من طريق ضَمرة بن سعيد، عن عبيدِ اللَّهِ بن عبدِ اللَّهِ بن عُتبة، أن عمرَ بنَ الخطابِ سأل أبا واقدَ الليثي: ما كان يقرأُ به رسولُ اللَّهِ ﷺ في الأضحى والفطر؟ فقال: كان يقرأُ فيهما بِ ﴿قَ﴾ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴿ق: ١﴾ و ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١].

قال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

● قلت: قد وقع في سنده اختلاف:

فرواه مالكُ وابنُ عيينةَ على الوجهِ السابق: «عبيدُ الله أن عمرَ سأل أبا واقدٍ». وخالفهما فليحُ بنُ سليمانَ، فرواه عن ضمرةَ بنِ سعيدٍ، عن عبيدِ الله بنِ عبدِ الله ابنِ عتبةَ، عن أبي واقدٍ الليثيِّ، قال: سألتني عمرُ بنُ الخطابِ ... فذكره.

أخرجه مسلمٌ (١٥/٨٩١)، وأبو نُعيمٍ في «المستخرج» (١٥/١٢/١)، وأحمدُ (٢١٩/٥)، وابنُ خزيمةَ (ج ٢/رقم ١٤٤٠)، وأبو يعلى (ج ٣/رقم ١٤٤٧)، والمحامليُّ في «صلاة العيدين» (٢/٢٦ - ٢/٢٧ - ١)، والطحاويُّ (١/٤١٣)، والطَّبْرانيُّ في «الكبير» (ج ٣/رقم ٣٣٠٦)، والبيهقيُّ (٣/٢٩٤).

قال ابنُ خزيمةَ: «لم يُسند هذا الخبرَ أحدٌ أعلمُه غيرُ فليح بنِ سليمانَ، ورواه مالكُ بنُ أنسٍ وابنُ عيينةَ، عن ضمرةَ بنِ سعيدٍ، عن عبيدِ الله بنِ عبدِ الله وقالوا: إن عمرَ سأل أبا واقدٍ».

وقال ابنُ عبدِ البرِّ في «التمهيد» (١٦/٣٢٨): «وقد رَعَمَ بعضُ أهلِ العلمِ بالحديثِ أن هذا الحديثَ منقطعٌ؛ لأن عبيدَ الله لم يلقَ عمرَ، وقال غيره: هو متصلٌ السند، ولقاء عبيدِ الله لأبي واقدٍ الليثيِّ غيرُ مدفوعٍ، وقد سمع عبيدُ الله من جماعةٍ من الصحابةِ، ولم يذكر أبو داودَ في باب: «ما يقرأ في العيدين» إلا هذا الحديثَ، وهذا يدلُّ على أنه عنده متصلٌ صحيحٌ» اهـ.

فكأن ابنَ عبدِ البرِّ يرى أن الحديثَ متصلٌ صحيحٌ.

وأجاب البيهقيُّ نحو ذلك، راجع «السنن الكبير» (٣/٢٩٤).

وبنحوه أجاب النوويُّ في «شرح مسلم» (٦/١٨١) فقال: «هذه متصلة، فإنه أدرك أبا واقدٍ بلا شك، وسمعه بلا خلاف».

• قلتُ: وفي قولِهما نظرٌ.

فلو كان الواصلُ مثلَ مالكٍ وابنِ عيينةَ لكانَ مقبولاً، إنما وصله فليحُ بنُ سليمانَ، وقد اختلف فيه أهلُ العلمِ:

فقد ضعّفه النَّسائيُّ في روايةٍ، وقال مرةً هو وابنُ معينٍ وأبو حاتمٍ: «ليس بالقويِّ»، وضعّفه أيضاً أبو زُرعةَ، والحاكمُ أبو أحمدَ، وغيرُهم.

ومشاه الدارقطنيُّ وابنُ عديٍّ وغيرُهما.

فمثله يُتوقَّفُ في قبولِ زيادتهِ على أقلِّ تقديرٍ.

فالذي يترجَحُ لديَّ أن سندَ هذا الحديثِ ضعيفٌ لانقطاعه، وروايةُ فليحٍ مُعلَّاةٌ بالمخالفةِ، وما ذكرته من الترجيحِ أشبهُ بطريقةِ المحدثين.

ومذهبُ النوويِّ أنه يُقبلُ زيادةُ الثقةِ بإطلاقٍ، وهو مذهبُ ضعيفٍ عند المحدثين، إنما يقولُ به مَنْ لم يتمهَر في هذا الفنِّ مثل سائرِ الفقهاءِ.

ومِن الغرائبِ أن النوويَّ وافقَ الدارقطنيَّ على إعلالِ زيادةٍ: «وإذا قرأ فأنصتوا» برغم أن مسلماً رواها في «صحيحه» وصحَّحها نصّاً، وقال لسائله: «هل تريدُ أوثَقَ من سليمانَ التيميِّ؟»، وكان المتبادرُ أن يُعارضَ النوويُّ الدارقطنيَّ، لأحدِ أمرين: فأما أولاً: فلأن الحديثَ في «صحيح مسلمٍ»، وثانياً: أن من مذهبِ النوويِّ قبولُ زيادةِ الثقةِ بإطلاقٍ، وسليمانُ التيميُّ ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ.

أما فليحُ بنُ سليمانَ، والذي مشى النوويُّ زيادتهِ هنا فقد ضعّفه غيرُ واحدٍ.

وقد وجدتُ له طريقاً آخرَ:

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبيرِ» (ج ٣/ رقم ٣٢٩٨)، والطحاويُّ في «شرح المعاني» (٤/ ٣٤٣) من طريقِ سعيد بنِ كثيرٍ بنِ عُفَيْرٍ، ثنا ابنُ كهيععةَ، عن أبي الأسودِ،

عن عروة بن الزبير، عن أبي واقد الليثي وعائشة، أن رسول الله ﷺ صلى بالناس يومَ الفطرِ والأضحى فكَبَّرَ في الركعة الأولى سبْعًا وقرأ ﴿قَدْ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [ق: ١] وفي الثانية خمسًا وقرأ ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١].

كذا رواه ابنُ لهيعة.

واختلف عليه فيه:

فرواه إسحاق بن عيسى، ثنا ابنُ لهيعة، ثنا خالد بن يزيد، عن الزُّهري، عن عروة، عن عائشة قالت: كان رسولُ الله ﷺ يكبِّرُ في العيد اثنتي عشرة تكبيرةً سوى تكبيرة الافتتاح، يقرأ بـ ﴿قَدْ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [ق: ١] و﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: ١]، فصار شيخُ ابنِ لهيعة «خالد بن يزيد»، ولم يذكر: «أبا واقد الليثي».

أخرجه الدارقطني (٤٦/٢)، والحاكم (٢٩٨/١) من طريق محمد بن إسحاق الصغاني، ثنا إسحاق بن عيسى.

قال الحاكم: «هذا حديثٌ تفرد به ابنُ لهيعة، وقد استشهد به مسلمٌ في موضعين».

• قلت: لم أرَ له في مسلمٍ إلا حديثًا واحدًا (١٩٧/٦٢٤) في استحبابِ التكبيرِ في صلاةِ العصر، فرواه عن محمد بن سلمة المُرادي، ثنا ابنُ وهب، عن ابنِ لهيعة وعمر بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، أن موسى بن سعد الأنصاري حَدَّثَهُ عن حفص بن عبيد الله، عن أنس بن مالك، وساق الحديث.

وإسحاق بن عيسى قديمُ السماعِ من ابنِ لهيعة كما قال أحمدُ.

وتابعه ابنُ وهبٍ في «جامعه» (ق ١/٢٧)، فرواه عن ابنِ لهيعة بسنده سواءً.

وأخرجه أبو داود (١١٥٠)، والدارقطني (٤٧/٢)، والطحاوي (٣٤٤/٤)، والبيهقي (٢٨٧/٣) من طريقِ ابنِ وهبٍ.

وقد رواه عن ابن وهب: «أبو الطاهر، وبحر بن نصر، والحارث بن مسكين». وتابعهم حرملة بن يحيى، قال: ثنا ابن وهب، أخبرني ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد وعقيل بن خالد، عن الزُّهري، عن عروة، عن عائشة، وذكر التكبير حسب، ولم يذكر القراءة، وزاد: «عُقَيْلاً» في السند.

أخرجه ابن ماجه (١٢٨٠)، والطحاوي (٣٤٤ / ٤).

ووقع عند الطحاوي: «خالد بن يزيد عن عقيل».

وقد رواه قتيبة بن سعيد، وأبو سعيد مولى بني هاشم، وأسد بن موسى، وعمر بن خالد جميعاً عن ابن لهيعة، عن عقيل بن خالد، عن الزُّهري، عن عروة، عن عائشة أيضاً بالتكبير وحده، ولم يذكر القراءة.

أخرجه أبو داود (١١٤٩)، وأحمد (٦٥ / ٦)، والطحاوي (٣٤٤ / ٤)، والدارقطني (٤٦ / ٢)، والحاكم (٢٩٨ / ١)، والبيهقي (٢٨٦ / ٣)، وفي «الخلافيات» (٢ / ٥٢ / ١).

وأخرجه البيهقي (٢٨٧ / ٣) من طريق يحيى بن إسحاق، عن ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد، قال: بلغنا عن الزُّهري بمعناه.

وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط» (١ / ١٧٧ / ٢)، والدارقطني (٤٦ / ٢) من طريق بكر بن سهل، أنا عبد الله بن يوسف، قال: نا ابن لهيعة، قال: نا يزيد بن أبي حبيب، ويونس، عن الزُّهري، عن عروة، عن عائشة مثله.

قال الطَّبْرَانِيُّ: «تفرد به ابن لهيعة».

وقد تكلم أهل العلم في هذا الاضطراب.

قال الدارقطني في «العلل» (ج ٥ / ق ٢٦ / ١ - ٢): «... فيه اضطراب، فقيل: عن

ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الزُّهري. وقيل: عنه عن عُقيل، عن الزُّهري. وقيل: عنه عن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة. وقيل: عنه عن الأعرج، عن أبي هريرة...».

ثم قال: «والاضطراب فيه من ابن لهيعة».

وقال الطحاوي: «وأما حديث ابن لهيعة فينُ اضطراب»، ثم ساق ما تقدم ذكره.

وقال الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٢٨٨-٢٨٩): «سألت محمداً - يعني البخاري - عن حديث ابن لهيعة، عن عُقيل، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، أن النبي ﷺ كان يكبر في الفطر والأضحى في الأولى سبع تكبيرات، وفي الثانية خمس تكبيرات، ورواه بعضهم عن خالد بن يزيد، عن الزُّهري، عن عروة، عن عائشة. وضعف هذا الحديث، قلتُ له: رواه غير ابن لهيعة؟ قال: لا أعلمه» اهـ.

• قلت: لا شك أن مثل هذا اضطراب يُوجبُ ضعف الحديث، والظاهر أن ابن لهيعة اضطرب فيه بعد احتراق كتبه، ولسنا نُنكر أن يقع منه هذا.

ولكن رواه عنه ابن وهب وإسحاق بن عيسى، وكلاهما من قدماء أصحاب ابن لهيعة، فيمكن ترجيح هذا الوجه.

وإنما يُحكم بالاضطراب إذا تعذر الترجيح بأن تستوي أوجه الخلاف، أما مع إمكان الترجيح فيتنفي القول بالاضطراب.

وقد نقل البيهقي عقب تخريجه لحديث ابن وهب، عن ابن لهيعة قول محمد بن يحيى الذهلي: «هذا هو المحفوظ؛ لأن ابن وهب قديم السماع ابن لهيعة» اهـ.

فإذا تبينَ هذا، فحديثُ ابنِ وهبٍ لم يقع فيه ذكرُ القراءة، إنما وقع في حديثِ
إسحاق بن عيسى وحده، وهو من قدماءِ أصحابِ ابنِ لهيعة كما مرَّ ذكرُه، فلعله إذا
انضمَّ إلى حديثِ فُليح بن سليمان يصيرُ حسنًا، واللَّهُ أعلمُ.

* * *

٣٦- «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴿الْم﴾

[السجدة: ١] ﴿السَّجْدَةُ﴾ وَ ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١].

* * *

• صحيح:

أخرجه البخاري (٣٧٧/٢، ٥٥٢)، ومسلم (٥٦/٨٨٠ - ٦٦)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١٥/٧/١ - ٢)، والنسائي في «المجتبى» (١٥٩/٢)، وفي «التفسير» (٤١٣)، وابن ماجه (٨٢٣)، والدارمي (٣٦٢/١)، وأحمد (٤٣٠/٢)، (٤٧٢)، وعبد الرزاق في «المصنف» (ج ٣/رقم ٥٢٣٩)، والطيالسي (٢٣٧٩)، وابن الأعرابي في «معجمه» (ج ٤/ق ٦٨/٢)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (ج ٤/ق ٧٩/١)، والخلعي في «الخلعيات» (ج ١١/ق ١٠٢/٢)، والبيهقي (٢٠١/٣) من طريق سعد بن إبراهيم، عن الأعرج، عن أبي هريرة، فذكره.

وله طريقان آخران:

أحدهما: أخرجه أحمد (٤٣٠/٢) من طريق محمد بن جعفر، ثنا شعبه، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة مثله.

وسنده صحيح على شرط الشيخين.

ثانيهما: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (ج ٢/ق ٢٠٥/١) قال: حدثنا موسى بن هارون، نايوسف بن يعقوب الصفار، نا عبيد بن سعيد، عن كامل أبي العلاء، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه كان يقرأ يوم الجمعة في الفجر ﴿الْم﴾ ﴿تَزِيلُ﴾ [السجدة: ١ - ٢] وَ ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١].

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن كامل إلا عبيد بن سعيد».

• قلتُ: وهو ثقةٌ.

ولكن كامل بن العلاء أبو العلاء مختلفٌ فيه:

فوثقه ابنُ معينٍ والعجليُّ والفَسَوِيُّ، وقال النَّسَائِيُّ في روايةٍ: «لا بأسَ به»، وابنُ عديٍّ.

وضَعَفَهُ النَّسَائِيُّ أيضًا، وابنُ حَبَّانَ، والعُقَيْلِيُّ.

وفي البابِ: عن سعدِ بنِ أبي وقاصٍ وابنِ مسعودٍ وعليٍّ بنِ أبي طالبٍ وابنِ عباسٍ رضي الله عنه.

أولاً: حديثُ سعدٍ رضي الله عنه:

أخرجه ابنُ ماجهَ (٨٢٢)، والبَزَّازُ (٩١ - مسند سعد)، وأبو يعلى (ج ٢/ رقم ٨١٣)، والعُقَيْلِيُّ في «الضعفاء» (٢١٨/١)، وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (٢/ ٦١٠)، والهيثمُ بنُ كُلَيْبٍ في «مُسْنَدِهِ» (ق ١/١٤) من طريق الحارثِ بنِ نَبْهَانَ، عن عاصمِ بنِ بَهْدَلَةَ، عن مُصْعَبِ بنِ سعدٍ، عن أبيه، أن النبيَّ ﷺ كان يقرأُ في غداةِ يومِ الجمعةِ ﴿الْمَ تَنْزِيلُ﴾ [السجدة: ١ - ٢] و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١]. قال ابنُ عديٍّ: «وهذا الحديثُ بهذا الإسنادِ لا يرويه فيما أعلمُه عن عاصمٍ، غيرُ الحارثِ بنِ نَبْهَانَ».

وقال العُقَيْلِيُّ: «لا يُتَابَعُ عليه، إسناده منكرٌ، والمتنُ معروفٌ بغيرِ هذا الإسنادِ». وقال البَزَّازُ: «وهذا الإسنادُ لا نعلمُه يروى عن سعيدٍ إلَّا من هذا الوجه، والحارثُ بنُ نَبْهَانَ قد تقدّمَ ذِكْرُنَا له، وقد خالفه الحسينُ بنُ واقدٍ، وعبدُ الملكِ بنُ الوليدِ بنِ مَعْدَانَ، فروياه عن عاصمٍ، عن أبي وائلٍ، عن عبدِ اللَّهِ، وهو عندي الصوابُ» اهـ.

• قلتُ: والحارثُ بنُ نَبْهَانَ تركه غيرُ واحدٍ.

وقد خولف كما يأتي في:

ثانياً: حديثُ ابنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه:

أخرجه التِّرْمِذِيُّ في «العلل الكبير» (١/ ٢٨٠)، والبَزَّازُ (ج ١/ ق ١٦٥ / ١) قالوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ - زَادَ الْبَزَّازُ - وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ الصَّرِفِيُّ، قالوا: نا عمرانُ بنُ عُيَيْنَةَ، قال: نا أبو فروة، عن أبي الأحوص، عن ابنِ مسعودٍ قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴿الْمُرَّ ① تَنْزِيلُ﴾ [السجدة: ١ - ٢] و﴿هَذَا أَقَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١].

كذا في هذه الرواية: «يومَ الجمعة»، ولم يذكر صلاةَ الغداة، ويأتي ما فيه.

قال البَزَّازُ: «وهذا الحديث لا نعلمه من حديث أبي فروة، عن أبي الأحوص، عن عبد الله إلا من هذا الوجه».

• قلت: إن كان مقصودُ البَزَّازِ أنه لا يُعرفُ إلا من حديث أبي فروة، عن أبي الأحوص، عن ابنِ مسعودٍ فمتعقبٌ، وإن كان يقصدُ أنه لا يُعرف إلى أبي فروة إلا بهذا الإسناد، فمتعقبٌ أيضاً.

فلم يتفرد به أبو فروة، واسمُه عروَةُ بنُ الحارثِ الهَمْدَانِيُّ.

فتابعه أبو إسحاق الهَمْدَانِيُّ فرواه عن أبي الأحوص، عن ابنِ مسعودٍ قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ... وذكر الحديث.

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط» (ج ٢/ ق ١١٧ / ١)، وفي «الصغير» (٢/ ٨٠ - ٨١)، وفي «مسند الشاميين» (٥١٥)، ومن طريقه ابنُ مَرْدُوبِهِ في «جزء من حديث الطَّبْرَانِيِّ» (ق ١٩٤ / ٢)، وابنُ عساكرٍ في «تاريخ دمشق» (ج ١٥ / ل ١٣٧) قال:

حدَّثنا محمد بن بشر بن يوسف الأمويُّ الدمشقيُّ، ثنا دُحيمٌ عبدُ الرحمن بن إبراهيم، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا ثور بن يزيد، عن عمرو بن قيس الملائبي، عن أبي إسحاق الهمداني.

زاد الطَّبْراني في «الصغير»: «يُدِيمُ ذلك».

قال الطَّبْراني: «لم يروه عن عمرو بن قيس إلا ثور، ولا عن ثور إلا الوليد، تفرد به دُحيم، ولا كتبناه إلا عن محمد بن بشر».

• قلت: أما محمد بن بشر، فترجمه ابنُ عسَّاکر (ج ١٥ / ١٣٦ ل - ١٣٧)، ونقل عن الدارقطني أنه قال: «صالح»، وقال الهيثمي (١٦٨ / ٢): «رجاله موثَّقون». وهو كما قال.

ولكن الوليد بن مسلم لم يصرِّح بالتحديث في جميع الإسناد. وتوبع أبو إسحاق الهمداني - وهو السَّبعي -.

تابعه أبو إسحاق الفزاريُّ إبراهيم بن محمد بن الحارث، فرواه عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، أن النَّبيَّ ﷺ كان يقرأ في الصبح يوم الجمعة ﴿تَنْزِيلُ﴾ [السجدة: ٢] السجدة و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١].

أخرجه الطَّبْرانيُّ في «الكبير» (ج ١٠ / رقم ١٠٠٨٥) قال: حدَّثنا العباس بن الفضل الأسفاطي، ثنا إبراهيم بن محمد بن عرعة، ثنا عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، ثنا محمد بن عيَّاش بن عمرو، حدَّثني أبو إسحاق الفزاريُّ، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود.

قال الهيثمي (٦٦ / ٥): «العباس بن الفضل لم أعرفه».

• قلت: ذكره ابن الأثير في «اللباب» (١ / ٥٤)، وهو مما استدركه على السمعاني،

فلم يذكره في «الأنساب» وقال: «سمع أبا الوليد الطيالسي وعلي بن المديني وغيرهما، روى عنه أبو القاسم الطبراني»، ولم يزد على ذلك.

وبقية رجاله ثقات، إلا محمد بن عياش، فهو وإن وثقه ابن حبان (٤١٢/٧)، لكن قال أبو حاتم الرازي - كما في «الجرح والتعديل» (٤/ ٥١/ ١) -: «شيخ كوفي، لا أعلم روى عنه إلا عبيد الله الحنفي»، فهذا يدل على أنه مجهول العين، والله أعلم.

وقد اختلف على أبي إسحاق الفزاري فيه:

فرواه عبد الله بن سليمان بن يوسف العبدئي، نا أبو إسحاق الفزاري، عن مسعر، عن أبي فروة، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في صلاة الفجر... الحديث.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (ج ١٠/ رقم ١٠١١٦)، وفي «الأوسط» (ج ٢/ ق ٩٣/ ١)، وفي «الصغير» (٢/ ٤٤)، وكذلك ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ٩/ ل ٣٧٧).

قال الطبراني: لم يروه عن مسعر إلا أبو إسحاق الفزاري، تفرد به عبد الله بن سليمان.

• قلت: وهو لين، فقال ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٥٤٥): «ليس بذاك المعروف»، أما ابن حبان فوثقه كما في «اللسان» (٣/ ٢٩٣)، واقتصر الهيثمي في «المجمع» (٩/ ٤٦) في حديث آخر على ذكر توثيق ابن حبان وحده! أما على الوجه الثاني:

فأخرجه ابن ماجه (٨٢٤) قال: حدثنا إسحاق بن منصور، أنبأنا

إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَنبَأَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ أَبِي فَرَوَةَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ،
عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

قال إسحاق: هكذا ثنا عمرو، عن عبد الله، لا أشك فيه.

قال البوصيري في «الزوائد» (١/٢٨٩): «هذا إسنادٌ صحيحٌ، رجاله ثقات».

• قلت: وهو متعقبٌ كما يأتي إن شاء الله.

وأخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (١/٢٨٠) قال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى،
نا عمران بن عيينة، نا أبو فروة الجهني بسنده سواء.

وأبو فروة صرح أبو نعيم في «الحلية» (٧/١٨٣) أنه: «عروة بن الحارث
أبو فروة الهمداني الكوفي» وهو أبو فروة الأكبر، لكن المزي في «التهذيب»
(٦/٢٠) لم يذكر أمامه رمز ابن ماجه، وقد نسب الترمذي فقال: «الجهني» وهو
مسلم بن سالم الجهني، ورمزوا أمامه برمز: «ق» يعني: أن ابن ماجه أخرج له، وهذا
اختلاف ظاهر.

ثم رأيت في «علل الدارقطني» (ج ٢/ ق ٣٠ / ٢)، فقد سئل عن هذا الحديث،
فقال: «يرويه أبو فروة مسلم بن سالم الجهني، عن أبي الأحوص».

لكن وقع في «مصنف عبد الرزاق» (ج ٢/ رقم ٢٧٣١) من طريق ابن عيينة، عن
أبي فروة الهمداني، كذا نسبه، وكذا وقع في «علل الحديث» (٥٨٦) لابن أبي حاتم،
والهمداني: هو عروة بن الحارث، فالله أعلم.

وقد توبع عمرو بن أبي قيس.

تابعه حمزة الزيات، فرواه عن أبي فروة، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود مثله.

أخرجه ابن مخلد في «الفوائد» (ق ٣٦ / ٢)، والخطيب (٢/ ١٨٣ - ١٨٤) من

طريق محمد بن الحسن بن سعيد الأصبهاني، ثنا بكر بن بكار، ثنا حمزة الزيات به.
وبكر بن بكار ليس بالقوي، وقد اضطرب فيه:

فرواه عن حمزة الزيات، عن أبي إسحاق السبيعي، عن مسلم البطين، عن
سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

أخرجه أبو الشيخ في «الطبقات» (٤٨٨)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان»
(٢/٢٠٩)، وابن أبي الفوارس في «المنتقى من حديث المخلص» (ق ٢/٢٠).
وتقدم الكلام عليه قبل حديثين، والحمد لله.

وقد خولف حمزة الزيات وعمر بن أبي قيس.

فرواه ابن عيينة، عن أبي فروة الهمداني، عن أبي الأحوص قال: كان رسول الله ﷺ
يقرأ في صلاة الغداة يوم الجمعة... الحديث، هكذا مرسلاً.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (ج ٢/ رقم ٢٧٣١).

وتابعه الثوري عن أبي فروة، عن أبي الأحوص مرسلاً.

ذكره الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٢٨١).

ورواه أيضاً حجاج بن أرطاة، عن أبي فروة، عن أبي الأحوص قال: كان النبي ﷺ
يقرأ في الغداة يوم الجمعة ﴿الْم تَنْزِيلُ﴾ [السجدة: ١ - ٢] وسورة من المفصل.

كذارواه حجاج!

أخرجه ابن أبي شيبه (٢/ ١٤٠) قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن حجاج.
وحجاج يضعف، وكان يدرس.

وذكر الدارقطني في «العلل» (ج ٢/ ق ٣٠/ ٢) أن غندرًا، ومعاذ بن معاذ،

وابن مهدي وغيرهم رَوَوْهُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي فَرَوَةَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ مُرْسَلًا.
وخالفهم حجاجُ بنُ نُصَيْرٍ، فرواه عن شعبة، قال أبو إسحاق: وأخبرني عن
أبي فَرَوَةَ.

قال شعبة: فَلَقِيْتُهُ فحدَّثَنِي أَبُو فَرَوَةَ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَذَكَرَهُ.
أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (١٨٣/٧) وَقَالَ: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنْ
أَبِي فَرَوَةَ، وَاسْمُهُ عَرُوثُ بْنُ الْحَارِثِ، تَفَرَّدَ بِهِ عَنْهُ حَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ».
● قلت: وهو ضعيفٌ، بل لعله وإِ فلا قيمة لروايته.

وقد رواه أيضًا زهيرُ بنُ معاويةَ وزائدةُ بنُ قدامةَ كلاهما عن أبي فَرَوَةَ، عن
أبي الْأَحْوَصِ مُرْسَلًا.

قال الدارقطني: «الصحيحُ مُرْسَلٌ».

وكذا رجحَ المرسلَ البُخاريُّ وأبو حاتمِ الرازيُّ.

أما البُخاريُّ فقال الترمذيُّ في «العللِ الكبيرِ» (٢٨١/١): «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ
هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: رَوَى عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ أَبِي فَرَوَةَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَرَوَى سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي فَرَوَةَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
مُرْسَلًا، فَكَأَنَّ هَذَا أَشْبَهُ. قُلْتُ لَهُ: فَإِنْ زَائِدَةٌ رَوَى عَنْ أَبِي فَرَوَةَ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، فَلَمْ يَعْرِفْ حَدِيثَ زَائِدَةَ وَلَا حَدِيثَ عِمْرَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ».

وأما أبو حاتمٍ فقال ابنُه عبدُ الرحمنِ في «العللِ» (ج ١/ رقم ٥٨٦): «سَأَلْتُ أَبِي
عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ وَأَبُو مَالِكٍ النَّخَعِيُّ، قَالَا: عَنْ أَبِي فَرَوَةَ الْهَمْدَانِيِّ،
عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ... فَذَكَرَهُ، قَالَ أَبِي: وَهُمَا فِي الْحَدِيثِ، فَرَوَاهُ الْخَلْقُ
كُلُّهُمْ فَقَالُوا: عَنْ أَبِي فَرَوَةَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، مُرْسَلٌ» اهـ.

فظهر بهذا أن تصحيح البوصيري للإسناد خطأ ظاهرٌ، واللَّهُ أعلمُ.

وخالف كلَّ مَنْ تقدّم: حمادُ بنُ شعيبٍ، فرواه عن أبي فروة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباسٍ، فذكر مثله.

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ١٢ / رقم ١٢٤٢٢) من طريق عبد الله بن رجاء، ثنا حمادُ بنُ شعيبٍ به.

وهي مخالفةٌ ساقطةٌ.

وحمادُ متروكٌ، كما قال الهيثميُّ (١٦٨ / ٢).

وله طريقٌ آخرٌ عن ابن مسعود.

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط» (ج ٢ / ق ١١ / ١) قال: حدّثنا محمدُ بنُ محمّويه الجوهريُّ، ثنا عبدُ الله بنُ القاسمِ الهاشميُّ، ثنا عبدُ الرحمن بنُ هانئٍ أبو نعيمٍ النخعيُّ، ثنا سليمان بنُ يسيرٍ، عن إبراهيم النخعيِّ، عن علقمة بن قيسٍ، عن عبد الله ابن مسعودٍ، أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الغداة يوم الجمعة ﴿الْمَ تَنْزِيلُ﴾ [السجدة: ١ - ٢] و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١].

قال الطَّبْرَانِيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم إلا سليمان بنُ يسيرٍ، تفرد به أبو نعيمٍ النخعيُّ».

• قلتُ: وسندهُ ضعيفٌ جدًّا.

وعبدُ الله بنُ محمد بنِ القاسمِ ترجمه ابنُ حَبَّانَ في «المجروحين» (٤٤ / ٢ - ٤٥) وقال: «يروي عن يزيد بن هارون المقلوبات، وعن غيره من الثقات المُلزقات، لا يجوزُ الاحتجاجُ به إذا انفرد».

وعبدُ الرحمن بنُ هانئٍ ضعّفه أحمدُ وأبو داودَ والنسائيُّ والعُقيليُّ وابنُ عديٍّ

وغيرهم، بل كذبه ابنُ معينٍ، ومشاؤه أبو حاتمٍ وابنُ حبانٍ.
وسليمانُ بنُ يسيرٍ ضعّفه جماهيرُ النقادِ، ويُلَوّحُ عليه الوهاءُ، واللّه أعلمُ.

ثالثاً: حديثُ عليّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام:

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسطِ» (١/١٦٨)، وفي «الصغيرِ» (١/٩٦)، ومن طريقه الخطيبُ في «تاريخه» (٦/٢٩٢) قال: حدّثنا إسماعيلُ بنُ نميلٍ الخلالُ، قال: نا محمدُ بنُ بكارٍ، قال: نا حفصُ بنُ سليمانَ، عن منصورِ بنِ حيّانَ، عن أبي الهيثاجِ الأسديّ، عن عليّ بنِ ربيعةِ الوالبيّ، عن عليّ بنِ أبي طالبٍ، أنّ رسولَ الله ﷺ كان يقرأُ في صلاةِ الفجرِ يومَ الجمعةِ في الركعةِ الأولى بـ ﴿الْمَ تَزِيلُ﴾ [السجدة: ١ - ٢] السجدة، وفي الركعةِ الثانيةِ: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١]. قال الطَّبْرَانِيُّ: «لا يروى عن عليٍّ إلّا بهذا الإسنادِ، تفردَ به محمدٌ».

• قلت: أما محمدُ بنُ بكارٍ فمن رجالِ مسلمٍ، وثقه ابنُ معينٍ في روايةٍ، والدارقطنيُّ، وابنُ حبانٍ، وقال ابنُ معينٍ في روايةٍ وأحمدُ: «لا بأسَ به»، وما وقَعَ في روايته من المناكيرِ فلائنه يروي عن الضعفاءِ كما قال صالحُ بنُ محمدٍ.

وشيخُه في هذا الحديثِ: حفصُ بنُ سليمانَ، متروكٌ مع إمامتهِ في القراءة.

وشيخُ الطَّبْرَانِيِّ قال الدارقطنيُّ: «ثقةٌ» كما في «تاريخِ بغداد» (٦/٢٩١)، وفي «سؤالاتِ الحاكمِ للدارقطنيِّ» (٥٦) قال الدارقطنيُّ: «صدوقٌ».

وله طريقٌ آخرُ:

أخرجه ابنُ عديٍّ في «الكاملِ» (٧/٢٦٧٩) من طريقِ الرّبيعِ بنِ ثعلبٍ، ثنا يحيى بنُ عُقبة، عن أبي إسحاقِ السّبيعيّ، عن الحارثِ قال: كانَ رسولُ الله ﷺ يقرأُ في الفجرِ يومَ الجمعةِ بـ ﴿تَزِيلُ﴾ [السجدة: ٢] السّجدة و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١].

قال ابنُ عَدِيٍّ: «وهذا عن أبي إسحاق يرويه يحيى بنُ عقبة».

• قلتُ: وسنده واهٍ جداً.

ويحيى بنُ عقبة قال ابنُ معينٍ: «ليس بثقة»، وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديث»، وهذا يعني أنه ضعيفٌ جداً كما هو مصطلحُ البخاريِّ.

بل قال أبو حاتم: «كان يفتعلُ الحديث»، يعني: يَضَعُهُ.

ولكن أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط» (ج ١ / ق ٢٠٨ / ٢) من طريقِ عمرو بنِ عليٍّ الصيرفيِّ، قال: نا مُعْتَمِرُ بنُ سليمانَ، عن ليثٍ، عن عمرو بنِ مُرَّةَ، عن الحارثِ، عن عليٍّ، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ سجدَ في صلاةِ الصبحِ ﴿تَزِيلُ﴾ [السجدة: ٢] السجدة.

قال الطَّبْرَانِيُّ: «لم يرو هذا الحديثَ عن عمرو بنِ مُرَّةَ إِلَّا ليثٌ، ولا عن ليثٍ إِلَّا مُعْتَمِرٌ، تفردَ به عمرو بنُ عليٍّ».

• قلتُ: وليثٌ هو ابنُ أبي سليمٍ، يَضَعُفُ.

والحارثُ الأعورُ واهٍ، واللَّهُ أعلمُ.

رابعاً: حديثُ ابنِ عباسٍ ؓ:

وقد مرَّ برقم (٣٢).

وأخرجه ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (٢٢٨٤ / ٦) من طريقِ محمد بنِ الحسنِ السَّجْزِيِّ المعروف بـ «ابنِ شَبُويْه» قال: ثنا عبدُ الرزَّاقِ، ثنا مَعْمَرٌ، عن ابنِ طاوُسٍ، عن أبيه، عن ابنِ عَبَّاسٍ قال: كانَ رسولُ اللَّهِ ﷺ يقرأُ في الجمعةِ في صلاةِ الفجرِ ﴿الْمَ ١﴾ ﴿تَزِيلُ﴾ [السجدة: ١ - ٢].

قال ابنُ عَدِيٍّ: «ومحمدُ بنُ إسحاقٍ ضعيفٌ يسرِّقُ الأحاديثَ وَيَقْلِبُهَا... وهذا

الحديثُ لمحمد بن إسحاق السّجزيّ عن عبد الرزاق، عن معمرٍ غيرٍ محفوظٍ، وله غيره مما لا يتابعه عليه أحدٌ من الثقاتِ.

• قلتُ: لم يتفرّد به.

فتابعه إسحاق بن إبراهيم الدّبريّ:

فرواه عن عبد الرزاق في «مصفّهِ» (ج ٣/ رقم ٥٢٤٠) بسنّده سواء، وزاد: وسورة من المفصّل، وربما قال: ﴿هَذَا آتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ١]. وسنّده صحيحٌ.

ولكن نقل ابنُ الجُنَيْد في «سؤالاته لابن معين» (٧٠٩) قال: «قلتُ ليحيى: عبد الرزاق، عن معمرٍ، عن ابنِ طاوُسٍ، عن أبيه، عن ابنِ عبّاسٍ، أن النبيَّ ﷺ كان يقرأ في صلاة الغداة يوم الجمعة ﴿تَنْزِيلُ﴾ [السجدة: ٢] السجدة، وسورة من المفصّل؟»، قال: لا أعرفه، من حدّثكم هذا؟ مؤمّلٌ؟! قلتُ: لم أسمعُه منه وقد رواه، قال: ليس بشيءٍ، هذا إنما هو عن ابنِ طاوُسٍ عن أبيه، مُرسَلٌ، وحُمِلَ على مؤمّلٍ، ثم قال يحيى: يحدث من حفظه زيادةً اهـ.

قلتُ: ولا ينبغي تعصيبُ الوهمِ بمؤمّلٍ، وقد رواه عبدُ الرزاق مثله.

والروايةُ المرسلةُ التي عنها ابنُ معينٍ أخرجها أيضًا عبدُ الرزاق في «مصفّهِ» (٥٢٣٧) عن معمرٍ، عن ابنِ طاوُسٍ، عن أبيه.

لكن خالف في المتن فقال: إن النبيَّ ﷺ قرأ في الجمعة سورة الجمعة و﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١].

روايةٌ منكرةٌ، والموصولُ أقوى بلا شكٍّ، واللّه أعلمُ.

٣٧ - «ما أرى ذلك إِلَّا لاقترابِ أَجَلِي».

* * *

• صحيح:

أخرجه البخاري (٧٩/١١ - ٨٠)، ومسلم (٥/١٦ - نووي) والسياق له، والنسائي في «الخصائص» (١٢٩ - بتحقيقي)، والطيالسي (١٣٧٣)، والطحاوي في «المُشكِل» (٤٨/١)، والقطيعي في «زوائد على فضائل الصحابة» (١٣٤٣)، والطبراني في «الكبير» (ج ٢٢/رقم ١٠٣٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٩/٢)، وفي «مسانيد فراس بن يحيى» (ص ٨٠، ٨١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (١٦٤/٧ - ١٦٥)، والبعوي في «شرح السنة» (١٦٠/١٤) من طرق عن أبي عوانة، عن فراس، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة قالت: كن أزواج النبي ﷺ عنده لم يُغادرَ منهنَّ واحدة، فأقبلت فاطمة تمشي ما تُخطئُ مشيتها من مشية رسول الله ﷺ شيئاً، فلما رآها رحب بها فقال: «مرحباً بابتي»، ثم أجلسها عن يمينه أو عن شماله، ثم سارها، فبكت بكاءً شديداً، فلما رأى جزعها سارها الثانية فضحكك، فقلتُ لها: خَصَّكَ رسول الله ﷺ من بين نسائه بالسرارِ ثم أنت تبكين، فلما قام رسول الله ﷺ سألتها: ما قال لك رسول الله ﷺ، قالت: ما كنتُ أفشي على رسول الله ﷺ سره، قالت: فلما توفي رسول الله ﷺ قلت: عزمتُ عليك بما لي عليك من الحقِّ لما حدثتني ما قال لك رسول الله ﷺ، فقالت: أما الآن فنعم، أما حين سارني في المرة الأولى فأخبرني أن جبريل كان يُعَارِضُهُ القرآن في كلِّ سنةٍ مرةً أو مرتين، وإنه عارضه الآن مرتين، «وإني لا أرى الأجلَ إِلَّا قد اقترب، فاتَّقِ اللهَ واصْبِرِي فإنه نعم السلفُ أنا لك»، قالت: فبكيتُ بكائي الذي رأيتُ، فلما رأى جزعي سارني الثانية، فقال: «يا فاطمة، أما تَرْضَيْنَ أن تكوني سيدة

نساء المؤمنين أو سيدة نساء هذه الأمة؟»، قالت: فضحكت ضحكي الذي رأيته.
ورواه عن أبي عوانة: «أبو داود الطيالسي، وأبو كامل الجحدري فضيل بن حسين،
وسهل بن بكار، وأبو سلمة التبوذكي موسى بن إسماعيل».
وتوبع أبو عوانة:

تابعه زكريا بن أبي زائدة، عن فراس بسنده سواء نحوه.

أخرجه البخاري (٦/٦٢٧)، ومسلم (٢٤٥٠/٢٩)، والنسائي في «الخصائص»
(١٢٨)، وابن ماجه (١٦٢١)، وأحمد (٦/٢٨٢)، وإسحاق بن راهويه في «المسنّد»
(ج ٤/٢٤٥ ق ٢)، وابن أبي شيبة (١٠/٥٦٠)، والسرّاج في «مسنّده» (ج ١١/
ق ٢٠٩/١)، وابن سعد في «الطبقات» (٢/٢٤٧ و ٨/٢٦ - ٢٧)، والطحاوي في
«المشكّل» (١/٤٩)، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (ص ٥٥٢)، والدولابي
في «الذرية الطاهرة» (١٨٨)، والطبراني في «الكبير» (ج ٢٢/رقم ١٠٣٢)،
وفي «الأوائل» (٥٧)، وابن أبي عاصم في «الأوائل» (٧٧) مختصراً، وأبو الحسن
الحمّامي في «الخامس من حديثه» (ق ٢٤٥/١ - ٢)، والحاكم (٣/١٥٦)، وقال:
«إسناده صحيح»، وأبو نعيم في «مسانيد فراس» (ص ٧٨ - ٧٩)، والبيهقي في
«الدلائل» (٦/٣٦٤).

ورواه عن زكريا جماعة، منهم: «عبد الله بن نُمير، والفضل بن دكين».

وتابعهما شيان بن عبد الرحمن، عن فراس، عن الشعبي، عن مسروق، عن
عائشة رضي الله عنها قالت: بينما أزواج النبي صلى الله عليه وآله عنده جميع لم يغادر منهن امرأة، فأقبلت
فاطمة تمشي، لا والذي لا إله إلا هو ما تخطى مشيتها من مشية رسول الله صلى الله عليه وآله،
فلما رآها قال: «مرحباً بابنتي» مرتين، قال: فجلست عن يمينه أو عن يساره،

فسارَّها فبكتُ بكاءً شديداً، فقلتُ: ما يبكيكِ يا فاطمة؟ خَصَّكِ رسولُ اللَّهِ ﷺ من بيننا بالسَّرارِ ثم أنتِ تُجيبين بما أرى من البكاءِ، فلما رأى جَزَعَهَا سارَّها الثانيةَ فإذا هي تَفْتَرُ ضاحكةً، فقلتُ: ما رأيتُ بكاءً أقربَ من صَحكِ كالْيومِ! قالت: فلما قامَ رسولُ اللَّهِ ﷺ قلتُ: حدِّثيني يا فاطمةُ بم سارَّكِ رسولُ اللَّهِ ﷺ، قالت: لا واللَّهِ ما كنتُ لأُفْشيَ على رسولِ اللَّهِ ﷺ سِرَّهُ. فلما تُوفِّي رسولُ اللَّهِ ﷺ قلتُ: عَزَمْتُ عليكِ بما لي عليكِ من الحقِّ لما حدَّثتيني بما سارَّكِ به رسولُ اللَّهِ يومَ تعلِّمينَ، قالت: أما الآنَ فنعم، أما المرَّةُ الأولى قال: «إن جبريلَ كان يُعارضني بالقرآنِ كلَّ سنَةٍ مرَّةً، وإنه عارضني العامَ مرتين، وإنِّي لا أرى أَجْلِي إِلَّا قد قُرُبَ، فاتقي اللَّهَ واضْبري، فإنِّي نعم السلفُ أنا لك»، فَجَزَعْتُ فكان البكاءُ لذلك، فسارَّني الثانيةَ فقال: «أما تَرْضَيْن أن تأتين يومَ القيامةِ سيدةَ نساءِ المؤمنينَ أو نساءِ أهلِ الجنةِ».

أخرجه الدُّولابي (١٨٩) من طريقِ طَلْقِ بْنِ غَنَامٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ.

وسنَّدهُ جيِّدٌ.

وللحديثِ طرقٌ أخرى عن عائشةَ رضيَ اللَّهُ عنَها

٣٨ - «في نزول قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥].»

* * *

• صحيح:

أخرجه البخاري (٤٥/٦ و ٢٥٩/٨)، وعنه أبو الحسين البغوي في «تفسيره» (٤٦٧/١)، والنسائي (٩/٦ - ١٠)، والترمذي (٣٠٣٣)، وأحمد (١٨٤/٥)، وابن سعد (٢١١/٤ - ٢١٢)، والطحاوي في «المشكيل» (١٤٢/٤)، والبيهقي (٢٣/٩)، والطبراني في «الكبير» (ج ٥/رقم ٤٨١٦)، وابن الجارود في «المنتقى» (١٠٣٤) من طريق إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، قال: حدثني سهل بن سعد الساعدي، قال: رأيت مروان بن الحكم جالساً في المسجد، فأقبلت حتى جلست إليه، فأخبرنا أن زيد بن ثابت أخبره أن رسول الله ﷺ أُملى عليه: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٥]، قال: فجاءه ابن أم مكتوم وهو يملؤها علي، فقال: يا رسول الله، والله لو أستطيع الجهاد لجاهدت - وكان رجلاً أعمى - فأنزل الله على رسوله ﷺ، وفخذه على فخذي، فثقلت حتى خفت أن تُرَضَّ فخذي، ثم سُري عنه، فأنزل الله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥].

ورواه عن إبراهيم بن سعد: «إسماعيل بن عبد الله، وعبد العزيز بن عبد الله، ومحمد بن يحيى، ويعقوب بن إبراهيم، وإبراهيم بن حمزة».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وتوبع صالح بن كيسان.

تابعه عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري بسنده سواء مثله.

أخرجه النسائي (٩/٦)، وابن سعد (٤/٢١٢)، وابن جرير (ج ١٠/١) رقم (١٠٢٣٩)، والطبراني في «الكبير» (ج ٥/ رقم ٤٨١٤، ٤٨١٥) من طريق عن بشر بن المفضل، عن عبد الرحمن بن إسحاق بسنده سواء.

ورواه عن بشر بن المفضل: «محمد بن عبد الله بن بزيع، ويعقوب بن إبراهيم، وخالد بن عبد الله، ومسدد بن مسرهد، ومحمد بن عبد الله الرقاشي».

قال النسائي عقبه: «عبد الرحمن بن إسحاق هذا ليس به بأس، وعبد الرحمن بن إسحاق يروي عنه علي بن مسهر وأبو معاوية وعبد الواحد بن زياد، عن النعمان بن سعد، ليس بثقة».

وخالفهما معمر بن راشد، فرواه عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب، عن زيد بن ثابت قال: كنت أكتب لرسول الله ﷺ فقال: «اكتب: لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله»، فجاء عبد الله بن أم مكتوم، فقال: يا رسول الله، إني أحب الجهاد في سبيل الله، ولكن بي من الزمانة، وقد ترى، وذهب بصري، قال زيد: فثقلت فخذ رسول الله ﷺ على فخذي حتى خشيت أن ترضها فقال: «اكتب: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]».

أخرجه أحمد (٥/١٨٤)، ومن طريقه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (١٧٥)، وابن جرير (١٠٢٤٠)، والطبراني في «الكبير» (ج ٥/ رقم ٤٨٩٩) من طريق عبد الرزاق، أنا معمر بن راشد بسنده سواء.

وتابعه ابن المبارك، عن معمر مثله.

أخرجه الطبراني أيضًا.

وفي سَنَدِهِ مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، وَهُوَ وَاهٍ.

وَالسَّنَدُ الَّذِي قَبْلَهُ صَحِيحٌ، رَجَالُهُ رِجَالُ الشَّيْخِينَ، فَيُظْهَرُ لِي أَنَّ الْوَجْهَيْنِ مُحْفُوظَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وبعد كتابة ما تقدّم بنحو سنتين رأيتُ ابنَ أَبِي حَاتِمٍ فِي «عِلَالِ الْحَدِيثِ» (٩٧٠) قَالَ: «سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ بَشْرُ بْنُ الْمَفْضَلِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فَذَكَرَهُ، قَالَ: قَالَ أَبِي: رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ دُوَيْبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قِيلَ لِأَبِي: أَيُّهُمَا أَشْبَهُ؟ قَالَ: قَدْ تَابَعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ صَالِحَ بْنَ كَيْسَانَ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَتَابَعَ مَعْمَرُ بَعْضَ الشَّامِيِّينَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَمَعْمَرٌ كَانَ أَلْزَمَ لِلزُّهْرِيِّ» اهـ.

• قُلْتُ: فَيُظْهَرُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ أَبَا حَاتِمٍ يَرْجِّحُ رِوَايَةَ مَعْمَرٍ.

وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمْتُ مِنْ صَحَّةِ الرِّوَايَتَيْنِ جَمِيعًا، لَا سِيَّمَا وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ كَمَا مَرَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَلَهُ طَرِيقَانِ آخَرَانِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ:

أُولَهُمَا: إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَتِفٍ فَكَتَبَ بِهَا، فَجَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَشَكَّى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النِّسَاء: ٩٥].

أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُنْتَخَبِ مِنَ الْمُسْنَدِ» (٢٤١) قَالَ: أَخْبَرَنَا النُّضْرُ بْنُ

شُمَيْلٍ، أَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.
وهذا سندٌ رجاله رجالُ الشيخين.

وإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَدْرَكَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ إِدْرَاكَ بَيْنَا، فَكِلَاهُمَا
مَدَنِيٌّ، وَكَانَ لِإِبْرَاهِيمَ يَوْمَ مَاتَ زَيْدٌ: خَمْسٌ وَعَشْرُونَ سَنَةً، لَوْلَا مَا يَأْتِي ذِكْرُهُ.
وَقَدْ خُولِفَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ:

خَالَفَهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غُنْدَرٌ، فَرَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ،
عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ نَحْوَهُ، فَأَبْهَمَ شَيْخُ «سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ».
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٩٨/١٤١) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بِهِ.
وُخُولِفَ ابْنُ الْمُثَنَّى.

خَالَفَهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ نَحْوَهُ، فَأَدْخَلَ وَاسِطَةً بَيْنَ شَيْخِ سَعْدِ بْنِ
إِبْرَاهِيمَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا.

وَتَوَبَّعَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ: فَرَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ»
(٢١٠ - ٢١١) قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ
سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مِثْلَهُ.

فَيُمْكِنُ حَمْلُ رِوَايَةِ ابْنِ الْمُثَنَّى عَنْ غُنْدَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ عَلَى رِوَايَةِ النَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ
عَنْ شُعْبَةَ، فَيَكُونُ «الرَّجُلُ الْمُبْهَمُ» فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْمُثَنَّى هُوَ «إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ»
كَمَا فِي رِوَايَةِ النَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ، غَيْرَ أَنَّ رِوَايَةَ ابْنِ بَشَارٍ عَنْ غُنْدَرٍ وَالتَّيَالِسِيِّ، كِلَاهُمَا

عن شُعبة، بَيَّنْتُ لَنَا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فَيَكُونُ السَّنَدُ ضَعِيفًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثَانِيهِمَا: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٠٧)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» (٢١١ / ٤) قَالَا: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَهَذَا فِي «سُنَنِهِ» (٢٣١٤)، وَعَنْهُ الْحَاكِمُ (٨١ / ٢)، (٨٢) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: كُنْتُ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَغَشِيَتْهُ السَّكِينَةُ، فَوَقَعْتُ فَخِذُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي، فَمَا وَجَدْتُ ثِقَلَ شَيْءٍ أَثْقَلَ مِنْ فَخِذِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ فَقَالَ: «اكَتَبْ»، فَكَتَبْتُ فِي كِتْفِ: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَقَامَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى، لَمَّا سَمِعَ فَضِيلَةَ الْمَجَاهِدِينَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ بِمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الْجِهَادَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَلَمَّا قَضَى كَلَامَهُ غَشِيَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ السَّكِينَةُ فَوَقَعْتُ فَخِذَهُ عَلَى فَخِذِي، وَوَجَدْتُ مِنْ ثِقَلِهَا فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ كَمَا وَجَدْتُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى، ثُمَّ سُرِّيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «اقْرَأْ يَا زَيْدُ»، فَقَرَأْتُ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] الْآيَةَ كُلَّهَا، قَالَ زَيْدٌ: فَأَنْزَلَهَا اللَّهُ وَحَدَّهَا، فَأَلْحَقْتُهَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَكَانِي أَنْظَرُ إِلَى مُلَحَحِهَا عِنْدَ صَدْعٍ فِي كِتْفِ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ»، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ!

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٧٥) قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْأَنْبَارِيُّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ - وَهُوَ أَشْبَعُ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] وَلَمْ يَقُلْ سَعِيدٌ: كَانَ يَقْرَأُ.

هكذا رواه أبو داود مُختَصَرًا.

وكذلك أخرجه ابنُ قانعٍ في «معجم الصحابة» (١/٤٥/٤) عن زهيرٍ، عن ابنِ أبي الزنادِ.

وأخرجه البيهقيُّ (٢٣/٩ - ٢٤) من طريقٍ سعيدِ بنِ الحَكَمِ بنِ أبي مريمٍ، والطحاويُّ في «المشكِل» (١٤٣/٤ - ١٤٤) من طريقِ ابنِ وهبٍ، قالَا: ثنا عبدُ الرحمنِ بنُ أبي الزنادِ بسندِهِ سواءً مطوَّلًا نحو روايةِ سعيدِ بنِ منصورٍ. وهذا سندٌ حسنٌ.

وابنُ أبي الزنادِ فيه مقالٌ معروفٌ.

لكنه تُوبع على أصلِ الحديثِ، والحمدُ لله.

وعزاه السيوطيُّ في «الدرِّ» (٢٠٢/٢) لابنِ المنذرِ، وابنُ الأَنباريِّ في «المصاحف».

وله طريقٌ آخرُ ذكره السيوطيُّ في «الدرِّ المنشور» (٢٠٣/٢)، فأخرجه ابنُ فهرٍ في كتابِ «فضائلِ مالِكٍ»، وابنُ عساكرٍ من طريقِ عبدِ الله بنِ نافعٍ قال: قدم هارونُ الرشيدُ المدينةَ، فوجَّهَ البرمكيَّ إلى مالِكٍ وقال له: احملْ إليَّ الكتابَ الذي صنفته حتى أسمعَه منك، فقال للبرمكيَّ: أقرئه السلامَ وقلْ له: إن العلمَ يُزارُ ولا يزورُ، وإن العلمَ يُؤتى ولا يأتي. فرجعَ البرمكيُّ إلى هارونَ فقال له: يا أميرَ المؤمنين، يبلغُ أهلُ العراقِ أنك وجهتَ إلى مالِكٍ فخالفَكَ، اعزَمَ عليه حتى يأتيكَ. فإذا بمالِكٍ قد دخلَ وليس معه كتابٌ، وأتاه مسلَّمًا فقال: يا أميرَ المؤمنين، إن اللهَ جعلَكَ في هذا الموضعِ لعلمِكَ، فلا تكنُ أنتَ أولَ مَنْ يَضَعُ العلمَ فيضَعُكَ اللهُ، ولقد رأيتُ مَنْ ليس في حَسَبِكَ ولا بيتِكَ يُعزُّ هذا العلمَ ويُجلِّه، فأنتَ أخرى

أَنْ تُعَزَّ وَتُجَلَّ عِلْمَ ابْنِ عَمِّكَ. وَلَمْ يَزَلْ يَعِدُّ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى بَكَى هَارُونَ. ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: كُنْتُ أَكْتُبُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ فِي كِتَافٍ: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ» وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ أُنْزِلَ فِي فَضْلِ الْجِهَادِ مَا أُنْزِلَ، وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرٌ، فَهَلْ لِي مِنْ رَخْصَةٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَدْرِي»، قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: وَقَلَمِي رَطْبٌ مَا جَفَّ حَتَّى عَشِيَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَحْيُ، وَوَقَعَ فِخْذُهُ عَلَى فَخْذِي حَتَّى كَادَتْ تُدَقُّ مِنْ ثِقَلِ الْوَحْيِ، ثُمَّ جُلِّيَ عَنْهُ فَقَالَ لِي: «اكَتُبْ يَا زَيْدُ: ﴿عَبْرُ أَوَّلِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]»، فَيَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، حَرْفٌ وَاحِدٌ بُعِثَ بِهِ جَبْرِيلُ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ مَسِيرَةِ خَمْسِينَ أَلْفٍ حَتَّى أُنْزِلَ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ، فَلَا يَنْبَغِي لِي أَنْ أُعَزَّه وَأُجَلَّه...!؟».

وفي الباب عن البراء بن عازب رضي الله عنه:

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٥/٦ و ٢٥٩/٨)، وَمُسْلِمٌ (١٨٩٨/١٤١، ١٤٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» (١٠/٦)، وَفِي «التفسير» (١٣٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٣١)، وَالدَّارِمِيُّ (١٢٩/٢)، وَأَحْمَدُ (٢٨٢/٤، ٢٨٤، ٢٩٩ - ٣٠٠، ٣٠١)، وَالطَّيَالِسِيُّ (٧٠٥)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطبقات» (٤/٢١٠ - ٢١١)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «مُسْنَدِ عَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ» (٢٦٠٥)، وَفِي «معجم الصحابة» - كَمَا فِي «الدر المنثور» (٢٠٢/٢) -، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ عَسَاكَرٍ فِي «تاريخ دمشق» (ج ٦/٥٦٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٤٣/٥)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تفسيره» (١٤٤/٥)، وَأَبُو يَعْلَى (ج ٣/رقم ١٧٢٥)، وَابْنُ حَبَّانَ (٤٠، ٤١، ٤٢)، وَأَبُو مُطِيعٍ الْمَصْرِيُّ فِي «الأمالى» (ق ٣٤/٢)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «المُسْكِل» (٤/١٤٥)، وَالوَاحِدِيُّ فِي «أسباب النزول» (ص ١٣٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٣/٩) مِنْ طَرِيقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ

السَّيِّعِيَّ، قال: سمعتُ البراءَ بنَ عازبٍ قال: لما نزلت: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥] جاء عمرو بنُ أمِّ مكتومٍ إلى النبي ﷺ، قال: وكان ضريراً البصر، فقال: يا رسولَ الله، ما تأمرني، إني ضريراً البصر؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية: ﴿غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، فقال النبي ﷺ: «أثْثُونِي بِالْكَفِّ وَالِدَّوَاةِ - أَوْ: اللُّوحِ والدَّوَاةِ -».

وعزاه السيوطي في «الدرر المنتور» (٢/ ٢٠٢) لعبد بن حميد، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وابن الأنباري في «المصاحف».

ورواه عن أبي إسحاق جماعة من أعيان أصحابه، منهم: «شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وسفيانُ الثوري، وزُهَيْرُ بْنُ معاوية، وسليمانُ التيمي، وأبو بكر بن عياش، وإسرائيل بن يونس، ومسعر بن كدام، وزكريا بن أبي زائدة».

وخالفهم أبو سنان الشيباني، فرواه عن أبي إسحاق، عن زيد بن أرقم، قال: لَمَّا نَزَلَتْ: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» جاء ابنُ أمِّ مكتوم فقال: يا رسولَ الله، أما لي رخصة؟ قال: «لا»، قال ابنُ أمِّ مكتوم: اللهم إني ضريراً فرخص لي، فأنزل الله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥].

أخرجه الطبراني في «الكبير» (ج ٥ / رقم ٥٠٥٣) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، وابنُ جرير في «تفسيره» (٥/ ١٤٤) قالوا: ثنا أبو كريب، ثنا إسحاق بن سليمان، عن أبي سنان.

قال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٩): «رجاله ثقات».

وكذا قال السيوطي في «الدرر» (٢/ ٢٠٢).

• قلت: نعم، ولكنه مُعَلَّلٌ بالمخالفة.

فأبو سنان الشيباني هو سعيد بن سنان الأصغر، وثقه أكثر النقاد، لكن ضعفه أحمد، وقال ابن عدي: «وأبو سنان هذا له غير ما ذكرت من الحديث أحاديث غرائب وأفراد، وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب والوضع لا إسنادًا ولا متناً، ولعله إنما يهتم في الشيء بعد الشيء، ورواياته تُحتمل وتُقبل» اهـ.

فمثله لا تُحتمل مخالفته لهذا الجمع من الثقات، فروايته شاذة أو منكرة.

وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث - كما في «علل الحديث» (٩٩٢) لابن أبي حاتم - فقال: «هذا خطأ: «عن زيد بن أرقم» وإنما هو: «أبو إسحاق، عن البراء بن عازب، عن النبي ﷺ»، كذا رواه شعبة والثوري وإسرائيل».

وصرح الحافظ في «الفتح» (٢٦١ / ٨) بتقديم رواية الجماعة.

وهو الصواب الموافق للأصول.

وأغرب الشيخ أبو الأشبال إذ قال في تعليقه على «تفسير الطبري» (٨٩ / ١٠) - (٩٠): «ولسنا نرى هذا علةً لذلك، ولا ذاك علةً لهذا» اهـ.

[تنبيه]: قال الحافظ في «الفتح» (٢٦١ / ٨): «وأبو سنان اسمه ضرار بن مرة»، وأخذه منه البدر العيني في «العمدة» (١٨٦ / ١٨) وهو خطأ.

بل الصواب أنه أبو سنان الشيباني الأصغر، واسمه سعيد بن سنان كما مر.

أما ضرار بن مرة فهو أبو سنان الأكبر، ولم يذكره والهرواية عن أبي إسحاق السبيعي، ولا ذكروا «إسحاق بن سليمان الرازي» في الرواية عنه، إنما ذكر ذلك في ترجمة أبي سنان الأصغر، والله أعلم.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، ويقال: عمرو بن أم مكتوم، ويقال: عبد الله بن أم مكتوم، وهو عبد الله بن زائدة، وأم مكتوم أمه» اهـ.

وله شاهد آخر من حديث ابن عباس رضي الله عنه:

أخرجه البخاري (٢٩٠/٧ و ٢٦٠/٨) مختصراً، والنسائي في «تفسيره» (١٣٧)، والترمذي (٣٠٣٢)، وابن جرير (ج ١٠/ رقم ١٠٢٤١، ١٠٢٤٢)، والبيهقي (٤٧/٩)، وابن المنذر - كما في «الدرر المنثور» (٢/ ٢٠٢) - من طريق بن جريج، أخبرني عبد الكريم، سمع مقسماً مولى عبد الله بن الحارث، يحدث عن ابن عباس قال: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] عن بدرٍ والخارجون إلى بدرٍ لما نزلت غزوة بدرٍ قال عبد الله بن جحش وابن أم مكتوم: إنا أعميان يا رسول الله، فهل لنا رخصة؟ فنزلت: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، وفضل الله المجاهدين على القاعدين درجة، فهؤلاء القاعدون غير أولي الضرر ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥] درجاتٍ منه على القاعدين من المؤمنين غير أولي الضرر.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، من حديث ابن عباس، ومقسّم يقال: هو مولى عبد الله بن الحارث، ويقال: هو مولى ابن عباس، وكنيته أبو القاسم».

وله طريق آخر عن ابن عباس رضي الله عنه:

أخرجه ابن جرير (ج ١٠/ رقم ١٠٢٤٣) قال: حدثني محمد بن سعد، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس: «لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله» فسمع بذلك عبد الله بن أم مكتوم الأعمى، فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، قد أنزل الله في الجهاد ما قد علمت، وأنا رجلٌ بصرٍ لا أستطيع الجهاد، فهل لي من رخصة عند الله إن قعدت؟ فقال له رسول الله ﷺ: «ما أمرت في

شأنك بشيء، وما أدري هل يكون لك ولأصحابك من رخصة»، فقال ابن أم مكتوم: اللهم إني أنشدك بصري. فأنزل الله بعد ذلك على رسوله ﷺ فقال: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةٌ﴾ [النساء: ٩٥].

• قلتُ: وسنده ضعيفٌ جدًا.

وهذا الإسنادُ يتكرر كثيرًا في «تفسير الطبري».

ومحمد بنُ سعدٍ - شيخُ الطبري - ليس هو صاحبُ «الطبقات»، وإنما هو محمد بنُ سعد بنِ محمد بنِ الحسن بنِ عطية بنِ سعد بنِ جُنادة العوفيُّ. قال الدارقطني: «لا بأس به»، وترجمه الخطيبُ (٣٢٢ / ٥ - ٣٢٣) وليّته، وانظر «اللسان» (١٧٤ / ٥).

وأبوه: سعد بنُ محمد بنِ الحسن، تالف.

سئل عنه أحمدُ فقال: «ذاك جهميٌّ، لو لم يكن هذا أيضًا لم يكن ممن يستأهلُ أن يكتبَ عنه، ولا كان موضعًا لذلك»، له ترجمةٌ في «تاريخ بغداد» (١٢٦ / ٩ - ١٢٧)، و«اللسان».

وعُمّه - يعني: عمّ سعدٍ - هو الحسين بنُ الحسن بنِ عطية العوفيُّ. ضعّفه ابنُ معين، وأبو حاتم، والنسائيُّ، وابنُ سعدٍ، وحكى له الخطيبُ (٣١ / ٨ - ٣٢) أخبارًا طريفةً في طولِ لحيتِه، وكانت تصلُ إلى ركبته! وأبوه هو الحسن بنُ عطية.

ضعّفه البخاريُّ وأبو حاتم وابنُ حبانَ وآخرون.

وأبوه هو عطية العوفيُّ، ضعيفٌ أيضًا.

فهذه أسرةٌ كُلُّها ضعفاء!

وله شاهدٌ ثالثٌ عن الفَلَتَانِ بْنِ عَاصِمٍ رضي الله عنه قال:

كنا عندَ النبيِّ ﷺ فَأُنْزِلَ عليه، وكان إذا أُنْزِلَ عليه دَامَ بَصْرُهُ مَفْتُوحَةً عَيْنَاهُ، وَفَرَّغَ سَمْعَهُ وَقَلْبَهُ لِمَا يَأْتِيهِ مِنَ اللَّهِ، قال: فَكُنَّا نَعْرِفُ ذَلِكَ مِنْهُ، فَقَالَ لِلْكَاتِبِ: «اَكْتُبْ: لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قال: فَقَامَ الْأَعْمَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا ذَنْبُنَا؟ فَأُنْزِلَ اللَّهُ، فَقُلْنَا لِلْأَعْمَى: إِنَّهُ يَنْزِلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَخَافَ أَنْ يَكُونَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهِ، فَبَقِيَ قَائِمًا يَقُولُ: أَعُوذُ بِغَضَبِ رَسُولِ اللَّهِ، قال: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْكَاتِبِ: «اَكْتُبْ: ﴿عَبْرَ أُولَى الْأَصْرَرِ﴾» [النساء: ٩٥].

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» - كَمَا فِي «الْإِصَابَةِ» (٣٧٨/٥) - ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - كَمَا فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (٢٠٢/٢) - ، وَأَبُو يَعْلَى (ج ٣/ رَقْم ١٥٨٣)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي» (١٠٣٩)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٧٣٣)، وَالْبَزَّازُ فِي «مُسْنَدِهِ» (ج ٣/ رَقْم ٢٢٠٣ - كَشَفُ الْأَسْتَارِ)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «الْمُشْكِلِ» (١٤٨/٤ - ١٤٩)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (ج ١٨/ رَقْم ٨٥٦) مِنْ طَرِيقٍ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، ثَنَا عَاصِمُ بْنُ كُلَيْبٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا الْفَلَتَانُ بْنُ عَاصِمٍ. قَالَ الْهَيْثَمِيُّ (٩/٧): «رَجُلٌ أَبِي يَعْلَى ثِقَاتٌ».

وَفِي الْبَابِ مَرَاسِيلُ أُخْرَى عِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ (٢١٠/٤)، وَابْنِ جَرِيرٍ (١٠٢٤٤) - (١٠٢٤٧)، وَانْظُرْ: «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (٢٠٤/٢).

* * *

٣٩ - «أقرأني جبريلُ على حرفٍ، فراجعتهُ، فلم أزلُ أَسْتزِيدُهُ ويزيدني حتى انتهى إلى سبعةِ أحرفٍ».

* * *

• صحيحٌ، بل مُتواترٌ:

أخرجه البخاريُّ (٦/٣٠٥ و ٩/٢٣)، ومسلمٌ (٨١٩/٢٧٢)، وأحمدٌ (١/٢٦٣ - ٢٦٤، ٢٩٩، ٣١٣)، وأبو عبيدٍ في «فضائل القرآن» (ص ٢٠١)، ومحمد بن يحيى الذهليُّ في «جزء من حديثه» (ق ٤٠/١)، وعبدُ الرزاق في «المصنّف» (ج ١١/رقم ٢٠٣٧٠)، وابنُ جريرٍ في «تفسيره» (١/١٤)، وأبو الحسين الدقاق في «الفوائد المنتقاة» (ق ١٣٤/١)، وابنُ الأعرابيِّ في «معجمه» (ج ٦/ق ١٠٩/٢)، والطحاويُّ في «المُشْكَل» (٤/١٩٠)، وأبو محمد الجوهريُّ في «حديث أبي الفضل الزُّهريِّ» (١/٤٩/١)، والطَّبْرَانِيُّ^(١) في «الصغير» (١/٣٥)، وفي «الأوسط» (١٧٩٢)، والبيهقيُّ في «الكبرى» (٢/٣٨٤)، وفي «الصغرى» (١٠٠١)، وفي «الشَّعَب» (ج ٥/رقم ٢٠٧٥)، والخطيبُ في «تاريخه» (٤/٣٠٥)، والبغويُّ في «شرح السنَّة» (٤/٥٠١) من طرقٍ عن الزُّهريِّ، عن عبيدِ اللَّهِ بن عبدِ اللَّهِ بن عُتْبَةَ، عن ابنِ عَبَّاسٍ مرفوعاً، قال الزُّهريُّ: بَلَغَنِي أَنَّ تلكَ السبعةَ الأحرفِ إنما هي في الأمرِ الذي يكونُ واحداً، لا يختلفُ في حلالٍ ولا حرامٍ.

ورواه عن الزُّهريِّ: «يونس بن يزيد، ومَعْمَر بن راشد، وعُقَيْل بن خالد، ومحمد بن عبدِ اللَّهِ ابنُ أخي الزُّهريِّ، وصالح بن أبي الأخضر».

وذكر ابنُ الجَزَرِيِّ في «النشر» (١/٢١) أسماءَ الذين رَوَوْا هذا الحديثَ،

(١) ووقع للطبراني فيه وهم في حكمه على الحديث ذكرته في «تنبيه الهاجد» (٢٠٨٦).

وهم: «عمرُ بنُ الخطابِ، وهشامُ بنُ حَكِيمٍ بنِ حِزامٍ، وعبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ، وأبيُّ بنُ كعبٍ، وعبدُ الله بنُ مسعودٍ، ومعاذُ بنُ جَبَلٍ، وأبو هُرَيْرَةَ، وعبدُ الله بنُ عباسٍ، وأبو سعيدٍ الخُدْرِيُّ، وحذيفةُ بنُ اليمانِ، وأبو بَكْرَةَ، وزيدُ بنُ أرقمَ، وعمرُ بنُ العاصِ، وأنسُ بنُ مالكٍ، وسُمُرَةُ بنُ جندبٍ، وعمرُ بنُ أبي سَلَمَةَ، وأبو جُهِيمٍ، وأبو طلحةَ، وأمُّ أيوبُ الأنصاريةُ».

وقال ابنُ الجَزَرِيِّ: «وقد تتبعتُ طُرُقَ هذا الحديثِ في جزءٍ مفردٍ جمعتهُ في ذلك» اهـ.

• قلت: وقد خرجتُ هنا ما ظفرتُ به من أسماءِ الصحابةِ الذين ذَكَرَهُم ابنُ الجزريِّ وزدتُ عليه، والحمدُ لله.

أولاً: حديثُ عثمانَ بنِ عفانَ رضي الله عنه

أخرجه أبو يعلى في «مُسْنَدِهِ الْكَبِيرِ» - كما في «النَشْرِ» (٢١ / ١) و«المَجْمَعِ» (١٥٢ / ٧) -، عن أبي المنهالِ سَيَّارِ بنِ سلامةَ، قال: بَلَّغْنَا أن عثمانَ رضي الله عنه قال يوماً وهو على المِنْبَرِ: أَذْكَرُ اللهَ رجلاً سَمِعَ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «أُنْزِلَ القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كافٍ» لَمَّا قام، فقاموا حتى لم يُحْصَوْا، فَشَهِدُوا أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك، فقال عثمان: وأنا أشهدُ معهم.

قال الهيثميُّ: «رواه أبو يعلى في «الكبيرِ»، وفيه راوٍ لم يُسَمَّ».

ثانياً: حديثُ أبيِّ بنِ كعبٍ رضي الله عنه

وله عنه طُرُقٌ:

١ - أنسُ بنُ مالكٍ، عنه، قال:

«ما حاك في صدري منذ أسلمتُ إلَّا أني قرأتُ آيةً، وقرأها آخرُ غيرِ قِراءَتِي،

فقلت: أقرأنيها رسولُ الله ﷺ، وقال الآخرُ: أقرأنيها رسولُ الله ﷺ، فأتيتُ النبيَّ ﷺ فقلت: يا نبيَّ الله، أقرأتني آيةَ كذا وكذا؟ قال: «نعم»، وقال الآخرُ: ألم تُقرئني آيةَ كذا وكذا؟ قال: «نعم»، إن جبريلَ وميكائيلَ أتياي، فقعدَ جبريلُ عن يميني وميكائيلُ عن يساري، فقال جبريلُ: اقرأ القرآنَ على حرفٍ، قال ميكائيلُ: استرِده، حتى بلغَ سبعةَ أحرفٍ، فكلُّ حرفٍ شافٍ كافٍ».

أخرجه النسائيُّ (١٥٤/٢)، وأحمدُ (١١٤/٥، ١٢٢)، وابنه في «زوائد المسند» (١٢٢/٥)، وأبو عبيدٍ في «فضائل القرآن» (ص ٢٠١)، وفي «الغريب» (١٥٩/٣)، وابنُ أبي شَيْبَةَ (١٠/٥١٧)، وعبدُ بنُ حُمَيْدٍ (١٦٤)، وابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «العلل» (ج ٢/رقم ١٧٤٥)، وابنُ حِبَّانَ (٧٣٧)، وابنُ جَرِيرٍ في «تفسيره» (٢٦، ٢٧)، والهيثمُ بنُ كُلَيْبٍ في «مُسْنَدِهِ» (١٤٢٥)، والطَّحَاوِيُّ في «المُشْكِل» (٤/١٨٩)، وأبو بكرٍ الشافعيُّ في «رباعياته» (١/١٨١ - ٢)، والبيهقيُّ في «سُنَنِهِ الصَّغْرَى» (١٠١٠)، والضياءُ في «المختارة» (١١٢٩، ١١٣٠) من طرقٍ عن حميدِ الطويلِ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، عن أبيِّ بنِ كعبٍ، فذكره.

ورواه عن حُمَيْدٍ هَكَذَا: «يحيى القَطَّانُ، ويزيدُ بنُ هَارُونَ، وبِشْرُ بنُ المَفْضَلِ، ويحيى بنُ أَيُوبَ، وعبدُ الله بنُ بَكْرِ السَّهْمِيِّ، ومُعْتَمِرُ بنُ سُلَيْمَانَ، وابنُ أَبِي عَدِيٍّ، ومحمدُ بنُ مَيْمُونٍ، وعليُّ بنُ عَاصِمٍ».

وخالفهم حمادُ بنُ سَلَمَةَ، فرواه عن حُمَيْدِ الطويلِ، عن أنسٍ، عن عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ، عن أبيِّ بنِ كعبٍ، فذكره.

فزاد: «عُبَادَةُ» في الإسنادِ.

أخرجه أحمدُ (١١٤/٥)، وابنُ حِبَّانَ (٧٤٢)، والطبريُّ (٢٨)، والطَّبْرَانِيُّ

في «الأوسط» (٢/ ٢٠/ ١)، وأبو الشيخ في «ذكر رواية الأقران» (ق ١٣/ ١)،
والهيثم بن كليب في «المُسند» (١٤٢٦، ١٤٢٧)، وتماّم الرازي في «الفوائد»
(١٧٠٦)، والطحاوي في «المُشكِل» (٤/ ١٨٢)، وابن عدي في «الكامل»
(٢/ ٦٧٩) من طرق عن حماد.

وقال الطَّبْرَانِيُّ: «لم يروه عن حميد إلا حماد بن سَلَمَة».

ولعل هذا مما وَهَمَ فيه حماد، وكان حفظه تغير قليلاً، ويؤيده إيراد ابن عديّ
الحديث في ترجمته.

ولم أَقِفْ على مَنْ تابعه مع مخالفة هذا الجمع.

وذكر أبو حاتم - كما في «العلل» (١٧٤٥) - رواية حماد من غير ترجيح، فإن
كان يرجح رواية حماد على زهير فلم يتفرّد به زهير، فتابعه مَنْ قدّمنا ذكرهم، وهم
أكثر عدداً وأشدّ إتقاناً، واللّهُ أعلم.

وخالف جميع مَنْ تقدّم: مروان بن معاوية الفزاري، فجعله من «مسند أنس»،
ويأتي في «حديث أنس».

٢ - ابن عباس، عن أبي بن كعب، قال:

«أقرّاني رسول الله ﷺ سورة، فبينما أنا في المسجد جالس إذ سمعت رجلاً
يقرؤها يخالف قراءتي، فقلت له: مَنْ علّمك هذه السورة؟ فقال: رسول الله ﷺ،
فقلت: لا تفارقني حتى تأتي رسول الله ﷺ، فأتيته، فقلت: يا رسول الله، إن هذا
خالف قراءتي في السورة التي علمتني، فقال رسول الله ﷺ: «اقرأ يا أباي»، فقرأتها،
فقال لي رسول الله ﷺ: «أحسن»، ثم قال للرجل: «اقرأ»، فقرأ فخالف قراءتي،
فقال له رسول الله ﷺ: «أحسن»، ثم قال رسول الله ﷺ: «يا أباي، إنه أنزل القرآن»

على سبعة أحرف، كلهن شافٍ كافٍ».

أخرجه النسائي (١٥٣/٢) قال: أخبرني عمرو بن منصور، والطبراني في (الأوسط) (١٠٤٤)، قال: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن عقيل الحراني، قال: حدثنا أبو جعفر بن ثعلب، قال: قرأت على معقل بن عبيد الله، عن عكرمة بن خالد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، فذكره.

وهذا سند جيد، رجاله ثقات.

ومعقل بن عبيد الله وثقه أحمد في رواية، وابن معين في رواية، وقال ابن معين والنسائي: «لا بأس به»، وضعفه ابن معين في رواية.

وقال ابن جبان: «كان يخطئ، ولم يفحش خطؤه فيستحق الترك»، وقال ابن عدي: «حسن الحديث»، وقال ابن القطان: «معقل عندهم مستضعف»، فتعقبه الذهبي بقوله: «كذا قال! بل هو عند الأكثرين صدوق لا بأس به».

٣ - عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن أبي بن كعب، قال:

«كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة أنكرتها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ، فقلت: إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه، فأمرهما رسول الله ﷺ فقرأ، فحسن النبي ﷺ شأنهما، فسقط في نفسي التكذيب ولا إذ كنت في الجاهلية، فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيتني ضرب في صدري، ففضت عرقاً، وكأنما أنظر إلى الله فرقاً، فقال لي: «يا أباي، أرسل إلي أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هوّن على أمتي، فرد إلي الثانية اقرأه على حرفين، فرددت إليه أن هوّن على أمتي، فرد إلي الثالثة اقرأه على سبعة أحرف، فلك بكل ردة

رَدَدْتُكَهَا مَسْأَلَةً تَسْأَلْنِيهَا، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأُمْتِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأُمْتِي، وَأُخِرْتُ
الثَّالِثَةَ لِيَوْمٍ يَرْغَبُ إِلَيَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ حَتَّى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٣/٨٢٠)، وَأَحْمَدُ (١٢٧/٥)، وَابْنُهُ فِي «زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ»
(١٢٨/٥ - ١٢٩)، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ عَسَاكَرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢/٥٩٢)،
وَابْنُ جَرِيرٍ (٣٠، ٣١، ٣٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠/٥١٦)، وَابْنُ حِبَّانَ (٧٤٠)،
وَالْخَطَّابِيُّ فِي «الْغَرِيبِ» (١/٥٨٧)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٢/٣٨٣ - ٣٨٤)، وَابْنُ بَيْهَقٍ
فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (٤/٥٠٣ - ٥٠٤) مِنْ طَرِيقٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِيٍّ.

وَتَابِعَهُ - أَعْنِي: إِسْمَاعِيلُ - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى بِسَنَدِهِ سَوَاءً.

أَخْرَجَهُ الْكَلَابَاذِيُّ فِي «مَعَانِي الْأَخْبَارِ» (ق ٢٣٢/١ - ٢) مِنْ طَرِيقِ عَمَارِ
بْنِ رُزَيْقٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى.

وَقَدْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِيهِ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

وَرَوَاهُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ:

«وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَابْنُ ثُمَيْرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ
الْوَاسِطِيُّ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ».

وَقَدْ تَوَبَّعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى، فَتَابِعَهُ:

أ - مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِيٍّ بِنِ كَعْبٍ قَالَ:

«إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ أَصَاةِ بَنِي غِفَّارٍ، قَالَ: فَاتَاهُ جَبْرِيلُ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ
تَقْرَأَ أَمْتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللَّهَ مَعَافَاتِهِ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنْ أُمْتِي لَا تُطِيقُ

ذلك»، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرُك أن تقرأ أمتك القرآنَ على حرفين، فقال: «أسألُ اللهَ معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تُطيقُ ذلك»، ثم جاء الثالثة فقال: إن الله يأمرُك أن تقرأ أمتك القرآنَ على ثلاثة أحرفٍ، فقال: «أسألُ اللهَ معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تُطيقُ ذلك»، ثم جاء الرابعة، فقال: إن الله يأمرُك أن تقرأ أمتك القرآنَ على سبعة أحرفٍ، فأئماً حرفٍ قرؤوا عليه فقد أصابوا».

أخرجه مسلمٌ (٨٢١/٢٧٤)، وأبو داودَ (١٤٧٨)، والنسائيُّ (٢/١٥٢) - (١٥٣)، وأحمدُ (٥/١٢٧ - ١٢٨)، والطيالسيُّ (٥٥٨)، وأبو عبيدٍ في «الفضائل» (ص ٢٠٢)، والهيثمُ بنُ كليبٍ في «مُسْنَدِهِ» (١٤٥٥، ١٤٥٦)، وابنُ جريرٍ (٣٥، ٣٦، ٣٧)، والطحاويُّ في «المُشْكِل» (٤/١٩١)، والبيهقيُّ (٢/٣٨٤)، وفي «الأسماء والصفات» (١/٤١١) من طريقٍ عن شعبة، عن الحكم بنِ عُتيبة، عن مجاهدٍ.

وتابعه محمد بنُ جُحادة، عن الحكم به.

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ في «زوائد المسند» (٥/١٢٨)، ومن طريقه القطيعيُّ في «جزء الألف دينار» (٢٨)، وابنُ حبانَ (٧٣٨)، وابنُ جريرٍ (٣٤، ٤٦)، والطبرانيُّ في «الكبير» (ج ١/رقم ٥٣٥)، والهيثمُ بنُ كليبٍ في «المُسْنَد» (١٤٥٧)، وابنُ عبد البرِّ في «التمهيد» (٨/٢٨٧).

ووقع في «مسند أحمد»: «قال عبدُ الله: حدثني أبي، ثنا جعفر بنُ مهران السَّمَاكُ... إلخ».

كذا! وذكرُ «أحمد بن حنبلٍ» في السند خطأ؛ لأن أحمد لم يرو عن جعفر شيئاً، بل ابنه كما في «التعجيل»، ونبه على ذلك الأخ الكريم بدر البدر جزاهُ الله خيراً.

واختلف في إسناده:

فرواه الحسن بن عُمارة، عن الحكم، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: أتى جبريل رسول الله ﷺ وهو في أضامة بني غفار... فساقه.

فجعله من «مسند ابن عباس».

أخرجه المخلص في «الفوائد» (ج ٤ / ق ١٦٨ / ٢) من طريق ابن وهب، أخبرني جرير بن حازم، عن الحسن بن عُمارة به. والحسن بن عُمارة متروك.

ووجه آخر من الاختلاف:

فرواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن أبي بن كعب به. فسقط ذكر «مجاهد» من السند.

أخرجه ابن جرير (٣٢) قال: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله بن عيسى بن أبي ليلي. وعن ابن أبي ليلي، يعني: محمد بن عبد الرحمن، عن الحكم، كلاهما عن ابن أبي ليلي، عن أبي بن كعب، قال: دخلت المسجد فصليت، فقرأت النحل، ثم جاء رجل فقرأها على غير قراءتي، ثم جاء رجل آخر فقرأ خلاف قراءتنا، فدخل نفسي من الشك والتكذيب أشد مما كنت في الجاهلية، فأخذت بأيديهما فأتيت بهما النبي ﷺ، فقلت: يا رسول الله، استقرئ هذين، فقرأ أحدهما، فقال: «أصبت»، ثم استقرأ الآخر، فقال: «أصبت»، فدخل قلبي أشد مما كان في الجاهلية من الشك والتكذيب، فضرب رسول الله ﷺ صدري، وقال: «أعاذك الله من الشك، وأخسأ عنك الشيطان»، قال إسماعيل:

فَفَضْتُ عَرَقًا - وَلَمْ يَقْلُهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى - قَالَ: فَقَالَ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ: إِنْ أَمَتِي لَا تَسْتَطِيعُ، حَتَّى قَالَ سَبْعَ مَرَاتٍ، فَقَالَ لِي: اقْرَأْ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، وَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَّتْهَا مَسْأَلَةٌ - قَالَ: - فَاحْتَاجَ إِلَيَّ فِيهَا الْخَلَاءُثُ، حَتَّى إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

وَأَخْرَجَهُ الْخَطَّابِيُّ فِي «الْغَرِيبِ» (٥٨٧/١) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى الْقَطَّانِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ مِثْلَهُ.

فَوَكَّعَ يَرْوِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي. وَقَدْ تَوَبَّعَ وَكَّعٌ.

تَابِعَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْحَكَمِ وَعِيسَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ مِثْلَهُ. أَخْرَجَهُ الْهَيْثَمُ بْنُ كُلَيْبٍ (١٤٥٤).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣٣) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْحَكَمِ وَحَدَّه، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ مَرْفُوعًا بِنَحْوِهِ.

وَاسْتَظْهَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْأَشْبَالِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هُوَ ابْنُ نُمَيْرٍ.

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَ سَيِّءَ الْحَفْظِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِيهِ:

فَرَوَاهُ عَمَارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

أبي ليلي، عن أبي بن كعب.

أخرجه الكلاباذي في «معاني الأخبار» (ق ٢٣٢ / ١ - ٢) من طريق أبي الأحوص، عن عمار بن رزق.

كذا وقَعَ في السند: «أبو الأحوص» وكأنه: «الأحوص» وهو ابن جواب أبو الجواب، فهو يروي عن عمار بن رزق، والله أعلم. وتوبع الحكم:

تابعه بكير بن الأخنس، عن مجاهد به مختصراً.

أخرجه أبو الشيخ في «الطبقات» (٢٨٨)، وعنه الشجري في «الأمالي» (١١٢ / ١) من طريق أبي مسعود أحمد بن الفرات الرازي، قال: أنا يحيى بن آدم، قال: ثنا قطبة بن عبد العزيز، عن الأعمش، عن بكير بن الأخنس.

وهذا الحديث رواه أبو الشيخ في ترجمة: «أبي مسعود الرازي» وقال: «وغرائب حديثه وما يتفرد به كثير»، ونقل الشجري عن أبي الشيخ قال: «تفرد به أبو مسعود الرازي أحمد بن الفرات بن خالد»، ثم ساق له هذا الحديث. ورجال إسناده ثقات.

وأبو مسعود الرازي، وثقه، وقال الحافظ: «ثقة حافظ، تكلم فيه بلا مستند». ب - زيد بن الحارث، عن عبد الرحمن بن أبي ليلي، عن أبي بن كعب، أن جبريل أتى النبي ﷺ وهو في أضاعة بني غفار، فقال: يا محمد، إن ربك يأمرُك أن تقرأ القرآن على حرف، فلم يزل يزيده حتى بلغ سبعة أحرف.

أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١٢٨ / ٥) قال: حدثنا محمد بن سليمان الأسدي لؤين، قال: حدثنا الحسن بن محمد بن أعين، قال:

حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَالِمٍ الْأَفْطُسُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زُبَيْدٍ.

وَوَقَعَ فِي «الْمُسْنَدِ»: «قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ...».

وَهَذَا خَطَأٌ وَاضِحٌ، وَلَوْ يَنْ شَيْخُ عَبْدِ اللَّهِ لَا أَبِيهِ.

وَهَذَا سَنَدٌ مُقَارِبٌ، رَجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا عَمَرَ بْنَ سَالِمٍ بْنِ عَجْلَانَ الْأَفْطُسَ، فَرَوَى عَنْهُ جَمْعٌ، وَوَثَّقَهُ ابْنُ حَبَّانَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ج - عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى:

أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ (٣٨) قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي سُورَةِ النَّحْلِ قِرَاءَةً تَخَالَفُ قِرَاءَتِي، ثُمَّ سَمِعْتُ آخَرَ يَقْرَأُهَا قِرَاءَةً تَخَالَفُ ذَلِكَ، فَاَنْطَلَقْتُ بِهِمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَيْنِ يَقْرَأَانِ فِي سُورَةِ النَّحْلِ، فَسَأَلْتُهُمَا: مَنْ أَقْرَأُهُمَا؟ فَقَالَا: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: لَأَذْهَبَنَّ بِكُمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ إِذْ خَالَفْتُمَا مَا أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَحَدِهِمَا: «اقْرَأْ»، فَقَرَأَ، فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ»، ثُمَّ قَالَ لِلْآخَرِ: «اقْرَأْ»، فَقَرَأَ، فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ»، قَالَ أَبِي: فَوَجَدْتُ فِي نَفْسِي وَسُوسَةَ الشَّيْطَانِ، حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْهِي، فَعَرَفَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِي، فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَخْصِي الشَّيْطَانَ عَنْهُ. يَا أَبُي، أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ: رَبِّ خَفَّفْ عَنِّي، ثُمَّ أَتَانِي الثَّانِيَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ: رَبِّ خَفَّفْ عَن أُمَّتِي، ثُمَّ أَتَانِي الثَّالِثَةَ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقُلْتُ مِثْلَهُ، ثُمَّ أَتَانِي الرَّابِعَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، وَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ مَسْأَلَةٌ، فَقُلْتُ: يَا رَبِّ اغْفِرْ لَأُمَّتِي، يَا

رَبِّ اغْفِرْ لَأُمْتِي، واختبأتُ الثالثةَ شفاعَةً لأُمْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قال ابنُ كثيرٍ في «فضائل القرآن»: «إسنادهُ صحيحٌ».

ووافقه الشيخ العلامة أحمد شاكر في تعليقه على «تفسير الطبري».

لكن قال إبراهيمُ الحربيُّ كما في «التهذيب» (٧ / ٤٠): «لم يدرك عبيدُ اللَّهِ بنُ عمرَ عبدَ الرحمنِ بنَ أبي لَيْلى»، فأجاب الشيخُ أبو الأشبالِ بقوله: «وأنا أرجحُ أن هذا خطأ من الحربيِّ؛ فإن عبدَ الرحمنِ مات سنة (٨٢) أو (٨٣)، وعبيدُ اللَّهِ مات سنة (١٤٤) أو (١٤٥)، فالمُعاصرةُ ثابتةٌ، وهي كافيةٌ في إثباتِ اتصالِ الروايةِ إذا لم يكنِ الراوي مدلسًا، وما كان عبيدُ اللَّهِ ذلك قطعًا؛ ولذلك جزم ابنُ كثيرٍ بصحةِ الإسنادِ اهـ».

• قلتُ: لا يتمُّ لك الأمرُ - رضي الله عنك - إلَّا إذا أثبتَّ أن عبيدَ اللَّهِ قد عُمرَ، وقد صرحَ الذهبيُّ في «السير» (٦ / ٣٠٤) أن عبيدَ اللَّهِ وُلد بعدَ السبعينَ أو نحوها، فمنَ المحتملِ أن يكونَ في أولِ السبعينَ أو في آخرها، وعلى أيِّ تقديرٍ، فيكونُ قد تجاوزَ العاشرةَ بسنواتٍ قليلةٍ؛ سنتينَ أو ثلاثةً، وهذا وإن كان أدركَ الزمانَ لكنَّ لعلَّ الحربيَّ قصد: «إدراكَ السماعِ»، فإذا أضفتَ إلى هذا أن عبدَ الرحمنِ كوفيٌّ وعبيدُ اللَّهِ مدنيٌّ، ويبعدُ أن يرحلَ ابنُ عشرٍ سنينَ أو فوقها بقليلٍ لطلبِ الحديثِ؛ ترَجَّحَ لك كلامُ الحربيِّ، والمعاصرةُ التي تكفي في الاتصالِ عندَ مسلمٍ ذَكَرَ العلائيُّ في «جامعِ التحصيل» (ص ١٢٥)، والحافظُ في «النزهة» (ص ٨٧) أنها المعاصرةُ المطلقةُ، وما أظنُّ مسلمًا عنى هذا النوعَ، بل قصَدَ المعاصرةَ البيئيةَ، وهذا ظاهرٌ في كلامه.

قال مسلمٌ: «إن كلَّ رجلٍ ثقةٍ روى عن مثله حديثًا، وجائزٌ ممكنٌ له لقاءُه

والسمعُ منه، لكونهما جميعًا كانا في عصرٍ واحدٍ، وإن لم يأت في خبرٍ قطُّ أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلامٍ فالروايةُ ثابتةٌ، والحجةُ بها لازمةٌ، أيضًا أن يكون هناك دلالةٌ بيّنةٌ أن هذا الراوي لم يلقَ من روى عنه، أو لم يسمعَ منه شيئًا» اهـ.

فقوله: «وجائزٌ ممكنٌ» يدلُّ على ما ذكرته، فجائزٌ أن يتعاصرَ اثنان ولكن لا يُمكنُ تلاقيهما، فلَمَّا قَرَنَ الجوازَ بالإمكانِ خرجَ منه مُطلقُ المعاصرةِ.

وهناك نوعٌ من المعاصرةِ بينَ لا يُدفعُ، وهو أن يرويَ أبناءُ بلدةٍ واحدةٍ عن بعضهم مع البراءةِ من التدليسِ، كمدنيٍّ عن مدنيٍّ، ومكيٍّ عن مكيٍّ، ومصريٍّ عن مصريٍّ، وهكذا، فهذا عندي أقوى من روايةِ مدنيٍّ عن مصريٍّ، وإن ثبتَ لقاءُ كلِّ واحدٍ منهما للآخرِ في سندٍ من الأسانيدِ، وقد رأيتُ هذا في كلامٍ غيرِ واحدٍ من الحفاظِ.

فقال أبو حاتم الرازي - كما في «العلل» (رقم ٨٢) لولده عبد الرحمن -: «ويَحْتَمِلُ أن يكونَ أبو إدريسَ - يعني الخولانيَّ - قد سَمِعَ من عوفٍ والمغيرةِ أيضًا، فإنه من قدماءِ تابعيِ أهلِ الشامِ، وله إدراكٌ حسنٌ» اهـ.

وقال أيضًا - كما في «العلل» (١٦٠٧) -: «يُشَبِّهُ أن يكونَ زيدُ بنُ أبي أنيسةَ قد سَمِعَ من عبيدِ بنِ فيروزَ؛ لأنه من أهلِ بلدِهِ».

وقال العلائيُّ في «جامع التحصيل» (ص ١٦٨) في ترجمة حميد بن عبد الرحمن ابنِ عوفٍ: «قال أبو زرعة: حديثُه عن أبي بكرٍ وعليٍّ مُرسَلٌ».

• قلت: قد سَمِعَ من أبيه وعثمان، فكيف يكون عن عليٍّ مُرسَلًا وهو معه بالمدينة؟!

وأضربُ لذلك مَثَلينِ حتى يتضحَ المقامُ، ونسألُ اللهَ السدادَ.

المثال الأول:

حديثٌ يرويه محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ حسنٍ، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً: «لا يَبْرُكُ أحدُكم كما يَبْرُكُ البعيرُ، وَلِيَضْعُ يَدِيهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ» أخرجه أحمدُ والنسائيُّ وغيرهما.

فأعله البخاريُّ بقوله: «محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ حسنٍ لا أعلمُ سَمِعَ من أبي الزناد أم لا».

فمثلُ هذا التعليلُ يُدْفَعُ بأن يقال: مات أبو الزناد سنة (١٣٠)، وقتل محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ حسنٍ سنة (١٤٥) وعمره (٥٣) سنة، وكلاهما مدنيٌّ، وكان أبو الزناد يُبدَأُ بذكره ويعاد، وحلقتُه في المسجد النبويِّ شهيرةً، فغيرُ سائغٍ أن يقال: ما التقيا، أفما التقيا في صلاةٍ قط، ولا في صلاةِ الجمعةِ في هذا المسجدِ المبارك؟ فهذا اتصالٌ بينَ لا يُدْفَعُ.

ومحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ حسنٍ وثقه النسائيُّ وابنُ حبانَ، ولم يُعرف بتدليسٍ قطُّ.

المثال الثاني:

ما رواه مسلمٌ (١٧١٢) وغيره من طريقِ قيسِ بنِ سعدٍ، عن عمرو بنِ دينارٍ، عن ابنِ عباسٍ، أن النبيَّ ﷺ قَضَى بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ.

فأعله الطحاويُّ في «شرح المعاني» (١٤٥/٤) بقوله: «أما حديثُ ابنِ عباسٍ فمُنْكَرٌ؛ لأنَّ قيسَ بنَ سعدٍ لا نَعْلَمُهُ يَحْدُثُ عن عمرو بنِ دينارٍ بشيءٍ، فكيف يَحْتَجُونَ به في مثلِ هذا؟!».

فالجوابُ: أنَّ قيسَ بنَ سعدٍ قد عاصرَ عمرو بنَ دينارٍ يَقِينًا، يدلُّ عليه قولُ ابنِ سعدٍ: «كان قد خَلَفَ عطاءً في مجلسِهِ، لكنه لم يُعَمَّرْ».

وقد أخذ قيسٌ وعمرو معاً عن عطاءٍ، فروايةٌ قيسٍ عن عمرو نازلةٌ بهذا الاعتبار، وهما أبناءُ بلدٍ واحدٍ، فكلاهما مكِّيٌّ، فلا يَشْكُ مُنْصِفٌ أن روايةَ قيسٍ عن عمرو متصلةٌ لا خدشَ فيها، لا سيّما وقيسٌ لا يُعرَفُ بتدليسٍ، ثم هو ثقةٌ.

وقد قال البيهقيُّ في «المعرفة» - كما في «نصب الراية» (٩٨/٤) - بعد ذكرِ كلامِ الطحاويّ: «وهذا قولٌ مدخولٌ؛ فإن قيساً ثقةٌ، أخرج له الشيخان في «صحيحيهما»، وقال ابنُ المدينيّ: «هو ثَبَتٌ»، وإذا كان الراوي ثقةً، وروى حديثاً عن شيخٍ يحتملُ سنّه ولقيّه، وكان غيرَ معروفٍ بالتدليسِ وجَبَ قبولُه، وقد روى قيسٌ بنُ سعدٍ عمّن هو أكبرُ سنّاً وأقدمُ موتاً من عمرو بنِ دينارٍ، كعطاءٍ بنِ أبي رباحٍ، ومجاهدِ بنِ جبرٍ، وقد روى عن عمرو مَن كان في قرنِ قيسٍ وأقدمَ لقياً منه؛ كأيوبَ السّختيانيّ، فإنه رأى أنسَ بنَ مالكٍ، وروى عن سعيدِ بنِ جبيرٍ، ثم روى عن عمرو بنِ دينارٍ، فكيف يُنكرُ روايةَ قيسٍ بنِ سعدٍ عن عمرو بنِ دينارٍ، غير أنه روى ما يُخالفُ مذهبه ولم يجدَ مطعناً سوى ذلك؟!».

● قلت: وبهذا يتضح لك الأمر.

فإذا أضفتَ إلى ما تقدّم أن:

هشامُ بنُ سعدٍ قد خولفَ في روايته عن عبيدِ اللَّهِ بنِ عمر.

فقد خالفه معتمرُ بنُ سلميانَ، قال: سمعتُ عبيدَ اللَّهِ بنَ عمرَ، عن سيّارِ أبي الحكم، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلَى، رفعه إلى النبيّ ﷺ: ذكر أن رجلينِ اختصما في آيةٍ من القرآن، وكلُّ يزعمُ أن النبيّ ﷺ أقرّاه، فتقارّآ إلى أبيّ، فخالفهما أبيّ، فتقارّوا إلى النبيّ ﷺ، فقال: يا نبيّ الله، اختلفنا في آيةٍ من القرآن، وكلنا يزعمُ أنك أقرّأتَه، فقال لأحدهما: «أقرّأ»، قال: فقرأ، فقال: «أصبّت»، وقال للآخر:

«اقرأ»، فقرأ خلاف ما قرأ صاحبه، فقال: «أصبت»، وقال لأبي: «اقرأ»، فقرأ، فخالفهما، فقال: «أصبت»، قال أبي: فدخلني من الشك في أمر رسول الله ﷺ ما دخل في من أمر الجاهلية، قال: فعرف رسول الله ﷺ الذي في وجهي، فرفع يده فضرب صدره، وقال: «استعذ بالله من الشيطان الرجيم»، قال: ففصت عرقاً، وكأني أنظر إلى الله فرقاً، وقال: «إنه أتاني آت من ربي فقال: إن ربك يأمرُك أن تقرأ القرآن عن حرف واحد، فقلت: رب خفف عن أمتي»، قال: «ثم جاء فقال: إن ربك يأمرُك أن تقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت: رب خفف عن أمتي»، قال: «ثم جاء الثالثة فقال: إن ربك يأمرُك أن تقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت: رب خفف عن أمتي»، قال: «ثم جاءني الرابعة فقال: إن ربك يأمرُك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف، ولك بكل ردة مسألة»، قال: «قلت: رب اغفر لأمتي، رب اغفر لأمتي، واختبأت الثالثة شفاعاً لأمتي، حتى إن إبراهيم خليل الرحمن ليرغب فيها».

أخرجه ابن جرير (٣٩)، قال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعائي، قال: حدثنا المعتمر بن سليمان به.

فخالفه المعتمر في موضعين:

الأول: أنه أثبت الوساطة بين عبيد الله بن عمر وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وهذا يؤيد كلام الحربي في الانقطاع.

الثاني: أنه أرسله، ورواية المعتمر أرجح، فهو أوثق من هشام بن سعد، بل تكلم أحمد وابن معين والنسائي في حفظ هشام، وضعفوه، ومشاه غيرهم. فتصحح ابن كثير للإسناد لا يخفى ما فيه، والله أعلم.

وخالفهما - أعني هشام بن سعد والمعتمر - عمرو بن سعيد بن أبي هلال،

ثم ترجَّح لي الآن أن صوابه: «عمرو، عن سعيد بن أبي هلال».

وعمرُو هو ابنُ الحارثِ من شيوخِ ابنِ وهبٍ، ثم هو يروي عن سعيد بن أبي هلالٍ.
ولكن الإسناد مُعلٌّ بالانقطاع بين سيَّارِ أبي الحكم وبين أبي بن كعبٍ، واللَّه أعلمُ.

٤ - سليمان بن صُرَدٍ، عن أبي بن كعبٍ، قال:

قال النبي ﷺ: «يا أباي، إني أقرئت القرآنَ، فقل لي: على حرفٍ أو حرفين؟ فقال الملكُ الذي معي: قل: على حرفين، قلتُ: على حرفين، فقل لي: على حرفين أو ثلاثة؟ فقال الملكُ الذي معي: قل: على ثلاثة، قلتُ: على ثلاثة، حتى بلغَ سبعةَ أحرفٍ، ثم قال: ليسَ منها إلَّا شافٍ كافٍ، إن قلتَ: سَمِعَ عَلِيًّا عَزِيزًا حَكِيمًا ما لم تختمَ آيةَ عذابٍ برحمةٍ أو آيةَ رحمةٍ بعذابٍ».

وفي لفظٍ: «أنه أتى النبي ﷺ برجلين قد اختلفا في القراءة، كلُّ واحدٍ منهما يزعمُ أنَّ النبي ﷺ أقرأه، قال: فاستقرَّاهُما النبي ﷺ، فاختلفا، فقال لهما: «أحسنتُما»، قال أبي: فدخلني من الشكِّ أشدُّ مما كنتُ عليه في الجاهلية، فقلتُ: أحسنتُما أحسنتُما. قال: فضربَ رسولُ اللَّهِ ﷺ صدري بيده، ثم قال: «اللهم أذهبْ عنه الشيطانَ»، قال: فارتفضتُ عرقًا وكأني أنظرُ إلى اللَّهِ فرَقًا، ثم قال: «إني أُمِرْتُ أن أقرأ القرآنَ على سبعةِ أحرفٍ».

أخرجه النَّسائيُّ في «اليوم والليلة» (٦٧٠) قال: أخبرنا أبو داودَ.

وأخرجه أبو عبيدٍ في «فضائل القرآن» (ص ٢٠١) قالوا: حدَّثنا يزيدُ بنُ هارونَ، قال: حدَّثنا العوامُ بنُ حوشبٍ، قال: حدَّثني أبو إسحاقَ الهَمْدانيُّ، عن سليمان بن صُرَدٍ، عن أبي بن كعبٍ، فذكره.

• قلت: كذا رواه أبو داودَ الحرَّانيُّ سليمان بنُ سيفٍ وأبو عبيدٍ القاسمُ بنُ سلامَ.

وتابَعهما الحسنُ بنُ محمدٍ بنِ الصَّبَّاحِ الزَّعْفَرانِيُّ، ثنا يزيدُ بنُ هارونَ بسنَدِهِ
سواءً.

أخرجه الخطابيُّ في «الغريب» (١/ ٥٨٧) قال: أخبرنا ابنُ الأعرابيِّ، نا
الزَّعْفَرانِيُّ.
وقد خُولف الخطابيُّ:

خالفه أبو محمدٍ عبدُ اللَّهِ بنُ يوسفَ الأصبهانيِّ - شيخُ البيهقيِّ -، فرواه عن
ابنِ الأعرابيِّ، حدَّثنا الحسنُ بنُ محمدٍ الزَّعْفَرانِيُّ بسنَدِهِ سواءً إلى سليمانَ بنِ صُرَدٍ،
أن أبايَ بنَ كعبٍ أتى برجلينِ قد اختلفا في القراءة... وذكر الحديث.
فجعله من مسندِ «سليمانَ بنِ صُرَدٍ» بدلَ «أبي بنِ كعبٍ».
أخرجه البيهقيُّ في «دلائلِ النبوة» (٦/ ١٨٨).

ولا أدري كيف حَدَّثَ هذا، ولم يتيسَّر لي مراجعةُ معجمِ «ابنِ الأعرابيِّ» فإنه
مخطوطٌ، ويحتاجُ إلى وقتٍ.

ثم راجعتُ «معجم» ابنِ الأعرابيِّ فلم أجدِ الحديثَ فيه.
ولكن رواه أحمدُ بنُ مَنِيعٍ في «مُسْنَدِهِ» - كما في «إتحافِ المهرة» (ق ٢٢٩/ ١)،
ومن طريقهِ الضياءُ في «المختارة» (١١٧٦) قال: حدَّثنا يزيدُ بنُ هارونَ، ثنا
العوامُ بنُ حَوْشِبٍ، حدَّثني أبو إسحاقَ، عن سليمانَ بنِ صُرَدٍ، أن أبايَ بنَ كعبٍ...
وساق الحديث.

فجعله من «مسندِ سليمانَ بنِ صُرَدٍ».

وأخرجه أبو القاسمِ البَغَوِيُّ في «معجمِ الصحابة» (ج ٩/ ق ١١٨/ ١) قال: حدَّثني
جدي - هو أحمدُ بنُ مَنِيعٍ -، نا إسحاقُ الأزرقُ ويزيدُ بنُ هارونَ، قالَا: نا العوامُ بنُ

حَوْشِبٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ، قَالَ: أَتَى أَبِي بَنُ كَعْبٍ بَرَجْلِينَ...
وساق الحديث.

● قلت: هكذا اختلفوا عن يزيد بن هارون في إسناده، والأشبه قول من رواه عنه
فجعله من «مسند أبي بن كعب».

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ «مُسْنَدِ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ»، فَقَدْ:

رواه إسحاق بن يوسف الأزرق - مخالفاً يزيد بن هارون - قال: ثنا
العوام بن حوشب، عن أبي إسحاق، عن سليمان بن صرد قال: أتى أبي بن كعب...
فذكره.

أخرجه النسائي في «اليوم والليلة» (٦٧١) قال: أخبرنا عبد الرحمن بن
محمد بن سلام، قال: حدثنا إسحاق الأزرق.

وكذلك رواه أحمد بن منيع عن إسحاق الأزرق كما مرّ آنفاً.

ومن جهة الترجيح، فرواية يزيد بن هارون أشبه، مع الاختلاف عليه فيه.

وإسحاق الأزرق وإن كان ثقة مأموناً، فقد قال ابن سعد: «ربما غلط».

لكن الذي يظهر لي صحة الروایتين جميعاً، وأنه ثابت عن أبي بن كعب،
وسليمان بن صرد رضي الله عنه، وإن كانت رواية أبي أشهر.

وكذلك رجح الحافظ ابن كثير أن سليمان بن صرد شاهد الواقعة، فيصحان
جميعاً، والله أعلم.

وقد اختلف على أبي إسحاق فيه.

فأخرجه ابن جرير (٢١)، والطحاوي في «المشكّل» (١٨٩/٤) من طريق إسماعيل
بن موسى ابن بنت السدي، ثنا شريك، عن أبي إسحاق، عن سليمان بن صرد يرفعه،

قال: «أتاني مَلَكَان، فقال أحدهما: اقرَأ، قال: على كم؟ قال: على حرفٍ، قال: زِدْهُ، حتى انتهيتُ إلى سبعةِ أحرفٍ».

ولكن خولف إسماعيل فيه:

خالفه محمدُ بنُ جعفرِ الوركانيّ، فرواه عن شريكٍ، عن أبي إسحاق، عن سليمان بنِ صُرَدٍ، عن أبيّ بنِ كعبٍ، فذكره.

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمدَ (١٢٥/٥).

وروايَةُ الوركانيّ أولى، فهو أوثقُ من إسماعيل بنِ موسى.

وقد تُوبع شريكٌ على جعله من «مسندِ سليمان بنِ صُرَدٍ».

تابعه زيدُ بنُ أبي أنيسةَ، عن أبي إسحاق، عن سليمان بنِ صُرَدٍ قال: أتني محمدًا عليه السلام الملكان، ثم ذكر نحوه.

أخرجه أبو القاسمِ البغويّ في «معجمه» (ج٩/ق١١٨/٢)، والطحاويّ (١٨٩/٤) من طريقِ أبي نصرِ التّمّارِ، قال: حدّثنا عبيدُ الله بنُ عمرو الرّقّيّ، عن زيد بنِ أبي أنيسةَ.

وتابعه عبيدُ الله بنُ جعفرِ الرّقّيّ، حدّثنا عبيدُ الله بنُ عمرو به.

أخرجه الطّبرانيّ في «الأوسط» (١١٨٩).

قال الهيثميّ (١٥٣/٧): «رواه الطّبرانيّ، وفيه جعفرٌ ولم أعرفه، وبقيةُ رجاله ثقاتٌ».

• قلت: فكأنَّ نسخةَ «الأوسطِ» وقع فيها سقطٌ، فكان مما سقط منها: «عبدُ الله بن» و«بقي «جعفر»، فلذلك لم يعرفه الهيثميّ، والله أعلم.

وقد خالفهما العوامُ بنُ حَوْشِبٍ، كما مرَّ ذكرُه.

وأخرجه أبو عُبَيْدٍ (ص ٢٠٢)، وعَبْدُ اللَّهِ بنُ أَحْمَدَ (١٢٤/٥)، وابنُ جَرِيرٍ (٢٥)، والهيثمُ بنُ كَلِيبٍ (١٤٣٩)، والخطيبُ في «الأسماءِ المبهمة» (ص ١٦٥)، وابنُ عبدِ البرِّ في «التمهيد» (٨/ ٢٨٥ - ٢٨٦)، وابنُ عساكرٍ في «تاريخِ دمشق» (ج ٢/ ٥٩٢) من طريقٍ عن إسرائيلَ بنِ يونسَ، عن أبي إسحاقَ، عن سُقَيْرِ العبدِيِّ، عن سليمانَ بنِ صُرْدٍ، عن أبيِّ بنِ كعبٍ، قال: رحْتُ إلى المسجدِ، فسمعتُ رجلاً يقرأ، فقلتُ: مَنْ أقرأك؟ فقال: رسولُ اللَّهِ ﷺ، فانطلقتُ به إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ، فقلتُ: استقرئْ هذا، قال: فقرأ، فقال: «أحسنْتَ»، قال: فقلتُ: إنك أقرأتني كذا وكذا! فقال: «وَأَنْتَ قَدْ أَحْسَنْتَ»، قال: فقلتُ: قَدْ أَحْسَنْتَ، قَدْ أَحْسَنْتَ. قال: فضربَ بيده على صدرِي، ثم قال: «اللهمَّ أَذْهَبْ عَنِ أَبِي الشَّكَّ»، قال: ففَضْتُ عَرَقًا، وامتلاً جوفِي فَرَقًا، ثم قال: «إِنَّ الْمَلَكَينِ أَتَيَانِي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، وَقَالَ الْآخَرُ: زِدْهُ، قَالَ: فقلتُ: زِدْنِي، قَالَ: اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ، فَقَالَ: اقْرَأْ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».

• قلت: وسنُدهُ ضَعِيفٌ.

وسُقَيْرٌ - ويقال: صُقَيْرٌ -، قال فيه الحسينيُّ: «مجهولٌ»، فردَّه عليه الحافظُ في «التعجيل» (٣٨٥) قائلاً: «وَلَمْ يُصَبِّ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ ذَكَرُوهُ فِي حَرْفِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ وَلَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِيهِ قَدْحًا، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثقات» (٣٨٥/٤) اهـ.

• قلت: وما ذكره ابنُ حجرٍ لا يُخْرِجُهُ عما قاله الحسينيُّ كما لا يخفى، فأما ابنُ حِبَّانَ فخطُّه معروفٌ، وأما تَبْيِضُ الْبُخَارِيُّ وابنُ أَبِي حَاتِمٍ للراوي فليسَ توثيقًا

ولا أمانة توثيق؛ لأن البخاري قد يبض للراوي ثم يضعفه في «ضعفائه»، كما تقدم ذكر أمثلة لذلك عند الحديث (رقم ١٥)، وأما ابن أبي حاتم فقد صرح في مطلع كتابه أنه يبض للراوي إذا لم يعلم فيه شيئاً، والله أعلم.

وهذا الوجه أيضاً من وجوه الاختلاف على أبي إسحاق في إسناده، ولعله منه؛ فقد كان حفظه غير، ونازع الذهبي في اختلاطه، ولعل هذا الوجه - مع ما فيه - أشبه الوجوه كلها؛ لمكان إسرائيل بن يونس من جدّه، وملازمته إياه، والله أعلم.

[تنبيه]: وقع عند الخطيب: «أبو إسحاق بن سفيان العبدى»!

وهو تصحيف محقق كما مر بك، فالله المستعان.

وأخرجه أبو داود (١٤٧٧) واللفظ له، وأحمد (١٢٤/٥)، وابنه في «زوائد» (١٢٤/٥)، والطحاوي في «المشكيل» (١٨٩/٤)، وأبو عمرو الداني في «الوقف والابتداء» (ص ١٠٢ - ١٠٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٨٤/٢)، وفي «الصغرى» (١٠٠٩)، والضياء في «المختارة» (١١٧٣ - ١١٧٥)، والخطيب في «المبهمات» (ص ١٦٦) من طرق عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن يحيى بن يعمر، عن سليمان بن صرد، عن أبي بن كعب، قال: قال النبي ﷺ: «يا أباي، إني أقرئت القرآن فقل لي: على حرف أو حرفين؟ فقال الملك الذي معي: قل: على حرفين، قلت: على حرفين، فقل لي: على حرفين أو ثلاثة؟ فقال الملك الذي معي: قل: على ثلاثة، قلت: على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف، ثم قال: ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت: سمعاً عليماً عزيزاً حكماً، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب».

وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

٥ - زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، قَالَ:

«لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَبْرِيلَ، فَقَالَ: «يَا جَبْرِيلُ، إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أَمِيَّةٍ، مِنْهُمْ الْعَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالْغُلَامُ، وَالْجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ»، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٣٢/٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥١٨/١٠)، وَابْنُ حِبَّانَ (٧٣٩)، وَابْنُ جَرِيرٍ (٢٩)، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيُّ فِي «حَدِيثِ أَبِي الْفَضْلِ الزُّهْرِيِّ» (ج ٣/ ق ٧٣/٢) مِنْ طَرِيقِ زَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ، عَنْ عَاصِمٍ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ.

وَتَابِعَهُ شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَاصِمٍ بِسَنَدِهِ سَوَاءً.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٩٤٤)، وَالضَّيَاءُ فِي «الْمَخْتَارَةِ» (١١٦٨) مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى، نَا شَيْبَانَ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وَتَابِعَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى وَأَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، كِلَاهُمَا عَنْ شَيْبَانَ بِسَنَدِهِ سَوَاءً.

أَخْرَجَهُ الْهَيْثَمُ بْنُ كَلِيبٍ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٤٨٠، ١٤٨١).

وَتَوْبَعُ شَيْبَانَ.

تَابِعَهُ أَبُو عَوَانَةَ الْوَضَائِحُ الْيَشْكُرِيُّ؛ فَرَوَاهُ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرِّ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ نَحْوَهُ.

أَخْرَجَهُ الضَّيَاءُ (١١٦٩).

وَتَابِعَهُمَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ مِثْلَهُ.

أَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ (٥٤٣) عَنْ حَمَادٍ.

واختلف عليه فيه كما يأتي.

فأما الاختلاف على شيان:

فإن أبا عبيدٍ أخرجه في «الفضائل» (ص ٢٠٢ - ٢٠٣) قال: حَدَّثَنَا أَبُو النَضْرِ، عن شيان، عن عاصم، عن زُرٍّ، عن حذيفة، أن رسولَ الله ﷺ قال: «لَقِيتُ جَبْرِيْلَ عندَ أَحجارِ المِراءِ، فقلتُ: يا جبرائيلُ، إني أُرسلُ إلى أمةٍ أُميّةٍ...» وذكرَ نحوَ حديثِ «أبي» الماضي.

وخالفه عبيدُ الله بنُ موسى والحسنُ بنُ موسى الأشيبُ، فروياه عن شيان، عن عاصم، عن زُرٍّ، عن أبيي، كما مرَّ ذكرُه آنفًا.

وكلُّهم من الثقاتِ الأثباتِ، فيترجَّحُ لي أن الاضطرابَ من عاصمٍ. وعندي أنه بـ «مسندِ أبيي بنِ كعبٍ» أشبه؛ لكثرةِ الطُرُقِ بذلك، واللهُ أعلمُ. وأما الاختلافُ على حمادِ بنِ سلمة:

فإن الطيالسيَّ رواه عنه (٥٤٣) كما مرَّ، عن عاصمٍ، عن زُرٍّ، عن أبيي بنِ كعبٍ. وخالفه عفانُ بنُ مسلمٍ، فرواهُ عن حمادٍ، عن عاصمٍ، عن زُرٍّ، عن حذيفة. أخرجه أحمدُ (٣٩١/٥)، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ٣/ رقم ٣٠١٩). وتابعه عبدُ الصمدِ بنُ عبد الوارثِ، وهُدْبَةُ بنُ خالدٍ، ومنصورُ بنُ سُقَيْرٍ، كلُّهم عن حمادِ بنِ سلمة، عن عاصمٍ، عن زُرٍّ، عن حذيفة به.

أخرجه أحمدُ (٤٠٥/٥ - ٤٠٦)، والبَزَّازُ (ج ٣/ رقم ٢٣١٠)، والطَّحَاوِيُّ في «المُشكِـلِ» (٤/ ١٨٢)، وابنُ قانعٍ في «معجمِ الصحابة» (ج ١/ ق ٣٧/ ١).

وهؤلاء جميعًا يترجَّحون على الطيالسيِّ في حمادِ بنِ سلمة، لا سيما

عفان بن مسلم، هذا إذا لم يكن الاضطراب من حمادٍ نفسه؛ لأن حفظه كان تغير قليلاً.

وقال البزار: «هكذا رواه حماد بن سلمة، ورواه أبو معاوية عن عاصم، عن زر، عن أبي بن كعب».

فكان البزار يُشير إلى أن الوهم فيه من حماد بن سلمة، وليس من الرواة عنه، وهذا أقرب إلى القواعد.

وأبو معاوية الذي أشار البزار إلى روايته ليس هو - عندي - أبا معاوية الضرير، بل هو شيبان بن عبد الرحمن، مع أن هذه الكنية إذا أُطلقت انصرفت إلى «الضرير»، لكنني لم أجده له رواية عن عاصم بن بهدلة، مع شهرة رواية شيبان لهذا الحديث، والله أعلم.

ثالثاً: حديثٌ حذيفة رضي الله عنه:

وقد مرَّ له طريق زر بن حبيش، عنه.

وأخرجه أحمد (٣٨٥/٥، ٤٠١) من طريق وكيع وعبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن إبراهيم بن مهاجر، عن ربعي بن حراش، قال: حدثني مَنْ لم يكذبني - يعني حذيفة - قال: لقي النبي ﷺ جبريل عند أحجار المراء، فقال: «إن أمتك يقرؤون القرآن على سبعة أحرف، فمن قرأ منهم فليقرأ كما علم ولا يرجع عنه». قال عبد الرحمن: «إن من أمتك الضعيف، فمن قرأ على حرف فلا يتحول عنه إلى غيره رغبة عنه».

قال ابن كثير في «فضائل القرآن» (ص ١٠٧): «إسناده صحيح ولم يخرجوه»!

كذا!

وفيه تسامحٌ لا يخفى.

وإبراهيمُ بنُ مهاجرٍ لئِنَّه أَكْثَرُ النِّقَادِ.

أما الهيثميُّ فقال في «المجمَع» (١٥١ / ٧): «رواه أحمدٌ، وفيه راوٍ لم يُسمَّ!» وهذا وهَمٌ عجيبٌ، أظنه بسببِ عجلةِ الهيثميِّ النظرَ في السندِ، فقد وقع في السندِ: «... ربِعي بن حِراش، حدثنِي مَنْ لم يَكْذِبْنِي...»، فلما وَقَعَ بَصَرُهُ على قولِهِ: «مَنْ لم يَكْذِبْنِي» قال ما قال، ولقد عَلِمْتُ أَنه سُمِّي، رحمه اللّهُ تعالى.

رابعاً: حديثُ سليمان بنِ صُرْدٍ رضي اللّهُ عنه:

مرَّ الكلامُ عليه في حديث: «أبي بن كعبٍ» وللّهِ الحمدُ والمِنَّةُ.

خامساً: حديثُ عمر بن الخطّابِ رضي اللّهُ عنه:

قال: «سمعتُ هشامَ بنَ حَكِيمٍ بنِ حِزامٍ يقرأ سورةَ الفرقانِ على غيرِ ما أقرؤُها، وكانَ رسولُ اللّهِ صلّى اللّهُ عليه وآله أقرأنيها، فكِدْتُ أن أَعَجَلَ عليه، ثم أمهلته حتى أنصرفت، ثم لَبَّيْتُهُ بردائه، فجئتُ به رسولُ اللّهِ صلّى اللّهُ عليه وآله، فقلت: يا رسولَ اللّهِ، إني سمعتُ هذا يقرأ سورةَ الفرقانِ على غيرِ ما أقرأتُنيها، فقال رسولُ اللّهِ صلّى اللّهُ عليه وآله: «أرسله»، ثم قال: «اقرأ يا هشامُ»، فقرأ القراءةَ التي سمعته يقرأ، فقال رسولُ اللّهِ صلّى اللّهُ عليه وآله: «هكذا أنزلت»، ثم قال لي: «اقرأ»، فقرأتها، فقال: «هكذا أنزلت»، إن هذا القرآنُ أنزلَ على سبعةِ أحرفٍ، فاقرؤوا ما تيسَّرَ منه».

أخرجه البُخاريُّ في «الخصومات» (٧٣ / ٥)، ومسلمٌ (٢٧٠ / ٨١٨)، والنسائيُّ (١٥٠ / ٢)، والشافعيُّ في «الرسالة» (٧٥٢)، وفي «المُسند» (١٨٣ / ٢ - ١٨٤)، وفي «السنن المأثورة» (١٠٣ - رواية الطحاوي)، وأحمدٌ (٢٧٧)، وأبو عُبَيْدٍ في «الفضائل» (ص ٢٠٠ - ٢٠١)، وأبو القاسمِ البَغَوِيُّ في «حديث مُصْعَبٍ

بن الزُّبَيْرِ» (ق ٢٧٠/٢)، وابنُ حَبَّانَ (٧٤١)، والطَّحَاوِيُّ في «المُشْكِلِ» (٤/ ١٨٥ - ١٨٦)، والآجِرِيُّ في «الشرِيعَةِ» (ص ٦٩ - ٧٠)، وابنُ عبدِ البرِّ في «التمهيدِ» (٢٧٢/٨)، والبغويُّ في «شرحِ السنَةِ» (٤/ ٥٠٢) جميعًا عن مالكٍ، وهو في «مَوْطِئِهِ» (١/ ٢٠١/ ٥ - رواية يحيى) و(٢٤٢ - رواية أبي مُصْعَبٍ) عن الزُّهْرِيِّ، عن عروة، عن عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ القارئ - وحده - عن عمرَ.

ورواه عن مالكٍ هكذا خلقٌ من ثقاتِ أصحابه، منهم:

«يحيى بنُ يحيى، وأبو مُصْعَبٍ، وعبدُ اللَّهِ بنُ يوسفَ، وعبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ، وابنُ القاسمِ، والقَعْنَبِيُّ، ومَعْنُ بنُ عيسى، وجُوَيْرِيَةُ بنُ أسماءَ»، وآخرون.

وخالفهم يحيى بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ بُكَيْرٍ، فرواه عن مالكٍ، عن هشامِ بنِ عروة، عن عروة، عن عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ القارئ، عن عمرَ.

أخرجه الدارقطنيُّ في «العللِ» (٢/ ٢١٥) وقال: «قوله: هشامٌ وَهُمْ، والصحيحُ: عن مالكٍ، عن ابنِ شهابٍ، عن عروة».

وأخرجه البخاريُّ في «فضائلِ القرآنِ» (٩/ ٨٧)، وفي «استتابة المرتدين» (١٢/ ٣٠٣) معلقًا، وفي «التوحيدِ» (١٣/ ٥٢٠)، ومسلمٌ (٨١٨/ ٢٧١)، والنسائيُّ (٢/ ١٥١ - ١٥٢)، وأحمدُ (٢٩٧)، وابنُ أبي شَيْبَةَ (١٠/ ٥١٧ - ٥١٨)، والطيالسيُّ (ص ٩)، والطبريُّ (١٥)، وأبو عبيدٍ في «الفضائلِ» (ص ٢٠١)، وفي «الغريبِ» (٣/ ١٦٠)، والطحاويُّ (٤/ ١٨٥ - ١٨٦)، وابنُ الأعرابيِّ في «معجمه» (ج ١/ ق ٩/ ١)، وأبو القاسمِ الحَنَائِيُّ في «الفوائدِ» (ج ١/ ق ٨/ ١ - ٢)، وقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ»، والخطيبُ في «الأسماءِ المبهمةِ» (ص ٣٢٣ - ٣٢٤)، والبيهقيُّ في «الشُّعَبِ» (ج ٥/ رقم ٢٠٧١) من

طريق عن الزُّهريّ، عن عروة، عن عبد الرحمن القاريّ والمِسور بن مخرمة معاً، عن عمر، قال: سمعتُ هشامَ بنَ حَكيمٍ يقرأُ سورةَ الفرقانِ في حياةِ رسولِ اللهِ ﷺ، فاستمعتُ لقراءتِهِ، فإذا هو يقرأُ على حروفٍ كثيرةٍ لم يُقرئنيها رسولُ اللهِ ﷺ، فكِدْتُ أَساورُهُ في الصلاة، فتصبرتُ حتى سلمَ، فَلَبَّيْتُه بردائه فقلتُ: مَنْ أقرأكَ هذه السورةَ التي سمعتُكَ تقرأُ؟ قال: أقرأنيها رسولُ اللهِ ﷺ، فقلتُ: كذبتَ؛ فإن رسولَ اللهِ ﷺ قد أقرأنيها على غيرِ ما قرأتَ، فانطلقتُ به أَقودُهُ إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقلتُ: إني سمعتُ هذا يقرأُ بسورةَ الفرقانِ على حروفٍ لم تُقرئنيها، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «أرسله، اقرأ يا هشامُ»، فقرأَ عليه القراءةَ التي سمعتهُ يقرأُ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «كذلك أنزلتُ»، ثم قال: «اقرأ يا عمرُ»، فقرأتُ القراءةَ التي أقرأني، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «كذلك أنزلتُ، إن هذا القرآنُ أنزلَ على سبعةِ أحرفٍ، فاقرؤوا ما تيسرَ منه».

ورواه عن الزُّهريّ:

«عُقيلُ بنُ خالدٍ، ويونسُ بنُ يزيدَ، وشُعيبُ بنُ أبي حمزةَ، وفُليحُ بنُ سليمانَ، وعبدُ الرحمنِ بنُ عبدِ العزيزِ، وابنُ أخي ابنِ شهابٍ، واسمُهُ: محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مسلمِ الزُّهريّ».

وتابعَهُم مَعمرُ بنُ راشدٍ، عن الزُّهريّ بسنَدِهِ سِوَاءَ.

أخرجه عبدُ الرزاقِ (ج ١١ / رقم ٢٠٣٦٩)، ومن طريقِهِ مسلمٌ (٢٧١ / ٨١٨)، والتِّرْمِذِيُّ (٢٩٤٣)، وأحمدُ (٢٧٨، ٢٩٦)، ومحمدُ بنُ يحيى الذُّهليّ في «جزء من حديثِهِ» (ق ٤٠ / ٢)، والبيهقيّ (٣٨٣ / ٢).

وتابعه عبدُ الأعلى بنُ عبدِ الأعلى، عن مَعمرٍ بسنَدِهِ سِوَاءَ.

أخرجه النسائي (٢/ ١٥٠)، وأحمد (١٥٨).

وله طريق آخر عن عمر.

أخرجه أبو الشيخ في «الطبقات» (٤٦١)، وعنه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢١٢/ ١ - ٢١٣) من طريق عبد الله بن ميمون، ثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، وعبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر مرفوعاً: «أنزل القرآن على سبعة أحرف».

وأخرجه ابن جرير (١٧)، والخطيب في «المبهمات» (ص ٣٢٣)، من طريق عبد الله بن ميمون، ثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه أنه سمع رجلاً يقرأ القرآن، فسمع آية على غير ما سمع النبي ﷺ، فأتى به عمر إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن هذا قرأ آية كذا وكذا، فقال رسول الله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، كلها شاف كاف».

وسنده وإياه جداً.

وعبد الله بن ميمون القداح ذهب الحديث كما قال البخاري.

وقال الحاكم: «روى عن عبيد الله بن عمر أحاديث موضوعه».

سادساً: حديث أبي بكرة رضي الله عنه مرفوعاً:

«أتاني جبريل وميكائيل، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف واحد، فقال ميكائيل: استزده، قال: اقرأ القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف ما لم تختم آية رحمة بآية عذاب أو آية عذاب بآية رحمة».

أخرجه أحمد (٥/ ٤١، ٥١)، والطحاوي (٤/ ١٩١)، وأبو عمرو الداني في «الوقف والابتداء» (ص ١٠٢) من طريق عفان بن مسلم، ثنا حماد بن سلمة، عن

عليّ بن زيد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه أبي بكرة.
وتابعه زيد بن الحُبَاب، عن حماد بن سلمة بسنده سواءً.
أخرجه ابن أبي شَيْبَةَ (١٠/٥١٧)، وابن جَرِير (٤٠، ٤١).
وثُوبع حماد:

تابعه عبد الوارث بن سعيد، ثنا عليّ بن زيد به.

أخرجه مسدد في «مُسْنَدِهِ» - كما في «إتحاف المَهْرَةِ» (ق ٢٩٩ / ١) - قال: ثنا
عبد الوارث به.

وعزاه الهيثمي في «المَجْمَع» (٧/١٥١) للطبراني وقال: «فيه عليّ بن زيد
ابن جُدعان، وهو سيئ الحفظ، وقد تُوبع، وبقيّة رجال أحمد رجال الصحيح» اهـ.
سابعاً: حديث سَمُرَةَ بن جُنْدَبٍ رضي الله عنه:

أخرجه أحمد (٥/١٦) قال: حدّثنا بهز، ثنا حماد بن سلمة، أنا قتادة، عن
الحسن، عن سَمُرَةَ مرفوعاً: «نزل القرآن على سبعة أحرف». كذا رواه بهز بن أسد.

وخالفه عفان بن مسلم الصنفار، فرواه عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد.
أخرجه أحمد (٥/٢٢) وابن أبي شَيْبَةَ (١٠/٥١٧) وأبو عُبَيْدٍ في «فضائل القرآن»
(٢/١٦٨)، والطحاوي في «المشكّل» (٣١٩)، قال: حدّثنا إبراهيم بن مرزوق،
وعبد الرحمن بن الجارود البغدادي.

والبَزَّاز في «مُسْنَدِهِ» (٤٥٦٣) قال: حدّثنا محمد بن المثنى.

والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ٧/رقم ٦٨٥٣) قال: حدّثنا أحمد بن القاسم بن مُسَاوِرٍ

الجوهري.

والحاكم (٢/ ٢٢٣) عن جعفر بن محمد بن أبي عثمان الطيالسي.

وتمام الرازي في «الفوائد» (٧٤٢) عن صالح بن محمد جزرة.

والمستغفري في «فضائل القرآن» (٣٦٨) عن أحمد بن جعفر الحلواني.

قالوا: ثنا عفان بن مسلم، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة مرفوعاً: «نَزَلَ - أُنْزِلَ - القرآنُ على ثلاثة أحرف».

وتابعه حجاج بن منهال، فرواه عن حماد بن سلمة بسنده سواء.

أخرجه الطبراني (٦٨٥٣) قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالْخَطِيبُ

(٤/ ٤٦٠) عن أبي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ، قالَا: ثنا حجاج بن منهال، بهذا.

واختلف على حجاج في متنه:

فأخرجه البزار (٤٥٦٤) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. وَالرُّوْيَانِيُّ فِي

«مُسْنَدِهِ» (٨١٧) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. وَأَيْضًا (٨٢٦) قال: حَدَّثَنَا عبيدُ اللَّهِ

ابن الحجاج بن منهال، قالوا: ثنا الحجاج بهذا الإسناد، بلفظ: «عُرِضَ القرآنُ على

النبي ﷺ ثلاثَ عَرَضَاتٍ».

قال حماد: «فلا أدري في هذا الحديث أو غيره أن قراءتنا هي العرضة الأخيرة».

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن حماد عن قتادة إلا الحجاج بن المنهال،

ولا نعلمه يروى عن سمرة إلا من هذا الوجه».

وتابعهما - أعني عفان وحجاج - عبيدُ اللَّهِ العيشي، نا حماد بن سلمة، بهذا

الإسناد.

أخرجه ابنُ عَدِيٍّ في «الكاملِ» (٤٦٣٣) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ الْحَسَنِ الْعَمِّيُّ، ثنا عبيدُ اللَّهِ، بهذا.

وقال البَزَّازُ: «وهذا الحديثُ لا نعلمُ رواه عن قتادةَ إلَّا حمادُ بْنُ سلمةَ، ولا نعلمُ يُروى هذا اللفظُ إلَّا عن سَمُرَةَ».

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «لا أعلمُ يرويه بهذا الإسنادِ غيرَ حمادِ بْنِ سلمةَ، وقال: على ثلاثة أحرفٍ. ولم يقله غيره».

وأغرب الحاكمُ فقال: «احتجَّ البخاريُّ بروايةِ الحسنِ عن سَمُرَةَ، واحتجَّ مسلمٌ بأحاديثِ حمادِ بْنِ سلمةَ، وهذا الحديثُ صحيحٌ وليس له علةٌ».

أما ما ذكره الحاكمُ من احتجاجِ البخاريِّ بروايةِ «الحسنِ عن سَمُرَةَ».

فالجوابُ عنه: أن البخاريَّ روى في «كتابِ العقيدة» (٥٩٠/٩) عن حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، قال: أمرني ابنُ سِيرِينَ أن أسألَ الحسنَ: ممن سَمِعَ حديثَ العقيدةَ، فسألتهُ، فقال: من سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ.

فهذا ما وقع في «البُخاريِّ»، فأين الاحتجاجُ؟!

ومما يقوِّي أن البخاريَّ لم يحتجَّ بهذه الترجمةِ أنه لم يسقِ الحديثَ.

سَلَّمْنَا أنه احتجَّ بهذا الحديثِ، فالأمرُ بالنسبةِ للمدلسِ مختلفٌ عن المبرأ منه، واللَّهُ أعلمُ.

وكان ابنُ كثيرٍ اتكأ على تصحيحِ الحاكمِ، فقال في «فضائلِ القرآنِ» (ص ١١٤): «إسنادهُ صحيحٌ»!

والصوابُ أنه منكرٌ، مخالفٌ لسائرِ الأحاديثِ عن الصحابةِ في أن الحروفَ

وأورد ابنُ عَدِيٍّ هذا الحديثَ في ترجمة: «حمادُ بنِ سلمة» إشارةً منه إلى نكارتِهِ، ووافقه الذهبيُّ في «الميزان»، وكأنهما عَصَبَا الوهمِ بحمادٍ، وفيه نظرٌ، فالحديثُ فيه عنعنَةٌ قتادةَ والحسنِ معاً، واللَّهُ أعلمُ.

وله طريقٌ آخرُ:

أخرجه البزارُ (٤٦١٢) عن يوسفَ بنِ خالدِ السَّمِثِيِّ، والطَّبْرَانِيِّ في «الكبير» (٧٠٣٢) عن محمدِ بنِ إبراهيمَ بنِ حُبيِّبٍ، كلاهما عن جعفرِ بنِ سعدِ بنِ سَمُرَةَ، عن حُبيِّبِ بنِ سليمانَ، عن أبيه، عن سَمُرَةَ بنِ جُنْدَبٍ قال: إن رسولَ اللَّهِ ﷺ كان يأمرُنا أن نقرأ القرآنَ الكريمَ كما أقرأناه، وقال: «إنه أنزلَ على ثلاثةِ أحرفٍ، لا تختلفوا فيه، ولا تُحاجُّوا فيه؛ فإنه مباركٌ، فاقرؤوه كالذي أقرئتموه».

ولا يثبتُ الحديثُ من هذا الوجهِ، ففيه مجاهيلٌ.

ويوسفُ بنُ خالدٍ السَّمِثِيُّ كَذَّبُوهُ.

قلتُ: وقد تقدّم أن قتادةَ يرويه عن الحسنِ، عن سَمُرَةَ.

وقد حوّل قتادةُ، كما في الحديثِ الآتي.

ثامناً: حديثُ أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه:

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط» (ج ٢/ ٧٢ ق ١) قال: حدّثنا محمدُ بنُ يَزْدَادَ التَّوَزِيُّ، ثنا شجاعُ بنُ الوليدِ، ثنا أبي، ثنا أبو خَيْثَمَةَ، عن أبي حمزةَ، عن الحسنِ، عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ مرفوعاً: «إن القرآنَ أنزلَ على سبعةِ أحرفٍ، كلّها شافٍ كافٍ».

قال الطَّبْرَانِيُّ: «لم يرو هذا الحديثَ عن ميمونِ أبي حمزةَ، إلا أبو خَيْثَمَةَ، تفردَ به شجاعُ بنُ الوليدِ».

• قلت: وهذا من وجوه الاختلاف على الحسن في إسناده، حيث رواه أبو حمزة - واسمه: ميمون -، عن الحسن، عن أبي سعيد، مخالفاً قتادة الذي رواه عن الحسن، عن سمرّة بن جندب.
وأبو حمزة هذا ضعيف جداً، متروك.
وبه أعلمه الهيثمي (١٥٣/٧).

وشيخ الطبراني لم أجده ترجمه، وذكره الإسماعيلي في «معجمه» (١/٤٨٩ رقم ١٣٨) والسمعاني في «الأنساب» (٣/١٠٨) ولم يذكر فيه شيئاً، فهو مستور الحال؛ لأن الإسماعيلي نص في مقدمة كتابه على أنه لن يذكر من ذم طريقته في الحديث، فربما ينفعه سكوت الإسماعيلي.

فهل هو المترجم في «تاريخ جرجان» (رقم ٧٠١)؟
ولكنه لم يتفرّد به كما يفهم من نقد الطبراني. والله أعلم.

تاسعاً: حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه النسائي في «فضائل القرآن» (١١٨)، وأحمد (٢/٣٠٠)، وابن حبان (٧٤)، وأبو يعلى (ج ١٠/رقم ٦٠١٦)، وابن جرير (٧)، والمخلص في «الأمالى» (١/١٣٦)، والمحاملي في «الأمالى» (ق ١/٣ - رواية الفارسي)، والخطيب (٢٦/١١) من طريق عن أنس بن عياض، حدثني أبو حازم، عن أبي سلمة - لا أعلمه إلا - عن أبي هريرة مرفوعاً: «نزل القرآن على سبعة أحرف، مرأء في القرآن كفر - ثلاث مرات -، فما علمتم منه فاعملوا، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه». وسنده صحيح.

وتابعه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً: «أنزل القرآن

على سبعة أحرف؛ حكيمًا عليماً، غفورًا رحيمًا».

أخرجه أحمد (٢/ ٣٣٢، ٤٤٠)، وابن أبي شَيْبَةَ (١٠/ ٥١٦)، وابنُ جَبَّانَ (٧٤٣)، واللفظُ له، والبَزَّازُ (ج ٣/ رقم ٢٣١٣)، وابنُ جَرِيرٍ (٨، ٩)، وأبو الفضلِ الزُّهْرِيُّ في «حديثه» (ج ٦/ ق ١٠٥/ ٢)، وابنُ عبدِ البرِّ في «التمهيد» (٨/ ٢٨٤)، والبيهقيُّ في «السننِ الصغرى» (١٠٠٧)، والخطيبُ في «تالي التلخيص» (ق ٣٤/ ١ - ٢) من طريقٍ عن محمد بن عمرو به.

وسنده حسنٌ.

قال ابنُ جَبَّانَ: «حكيمًا عليماً، غفورًا رحيمًا» قولُ محمد بن عمرو، أدرجه في الخبر، والخبرُ إلى «سبعة أحرفٍ» فقط.

وقال الهيثميُّ (٧/ ١٥١): «رواه أحمدُ بإسنادين، ورجالُ أحدهما رجالُ الصحيح».

وأخرجه الحاكمُ (٢/ ٢٢٣)، والمخلصُ في «الأمالِي» (ج ٤/ ق ١٧٠/ ١)، وابنُ نُجَيْدٍ في «أحاديثه» (ق ٨/ ١)، والطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط» (٢٤٩٩)، والآجِرِيُّ في «الشرِعة» (ص ٦٧)، وأبو نُعَيْمٍ في «الحليّة» (٨/ ٢١٢ - ٢١٣)، وابنُ بَطَّةٍ في «الإبانة» (١٠٤٢) من طريقٍ عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هُرَيْرَةَ مرفوعًا: «المراء في القرآن كُفْرًا».

وسنده حسنٌ.

وأخرجه عبدُ اللَّهِ بنُ محمد بنِ سعيد بنِ أبي مَرِيَمٍ في «ما أسنده سفيانُ الثوريُّ» (ج ١/ ق ٤٣/ ١) قال: حَدَّثَنَا سَفِيانٌ، عن سعدِ بنِ إبراهيم، عن عمر بنِ أبي سلمة، عن أبي سلمة، عن أبي هُرَيْرَةَ مرفوعًا: «جدالٌ في القرآن كُفْرًا».

وسياّتي تفصيلُ القولِ فيه إن شاء الله تعالى.

وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة:

أخرجه ابنُ جريرٍ (٤٥)، وابنُ عبد البرِّ في «التمهيد» (٢٨٨/٨) من طريقِ إسماعيلَ بنِ أبي أُويسٍ، عن أخيه، عن سليمانَ بنِ بلالٍ، عن محمدِ بنِ عجلانَ، عن المقبريِّ، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن هذا القرآنُ أنزلَ على سبعةِ أحرفٍ، فاقرؤوا ولا حرجَ، ولكن لا تَخْتِمُوا ذَكَرَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ، وَلَا ذَكَرَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ».

وقد رواه عن إسماعيلَ هكذا:

«عمرُو بنُ عثمانَ العثمانيُّ، وإسماعيلُ بنُ إسحاقَ».

ورواه إسماعيلُ القاضي مرةً، وإسحاقُ بنُ سُويدِ الرَّمْلِيّ، وسهْلُ بنُ زَنْجَلَةَ، وأيوبُ بنُ سليمانَ بنِ بلالٍ، أربعتُهم عن إسماعيلَ بنِ أبي أُويسٍ، عن أخيه، عن سليمانَ بنِ بلالٍ، عن محمدِ بنِ عجلانَ، عن أبي إسحاقَ الهمدانيِّ، عن أبي الأحوصِ، عن ابنِ مسعودٍ مرفوعاً: «أُنزلَ القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ، لكل آيةٍ منها ظَهْرٌ وبَطْنٌ».

أخرجه ابنُ جَبَّانَ (٧٥)، وأبو يَعْلَى (ج ٩/ رقم ٥٤٠٣)، والبَزَّازُ (ج ٣/ رقم ٢٣١٢)، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ١٠/ رقم ١٠٠٩٠)، والبيهقيُّ في «السننِ الصغرى» (١٠٠٨).

قال البَزَّازُ: «لم يروِه هكذا غيرُ الهَجَرِيِّ، ولا رَوَى ابنُ عجلانَ عن الهَجَرِيِّ غيرُه، ولا نَعَلَّمُه من طريقِ ابنِ عجلانَ، إلّا من هذا الوجه».

فلعلَّ هذا الاضطرابَ من إسماعيلَ بنِ أبي أُويسٍ.

وقد تُوبِعَ في الجملةِ على الوجهِ الأوّل:

فأخرجه الطحاويُّ في «المشكِّل» (١٨٤/٤) من طريق عبد الله بن صالح، قال: حدثني الليث بن سعد، عن محمد بن عجلان، عن سعيد المَقْبُرِيِّ، عن أبي هريرة مرفوعاً مثله.

وسنده حسن.

ويأتي الكلام على حديث «ابن مسعود» قريباً إن شاء الله تعالى.

عاشراً: حديث أم أيوب رضي الله عنها:

أخرجه أحمد (٤٣٣/٦، ٤٦٢ - ٤٦٣)، وابن أبي شيبة (١٠/٥١٥) - (٥١٦)، والحميدي (٣٣٨)، وسعيد بن منصور في «تفسيره» (٣٢)، وابن جرير (٢٣، ٢٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٣٢٠)، والطحاوي (١٨٣/٤)، وأبو الحسن بن حيويه في «من وافقت كنيته كنية زوجة من الصحابة» (ص ٣٩، ٤٠)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٢/٣٧٣)، والخطيب في «الجامع» (١٥٩٥) من طريق سفيان بن عيينة، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن أبيه، عن أم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، أيها قرأت أجزأك».

قال ابن كثير في «الفضائل» (ص ١١٧): «إسناده صحيح، ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة».

• قلت: وإسناده حسن.

ورواه أبو الربيع السمان، قال: حدثني عبيد الله بن أبي يزيد بسنده سواء. أخرجه ابن جرير (٢٤) قال: حدثنا الربيع، قال: حدثنا أسد، قال: حدثنا أبو الربيع السمان، فذكره.

وسنده ضعيفٌ جدًا.

وأبو الربيع متروكٌ، واللّه أعلم.

حادي عشر: حديثُ أبي جُهيم رضي الله عنه:

أخرجه أبو عُبَيْدٍ في «الفضائل» (ص ٢٠٢)، والبُخَارِيُّ في «التاريخ الكبير» (٤/١/٢٦٢)، والْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ في «مُسْنَدِهِ» (ق ١/٩٠)، والْخَطِيبُ في «تالي التلخيص» (ق ٤/٢ - ١/٥)، والْبَيْهَقِيُّ في «الشَّعَب» (٢٠٦٩)، والْبَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّة» (٤/٥٥ - ٥٦) من طريقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عن يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عن مُسْلِمِ بْنِ سَعِيدٍ، عن أَبِي جُهَيْمٍ، أن رجُلينِ اختلفا في آيةٍ من القرآن، كلاهما يزعمُ أنه تلقاها من رسولِ اللَّهِ ﷺ، فمشيا جميعًا حتى أتيا رسولَ اللَّهِ ﷺ، فذكر أبو جُهَيْمٍ أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إن هذا القرآنَ نَزَلَ على سبعةِ أحرفٍ، فلا تماروا؛ فإن وراءَ في القرآنِ كفرٌ».

ورواه عن إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ هكذا:

«عليُّ بْنُ حُجْرٍ، وأبو عُبَيْدٍ، وعاصمُ بْنُ عَلِيٍّ».

وخالفهم خَالِدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْمَدَائِنِيُّ، فرواه عن إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، قال: أنبأنا يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ، عن بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، مولى الحَضْرَمِيِّينَ، عن أَبِي جُهَيْمٍ الْأَنْصَارِيِّ، فذكره.

فجعل شيخُ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ: «بُسْرَ بْنَ سَعِيدٍ» بدلًا: «مسلمُ بْنُ سَعِيدٍ».

أخرجه الْحَارِثُ في «مُسْنَدِهِ» (ق ١/٩٠).

لكن خَالِدُ الْمَدَائِنِيِّ كَذَبَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَّةَ، وقال يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «تَرَكَه النَّاسُ أَجْمَعُ، وكان عليُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ حَسَنَ الرَّأْيِ فِيهِ».

ولكن توبع إسماعيل بن جعفر على هذه الرواية:

تابعه سليمان بن بلال، فرواه عن يزيد بن خُصيفة، عن بُسر بن سعيد، عن أبي جُهم به.

أخرجه أحمد (١٦٩/٤ - ١٧٠)، وابن جرير (٤١)، والطحاوي (١٨٣/٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٨٢/٨)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (ج ١٠/ق ١٧٧/٢).

ولعل هذا الاختلاف فيه من يزيد بن خُصيفة، فهو وإن كان ثقةً، إلا أن أحمد قال فيه: «مُنكَّر الحديث». وقد خولف فيه.

وزعم المعلق على «تهذيب الكمال» (١٧٢/٣٢) أن هذا لم يثبت عن أحمد، ولم يُبدِ حجة سوى قوله: «فيما أرى»! وبأن أحمد قال: «لا أعلم إلا خيراً»! وهذا القول لا يمنع أن يكون لأحمد فيه قول آخر، وكم لأحمد ولغيره من قولين وثلاثة في الراوي الواحد، والله الموفق.

ورجح ابن كثير هذا الوجه في «فضائل القرآن» (ص ١١٨) فقال: «إسناده صحيح».

وقد خولف يزيد بن خُصيفة فيه كما يأتي إن شاء الله تعالى.

ثاني عشر: حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه:

أخرجه أحمد (٢٠٤/٤، ٢٠٥)، وأبو عبيد (ص ٢٠٢)، وابن أبي عمر العدني في «مُسْنَدِهِ» - كما في «المطالب العالية» (ق ٢٣٠/١) -، والبيهقي في «الشعب» (ج ٥/رقم ٢٠٧٠) من طريق الليث، وعبد الله بن جعفر، والدَّراوَردي،

عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن بسر بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، أن رجلاً قرأ آيةً من القرآن، فقال له عمرو بن العاص: إنما هي كذا وكذا، بغير ما قرأ الرجل، فقال الرجل: هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فخرجوا إلى رسول الله ﷺ حتى أتياه فذكرا ذلك له، فقال رسول الله ﷺ: «إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف، فأبى ذلك قرأتكم أصبتم، فلا تماروا في القرآن؛ فإن وراء فيه كفر».

قال ابن كثير في «الفضائل» (ص ١١٩): «هذا حديث جيد».

وقال الحافظ في «الفتح» (١٢٦/٩): «إسناده حسن».

• قلت: خولف محمد بن إبراهيم التيمي فيه:

خالفه يزيد بن خصيفة، وهو أوثق منه، فرواه عن بسر بن سعيد، عن أبي جهيم - كما مر ذكره -

وهذا أولى، والله أعلم.

ويحتمل أن يكون لبسر فيه شيخان، والله أعلم.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٥٢٨/١٠) قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن سعد مولى عمرو بن العاص، قال: تاجر رجلان في آية، فارتفعا إلى رسول الله ﷺ، فقال: «لا تماروا في القرآن؛ فإن وراء فيه كفر».

قال أبو حاتم في «العلل» (ج ٢/ رقم ١٧٨٢) لولده: «هذا وهم، إنما رواه يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن بسر بن سعيد، عن أبي قيس، مولى عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ» اهـ.

ثالث عشر: حديث ابن مسعود رضي الله عنه:

أخرجه ابنُ جَبَّانَ (٧٤٥) واللفظُ له، والطحاوي (١٨٤-١٨٥)، وابنُ جرير (٦٧)، والهيروني في «ذمَّ الكلام» - كما في «الصحيحَة» (٥٨٧)، والمخلَّص في «الفوائد» (ج ٤/ ق ١٦٢ / ١)، والحاكم (١/ ٥٥٣ و ٢/ ٢٨٩-٢٩٠)، وابنُ عبد البر في «التمهيد» (٨/ ٢٧٥)، والآجري في «كتاب الأربعين» (ص ٣٨) من طريق عُقيل بن خالد، عن سلمة بن أبي سلمة، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن رسول الله ﷺ قال: «كان الكتابُ الأوَّلُ ينزلُ من بابٍ واحدٍ وعلى حرفٍ واحدٍ، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجرٌ، وأمرٌ، وحلالٌ، وحرامٌ، ومحكمٌ، ومُتشابهٌ، وأمثالٌ، فأحلُّوا حلاله، وحرَّموا حرامه، وافعلوا ما أُمِرْتُم به، وانتهوا عما نُهيْتُم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمُحكمه، وآمنوا بمُتشابهه، وقولوا: ﴿أَمَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]».

وعزاه السيوطي في «الدرر» (٢/ ٦) لأبي نصر السَّجْزِي في «الإبانة»، وصححه الحاكم.

ولم يوافقَه الذهبي في الموضع الثاني.

وتعقَّبه الحافظُ في «الفتح» (٩/ ٢٩) - أعني الحاكم - فقال: «وفي تصحيحه نظر؛ لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود». وسبقه ابنُ عبد البر والطحاوي.

فأما ابنُ عبد البر فقال في «التمهيد» (٨/ ٢٧٥): «وهذا حديثٌ عند أهل العلم لا يثبت؛ لأنه يرويه حيوةٌ، عن عُقيل، عن سلمة هكذا، ويرويه الليث، عن عُقيل، عن ابن شهاب، عن سلمة بن أبي سلمة، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وأبو سلمة لم يلق

ابن مسعود. وابنه سلمة ليس ممن يُحتجُّ به. وهذا الحديث مُجمَعٌ على ضعفه من جهة إسناده. وقد ردّه قومٌ من أهل النظر، منهم أحمد بن أبي عمران.

• قلت: وما ذكره ابن عبد البر من رواية الليث عن عقيل:

فأخرجها أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ٤٤)، وفي «غريب الحديث» (١٦٠/٣).

وقال الطحاوي في «المشكّل»: «فاختلف حيوة والليث على عقيل في إسناده هذا الحديث، قال: وكان أهل العلم بالأسانيد يدفعون هذا الحديث لانقطاع في إسناده، ولأن أبا سلمة لا يتهياً في سنّه لقاء عبد الله بن مسعود، ولا أخذه إياه عنه».

فحاصل الكلام أن الحديث مُعَلَّلٌ بعلتين:

أحدهما: الانقطاع.

ثانيهما: الإرسال.

والرواية المرسلّة أخرجه الطحاوي في «المشكّل»، والبيهقي في «المدخل» - كما في «البرهان في علوم القرآن» (١/٢١٧) للزركشي - ونقل عنه قوله: «هذا مُرْسَلٌ جيّد، وأبو سلمة لم يُدرِك ابن مسعود».

وكذا نقله مُختَصراً الحافظ في «الفتح» (٩/٢٩).

وأخرجه الطَّبْرَانِي في «الكبير» (ج ٩/رقم ٨٢٩٦)، وعنه الشجري في «الأمالِي» (١/٨٧) من طريق عمار بن مطر، حدَّثنا ليث بن سعد، عن الزُّهْرِيِّ، عن سلمة بن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه قال لابن مسعود: «إن الكتب كانت تنزل من السماء من باب واحد، وإن القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف؛ حلالٍ وحرامٍ ومحكمٍ ومتشابهٍ وضربٍ أمثالٍ وأميرٍ وزاجرٍ، فأحلَّ

حلاله، وحرّم حرامه، واعمل بمحكمه، وقِفْ عند مُتشابهه، واعتبر أمثاله؛ فإن كلاً من عند الله، وما يتذكّر إلا أولو الألباب». وسنّده ضعيفٌ جداً.

وعمارُ بنُ مطرٍ قال الذهبي: «هالك».

وبه أعله الهيثمي في «المجمّع» (١٥٣/٧).

وأخرجه الطبري (٧٠) من طريق المحاربّي، عن الأحوص بن حكيم، عن ضمرة بن حبيب، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن ابن مسعود قال: «إن الله أنزل القرآن على خمسة أحرف...»، فذكر نحوه.

وأخرجه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٢٩) من طريق عبد الله بن إدريس، عن الأحوص بن حكيم، عن القاسم، عن ابن مسعود مثله موقوفاً.

وسقط ذكر «ضمرة بن حبيب»، ولعله من الناسخ أو الطابع.

وهذا إسنادٌ رجاله ثقاتٌ، لكنه مُنقطعٌ بين القاسم وابن مسعود، فلم يدركه.

قال ابن المديني: «لم يلقِ القاسم من أصحاب النبي ﷺ غير جابر بن سُمرة».

ورجّح ابن كثير في «الفضائل» هذا الوجه على الوجه السابق، مع أنه موقوفٌ، ومخالفٌ له في متنه، حيث جعل حروف القرآن «خمسَةً».

وله شاهدٌ مرفوعٌ من حديث أبي هريرة: «أعربوا القرآن، واتبعوا غرائبَه وفرائضَه وحدوده، فإن القرآن نزل على خمسة أوجه...»، وساقه بمثل كلام ابن مسعود.

أخرجه البيهقي في «الشعب» (ج ٥/ رقم ٢٠٩٥) من طريق معارك بن عبّاد، حدثني عبد الله بن سعيد المقرئ، حدثني أبي، عن أبي هريرة مرفوعاً.

وسنده وإه جدًا.

ومُعاركٌ ضعيفٌ.

وعبدُ الله بنُ سعيدٍ متروكٌ.

ثم رأيتُه في «الضعيفة» (١٣٤٦) لشيخنا أبي عبد الرحمن الألباني -
حفظه الله- وضعفه جدًا، وعزاه لابن جبرون المُعدّل في «الفوائد العوالي»
(١/٢٨)، والثَّقَفِيّ في «الثَّقَفِيَّات» (ج ٩/رقم ١٤) من طريق معاركٍ به.

وأخرج ابنُ حَبَّانَ (٧٥)، والطَّحَاوِيُّ في «المُشْكِل» (٣٠٧٧)، والبَزَّازُ
(ج ٣ رقم ٢٣١٢)، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ١٠/رقم ١٠٠٩٠)، والبيهقيُّ في
«السنن الصغرى» (١٠٠٨) من طريق إسماعيل بن أبي أُويسٍ، عن أخيه أبي بكرٍ،
عن سليمان بن بلالٍ، عن محمد بن عجلانٍ، عن أبي إسحاقٍ، عن أبي الأحوصٍ،
عن ابن مسعودٍ مرفوعًا: «أنزل القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ، لكلِّ آيةٍ منها ظهْرٌ وبطنٌ».
ورواه عن إسماعيلٍ هكذا:

«إسحاق بنُ سُويدٍ الرَّمْلِيُّ، وإسماعيلُ القاضي، وأيوبُ بنُ سليمان بن بلالٍ».
وخالفهم سهلُ بنُ زَنْجَلَةَ الرازيُّ، فرواه عن ابن أبي أُويسٍ، عن أخيه، عن
سليمان بن بلالٍ، عن أبي الأحوصٍ، عن ابن مسعودٍ مرفوعًا.
أخرجه أبو يَعْلَى (ج ٩/رقم ٥٤٠٣).

فَسَقَطَ ذِكْرُ «ابن عجلانٍ وأبي إسحاقٍ»، ومع ذلك قال المحقّق: «إسناده
صحيحٌ»!

ولا أدري أهو اختلافٌ في الإسناد أم سَقَطَ ذِكْرُهُما من الإسناد؟
ورواه إسماعيلُ القاضي مرّةً، وعمرُو بنُ عثمان العثمانيُّ، عن إسماعيل بن

أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن محمد بن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ولا حرج، ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة».

أخرجه ابن جرير (٤٥)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٨ / ٢٨٨).

ولعل هذا الاضطراب من إسماعيل بن أبي أويس.

قال البزار: «لم يروِه هكذا غير الهجري، ولا روى ابن عجلان عن الهجري غيره، ولا نعلمه من طريق ابن عجلان إلا من هذا الوجه».

• قلت: وأبو إسحاق في هذا الحديث هو إبراهيم بن مسلم الهجري كما قال البزار، ووقع عند ابن حبان: «أبو إسحاق الهمداني» يعني: السبيعي، وكأنه وهم، مع أن رواية ابن عجلان عن أبي إسحاق السبيعي معروفة، بخلاف رواية الهجري، وكأنها لم تُعرف لأنه لم يرو عنه غير هذا الحديث الواحد كما يُعلم من قول البزار.

وبالجملة: فالهجري ضعيفٌ عند عامة النقاد، وكان أكثر وهمه في الأسانيد، ومتونٌ أحاديثه معروفة.

قال ابن عدي: «إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص، عن عبد الله، وهو عندي ممن يُكتب حديثه» اهـ.

وقد توبع ابن عجلان على الوجه الأول:

تابعه سفيان الثوري، فرواه عن إبراهيم الهجري، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود مرفوعاً: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، لكل منها ظهر وبطن، ولكل حرف حد، ولكل حد مطلع».

أخرجه ابنُ جريرٍ (١١)، والخطيبُ في «الموضح» (١/ ٣٧٩) من طريقين عن الثوري، عن الهجريّ به.

وتابعه جعفرُ بنُ عونٍ، عن الهجريّ بسنّده سواءً: «نزل القرآن على سبعة أحرف». أخرجه ابنُ أبي شيبة (١٠/ ٥١٦ - ٥١٧). ولم يتفرّد به الهجريّ:

فأخرجه أبو يعلى (ج ٩/ رقم ٥١٤٩)، والطحاوي (٤/ ١٨١)، والطبراني في «الكبير» (ج ١٠/ رقم ١٠١٠٧)، وفي «الأوسط» (١/ ٤٥) من طريق جرير، عن مُغيرة، عن واصل بن حيان، عن عبد الله بن أبي الهذيل، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً: «لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً، لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكنّ صاحبكم خليلُ الله، وإن القرآن نزل على سبعة أحرف، لكلّ آية منها ظهْرٌ وبطنٌ، ولكلّ حدّ مطلع».

وهذا سندٌ صحيحٌ على شرطِ مسلم.

وقد أخرجه في «صحيحه» (٦/ ٢٣٨٣) قال: حدّثنا عثمان بنُ أبي شيبة، وزهير بنُ حرب، وإسحاق بنُ إبراهيم، ثنا جريرٌ بسنّده سواءً من أوله إلى قوله: «خليلُ الله».

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن مُغيرة إلا جرير».

• قلتُ: ورواه عن جرير هكذا تاماً:

«زهير بنُ حرب، وفيض بنُ وثيق، وموسى بنُ هارونَ البرديّ، ويحيى بنُ عبد الحميد الحماني».

وخالفهم محمد بنُ حميد الرازي، قال: حدّثنا جرير بنُ عبد الحميد، عن مُغيرة،

عن واصل بن حيان، عمن ذكره، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود مرفوعاً: «أنزل القرآن على سبعة أحرف...» الحديث.

فأبهم شيخ: «واصل بن حيان».

أخرجه ابن جرير (١٠).

وابن حميد وإه.

وله طريق آخر:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (ج ١٠ / رقم ١٠٢٧٣)، ومن طريقه الشجري في «الأمالي» (١١٢ / ١) من طريق يحيى الحماني، ثنا أيوب بن جابر، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود مرفوعاً: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، فمن قرأ على حرف منها، فلا يتحول إلى غيره رغبة عنه».

وسنده ضعيف جداً.

والحماني وأيوب بن جابر ضعيفان، وأتهم الحماني بسرقه الحديث.

وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، والله أعلم.

وأخرجه أحمد في «المُسند» (١ / ٤٤٥)، وفي «العلل» (٣٧٢٥) - رواية عبد الله، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص ١٨)، وعمر بن شبة في «تاريخ المدينة» (٣ / ١٠٠٦)، والهيثم بن كليب في «مُسنده» (٨٨١)، والطحاوي في «المُشكّل» (٤ / ١٨٢) من طريق زهير بن معاوية، حدثني الوليد بن قيس، عن عثمان بن حسان العامري، عن فُلُقَلَّة الجعفي، قال: فرِعتُ فيمن فرع إلى عبد الله بن مسعود في المصاحف، فدخلنا عليه، فقال رجلٌ من القوم: إنا لم نأتك زائرين، ولكننا جئنا حين راعنا هذا الخبر، فقال: إن القرآن أنزل على نبيكم من سبعة

أبوابٍ على سبعةٍ أحرفٍ، أو حروفٍ، وإن الكتابَ قبله كان ينزلُ أو نزلَ من بابٍ واحدٍ على حرفٍ واحدٍ.

وخولف زهيرٌ:

خالفه الثوريُّ، فرواه عن الوليدِ بنِ قيسٍ، عن القاسمِ بنِ حسانَ، عن فُلْفَلَةَ مثله. أخرجهُ النَّسَائِيُّ في «فضائل القرآن» (٩) من طريقِ أبي داودَ، وأحمدُ في «العللِ» (٣٧٢٣ - رواية عبد الله) عن إسحاق بن يوسفَ، كلاهما عن الثوريِّ به.

ونظر الدارقطنيُّ - كما في «العللِ» (٢٣٧/٥) - في هذا الاختلافِ ورجحَ روايةَ الثوريِّ.

ويقصدُ الدارقطنيُّ أن شيخَ الوليدِ هو «القاسمُ»؛ وذلك أنه وَقَعَ في اسمِهِ اختلافٌ هل هو: «عثمانُ بنُ حسانَ» كما قال زهيرٌ، أو هو «القاسمُ بنُ حسانَ» كما قال الثوريُّ؟! قال الثوريُّ؟!

فقال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (١٤٨/١/٣): «عثمانُ بنُ حسانَ العامريُّ - ويقال: القاسمُ بنُ حسانَ - وبعثمانُ أشبهُ، روى عن فُلْفَلَةَ الجُعْفِيُّ، روى عنه أبو همامٍ الوليدُ بنُ قيسٍ، سَمِعْتُ أبي يقولُ ذلك» اهـ.

وأخرج البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٢١٩/٢/٣) هذا الحديثَ مختصرًا في ترجمة: «عثمانُ بنِ حسانَ العامريُّ»، وأشار إلى روايةِ سفيانَ، فالظاهرُ من صَنِيعِهِمَا أن الأصوبَ أنه «عثمان» لا «القاسمُ» خلافًا للدارقطنيِّ.

وقد رواه أحمدُ في «العللِ» (٣٧٢٤) قال: حدَّثنا أبو أسامةٌ بحفظه، قال: أخبرني سفيانُ وزهيرٌ، عن الوليدِ بنِ قيسٍ، عن القاسمِ بنِ حسانَ، عن فُلْفَلَةَ الجُعْفِيِّ، فذكره. فهذا يؤيِّدُ ما ذَهَبَ إليه الدارقطنيُّ، إلَّا أن يكونَ أبو أسامةَ وَهَمَ فيه على زهيرٍ،

والله أعلم.

والظاهر أنه رجلٌ واحدٌ اختلف في اسمه لا رجلاً، وسواء كان هذا أو ذاك فهو مجهولٌ.

وعثمان لم أر من روى عنه غير الوليد بن قيس.

وفلانة الجعفي ذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى عنه جمعٌ من الثقات، وقال ابن سعد: «قليل الحديث».

وقال الهيثمي (٧/ ١٥٢ - ١٥٣): «فيه عثمان بن حسان العامري، وقد ذكره ابن أبي حاتم، ولم يُجرِّحه ولم يُوثِّقه، وبقية رجاله ثقات».

وقال شيخنا الألباني - حفظه الله - في «الصحيح» (٢/ ١٣٥): «وهذا إسنادٌ جيدٌ موصولٌ، رجاله كلُّهم ثقاتٌ معروفون، غير فلانة هذا...».

كذا!

ولم يلتفت شيخنا - أيده الله - إلى الاختلاف على الوليد بن قيس في إسناده، وسواء كان هو عثمان أو القاسم، فهل في أحدهما توثيقٌ معتبرٌ؟!

وأخرج أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٦٥)، ومن طريقه ابن عساكر (ج ١٢/ ق ٣٢٨) من طريق إسحاق بن محمد بن مروان، ثنا أبي، ثنا عباس بن عبيد الله، ثنا غالب بن عثمان الهمداني أبو مالك، عن عبيدة، عن شقيق، عن ابن مسعود قال: «إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، ما منها حرفٌ إلا له ظهرٌ وبطنٌ، وإن علي بن أبي طالب عنده علم الظاهر والباطن».

وهذا منكرٌ.

وإسحاق بن محمد قال الدارقطني: «لا يُحتجُّ بحديثه».

وأبوه محمد بن مروان أبو جعفر الكوفي قال الذهبي: «لا يكاد يُعرف».

رابع عشر: حديث أنس رضي الله عنه:

أخرجه تمام الرازي في «الفوائد» (١٦٥١) قال: أخبرنا أبو الحسن خيثمة ابن سليمان، ثنا محمد بن عيسى بن حيان المدائني، ثنا محمد بن الفضل بن عطية، عن زيد العمي، عن معاوية بن قرة، عن أنس مرفوعاً: «أتاني الملكان، فقال أحدهما: اقرأ على حرف، فقال الآخر: زده، فقلت: زدني، فما زال يسأل الزيادة من صاحبه، وأنا أسأله، حتى انتهى إلى سبعة أحرف، قال: وأقرأني أم الكتاب، فلما بلغ: ﴿غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] قال الملك: آمين».

وسنده ضعيف جداً.

ومحمد بن الفضل وإيه جداً، وقد كذبوه.

وزيد العمي استضعفوه، والله أعلم.

وله طريق آخر أجود من هذا، لكنه مُعلٌ أيضاً.

فأخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢٠٦٨) من طريق محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، ثنا مروان بن معاوية الفزاري، عن حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ أن جبريل أمره أن يقرأ القرآن على سبعة أحرف، «كل شاف كاف».

ونقل الضياء عن الدارقطني أنه قال: «رواه مروان الفزاري، عن حميد، عن أنس، والصحيح: حميد، عن أنس، عن أبي بن كعب».

• قلت: وما رجحه الدارقطني هو الصواب.

وقد روى هذا الحديث: «يحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون،

وبشرُ بنُ المفضَّل، ويحيى بنُ أيوبَ، وعبدُ اللَّهِ بنُ بكرٍ السَّهميُّ، ومُعتمرُ بنُ سُليمانَ، وابنُ أبي عَدِيٍّ، ومحمدُ بنُ ميمونٍ، وعليُّ بنُ عاصمٍ، كلهم يرويه عن حميد الطويل، عن أنسٍ، عن أبيِّ بنِ كعبٍ.

وتقدّم الكلامُ عليه في حديث: «أبي بنِ كعبٍ»، والحمدُ لله.

خامس عشر: حديثُ أبي طلحة الأنصاريّ رضي الله عنه:

يأتي تخريجهُ في الحديثِ القادم، إن شاء الله تعالى.

سادس عشر: حديثُ البراء بنِ عازبٍ رضي الله عنه:

أخرجه تمامُ الرازي في «الفوائد» (٣٠١) قال: أخبرنا أبو الحسين إبراهيم بنُ أحمد ابنِ الحسن، ثنا أحمدُ بنُ بشرٍ، ثنا محمدُ بنُ يحيى، ثنا أبو داودَ، ثنا شعبةُ، ثنا طلحةُ، عن عبد الرحمن بنِ عوسجةَ، عن البراء بنِ عازبٍ قال: سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «زَيَّنُوا القرآنَ بأصواتِكُمْ ورَتِّلُوهُ، وَلَا تَهْذُوا القرآنَ كهَذَا الشعرِ، وَلَا تَنْشُرُوا نَشْرَ الدَّقْلِ، يَنْبَغِي للقارئِ أَنْ يَفْهَمَ ما يَقْرَأُ، ولتالي آيةٍ من كتابِ اللَّهِ أَفْضَلُ مما تَحْتَ العرشِ إلى تُخُومِ الأَرْضَيْنِ السفلى السابعةِ، وما تَقَرَّبَ المتقَرَّبونَ بشيءٍ أَحَبَّ إلى اللَّهِ مما خَرَجَ مِنْهُ - يعني القرآنَ -، وَمَنْ قرَأَ القرآنَ فرأى أَحَدًا أُعْطِيَ أَفْضَلَ مما أُعْطِيَ، فقد حَقَّرَ ما عَظَّمَ اللَّهُ، وعَظَّمَ ما حَقَّرَ اللَّهُ، وَأَفْضَلُ ما عُبِدَ اللَّهُ بهِ قِراءَةُ القرآنِ في الصَّلَاةِ، والعبادةُ التي تليها قِراءةُ القرآنِ في غيرِ صَلَاةٍ، وَمَنْ قرَأَ القرآنَ في يومٍ وَليلةٍ مِثْلِي آيةٍ نَظَرًا مُتَّعَ ببصرِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ، وَرُفِعَ لَهُ مِثْلُ ما في الدُّنْيَا مِنْ شيءٍ رَطْبٍ وَيَابَسٍ حَسَنَةً، والنَّظَرُ في المصحفِ عِبادةٌ، وَمَنْ قرَأَ القرآنَ فكَأَنَّمَا أُدرِجَتِ النبوةُ بَيْنَ جَنْبَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُوحى إِلَيْهِ، وَمَنْ قرَأَ القرآنَ قائمًا فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَمَنْ قرَأَهُ في الصَّلَاةِ قَاعِدًا فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ خَمْسُونَ حَسَنَةً، وَمَنْ قرَأَ في غيرِ صَلَاةٍ فَلَهُ

بكلِّ حرفٍ عشرُ حسناتٍ، وَمَنِ اسْتَمَعَ إِلَيْهِ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ حَسَنَةٌ، وَمَنِ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ أَرْبَعُونَ حَسَنَةً، وَمَنِ قَرَأَ الْقُرْآنَ بِلَحْنٍ وَتَطْرِيبٍ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُونَ حَسَنَةً، وَمَنِ قَرَأَ الْقُرْآنَ كَقِرَاءَةِ الْعَامَةِ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَالْعَجْمُ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا نَزَلَ، وَالْقُرْآنُ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرُؤُوهُ وَتَعَاهَدُوهُ، وَاقْتَنُوهُ، وَتَغْنَوْا بِهِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُو أَشَدُّ تَفَلُّتًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ الْمَخَاضِ فِي الْعُقُلِ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، فَالكَثِيرُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يُحْصِيهِ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَنْ قَرَأَ مِائَةَ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ الْقَانِتِينَ، وَمَنْ قَرَأَ مِائَتِي آيَةٍ لَمْ يَحَاجَّهُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ قَرَأَ خَمْسَمِائَةٍ كُتِبَ لَهُ قَنْطَارٌ مِنَ الْأَجْرِ». وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ جَدًّا بِهَذَا التَّمَامِ.

وَلَمْ يَرَوْهُ الطَّيَالِسِيُّ وَلَا شُعْبَةُ.

وَمَنْ دُونَ الطَّيَالِسِيِّ لَمْ أَعْرِفْهُمْ، إِلَّا شَيْخَ تَمَامٍ، فَتَرَجَمَهُ ابْنُ عَسَاكَرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢/ ق ٣٦٢) وَقَالَ: «رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ بَشَرَ بْنِ حَبِيبٍ الصُّورِيِّ... وَرَوَى عَنْ تَمَامِ بْنِ مُحَمَّدٍ»، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحًا وَلَا تَعْدِيلًا.

وَهَذَا الْحَدِيثُ ظَاهِرٌ عَلَيْهِ أَثَرُ التَّلْفِيقِ مِنْ مَتُونِ شَتَّى.

وَالْمَحْفُوظُ أَنَّ الطَّيَالِسِيَّ يَرَوِيهِ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْبَرَاءِ مَرْفُوعًا: «زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ».

أَخْرَجَ ذَلِكَ الطَّيَالِسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (٧٣٨).

وَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ مُفَصَّلًا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِرَقْمِ (٧٩).

٤٠ - «يا عمرُ، إن القرآن كله صوابٌ، ما لم تجعل عذاباً مغفرةً، ومغفرةً عذاباً».

* * *

• ضعيف:

أخرجه أحمدُ (٣٠/٤)، وابنُ جريرٍ في «تفسيره» (١٦) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، وابنُ أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٢٨٧١) - السفر الثاني) قال: حدثنا حفص بن عمران الحوْطِيّ، والرُّويانيّ في «المُسند» (ج ٣٣/ ق ٢٥١ / ١) عن معاذ بن هاني، قالوا: ثنا حرب بن ثابت - وكان يسكنُ بني سليم - قال: ثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أبيه، عن جدّه قال: قرأ رجلٌ عندَ عمرَ فغيّرَ عليه، فقال: قرأتُ على رسولِ اللَّهِ ﷺ فلم يغيّرْ عليّ، قال: فاجتمعنا عند النبي ﷺ، قال: فقرأ الرجلُ على النبي ﷺ، فقال له: «قد أحسنت»، قال: فكانَ عمرَ وَجَدَ من ذلك، فقال النبي ﷺ: «يا عمرُ...» الحديث.

ووقع عند ابن جرير: «فوقع في صدرِ عمرَ شيءٌ، فعرفَ النبي ﷺ ذلك في وجهه، قال: فضربَ صدره وقال: «ابعدْ شيطاناً» قالها ثلاثاً، ثم قال: «يا عمرُ...»، وعند الرُّوياني: «لَيْفَرَ الشَّيْطَانُ» ثلاثاً... إلخ.

ولفظُ ابنِ أبي خيثمة: أن رجلاً اقترأ عند عثمانَ فأنكرَ عمرُ بقلبه، فقال له الرجلُ: اقترأتُ عند النبي ﷺ فلم يغيّرْ عليّ. فاجتمعوا عندَ رسولِ اللَّهِ ﷺ، فاقرأ الرجلُ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «أحسنت - أو أصبت -»، وكان عمرُ قال: فضربَ النبي ﷺ صدرَ عمرَ، فقال: «فرَّ الشَّيْطَانُ»، أو كلمةً نحوها، وقال: «يا عمرُ، القرآنُ صوابٌ كُلُّه، ما لم تجعلِ المغفرةَ عذاباً والعذابَ مغفرةً».

وقد حوْلَفَ عبدُ الصمدِ ومعاذٌ في إسناده.

خالفهما موسى بن إسماعيل، قال: حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ ثَابِتٍ الْمِنْقَرِيُّ، قال: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ الْأَنْصَارِيُّ، عن أبيه، عن جدّه، وكانت له صحبة، عن النبي ﷺ به.

أخرجه البغوي في «معجمه» - كما في «الكنز» (٦١٨/١) -، والبُخاري في «التاريخ الكبير» (٣٨٢/١/١) قال: «وقال عبدُ الصمد: حَدَّثَنَا حَرْبُ أَبُو ثَابِتٍ، سمع إِسْحَاقَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عن أبيه، عن جدّه، عن النبي ﷺ مثله. وقال بعضهم: لُقِّنَ عَبْدُ الصمد، فقالوا: ابنُ عبدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، ولم يكن في كتابه: «ابنُ عبدِ اللَّهِ»، وقال الحسنُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عن حرب، عن إِسْحَاقَ بْنِ جَارِيَةَ - قال: لَقِيتُهُ بِوَاسِطِ الْقَصَبِ -، أو كما قال» اهـ.

• قلت: فالبُخاريُّ يشيرُ إلى الاختلافِ في نسبِ «إسحاق»، وكأنَّ البُخاريُّ يرجّحُ أنه: «إسحاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ»، فإنه نقل توهيمَ عبدِ الصمدِ بعبارَةٍ قليقة، فقال: «وقال بعضهم».

وقال في ترجمة: «حربُ بْنُ أَبِي حربٍ أَبِي ثَابِتٍ» (٦٢/١/٢): «وقال مسلمٌ: حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ ثَابِتٍ، سمعَ إِسْحَاقَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصمد، قال: حَدَّثَنَا حَرْبُ أَبُو ثَابِتٍ، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ أَبِي طَلْحَةَ، ويقال: إن هذا «إسحاق» ليس بـ «ابنِ أَبِي طَلْحَةَ»، ووهم فيه عبدُ الصمدِ من حفظه، وأصله صحيحٌ» اهـ.

فاستفدنا من ترجمة البُخاريِّ هذه أن عبدَ الصمدِ لم ينفرد به، بل تُوجع على جعله: «إسحاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ»، وتابعه مسلمٌ بنُ إبراهيمَ الفراهيدي، وكأنَّ البُخاريَّ يُضَعِّفُ دَعْوَى توهيمِ عبدِ الصمدِ؛ إذ نقله بلفظ: «يقال» الذي يفيد التضعيفَ غالبًا.

وقد انفصل الشيخ أبو الأشبال أحمد شاکر على ذلك، لكنه فهم من قول البخاري: «وأصله صحيح» أنه يعني صحة الحديث:

فقال في تعليقه على «تفسير الطبري» (١/ ٢٧): «وأصله صحيح، يعني أصل الحديث، فهي تصريح منه بصحة الحديث، وبفرض قول هذا القائل الذي شك فيه» اهـ.

وما فهمه الشيخ بعيد؛ فإن معنى قول البخاري هنا: «وأصله صحيح» يعني أن كتابه صحيح، بدلالة قوله: «ووهم فيه من حفظه»، ثم إنني أرجح الآن أن هذه الجملة: «وأصله صحيح» ليست من قول البخاري، بل هي تتمه كلام صاحب المقالة التي مرّضها البخاري، فكأنه قال: إن عبد الصمد وهم في نسبه لما حدث من حفظه؛ لأن كتابه، وهو أضبط من حفظه، ليس فيه: «ابن عبد الله»، فالتعويل على كتابه الصحيح، وليس على حفظه.

هذا ما ظهر لي، والله أعلم.

فالصواب أنه: «إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة»، ولذلك أثبت الإمام أحمد في «مسند أبي طلحة الأنصاري»، والحمد لله.

قال الحافظ ابن كثير في «فضائل القرآن» (ص ١٣٢ - بتحقيقي) عقبه: «وهذا إسناد حسن. وحرب بن ثابت هذا يُكنى بأبي ثابت، لا نعرف أحداً جرّحه» اهـ.

• قلت: وحرب هذا ذكره ابن حبان في «الثقات»، وترجمه البخاري، وابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه شيئاً.

فالصواب أن السند ضعيف، والله أعلم.

وقال الهيثمي في «المجمّع» (٧/ ١٥١): «رجالُه ثقات»!

ولكن صَنِيعُ الرُّويَانِيِّ يعني أن أبا طلحةَ هذا ليس هو المشهور، بل قال: أبو طلحةَ له صحبة، بل هو من المقلين، ولا يقال في مثل أبي طلحةَ المشهور: له صحبةٌ.

* * *

٤١ - «عن يوسف بن ماهك، قال: إني لعند عائشة أم المؤمنين إذ جاءها عراقي فقال: أي أم المؤمنين، أريني مصحفك، قالت: لم؟ قال: أريد أن أولف عليه القرآن، فإننا نقرؤه عندنا غير مؤلف، قالت: ويحك، وما يضرك أيتته قرأت قبل! إنما نزل أول ما نزل سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا تاب الناس للإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء: لا تشربوا الخمر، لقالوا: لا ندع شرب الخمر، ولو نزل أول شيء: لا تزنوا، لقالوا: لا ندع الزنا، وإنه أنزلت: ﴿وَالسَّاعَةُ أَذْهَىٰ وَأَمْرٌ﴾ [القمر: ٤٦] بمكة - وإني جارية ألعب - على محمد، وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده، قال: فأخرجت إليه المصحف، فأملت عليه آي السور».

* * *

• صحيح:

أخرجه البخاري (٣٨/٩ - ٣٩) عن هشام بن يوسف، والنسائي في «فضائل القرآن» (١٢) عن حجاج بن محمد الأعور، كلاهما عن ابن جريج، قال: أخبرني يوسف بن ماهك.

* * *

٤٢ - «هما ريحانتاي من الدنيا».

* * *

• صحيح:

أخرجه البخاري (٩٥/٧ و ٤٢٦/١٠)، وفي «الأدب المفرد» (٨٥)، والنسائي في «الخصائص» (١٤١ - بتحقيقي)، والترمذي (٣٧٧٠)، وأحمد (٨٥/٢)، ٩٣، ١١٤، ١٥٣)، وابن أبي شيبة (١٠٠/١٢)، والطبراني (١٩٢٧)، وأبو يعلى (ج ١٠/رقم ٥٧٣٩)، والطبراني في «الطيوريات» (ق ١/٥)، وابن حبان (٦٩٦٩)، والقطيعي في «زوائد الفضائل» (١٣٩٠)، والطبراني في «الكبير» (ج ٣/رقم ٢٨٨٤)، والبيهقي في «المدخل» (١٢٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/٧٠ - ٧١ و ١٦٥)، وفي «المعرفة» (ج ١/ق ١٤٤/٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣٧/١٤)، والشجري في «الأمالي» (١٧٦/١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج ٥/ق ٢١-٢٢) من طرق عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، عن ابن أبي نعم^(١) - وهو عبد الرحمن -، قال: كنت عند ابن عمر، فأتاه رجل فسأله عن دم البعوض يكون في ثوبه؟ فقال ابن عمر: ممن أنت؟ قال: من أهل العراق، قال: مَنْ يَعِدُّنِي مِنْ هَذَا؟ يسألني عن دم البعوض وقد قتلوا ابن رسول الله ﷺ! سمعت رسول الله ﷺ يقول، فذكره.

ورواه عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب:

«الثوري، وشعبة، وجريز بن حازم، ومهدي بن ميمون».

قال الترمذي: «هذا حديث صحيح».

(١) وقع عند الشجري: «ابن أبي يعقوب عن أبيه»! وهو خطأ محقق.

وقال أبو نعيم: «صحيح متفق عليه من حديث شعبة والثوري».

ونقل الشَّجَرِيُّ عن الحافظِ الخليلِ بنِ عبدِ اللَّهِ قال: «هذا حديثٌ صحيحٌ متفقٌ عليه».

ومقصودُهما: «متفقٌ على صحته» لا المتفقُ عليه الاصطلاحِيّ والذي معناه أن البخاريَّ ومسلمًا أخرجاه، فقد علمت أن مُسلمًا لم يخرجه، واللَّهُ أعلم.

وانظر «تنبيه الهاجد» (١٦٠٥).

وله شواهدٌ عن جماعةٍ من الصحابة، منهم:

أولاً: حديثُ أنسٍ رضي الله عنه:

أخرجه النسائيُّ في «الخصائص» (١٤٠) قال: أخبرنا محمدُ بنُ عبدِ الأعلى الصنعانيُّ، قال: أخبرنا خالدٌ، قال: قال أشعثُ، عن الحسنِ، عن بعضِ أصحابِ النبيِّ ﷺ - يعني أنسَ بنَ مالكٍ - قال: أدخلْتُ، - أو ربما: دخلْتُ - على رسولِ اللَّهِ ﷺ والحسنُ والحسينُ يتقلبانِ على بطنه، ويقولُ: «ريحانَتاي من هذه الأمة».

وهذا سندٌ رجاله ثقات.

لكن الحسنُ البصريُّ مدلسٌ وقد عَنَعَنهُ، واللَّهُ أعلم.
وقد اختلف عليه كما يأتي.

ثانياً: حديثُ عُتْبَةَ بنِ غزوانَ رضي الله عنه:

أخرجه ابنُ قانعٍ في «معجم الصحابة» (ج ٨/ ق ١٢٨/ ١) قال: حدَّثنا محمدُ بنُ غالبٍ بنِ حربٍ، نا محمدُ بنُ مرزوقٍ، نا سَهْمُ المازنيُّ، عن الحسنِ، عن

عُتْبَةَ بْنِ غَزْوَانَ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ إِذْ جَاءَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ فَرَكِبَا ظَهْرَهُ، فَوَضَعَهُمَا فِي حَجْرِهِ، فَجَعَلَ يَقْبَلُ هَذَا مَرَّةً وَهَذَا مَرَّةً، وَيَشَمُّ هَذَا مَرَّةً وَهَذَا مَرَّةً، فَقَالَ قَوْمٌ: تَحِبُّهُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَمَا لِي لَا أُحِبُّهُمَا وَهُمَا رِيحَانَتَايَ مِنْ الدُّنْيَا».

• قُلْتُ: أَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ فَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِـ «تَمْتَامٍ»، ثَقَّةٌ حَافِظٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَهْمُ قَلِيلًا.

وَمُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ لَعَلَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَرْزُوقٍ، وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ صَوَابُهُ: عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ، فَتَمْتَامٌ مَعْرُوفٌ بِالْأَخْذِ عَنْهُ، وَكِلَاهُمَا مِنْ طَبَقَةِ وَاحِدَةٍ، وَعَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ أَوْثَقُ وَأَشْهَرُ.

أَمَّا سَهْمُ الْمَازَنِيِّ فَمَا عَرَفْتُهُ، وَمَا أَحْرَاهُ أَنْ يَكُونَ: «سَهْمًا الْفَرَائِضِيَّ»، فَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» (٢/٢/١٩٤) بِاسْمِهِ فَقَطْ، وَتَرْجَمَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (٢/١/٢٩١) وَقَالَ: «رَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، رَوَى عَنْهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَهُشَيْمٌ وَابْنُ عُلْيَةَ، ثُمَّ ذَكَرَ تَوْثِيقَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ» اهـ.

وَهُوَ مِنْ نَفْسِ الطَّبَقَةِ تَقْرِيْبًا.

وَلَكِنْ خَالَفَهُ أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، فَرَوَاهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسٍ كَمَا مَرَّ ذِكْرُهُ، وَرَوَايَتُهُ أَشْبَهُ مِنْ رَوَايَةِ سَهْمِ الْمَازَنِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَبَعْدَ كِتَابَةِ مَا تَقَدَّمَ رَأَيْتُهُ فِي «الْفَضَائِلِ» (١/٩٨) لِلخَوَارِزْمِيِّ، فَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْحُسَيْنِ بْنِ بِشْرَانَ، أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّزَّازُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ صَالِحٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ، أَخْبَرَنَا سَهْمُ الْمَازَنِيِّ، سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَحْدُثُ عَنْ عُتْبَةَ بْنِ غَزْوَانَ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي الضُّحَى إِذْ

جاء الحسن والحسين... وساق مثله وزاد: «أما إنهما سيلقيان من بعدي من البلاء كذا وكذا».

فهذا يرجح ما استظهرته أن الراوي عن سهم المازني هو عمرو بن مرزوق، ويأتي وجه آخر من الاختلاف على الحسن البصري فيه.

ثالثاً: حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه:

أخرجه البزار (١٦ - مسند سعد) قال: حدثنا عباد بن يعقوب، قال: نا علي بن هاشم بن البريد، قال: نا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبي سهيل بن مالك، عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص، قال: دخلت على رسول الله ﷺ والحسن والحسين يلعبان على بطنه، فقلت: يا رسول الله، أتحبهما؟ فقال: «ومالي لا أحبهما؟ ريحانتي».

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه، ولا نعلم حدث بهذا الحديث إلا عباد بن يعقوب، عن علي بن هاشم، ولا نعلم روى أبو سهيل بن مالك، عن سعيد بن المسيب، عن سعد إلا هذا الحديث». وعزاه في «كنز العمال» (ج ١٣ / رقم ٣٧٧١٢) لأبي نعيم الأصبهاني. وقال الهيثمي في «المجمع» (٩ / ١٨١): «رجاله رجال الصحيح»!

كذا قال!

وعباد بن يعقوب الرَوَاجِي لم يخرج له مسلم شيئاً، وأخرج عنه البخاري حديثاً واحداً في «كتاب التوحيد» من «صحيحه» (١٣ / ٥١٠) مقروناً بسليمان بن حرب، فلا يكون على شرطه؛ إذ المعول عليه: رواية سليمان؛ لأن عباداً تكلم فيه غير واحد.

وكذا عليُّ بنُ هاشمٍ كان يخطئُ ولم يخرجْ له البخاريُّ شيئاً، وأخرج له مسلمٌ حديثين.

وعبدُ الرحمن بنُ دينارٍ تكلمَ في حفظه ابنُ معينٍ وأبو حاتمٍ وغيرُهما، واللَّهُ أعلمُ.

رابعاً: حديثُ أبي أيوبَ رضي الله عنه:

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ٤/ رقم ٣٩٩٠) من طريق الجراح بن مخلدٍ، ثنا الحسن بنُ عنبسَةَ، ثنا عليُّ بنُ هاشمٍ، عن محمد بن عبيدِ اللَّهِ بن عليٍّ، عن عبدِ اللَّهِ بن عبدِ الرحمنِ الحزميِّ، عن أبيه، عن جدِّه، عن أبي أيوبَ الأنصاريِّ قال: دخلتُ على رسولِ اللَّهِ ﷺ والحسنُ والحسينُ يلعبان بين يديه وفي حَجْرِهِ، فقلتُ: يا رسولَ اللَّهِ، أُحبُّهُما؟ قال: «وكيف لا أُحبُّهُما وهما ريحانَتاي من الدنيا أَشْمُهُما».

قال الهيثميُّ (٩/ ١٨١): «فيه الحسن بنُ عنبسَةَ، وهو ضعيفٌ».

وقال الذهبيُّ: «لا أعرفُه، ضعفه ابنُ قانع».

خامساً: حديثُ أبي بكرة رضي الله عنه:

أخرجه أحمدُ (٥/ ٥١)، والبَزْأُ (ج ٣/ رقم ٢٦٣٩)، وابنُ سعدٍ في «الطبقات» (١/ ٢٥٧ - الجزء المتَّمِّم)، وابنُ جَبَّانَ (٦٩٦٤)، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ٣/ رقم ٢٥٩١)، وابنُ عساكرَ (٢١٩، ٢٢١، ٢٢٢ - ترجمة الحسن) من طريقٍ عن المبارك بنِ فضالةٍ، عن الحسنِ البصريِّ قال: سمعتُ أبا بكرةَ قال: كانَ رسولُ اللَّهِ ﷺ يصلي بنا، وكان الحسنُ يجيءُ وهو صغيرٌ، فكان كلما سجدَ رسولُ اللَّهِ ﷺ وثَبَّ على رقبته وظهره، فيرفعُ النبيُّ ﷺ رأسه رفعاً رفيعاً حتى يَصْغَهُ، فقالوا: يا رسولَ اللَّهِ، إنك تصنعُ بهذا الغلامِ شيئاً ما رأيناك تَصْنَعُهُ بأحدٍ،

فقال: «إنه ریحانتی من الدنيا، إن ابني هذا سيّدٌ، وعسى الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين».

قال البزار: «مباركٌ ليس بحديثه بأسٌ، قد رَوَى عن قومٍ كثيرٍ من أهل العلم».

• قلت: ورواه عنه: أبو الوليد الطيالسي، وعفان بن مسلم.

وأكثرُ النقادِ على تضعيفِ المَباركِ.

لكنه لم يتفرّد به:

فتابعه إسماعيل بن مسلم المكي، وعمر بن عبّيد، كلاهما عن الحسن، عن أبي بكرة مثله.

أخرجه الطبراني (ج ٣ / رقم ٢٥٩٤)، وابن عساكر (٢٢٣).

وإسماعيل وعمر متروكان.

وقد رواه يونس بن عبّيد، ومنصور بن زاذان، وإسرائيل أبو موسى، وعلي بن زيد بن جُدعان، وأشعث بن عبد الملك، وأبو الأشهب جعفر بن حيان، ومبارك بن فضالة أيضًا، كلهم رواه عن الحسن البصري، عن أبي بكرة نحوه، ولم يذكرُوا: «إنه ریحانتی من الدنيا».

أخرجه البخاري (٣٠٦/٥ - ٣٠٧ و ٦٢٨/٦ و ٩٤/٧ و ٦١/١٣)، وأبو داود (٤٦٦٢)، والنسائي (١٠٧/٣)، وفي «فضائل الصحابة» (٦٣)، وفي «عمل اليوم والليلة» (٢٥١)، والترمذي (٣٧٧٣)، وأحمد في «المُسند» (٣٧/٥ - ٣٨، ٤٤، ٤٧، ٤٩)، وفي «فضائل الصحابة» (١٣٥٤)، والقطيعي في «زوائد علي الفضائل» (١٤٠٠)، والطيالسي (٨٧٤)، والحُميدي (٧٩٣)، وعبد الرزاق (٤٥٢/١١)، والبلغوي الكبير في «مسند ابن الجعد» (٣٢٩٩)، وفي «معجم

الصحابة» (١/٩٣/٦)، وابنُ السُّنِّيِّ في «اليوم والليلة» (٣٨٩)، والبَزَّازُ (٢/٧٥/٢)، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ٣/رقم ٢٥٩٢، ٢٥٩٣، ٢٥٩٥)، وفي «الأوسط» (١٥٣)، وفي «الصغير» (٧٦٦)، والدُّولَابِيُّ في «الدُّرِّيَّة الطاهرة» (١٠٩)، والحاكِمُ (٣/١٧٤، ١٧٥)، وابنُ أَبِي الفوارسِ في «المُنتَقَى من حديث المخلَص» (ق ٢/٣١ - ١/٣٢، ٢/١٠٧)، وأبو مُطِيعِ المِصْرِيِّ في «الأمالي» (ق ١/٤١)، وابنُ بَشْرَانَ في «الأمالي» (١/٦/٢ و ١/٢٥٣/٢٣)، وأبو نُعَيْمٍ في «المعرفة» (١/١٤٤/٢)، وفي «الدلائل» (٤٩٤)، وابنُ شاهينَ في «شرح مذاهب أهل السنة» (١٦٩)، والبيهقيُّ في «الكبرى» (٦/١٦٥ و ٧/٦٣ و ٨/١٧٣)، وفي «الدلائل» (٦/٤٤٢ - ٤٤٣)، واللالكائيُّ في «شرح الأصول» (٢٧٩٦، ٢٧٩٥)، والبغويُّ في «شرح السنة» (١١٤/١٣٦)، والأصبهانيُّ في «الدلائل» (١١٤)، والخطيبُ في «تاريخه» (١٣/١٨)، وابنُ عساکرَ (ج ٤/ق ٥١٩، ٥٢٠).

وقد اختلف في وصله وإرساله، والموصول أقوى، ولذلك أودعه البخاريُّ في «صحيحه».

وفي لفظٍ للبخاريِّ في «كتاب الصلح»: قال الحسنُ البصريُّ: استقبلَ اللهُ الحسنُ بنُ عليٍّ معاويةَ بكتائبِ أمثالِ الجبال، فقال عمرو بنُ العاص: إني لأرى كتائبَ لا تولِّي حتى تقتلَ أقرانها، فقال له معاوية، وكان اللهُ خيرَ الرجلين: أي عمرو، إن قتل هؤلاء هؤلاء، وهؤلاء هؤلاء، مَنْ لي بأمورِ الناس؟ من لي بنسائهم؟ من لي بضيعتهم؟ فبعث إليه رجلين من قريشٍ من بني عبدِ شمس؛ عبد الرحمن بن سُمرةَ وعبد الله بن عامر بن كُرَيْزٍ، فقال: اذهبا إلى هذا الرجلِ فاعرضا عليه وقولا له واطلبا إليه، فأتياه فدخلا عليه، فتكلما وقالاه، فطلباه إليه، فقال لهما الحسنُ بنُ عليٍّ: إنا بنو عبدِ المطلبِ قد أصبنا من هذا المالِ، وإن

هذه الأمة قد عاثت في دمائها، قالوا: فإنه يعرض عليك كذا وكذا ويطلب إليك ويسألك، قال: فمن لي بهذا؟ قالوا: نحن لك به، فما سألهما شيئاً إلا قالوا: نحن لك به، فصالحه، فقال الحسن: ولقد سمعتُ أبا بكره يقول: رأيتُ رسولَ الله ﷺ على المنبر والحسن بنُ عليٍّ إلى جنبه، وهو يُقبلُ على الناسِ مرةً وعليه أخرى، ويقول: «إن ابني هذا سيّدٌ، ولعلَّ الله أن يُصلِّحَ به بين فئتين عظيمتين من المسلمين».

قال لي عليُّ بنُ عبدِ الله: إنما ثبتَ لنا سماعُ الحسنِ من أبي بكره بهذا الحديث. • قلتُ: ومع كلامِ عليٍّ بنِ المدينيِّ الذي نقله البخاريُّ في آخرِ الحديث فقد جزمَ الدارقطنيُّ في «التبّع» (ص ٣٢٣) بأنَّ الحسنَ البصريَّ لم يسمعه من أبي بكره، بل يرويه عن الأحنف، عن أبي بكره. وردَّ عليه الحافظُ في «المقدمة» وغيره.

ويأتي تفصيلُ طرقِ هذا الحديث والكلامُ على وصله وإرساله في «سورة الأنعام» إن شاء الله تعالى.

وفي البابِ عن جابرٍ رضي الله عنه:

أخرجه البزارُ (٢٦٣٥)، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (٢٥٩٧)، وفي «الأوسط» (١٨٣١)، والطِّيورِيُّ في «الطيوريات» (ق ١٢٨ / ٢)، والخطيبُ (٢٧ / ٨) من طريقِ عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر.

سادساً: حديثُ يعلى بنِ مرةٍ رضي الله عنه:

أخرجه ابنُ عساکرَ (١٤٤ - ترجمة الحسن) من طريقِ عبدِ الله بنِ عونٍ الخزاز، أنبأنا إسماعيلُ بنُ عياشٍ، حدثني عبدُ الله بنُ عثمان بنِ حُثيمٍ، عن سعيد بنِ راشدٍ، عن يعلى - زاد ابنُ العلاف: ابنُ أمية - قال: جاء الحسنُ والحسينُ يسعيانِ إلى

رسولِ اللَّهِ ﷺ، فأخذ أحدهما فضمّه إلى إبطه، وأخذ الآخرَ فضمّه إلى إبطه الآخرِ، وقال: «هذان ريحانَتاي من الدنيا، مَنْ أَحَبَّنِي فَلْيُحِبَّهُمَا»، ثم قال: «الولدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ مَجْهَلَةٌ».

قال ابنُ عساكر: كذا قال ابنُ العلافِ في هذا الحديث: «ابنُ أمية»، والصوب: «ابنُ مُرّة».

وأخرجه ابنُ مَنيعٍ في «مُسْنَدِهِ» كما في «زوائد البُوصيريِّ» (١٦١ / ٣) قال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ خَارِجَةَ، عن إسماعيلَ به.

• قلت: وإسماعيلُ بْنُ عِيَّاشٍ إذا رَوَى عن أَهْلِ الْحِجَازِ وَقَعَتِ الْمَنَاقِيرُ فِي رِوَايَتِهِ، وهذا منها.

وابنُ حُثَيْمٍ مَكِّيٌّ.

ولكنه لم يَتَفَرَّدْ بِهِ:

فَتَابِعَهُ وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، فرواه عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ حُثَيْمٍ بِسَنَدِهِ سَوَاءً.

لكنه لم يذكر: «هذان ريحانَتاي من الدنيا».

أخرجه ابنُ ماجه (٣٦٦٦)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ (٩٧ / ١٢)، وابنُ أَبِي عَمْرٍ فِي «مُسْنَدِهِ» - كما في «مَصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ» (٣ / ١٦١) -، وأحمدُ (١٧٢ / ٤)، وفي «فُضَائِلِ الصَّحَابَةِ» (١٣٦٢)، والرويانِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (ج ٣٣ / ق ٢٥١ / ٢)، والحاكِمُ (٣ / ١٦٤)، وعنه البيهقيُّ فِي «الكبرى» (٢٠٢ / ١٠)، وفي «الأَسْمَاءِ» (ص ٤٦١)، والرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْأَمْثَالِ» (١٤٠)، وعنه القُضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» (٢٥)، والطَّبْرَانِيُّ فِي «الكبير» (ج ٢٢ / رقم ٧٠٣) من طريقِ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ، وهذا فِي «جزء من حديثه» (ج ١ / ق ٨ / ١) عن وَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ بِسَنَدِهِ سَوَاءً.

وتابعه يحيى بن سليم الطائفي، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم بسنده سواء مثله.

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج ٣ / رقم ٢٥٨٧ وج ٢٢ / رقم ٧٠٣).

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي!!

كذا!

وقال البوصيري في «الزوائد» (٣ / ١٦٠): «إسناده صحيح ورجاله ثقات».

وقال الهيثمي (١٠ / ٥٤): «رجاله ثقات».

وإسناده حسن.

وخالفهم معمر بن راشد، فرواه عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، يرويه عن

النبي ﷺ.

فأعضله.

أخرجه عبد الرزاق (ج ١١ / رقم ٢٠١٤٣).

والموصول أشبه، ولعل معمرًا قصر في إسناده، والله أعلم.

* * *

٤٣ - «البَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ؛ فَإِنَّهَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ».

* * *

• صحيح:

وهذا لفظُ حديثِ سُمُرَةَ، ويأتي.

وقد ورد عن جماعةٍ من الصحابة، منهم: ابنُ عباسٍ، وسُمُرَةُ بنُ جُنْدَبٍ، وابنُ عمرَ، وعائشةُ، وأنسٌ، وعمرانُ بنُ حُصَيْنٍ، وأبو الدرداءِ رضي الله عنه.

أولاً: حديثُ ابنِ عباسٍ رضي الله عنه:

أخرجه أبو داودَ (٣٨٨٧)، والنسائيُّ (١٤٩/٨ - ١٥٠)، والترمذيُّ في «سننه» (٩٩٤)، وفي «الشمائل» (٥١)، وابنُ ماجَهَ (١٤٧٢، ٣٤٩٧)، وأحمدُ (١/٢٣١، ٢٤٧، ٣٢٨، ٣٥٥، ٣٦٣)، والشافعيُّ في «المُسْنَدِ» (٥٧٣)، وعنه البيهقيُّ في «المعرفة» (٧٣٨٥، ٩٤٦٢)، والحُمَيْدِيُّ (ق٢٠)، وابنُ أبي شَيْبَةَ (٣/٢٦٦ و٨/٤١٠)، وعبدُ الرزاقِ (ج٣/رقم ٦٢٠١)، وابنُ سعدٍ في «الطبقات» (١/٤٥٠، ٤٨٤)، والحريُّ في «الغريب» (١/١٠٩)، وابنُ جريرٍ في «تهذيب الآثار» (٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥ - مسند ابنِ عباسٍ)، وأبو يعلى (ج٤/رقم ٢٤١٠ وج٥/رقم ٢٧٢٧)، وابنُ حِبَّانَ (١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١)، وابنُ المنذرِ في «الأوسط» (٥/٣٥٧)، والبزارُ في «مُسْنَدِهِ» (ج٣/ق٢٩٤/١)، وابنُ الأعرابيِّ في «معجمه» (ج٨/ق١٦٢/١)، والحاكمُ (١/٣٥٤ و٤/١٨٥)، وابنُ شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٥٩٦، ٥٩٥)، والطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (ج١٢/رقم ١٢٤٨٥ - ١٢٤٩٣)، وفي «الأوسط» (ج١/ق١٩٨/١)، وابنُ المقرئِ في «معجمه» (ج٤/ق٨٩/١)، وأبو نُعَيْمٍ في «أخبار أصبهان» (١/٩٩)، وفي «الطب» (ق٤٦/٢)، والقُضَاعِيُّ في

«مسند الشهاب» (١٢٥٣)، والضياء في «المختارة» (ج ٦٠ / ق ٢٦٢ / ١)، والعُقيلي في «الضعفاء» (٢ / ٢٨١ - ٢٨٢)، وابن عَدِي في «الكامل» (٤ / ١٤٧٨، ١٤٧٩)، وابن السمعاني في «أدب الإملاء» (٢٩ - ٣٠)، وابن اللمش في «تاريخ دُنَيْسَر» (٣٨) من طرق كثيرة عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس مرفوعاً، فذكره.

وعند بعضهم: «وإن خير أكمالكم الإثم، يجلو البصر، ويُنبِت الشعر».

واقصر بعض المخرجين على بعض فقراته.

وقد رواه عن ابن خثيم خلق من أصحابه، منهم:

«سفيان الثوري»، وابن عيينة، وروح بن القاسم، وعلي بن عاصم الواسطي، وأبو عوانة الوضاح، وهيب بن خالد، والمسعودي، وزهير بن معاوية، وداود بن عبد الرحمن العطار، وبشر بن المفضل، وعبد الله بن رجاء، وأبو بكر بن عياش، ومعمّر بن راشد، ويحيى بن سليم الطائفي، وابن جريج، وزائدة ابن قدامة، وحماذ بن سلمة، وأبو معمّر، وجريّر بن عبد الحميد، وابن إدريس، وحفص بن غياث، وإسماعيل بن عياش».

وأخرجه البزار (ج ٣ / ق ١٩٤ / ٢) قال: حدّثنا إسحاق بن بهلول، قال: نا الوليد بن القاسم، قال: نا عثمان بن حكيم، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس مرفوعاً، فذكر نحوه.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى من حديث عثمان بن حكيم، وإنما يُحفظ عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، ولم أسمع أحداً أخبر به عن الوليد، إلا إسحاق بن بهلول، ولا نعلم يروى الوليد بن القاسم عن ابن خثيم شيئاً».

- قلت: ابنُ البهلول وثَّقه الخطيبُ في «تاريخه» (٦/٣٦٦ - ٣٦٩)، وقال أبو حاتم: «صدوق» - كما في «الجرح والتعديل» (١/٢١٤ - ٢١٥) - .
والوليدُ بنُ القاسمِ ضعَّفه ابنُ مَعِينٍ، وابنُ حَبَّانَ في قولٍ. وقال ابنُ عديٍّ: «إذا رَوَى عن ثِقَةٍ، وروى عنه ثِقَةٌ فلا بأسَ به».
- فالصوابُ أن هذه الروايةَ غيرُ محفوظة، والمحمفوظُ أن الحديثَ يرويه بنُ خُثيمٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، كما مرَّ ذكرُه.
- فقد قال عنه البَزَّازُ: «وهذا الحديثُ قد رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ من غير وجه، وهذا الإسنادُ من أحسنِ إسنَادٍ يُروى في ذلك عن النبيِّ ﷺ».
- وقال الترمذِيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».
- وقال الحاكمُ في الموضعِ الأولِ: «صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ».
- وقال في الثاني: «صحيحُ الإسنادِ».
- قلتُ: وإسنادهُ جيدٌ.
- وصححه ابنُ القطانِ - كما في «التلخيص الحبير» (٢/٦٩) - .
- لكن قال النَّسَائِيُّ عَقَبَهُ: «عبدُ اللَّهِ بنُ خُثيمٍ لِينُ الحديثِ».
- وهذا تليينٌ هينٌ من مثلِ النَّسَائِيِّ، فَمَنْ عَرَفَ شِدَّتَهُ في أَحكامِهِ ظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ يَقْصِدُ بهذه العبارةَ أَنَّهُ ليس من الأثباتِ المَتَّقِينَ، بدليلِ أَنَّهُ وثَّقه في روايةٍ أخرى.
- وكذلك وثَّقه ابنُ مَعِينٍ وزاد: «حُجَّةٌ»، والعجلِيُّ وابنُ حَبَّانَ وابنُ سَعْدٍ، وزاد: «له أحاديثٌ حسنةٌ»، وقال أبو حاتمٍ: «ما به بأسٌ، صالحُ الحديثِ»، وقال ابنُ عديٍّ: «هو عزيزُ الحديثِ، وأحاديثُهُ أحاديثُ حَسَنانٍ مما يَجِبُ أن تُكْتَبَ».

أما عليُّ بنُ المَدِينِيّ فقال: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، فقد نَقَلَ النَّسَائِيّ فِي «سَنَنِهِ» (٢٤٨/٥) مَقَالََةَ ابْنِ الْمَدِينِيّ ثُمَّ قَالَ: «كَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيّ خُلِقَ لِلْحَدِيثِ»، وَلَا أَدْرِي أَقَالَهَا النَّسَائِيّ مُسْتَنْكَرًا أَمْ مُثْنِيًّا؟ مَعَ أَنَّهُ يَلُوحُ لِي أَنَّهُ قَصَدَ الثَّنَاءَ، وَقَدْ قَالَ النَّسَائِيّ: «يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ لَمْ يَتْرِكْ حَدِيثَ ابْنِ خُثَيْمٍ، وَلَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، إِلَّا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيّ قَالَ...»، فَذَكَرَهُ.

أَمَّا الطَّحَاوِيُّ فَمَعَ رَخَاوَةَ نَفْسِهِ فِي الْجَرْحِ، فَإِنَّهُ اشْتَدَّ فِي حَكْمِهِ عَلَى ابْنِ خُثَيْمٍ، فَقَالَ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (٣٧٠/٧): «وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ رَجُلٌ مَطْعُونٌ فِي رِوَايَتِهِ، مَنْسُوبٌ إِلَى سُوءِ الْحِفْظِ، وَإِلَى قَلَةِ الضَّبْطِ، وَرَدَاءَةِ الْأَخْذِ!»

ثُمَّ وَجَدْتُ ابْنَ كَثِيرٍ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي «تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَعْرَافِ» الْآيَةِ (٣١) مِنْ رِوَايَةِ أَحْمَدَ، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ جَيِّدٌ الْإِسْنَادِ، رَجَالُهُ عَلَى شَرَطِ مُسْلِمٍ». وَقَدْ رَأَيْتُ مُتَابِعًا لِابْنِ خُثَيْمٍ.

تَابَعَهُ عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، بِهَذَا بِذِكْرِ الْكَحْلِ. أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ (١/٢٩٥) قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ بُهْلُولٍ، قَالَ: نَا الْوَلِيدُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: نَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ بِهَذَا.

قَالَ الْبَزَّازُ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، وَإِنَّمَا يُحْفَظُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ، وَلَمْ نَسْمَعْ أَحَدًا حَدَّثَ بِهِ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ الْقَاسِمِ إِلَّا إِسْحَاقُ بْنُ بُهْلُولٍ، وَلَا نَعْلَمُ رَوَى الْوَلِيدُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ شَيْئًا» انْتَهَى.

وَتَابَعَهُ حَكِيمُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا مِثْلَهُ. أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (ج ١٢/١٢٤٢٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي كُرَيْبٍ،

ثنا أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عياش، عن نصير بن أبي الأشعث، عن حكيم بن جبير.
وسنده واه.

وحكيم تركه الدارقطني، وسبقه شعبه. وقال أحمد: «ضعيف منكر الحديث». وتابعه بعضه عثمان بن الأسود، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً: «عليكم بالإثم؛ فإن يجلو البصر، ويُنبث الشعر».

أخرجه ابن مردويه في «المنتقى من حديث الطبراني» (ق ١٩٠ / ١) من طريق رواد بن الجراح، ثنا سفيان الثوري، عن عثمان بن الأسود.
• قلت: وهذا منكر.

وقد خولف فيه رواد بن الجراح، وهو كثير الوهم على الثوري، فقد رواه عامة أصحاب الثوري عنه، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس كما تقدم.
ومن هؤلاء:

«عبد الرزاق، وأبو حذيفة محمد بن عبد الله بن الزبير، ويعلى بن عبيد، ومحمد بن كثير، ويحيى بن آدم، ومعاوية بن هشام، وأبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد الشيباني».

وأخرجه الآجري في «الشرعة» (٣٩٣)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٢٩)، وأبو جعفر البخاري في «ستة مجالس» (١١٥ / ١ - ٢) - كما في «الضعيفة» (٨٠٠) -، وابن السمعاني في «أدب الإملاء» (ص ٣٠)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٥٩٣، ٥٩٤) من طريق عن هشام بن زياد أبي المقدام، ثنا عبد الرحمن بن حبيب،

عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْجَنَّةَ بَيْضَاءَ، وَأَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَى اللَّهِ الْبَيَاضُ، فَأَلْبَسُوهَا أَحْيَاءَكُمْ، وَكَفَّنُوهَا فِيهَا مَوْتَكُمْ»، قال: وَجُمِعَ لَهُ رِعَاةُ الشَّاةِ، فقال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ سَوْدٌ، فَلْيَخْلُطْ مَعَهَا بَيْضًا».

وهذا سياق ابن السمعاني، ولم يذكر الأجرى وأبو نعيم آخره.

وسنده واهٍ.

وهشام بن زياد متروك، قال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الثقات».

وعبد الرحمن بن حبيب وثقه ابن حبان، ولكن قال النسائي: «منكر الحديث».

وقد اختلف في سنده:

فرواه محمد بن سعيد بن زياد، وعباد بن عباد، عن هشام بن زياد، عن عبد الرحمن بن حبيب بسنده سواءً.

وخالفهما كثير بن هشام، فرواه عن هشام بن زياد، عن حبيب بن الشهيد، عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً به.

أخرجه البزار (ج ٣/ رقم ٢٩٤٠، ٣٥١٠)، وأحمد بن منصور الرمادي - كما في «حادي الأرواح» (ص ١٨٨) -، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٥٦٥).

فجعل شيخ هشام: «حبيب بن الشهيد» بدل: «عبد الرحمن بن حبيب».

قال البزار، كما في «البحر الزخار» (ج ٣/ ق ٣٠١): «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه، ولم يُسند حبيب بن الشهيد عن عطاء، عن ابن عباس غير هذا الحديث، ولا رواه عن حبيب إلا كثير بن هشام، وهشام رجل من أهل البصرة ليس به بأس، قد حدث عنه جماعة من أهل العلم» اهـ.

• قلت: وهذا الاضطراب منه، والله أعلم.

وله طريق آخر عن ابن عباس مرفوعاً: «استوصوا بالمعزى خيراً؛ فإنها مأل رقيق، وهو في الجنة، وأحب المال إلى الله الضأن، وعليكم بالبياض؛ فإن الله خلق الجنة بيضاء، فلْيَلْبَسْهُ أحياناً لكم، وكفّنوا فيه موتاكم، وإن دم الشاة البيضاء أعظم عند الله من دم السوداءين».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (ج ١١ / رقم ١١٢٠١)، وابن عدي في «الكامل» (٧٨٦ / ٢ - ٧٨٧) من طريق أبي شهاب حمزة بن أبي حمزة النصيبى، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس.

وأخرج أوله ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (ج ٥٠ / ق ٥٧ / ١ - ٢)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٣٣٠).

وأخرجه أبو نعيم في «صفة الجنة» (١٣٠) من قوله: «عليكم بالبياض» إلى قوله: «موتاكم».

وسنده وإه جداً.

وحمزة النصيبى متروك.

وبه أعلمه الهيثمي (٤ / ٦٦).

ثانياً: حديث سمرّة بن جندب رضي الله عنه:

أخرجه النسائي (٤ / ٣٤ و ٨ / ٢٠٥)، وفي «الكبرى» (١ / ٦٢١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٣١٤)، والبرز (ق ٢٤٩ / ١)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٥٩٧)، والدارقطني في «الأفراد» - كما في «أطراف الغرائب» (٢١٨١) -، وأحمد (٥ / ٢٠ - ٢١)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥ / ٣٥٨)، والطبراني في «الكبير» (ج ٧ / رقم ٦٩٧٦)، والبيهقي (٣ / ٤٠٣) من طريق سعيد بن

أبي عروبة، عن أيوب السخثياني، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن سمرة مرفوعاً: «البسوا من ثيابكم البياض؛ فإنها أظهر وأطيب، وكفّنوا فيها موتاكم».

وقال البزار: «لا نعلم أحداً قال: عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن سمرة إلا سعيد بن أبي عروبة، وغير سعيد يرويه عن أيوب، عن أبي قلابة، عن سمرة». وقال الدارقطني: «تفرد به أيوب السخثياني عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن سمرة، ولم يروه غير ابن أبي عروبة».

قال النسائي: «قال يحيى - يعني القطان - : لم أكتبه، قلت (القائل هو عمرو بن علي): لم؟ قال: استغنيت بحديث ميمون بن أبي شبيب عن سمرة». وتابعه معمر بن راشد، عن أيوب السخثياني بسنده سواء.

أخرجه عبد الرزاق (ج ٣/ رقم ٦١٩٨)، وعنه أحمد (٥/ ٢٠ - ٢١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٣١٥)، والطبراني (ج ٧/ رقم ٦٩٧٥)، والحاكم (٤/ ١٨٥).

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، على أن سفيان بن عيينة وإسماعيل بن علية أرسلاه عن أيوب» اهـ.

وأما أبو حاتم فإنه سئل عن حديث معمر هذا - كما في «العلل» (١٠٩٣) - فقال: «لم يتابع معمر على توصيل هذا الحديث، وإنما يرويه عن أبي قلابة، عن سمرة، عن النبي ﷺ» اهـ.

وينظر: «تنبيه الهاجد» (١٦٨٠).

وقد رأيت أن معمر لم يتفرد بتوصيله، بل تابعه سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب موصولاً.

• قلت: أما روايةُ سفيانَ فهي عندَ الحاكمِ (١٨٥ / ٤).

وروايةُ ابنِ عليّةٍ أخرجها النَّسائيُّ في «الكبرى» (٤٧٧ / ٥)، وأحمدُ (١٢ / ٥)، وابنُ أبي شَيْبَةَ (٢٦٦ / ٣)، وابنُ الجارودِ في «المتقى» (٥٢٣)، والحاكمُ، والطَّبْرانيُّ (٦٩٧٧).

وتابعهما حمادُ بنُ سلمةَ، عند ابنِ سعدٍ (٤٤٩ / ١).

وعبدُ الوهَّابِ بنُ عبدِ المجيدِ الثَّقَفِيُّ عند الرويانيِّ في «مُسْنَدِهِ» (ج ٢٦ / ق ١٤٩ / ١)، وابنُ شاهينَ في «الناسخ» (٥٩٨).

وحمادُ بنُ زيدٍ، عند النَّسائيِّ (٢٠٥ / ٨).

والحسنُ بنُ موسى الأشيبُ، في «جزئته» (٥)، وابنِ سعدٍ.

وعبيدُ اللَّهِ بن عمرو الرَّقِّيُّ، عند النَّسائيِّ في «الكبرى» (٤٤٧ / ٥):

جميعاً عن أيوبَ السخيتانيِّ، عن أبي قلابَةَ، عن سَمُرَةَ.

فسقط ذكرُ «أبي المهلب».

وتُوبِعُ أيوبُ عليه:

فأخرجه أحمدُ (١٠ / ٥) قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، عن خَالِدِ الْحِذَاءِ، عن

أبي قلابَةَ، عن سَمُرَةَ.

وله متابِعٌ آخرُ يأتي ذكرُهُ في حديثِ: «عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ» الآتي قريباً إن شاء اللَّهُ.

وهكذا اختلف في إسناده.

ويشيرُ الحاكمُ إلى انقطاعِ الإسنادِ بين أبي قلابَةَ وسَمُرَةَ بقوله: «أرسلاه»، وسَلَفُ

الحاكمِ في ذلك هو: عليُّ بنُ المَدِينِيِّ، فقد صرحَ بأن أبا قلابَةَ - واسمُهُ: عبدُ اللَّهِ بنُ

زيد - لم يسمع من سُمرة، كما في «المراسيل» (ص ١٠٩) لابن أبي حاتم.

لكن وقع في «التهذيب» (٢٢٦/٩) عن ابن المديني، قال: «أبو قلابة سمع من سُمرة، وروى عن هشام بن عامر ولم يسمع منه».

وكذا وقع في «تهذيب الكمال» (ج ٢/ق ٦٨٥) للمزي أنه سمع من سُمرة.

وهذا عندي أرجح من قوله: «لم يسمع»؛ لأن إدراك أبي قلابة لسُمرة ظاهر، وبين وفاتيهما أقل من خمسين عامًا، ثم أبو قلابة لا يُعرف بتدليس كما قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٥٨/٢/٢).

ونقل الذهبي في «سير النبلاء» (٤/٤٧١) قول ابن المديني: «سمع من سُمرة» ولم يتعقبه بشيء.

وكأنه لذلك قال الحافظ في «الفتح» (٣/١٣٥) عن حديث سُمرة: «إسناده صحيح».

فأرجو أن يكون الحافظ قصدَ هذا الطريق، وإلا فللحديث طريق آخر:

يرويه حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن سُمرة مرفوعاً: «البسوا البياض؛ فإنها أطهر وأطيب، وكفّنوا فيها موتاكم».

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٥/٤٧٧)، والترمذي (٢٨١٠)، وأحمد (١٩/١٣/٥)، وعبد الرزاق (ج ٣/رقم ٦١٩٩)، وابن أبي شيبه (٣/٢٦٦)، والبزار (ق ٢٤٩/١)، وابن سعد في «الطبقات» (١/٤٥٠)، والطبراني في «الكبير» (ج ٧/رقم ٦٧٥٩)، وأبو إسحاق الهاشمي في «الأول من الأمالي» (١٠٨)، والحاكم (١/٣٥٤ و ٤/١٨٥)، والبخاري في «شرح السنة» (١٢/١٧/١٨)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٥٩١)، والدارقطني في «الأفراد» - كما في

«أطراف الغرائب» (٢١٧٥) - من طريق عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقد رواه عن الثوري:

«وكيع، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وأبو حذيفة، ويعلى بن عبيد، وعبد الصمد بن حسان، ومقاتل بن سليمان، وقبيصة بن عقبة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الله بن الوليد، ويزيد بن زريع».

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي!

وليس كما قالوا.

وميمون لم يخرج له أحد الشيخين شيئاً في «الصحيح»، إنما البخاري في «الأدب المفرد»، والله أعلم.

وقد توبع الثوري:

تابعه جماعة فرووه عن حبيب كذلك، منهم:

١ - المسعودي، عن حبيب:

أخرجه ابن سعد (١/ ٤٤٩ - ٤٥٠)، والطبراني في «الكبير» (ج ٧/ رقم ٦٧٦٠) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، ثنا المسعودي.

وهذا سند قوي جيد.

والمسعودي - واسمه: عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة - كان اختلط، ولكن سماع أبي نعيم منه قديم قبل أن يختلط كما قال أحمد.

٢ - قيسُ بنُ الربيع، عن حبيب:

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ (٧٦٦١)، وأبو نُعَيْمٍ في «الحلية» (٣/٣٧٨) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، ثنا قيسُ بنُ الربيع. وهذا سندٌ ضعيفٌ.

وقيسٌ لئِنُ الحفظِ.

ويحيى الحماني ضعيفٌ.

٣ - إسماعيلُ بنُ مسلم، عن حبيب:

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ (٦٧٦٢) من طريق عبد الرحيم بن سليمان، ثنا إسماعيلُ بنُ مسلم. وإسماعيلُ ضعيفٌ أو واهٍ.

٤ - حمزةُ بنُ حبيب الزيات، عن حبيب:

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط» (ج ١ / ق ٢٣٣ / ١) من طريق عثمان بن أبي شيبة، قال: نا الوليدُ بنُ عقبة، عن حمزة الزيات به.

قال الطَّبْرَانِيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن حمزة إلا الوليدُ، تفرد به عثمان».

● قلتُ: كذا!

ولم يتفرد به الوليدُ:

فتابعه يحيى بن أبي بكير، قال: ثنا حمزةُ الزياتُ بسندهِ سواءً.

أخرجه أبو الشيخ في «الطبقات» (٧٥١) قال: حدَّثنا الحسنُ بنُ محمد بن محمد بن دَكَّةَ،

قال: ثنا عبدُ اللَّهِ بنُ محمد بن يحيى بن أبي بكير، قال: ثنا يحيى بن أبي بكير.

وانظر «تنبيه الهاجد» (٨٧).

٥ - مُقاتلٌ، عن حبيب:

أخرجه ابنُ أبي شريحٍ في «جزءِ يبي» (٤٧) من طريقِ زهيرِ بنِ عبادٍ، حدّثنا أبو نصرٍ حمزةُ بنُ نصيرٍ، عن مُقاتلٍ به.

• قلت: ومقاتلٌ هو ابنُ حيانَ، وثقه ابنُ معينٍ وأبو داودَ وابنُ حبانَ، ويَحتمِلُ أن يكون مقاتلُ بنَ سليمانَ، وهو تالفٌ، وقد ذكر المزيُّ في ترجمة «ابن حيان» أن حمزةَ بنَ نصيرٍ البيورديّ يروي عنه، فالله أعلم.

وحمزةُ بنُ نصيرٍ ذكره المزيُّ في «التهذيب» (٣٤٣/٧) تمييزًا، ولا أعلمُ من حاله شيئًا، والله أعلم.

ثم حبيبُ بنُ أبي ثابتٍ وصفه ابنُ خزيمةَ وابنُ حبانَ بالتدليس.
لكنه تُوبع:

فأخرجه أحمدُ (١٧/٥)، والبزارُ (ق٢٤٩/١)، وابنُ سعدٍ (١/٤٤٩ - ٤٥٠)، وأبو نُعيمٍ في «أخبارِ أصبهان» (٣١١/١)، والبيهقيُّ (٣/٤٠٢) من طريقِ المسعوديِّ، عن حبيبِ بنِ أبي ثابتٍ والحكم، عن ميمونِ بنِ أبي شبيبٍ، عن سُمرةَ مرفوعًا مثله.

والحكمُ هو ابنُ عُتبة.

وقال البزارُ: «لا نعلمُ أحدًا رواه عن الحكمِ إلا المسعودي».

وهذا سندٌ صحيحٌ.

والمسعوديُّ - واسمُه: عبدُ الرحمنِ بنُ عبدِ الله بنِ عُتبة - وإن كان اختلطَ، فقد رواه عنه الفضلُ بنُ دُكينٍ أبو نُعيمٍ - عند أحمد - وهو ممن سَمِعَ منه قديمًا كما

تقدم ذكره، والله أعلم.

ثالثاً: حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٥٣٥) قال: حدثنا الحسن بن سفيان. وأخرجه الطبراني في «الكبير» (ج ١٢/ رقم ١٣١٠٠)، وفي «الأوسط» (ج ١/ ٣٨/ ٢) قال: حدثنا أحمد بن علي الأبار، قال: ثنا علي بن حجير، ثنا الوليد بن محمد الموقري، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن ابن عمر مرفوعاً: «عليكم بالثياب البيضاء، ألبسوها أحياءكم، وكفنوها موتاكم؛ فإنه من خير ثيابكم».

قال ابن عدي: «وهذا أيضاً عن الزهري بهذا الإسناد، يرويه عنه الموقري». وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا الوليد، تفرد به علي».

• قلت: وسنده ضعيف جداً.

والموقري متروك، ما أثنى عليه أحد.

وبه أعل الحديث الهيثمي (٥/ ١٢٨).

وللحديث طريق آخر:

أخرجه الروياني في «مُسْنَدِهِ» (ج ٣١/ ٢٤٣/ ٢) قال: قال أبو سعيد: وعن الأجلح، عن ابن أبي ليلي، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: «الْبَسُوا الثِيَابَ الْبَيَاضَ، وَكَفَنُوا فِيهَا مَوْتَكُمْ؛ فَإِنَّهَا أَطْيَبُ وَأَنْظَفُ - أَوْ: أَنْظَفُ وَأَطْيَبُ».

وهذا سند رجاله ثقات، إلا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، فهو سيئ الحفظ.

وأبو سعيد هو الأشجُّ.

رابعاً: حديث عائشة رضي الله عنها:

ويأتي تخريجُه قريباً إن شاء الله تعالى.

خامساً: حديث أنس رضي الله عنه:

أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ في «العللِ» (ج ١/ رقم ١٠٧٩)، والطَّبْرَانِيُّ في «الأوسطِ» (ج ٢/ ٢٩/ ١) من طريقِ الحسنِ بنِ الحكمِ بنِ طهْمَانَ، عن هشامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عن أبي عصامٍ، عن أنسٍ مرفوعاً: «عليكم بالبياضِ، فليلبسُه أحياءُكم، وكفُّنوا فيها موتاكم».

قال الطَّبْرَانِيُّ: «لا يُروى عن أنسٍ إلَّا بهذا الإسنادِ، تفردَ به الحسينُ بنُ الحكمِ». وقال أبو حاتمٍ: «هذا حديثٌ منكرٌ جدًّا، باطلٌ بهذا الإسنادِ».

• قلتُ: والحسنُ بنُ الحكمِ بنِ طهْمَانَ ترجمه ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» (١/ ٢/ ٧) ونقل توثيقَه عن أبيه وابنِ مَعِينٍ.

وأبو عصامٍ البَصْرِيُّ لم يوثِّقْه إلَّا ابنُ حِبَّانَ، وأخرج له مسلمٌ حديثاً واحداً في «كتابِ الأشربةِ» (٢٠٢٨/ ١٢٣).

وله طريقٌ آخرُ:

أخرجه البَزَّازُ (ج ٣/ رقم ٢٩٤١) قال: حدَّثنا هارونُ بنُ سفيانَ المُستَمَلِي، ثنا منصورُ بنُ عكرمةَ، ثنا أشعثُ، عن الحسنِ، قال: وأظنه عن أنسٍ مرفوعاً: «عليكم بشيَابِ البياضِ، فليلبسها أحياءُكم، وكفُّنوا فيها موتاكم».

قال البَزَّازُ: «لا نعلم أحداً رواه عن أشعثَ، عن الحسنِ، عن أنسٍ إلَّا منصورٌ،

وليس به بأس، وهو بصريٌّ، انتقل إلى واسطٍ وأقام بها حتى مات». وقال الهيثميُّ (١٢٨/٥): «رجاله ثقات».

• قلتُ: نعم!

ومنصورُ بنُ عكرمة، ذكره ابنُ حَبَّانَ في «الثقات» (١٧١/٩ - ١٧٢)، وترجمه البخاريُّ في «الكبير» (٣٤٩/١/٤)، وابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (١٧٦/١/٤) ونقل عن أبيه قال: «هو شيخٌ ليس بالمشهور، محلُّه الصدق، وأحاديثه مستقيمة».

وأشعثُ: هو ابنُ عبدِ الملك، كان ثبَّتًا في الحسن. وشيخُ البَزَّازِ هارونُ بنُ إسحاق، هو المعروف بـ «مُكْحَلَة»، قال له أبو نُعيم: «يا هارون، اطلُبْ لنفسِك صناعةً غيرَ الحديث، فكأنك بالحديث قد صار على مَزبلةٍ!».

ذكره الخطيبُ في «تاريخه» (٢٤/١٤ - ٢٥) فكأنه جَرَحَه.

والعلةُ في عنعنَةِ الحسن.

وهذا الحديثُ من الأدلةِ الكثيرةِ على أن قوله: «رجاله ثقات» أو «رجاله رجالُ الصحيح» ونحوَ هذه العباراتِ ليس تصحيحًا للإسناد، كما توهمه بعضُ المتأخرين.

وله طريقٌ آخرٌ إلى الحسن.

أخرجه ابنُ الأعرابيِّ في «معجمه» (ج٦/ق١٠٢/١ - ٢)، وعنه القُضاعيُّ في «مسندِ الشهاب» (٢/٢٣٣) من طريقِ عثمانَ بنِ سيِّدِ البصريِّ الطيبِ، نا مباركُ بنُ فضالة، عن الحسن، عن أنسٍ مرفوعًا: «خيرُ أحوالِكُمُ الإثمُ، أجلاه لبصر، وأنبتَه

لِلأَشْفَارِ، وَخَيْرُ ثِيَابِكُمُ الْبَيْضُ، أَلْبَسُوهَا أَحْيَاءَكُمْ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ». وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

لأجل مبارك بن فضالة؛ ففيه مقال، ثم هو مدلس.
لكن الطريق السابق يجبره، وتبقى العلة في عننة الحسن، والله أعلم.
سادساً: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه:

أخرجه ابن حبان في «الثقات» (٥١٧ / ٧) معلقاً، ووصله الطبراني في «الكبير» (ج ١٨ / رقم ٥٦٠) قال: حدّثنا ورد بن أحمد بن ليبيد البيروتي، ثنا صفوان بن صالح، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا محمد بن عبد الله النصري، أنه سمع المتوكل بن الليث يحدث عن أبي قلابة، عن عمران بن حصين وسمرة بن جندب مرفوعاً: «ألبسوها البياض، وكفنوا فيها موتاكم». قال الهيثمي (١٢٩ / ٥): «فيه من لم أعرفه».

وشيوخ الطبراني ترجمه ابن عساكر (٥٣٩ / ٤٣) فقال: «عمر بن أحمد بن ليبيد البيروتي، إمام الجامع ببغروت، المعروف بـ «ورد»، حدث عن أبي النضر إسماعيل بن إبراهيم العجلي، روى عنه أبو محمد بن زبر، وأظنه محمد بن أحمد بن ليبيد، تصحف «محمد» بـ «عمر»، إن لم يكن لمحمد أخ ويسمى عمر، والله أعلم». وترجمه ابن عساكر في باب المحدثين (١٠٢ / ٥١) فقال: «محمد بن أحمد بن ليبيد، أبو عبد الله السلامي البيروتي الحطّاب، إمام جامع بيروت، المعروف بـ «ورد».

وقال ابن منده: توفي سنة نيّف وثمانين ومائتين.
فلعلّ هذا الراوي هو الذي لم يعرفه الهيثمي؛ لأنه ذكر بلبقه دون اسمه.

لكنه لم يتفرد به:

فتابعه أحمد بن يوسف بن خالد الثعلبي، نا صفوان بن صالح بسنده سواء بلفظ: «لِيَلْبَسَ الْبَيَاضَ أَحْيَاؤُكُمْ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ».

أخرجه أبو طاهر المخلص في «الفوائد»، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (ج ١٦ / ق ٢٤٨) قال: نا عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عيسى السكوني، نا أحمد بن يوسف.

وأحمد بن يوسف ثقة نبيل، من رجال مسلم.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٤٣٩) قال: حدَّثنا محمد بن أبي زُرعة الدمشقي، ثنا هشام بن عمار، ثنا الوليد بن مسلم، وصدقه بن خالد، قالا: ثنا محمد بن عبد الله الشعيثي، عن متوكل بن الليث المحاربي، عن أبي قلابه، عن عمران بن حصين وسمرة بن جندب، مرفوعًا.

وأخرجه ابن عساكر (٢٤٨ / ١٦) من طريق الطبراني قال: نا أحمد بن المعلى، نا هشام بن عمار، نا صدقه بن خالد. قال - يعني الطبراني - ونا إبراهيم بن دحيم الدمشقي، نا أبي، نا الوليد بن مسلم، قال: نا محمد بن عبد الله الشعيثي به.

وأخرجه ابن عساكر أيضًا من طريق محمود بن خالد، نا الوليد بن مسلم بسنده سواء بلفظ: «إِنْ أَحَبَّ مَا زُرْتُمْ اللَّهَ فِي مَسَاجِدِكُمْ وَقُبُورِكُمْ الْبَيَاضَ».

ويأتي لهذا اللفظ شاهد قريبًا.

ومحمد بن عبد الله النصري هو: محمد بن عبد الله بن المهاجر الشعيثي، ووقع في «المعجم»: «ابن عبيد الله» وهو تصحيف، وهو من رجال «التهذيب»، وثقه ابن معين ودحيم والمفضل بن غسان الغلابي وابن حبان.

وقال النسائي: «ليس به بأس».

والمتموكل بن الليث ذكره ابن جبان في «الثقات»، وذكره بهذا الحديث، مما يشعر أنه ليس له غيره، أو أنه مقل جدًا، وترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٧٢ / ١ / ٤) ولم يحك فيه شيئًا.

وأخرجه ابن قانع (٣٣١ / ٢) قال: نا محمد بن الحسين الأنماطي، عن سعيد بن سليمان الواسطي، عن إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن خالد بن معدان، عن فضيل بن فضالة مرفوعًا.

وشيوخ ابن قانع وثقه الخطيب (٢٢٧ / ٢ - ٢٢٨). وسعيد بن سليمان ثقة.

ورواية إسماعيل عن أهل الشام جيدة.

لكن الحافظ قال في «الإصابة» (٢٢٢ / ٤): «ذكره ابن قانع في الصحابة فوهم».

سابعًا: حديث أبي الدرداء رضي الله عنه:

أخرجه ابن ماجه (٣٥٦٨) قال: حدثنا محمد بن حسان الأزرق، ثنا عبد المجيد بن أبي رواد، ثنا مروان بن سالم، عن صفوان بن عمرو، عن شريح بن عبيد الحضرمي، عن أبي الدرداء مرفوعًا: «إن أحسن ما زرتم الله به في قبوركم ومساجدكم البياض».

قال البوصيري في «الزوائد» (١٤٨ / ٣): «هذا إسناد ضعيف، شريح بن عبيد لم يسمع من أبي الدرداء، قاله المزي في «التهذيب»، كذا قال العلائي في «المراسيل» (ص ١٩٥)، والذي في «التهذيب»: لم يذكر أن روايته عن أبي الدرداء مرسلة، بل ذكرها ساكتًا عليها».

• قلت: وهو كما قال البوصيري، غير أنني أظن أن العلائي قال ذلك من لازم

صنيع المزيّ، فعبارَةُ العلائيِّ: «جعل في «التهذيب» روايته عن سعدِ بنِ أبي وقاصٍ وأبي ذرٍّ وأبي الدرداءِ وغيرهم مرسلَةً»، ففي ترجمة «شريحِ بنِ عبيدٍ» من «التهذيب» (١٢/ ٤٤٦ - ٤٤٧) قال المزي: «روى عن سعدِ بنِ أبي وقاصٍ، وكعبِ الأحماسِ، والصعبِ بنِ جثّامة، وأبي ذرٍّ الغفاريِّ»، وقال بعد ذكرِ كلِّ واحدٍ منهم عبارة: «ولم يُدرِكْ»، فإذا عَلِمْتَ أن سعدَ بنَ أبي وقاصٍ مات سنة (٥٥)، وأبا ذرٍّ مات في خلافةِ عثمانَ سنة (٣٢)، ومثله: الصعبُ بنُ جثّامة، وقد قيل: إنه مات في خلافةِ الصديقِ ﷺ، والصحيحُ أنه عاش إلى خلافةِ عثمانَ، يعني موته كان في حدودِ سنة (٣٠) قبلَها أو بعدها بقليلٍ.

وكعبُ الأحماسِ مات في آخرِ خلافةِ عثمانَ، يعني قبل سنة (٣٥)، فإذا كان شريحٌ لم يدركْ هؤلاء، وكان موْتُ أبي الدرداءِ في آخرِ خلافةِ عثمانَ أو بعدها بقليلٍ، فلا شك في أنه لم يدركْ أيضًا، فلعل هذا مما فهمه العلائيُّ من صنيعِ المزيِّ، فساغَ عنده أن ينسبَه إليه؛ لأنه من لازمِ قوله، واللَّهُ أعلمُ.

والحديثُ ضَعَفَه المنذريُّ في «الترغيب» (٣/ ٨٨) فصَدَّرَه بقوله: «وروي» كما يُعلمُ من مُصطلحِه في «كتابه»، واللَّهُ أعلمُ.

٤٤ - «كُفِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ».

* * *

• صحيح:

انظر: «عِلَلُ الدارقطني» (ج ٥/ق ٤٧/١، ٥٤/٢).

أخرجه مالكٌ (١/٢٢٣/٥)، والشافعيُّ في «المُسْنَدِ» (٥٧٤)، والبُخاريُّ (٣/١٣٥، ١٤٠)، ومسلمٌ (٤٥/٩٤١)، وأبو نُعيمٍ في «المستخرج» (ج ١٦/ق ٢٤/١)، وأبو داودَ (٣١٥١، ٣١٥٢)، وابنه في «مسند عائشة» (٩٦)، والنسائيُّ (٤/٣٥، ٣٦)، والتِّرْمِذِيُّ (٩٩٦)، وابنُ ماجهَ (١٤٦٩)، وأحمدُ (٦/١١٨، ٢١٤)، وعبدُ الرزاقِ (٣/٤٢١)، وابنُ أبي شَيْبَةَ (٣/٢٥٨)، والطيالسيُّ (١٤٥٣)، وعبدُ بنُ حُمَيْدٍ في «المنتخب» (١٥٠٧)، وابنُ سعدٍ في «الطبقات» (٢/٢٨١، ٢٨٢)، وابنُ المُنْذِرِ في «الأوسط» (٥/٣٥٣)، وأبو يعلى (ج ٧/رقم ٤٤٠٢ وج ٨/رقم ٤٨٢٨) مُخْتَصَرًا، وابنُ جَبَّانَ (٣٠٣٧، ٦٦٢٩)، والبلاذريُّ في «أنساب الأشراف» (١/٥٧١)، وأبو الفضلِ الزُّهْرِيُّ في «حديثه» (ق ٤٣/٢ - ٤٤/١)، وابنُ الجارودِ في «المنتقى» (٥٢١)، والطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط» (ج ٢/ق ٦٨/١ - ١٧٥/١)، والطَّيُورِيُّ في «الطيوريات» (ج ٤/ق ٦٨/١)، والخلعيُّ في «الخلعيات» (ج ٢٠/ق ٢٢٦/١)، وابنُ أبي الفوارسِ في «المنتقى من أحاديث المخلص» (ق ٢٨/١)، والبيهقيُّ (٣/٣٩٩)، والبغويُّ في «شرح السنة» (١٤٧٦) من طريقٍ عن هشامِ بنِ عُرْوَةَ، عن أبيه، عن عائشةَ قالت: «كُفِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ، مِنْ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ، أَمَّا الْحُلَّةُ فَإِنَّمَا شُبِّهَ عَلَى النَّاسِ فِيهَا أَنَّهُ اشْتُرِيَ لَه لِيُكْفَنَ فِيهَا، فَتُرِكَتِ الْحُلَّةُ، وَكُفِنَ فِي

ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ بِيَضٍ سَحُولِيَّةٍ، فَأَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ^(١) بَنُ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: لَا حِسَنَهَا حَتَّى أُكْفَنَ فِيهَا نَفْسِي، ثُمَّ قَالَ: لَوْ رَضِيَهَا اللَّهُ لَنَبِيَّهَ لَكَفَّنَهُ فِيهَا، فَبَاعَهَا وَتَصَدَّقَ بِثَمَنِهَا. واللفظ لمسلم.

وعند بعضهم من الزيادة أنها ثيابٌ: «يَمَانِيَّةٌ جَدْدٌ».

ورواه عن هشام بن عروة خَلْقٌ من أصحابه، منهم: «مَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَوَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، وَعَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَابْنُ إِدْرِيسَ، وَوَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَّازُ، وَشُعْبَةُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَأَنْسُ بْنُ عِيَّاضٍ، وَالْمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، وَرَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مَعْنٍ، وَالنَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ، وَأَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ».

(١) وروي أنه عبد الرحمن بن أبي بكر؛ أخرج ذلك أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (ج ٥ / ق ٧٦ / ٢) من طريق أبي الزباع روح بن الفرّج، ثنا سعيد بن عفير، قال: حدثني ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن القاسم، عن عائشة أن رسول الله ﷺ حين توفي، يعني: كفن في حلة، ثم بدا لهم فنزعوها، وكفن في ثلاثة أثواب سحولية، ثم إن عبد الرحمن بن أبي بكر أخذ تلك الحلة فقال: تكون في كفني، ثم بدا له، فقال: شيء لم يرضه الله لرسوله، لا خير فيه، فأماطه. وهذا سند رجاله ثقات إلا ابن لهيعة.

ولكنه لم يتفرد بذلك، فأخرج أبو الفضل الزهري في «حديثه» (ق ٤٤ / ١) من طريق أنس بن عياض، قال: نا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كفن رسول الله ﷺ في ثوبين حبرة كانا لعبد الرحمن بن أبي بكر، ثم نزعاه عنه، فكان عبد الرحمن قد أمسك الحلة لنفسه ليكفن فيها، ثم قال بعد أن أمسكها زماناً: ما كنت لأمسك لنفسي شيئاً منعه الله رسوله ﷺ أن يكفن فيه، فتصدق بها عبد الرحمن. وهذا سند صحيح.

ولكن خلقاً من الثقات روه عن هشام بن عروة، فقالوا: «عبد الله»، فالله أعلم.

وفي لفظٍ: عن عائشة قالت: دخلتُ على أبي بكرٍ فرأيتُ به الموتَ فقلتُ: هَبْجْ هَبْجْ.

من لا يزال دَمْعُهُ مُقَنَّعًا فإنه في مرةٍ مَدْفُوقٌ
فقال لها: لا تقولي ذلك، ولكن قولي: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ نَحِيدًا﴾ [ق: ١٩]، ثم قال: في أيِّ يومٍ تُوفي رسولُ اللَّهِ ﷺ؟ قلتُ: يومَ الاثنين، قال: أرجو فيما بيني وبين الليل، قال: فلم يُتَوَفَّ حتى أمسى ليلة الثلاثاء، فدفن قبل أن يُصبح، قالت: وقد قال قبل ذلك: في كم كُفِنَ رسولُ اللَّهِ ﷺ؟ قلتُ: في ثلاثة أثوابٍ بيضٍ سَحُولِيَّةٍ ليس فيها قميصٌ ولا عِمَامَةٌ، فنظر إلى ثوبٍ كان يُمرَّضُ فيه، فيه رَدْعٌ من زَعْفَرَانٍ - أو مِشْقٌ - فقال: اغسلوا ثوبي هذا فزيدوا عليه ثوبين وكفّنوني فيها، قالت: قلتُ: إن هذا خَلَقٌ! قال: الحيُّ أحقُّ بالجديد من الميت، إنما هو للمهلة^(١).

أخرجه البخاريُّ (٢٥٢/٣)، وأحمدُ (٦/٤٠، ٤٥، ١١٨، ١٣٢)، وعبدُ الرزاقِ (ج٣/رقم ٦١٧٦)، وعبدُ بنُ حميدٍ في «المنتخب» (١٤٩٥)، وابنُ سعدٍ (٣/١٩٧، ٢٠١)، وابنُ المُنذرِ في «الأوسط» (٥/٣٥٢)، وأبو الفضل الزُّهريُّ في «حديثه» (ق٤٤/١)، وأبو يعلى (٧/٤٣٠، ٤٦٩)، والسياقُ له، والطَّبْرانيُّ في «الأوسط»

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٣/٢٥٤): «قال عياض: روي بضم الميم وفتحها وكسرها، قلت: جزم به الخليل، وقال ابن حبيب: هو بالكسر: الصديد، وبالفتح: التمهّل، وبالضم: عكر الزيت، والمراد هنا: الصديد، ويحتملُ أن يكون المراد بقوله: «إنما هو» أي: الجديد، وأن يكون المراد بـ «المهلة» على هذا: التمهّل، أي: أن الجديد لمن يريد البقاء، والأول أظهر، ويؤيده قول القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: كفّن أبو بكر في رِيطَةٍ بيضاء وريطةٍ ممصرة، وقال: إنما هو لما يخرج من أنفه وفيه. أخرجه ابن سعدٍ، وله عنه وجهٌ آخر، إنما هو للمهل والتراب، وضبط الأصمعي هذه بالفتح» انتهى.

(٧٥٨٤)، والبيهقي (٣/٣٩٩)، والمخلص في «الثاني من الخامس من الفوائد» (ق١/١٥٧) عن هشام بن عروة به.

وتابعه مجاهد بن وردان، عن عروة بسنده سواء.

أخرجه ابن جبان (٣٠٣٦) من طريق جعفر بن ربيعة عن مجاهد. وسنده جيد.

وتابعه الزهري عن عروة به مختصراً.

أخرجه النسائي (٤/٣٥)، وأحمد (٦/٢٣١)، وعبد الرزاق (٦١٧٨)، وابن سعد (٣/٢٠٦)، والجرجاني في «الأمال» (ق١/٥٤). وتابعه مكحول الشامي، حدثني عروة به. أخرجه أحمد (٦/٢٦٤).

ورواه محمد بن إسحاق، قال: حدثني يحيى بن عباد، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «لما أرادوا غسل النبي ﷺ اختلفوا فيه؛ فقالوا: واللّه ما ندري أنجرّد رسول الله ﷺ من ثيابه كما نجرّد موتانا أو نغسله وعليه ثيابه؟ قالت: فلما اختلفوا ألقى الله عليهم النوم حتى ما منهم رجل إلا وذقنه في صدره، ثم كلمهم مكلّم من ناحية البيت لا يدرون من هو أن اغسلوا النبي ﷺ وعليه قميصه، قالت: فقاموا إلى رسول الله ﷺ يغسلونه وعليه قميصه، يصبون الماء فوق القميص ويدلّكونه بالقميص دون أيديهم، قال: وكانت عائشة ﷺ تقول: لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسله إلا نساؤه، فلما فرغ من غسل رسول الله ﷺ كفّن في ثلاثة أثواب؛ صحرارين وبرد حبرة أدرج فيهن إدراجاً».

أخرجه أبو داود (٣١٤١)، وابن ماجه (١٤٦٤)، وأحمد (٦/٢٦٧)، والطيالسي

(١٥٣٠)، وابنُ هشامٍ في «السيرة» (٣١٣/٤)، وأبو يعلى^(١) (ج٧/رقم ٤٤٩٤)، وابنُ حبانَ (٢١٥٦، ٢١٥٧)، وابنُ الجارودِ في «المنتقى» (٥١٧) والسياقُ له، والحاكمُ (٥٩/٣)، والبيهقيُّ في «الكبرى» (٣٨٧/٣)، وفي «الدلائل» (٢٤٢/٧) من طريقٍ عن محمدِ بنِ إسحاقَ، بسندِهِ سواءً.

قال الحاكمُ: «صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ» ووافقه الذهبيُّ! وليس كما قالوا.

لأن مسلماً ما احتجَّ بابنِ إسحاقَ.

وأخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط» (١٣٨٨) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَدَقَةَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ السَّكَنِ الْأُبْلِيُّ، نا يحيى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَرْحَبِيُّ، نا الْمُطَّلِبُ بْنُ زِيَادٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى، عن عُروَةَ بهذا.

وقال: «لم يرو هذا الحديثَ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى إِلَّا الْمُطَّلِبُ، ولا عن الْمُطَّلِبِ إِلَّا يَحْيَى، تفردَ به مُحَمَّدُ بْنُ السَّكَنِ».

• قلتُ: والمُطَّلِبُ والأَرْحَبِيُّ كلاهما متماسكٌ.

ومحمدُ بْنُ السَّكَنِ هو من شيوخِ ابنِ خُزَيْمَةَ في «كتابِ التوحيد» (٩٠٢/٢).

وأخرجه ابنُ سَعْدٍ (٢٧٦/٢ - ٢٧٧) من طريقِ عِيسَى بْنِ مَعْمَرٍ، عن عبادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عن عائشةَ نحوه. لكن في إسناده الواقديُّ.

وأخرجه مسلمٌ (٤٧/٩٤١)، وأبو نُعَيْمٍ في «المستخرج» (١٦ / ٢٤ / ٢)، وأحمدُ

(١) وسقط من السند عنده: «عباد» والد «يحيى».

(٩٣/٦)، وابنُ سعدٍ (٢/٢٨٣)، والبيهقيُّ (٣/٣٩٩) من طريقِ محمدِ بنِ إبراهيمَ، عن أبي سلمة، عن عائشة.

ويرويه القاسمُ بنُ محمدٍ عن عائشة.

فقال ابنُ أبي حاتمٍ في «العللِ» (ج ١/ رقم ١٠٤٢): «سألتُ أبي وأبا زُرعةَ عن حديثِ رواه عبدُ الوارثِ، عن أيوبَ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ القاسمِ، عن أبيه، عن عائشة، أن النبيَّ ﷺ كُفِنَ في ثلاثةِ أثوابٍ، فقالوا: هذا خطأ، رواه شعبةُ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ القاسمِ، أن النبيَّ ﷺ كُفِنَ، قال شعبة: فقلتُ لعبدِ الرحمنِ بنِ القاسمِ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قال: أبو جعفرٍ محمدُ بنُ عليٍّ، وهو الصحيحُ، قلتُ لأبي الوهمُ من عبدِ الوارثِ؟ قال: لا أدري من عبدِ الوارثِ هو، أو من أيوبَ» اهـ.

وقال ابنُ أبي حاتمٍ في موضعٍ آخر من «العللِ» (١٠٣٤): «سألتُ أبي عن حديثِ رواه عبدُ الوارثِ، عن أيوبَ...»، فذكره: «قال أبي: حَدَّثَنَا عمرو بنُ مرزوقٍ، قال: أخبرنا شعبةُ، قال: قلتُ لعبدِ الرحمنِ بنِ القاسمِ: مَنْ حَدَّثَكَ حديثَ النبيِّ ﷺ أنه كُفِنَ في ثلاثةِ أثوابٍ؟ فقال: حَدَّثَنَا أبو جعفرٍ محمدُ بنُ عليٍّ أن النبيَّ ﷺ كُفِنَ...».

• قلت: وروايةُ عبدِ الوارثِ أخرجها أبو بكرٍ الشافعيُّ في «الغيلانياتِ» (ج ٥/ ق ١/٧٦) قال: حَدَّثَنَا محمدُ بنُ غالبٍ، ثنا أبو مَعْمَرٍ، ثنا عبدُ الوارثِ به.

وعبدُ الوارثِ ثقةٌ، ولا يمتنعُ أن يكونَ لعبدِ الرحمنِ بنِ القاسمِ إسنادانِ في هذا الحديثِ.

ومع ذلك فلم يتفرد به عبدُ الوارثِ:

فأخرجه ابنُ مردويه في «المنتقى من حديثِ أبي الشيخ» (ق ١٢/ ١)، وأبو الشيخ في «جزء من حديثه» (رقم ٧٨)، وأبو بكرٍ الشافعيُّ في «الغيلانياتِ» (٥/ ٧٦/ ١).

من طريق محمد بن عبيد بن حساب، حدّثنا سفيان بن موسى، حدّثنا أيوب، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كُفِنَ في ثلاثة أثوابٍ، أحدها الثوب الذي مرض فيه.

وهذا سندٌ جيدٌ.

وسفيان بن موسى قال أبو حاتم: «مجهول»! لكن وثقه ابن حبان، والدارقطني وزاد: «مأمون» وابن خلفون. وأخرج له مسلمٌ حديثاً واحداً متابعهً في (٥٥٩/٦٦)، قال مسلمٌ: وحدّثنا الصلت بن مسعود، حدّثنا سفيان بن موسى، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: «إذا وُضع عشاءٌ أحدكم وأُقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء...»، وليس له في مسلمٍ غيره.

وأخرجه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (ج ٥/ق ٧٥/٢) قال: حدّثنا القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد، حدّثنا إسحاق بن محمد الفروي، ثنا عبد الله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة، فذكرته، وزاد: «وأدرج فيها إدراجاً».

وأخرجه ابن نجيد في «أحاديثه» (ق ١/٢) قال: حدّثنا ابن الضريس، ثنا إسحاق بن محمد الفروي به. والفروي ضعيفٌ.

لكن ساق له أبو بكر الشافعي متابعاتٍ له وطرقاً أخرى.

وأخرجه ابن مردويه في «المنتقى من حديث المخلص» (ق ٧/١)، والطبراني في «الأوسط» (١٩٩٠) من طريق الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن القاسم بن محمد، عن عائشة نحوه.

وقال الطَّبْرَانِيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن أبي عمرو إلا الدراوردي». وله شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في ثلاثة رِياطٍ بيضٍ سَحُولِيَّةٍ.

أخرجه ابنُ ماجه (١٤٧٠) من طريقِ عمرو بنِ أبي سلمة، قال: هذا ما سمعتُ من أبي معبدٍ حفص بنِ غيلان، عن سليمان بنِ موسى، عن نافع، عن ابنِ عمر. قال البُوصيريُّ في «الزوائد» (١/٤٧٩): «هذا إسنادٌ حسنٌ لقصور سليمان بنِ موسى وحفص بنِ غيلان عن درجةِ أهلِ الحفظِ والإتقان» اهـ. • قلتُ: وعمرو بنُ أبي سلمة صدوقٌ، وقعتُ منه أوهامٌ في حديثه.

لكن تابعه الهيثم بنُ حميدٍ، قال: أخبرني أبو معبدٍ بسندهِ سواء، لكنه قال: «أثواب» بدلَ «رياط».

أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسط» (ج ١/ ١٧٥ ق ٢) قال: حدَّثنا بكر بنُ سهلٍ، قال: نا عبدُ اللَّهِ بنُ يوسف، قال: نا الهيثم بنُ حميدٍ.

وقال الطَّبْرَانِيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن نافعٍ إلا سليمان بنُ موسى، ولا عن سليمان إلا أبو معبدٍ» اهـ.

كذا قال!

ولم يتفرّد به سليمان عن نافع:

فتابعه أيوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، عن نافع، عن ابنِ عمر مثله سواءً.

أخرجه أبو يعلى في «معجمه» (١٩٤) قال: حدَّثنا سهل بنُ حبيبٍ الأنصاريُّ أبو محمدٍ المؤدّب، حدَّثنا عاصم بنُ هلالٍ، حدَّثنا أيوبُ.

وإسناده ضعيفٌ.

وسهلُ بنُ حبيبٍ وثقه ابنُ حبانَ.

وعاصمُ بنُ هلالٍ لِينُ الحديثِ.

وتابعه أيضًا عبيدُ اللَّهِ بنُ عمرَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ مثله، وفيه: «يمانية» بدلَ «سَحُولِيَّةٍ».

أخرجه ابنُ سعدٍ في «الطبقات» (٢/٢٨٢)، قال: أخبرنا أنسُ بنُ عِيَاضٍ أبو ضمرة اللَّيْثِيُّ عن عبيدِ اللَّهِ بنِ عمرَ.
وسنده صحيحٌ.

وفي البابِ عن جماعةٍ من الصحابةِ ذكرتُ أحاديثَهُم في «سدِّ الحاجةِ بتقريبِ سُنَنِ ابنِ ماجَه» (١٤٧١)، ولِلَّهِ الحمدُ.

* * *

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ كِتَابٍ: تَسْلِيَةِ الْكَظِيمِ
وَيَتْلُوهُ الْجُزْءُ الثَّانِي، وَأَوَّلُهُ: «أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ فِي لَيْلَةِ الْبَقَرَةِ...»
وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَتَقَبَّلَهُ مِنِّي، وَأَنْ يَرْضَى بِهِ عَنِّي
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا
وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى
نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ

فهرس محتويات الجزء الأول

- ٣ مقدمة
- ٦ ١ - «اللهم ربنا لك الحمد، ملء السموات وملء الأرض»
- ٢٤ ٢ - «يلهم أهل الجنة التسبيح والتحميد كما يلهمون النفس»
- ٣٠ ٣ - «بُعثت إلى الأحمر والأسود»
- ٥٧ ٤ - «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه»
- ٧٠ ٥ - «الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله»
- ٩٢ ٦ - «لو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا»
- ٩٤ ٧ - «كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف»
- ٩٨ ٨ - «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»
- ١١٤ ٩ - نعم ترجمان القرآن ابن عباس
- ١١٦ ١٠ - بلغوا عني ولو آية، وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج
- ١١٨ ١١ - من قال في القرآن برأيه، أو بما لا يعلم، فليتبوأ مقعده من
- ١٢٢ ١٢ - من قال في القرآن برأيه، فقد أخطأ
- ١٢٦ ١٣ - أي أرض تقلني، وأي سماء تظلني، إذا قلت في كتاب الله
- ١٢٨ ١٤ - إن هذا لهو التكلف يا عمر
- ١٣٣ ١٥ - من سئل عن علم فكتمه، ألجم يوم القيامة بلجام من نار
- ١٦٠ ١٦ - ما كان النبي ﷺ يفسر شيئاً من القرآن، إلا آيات تعد
- ١٦٥ ١٧ - أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلالٌ وحرامٌ، لا يُعذر
- ١٦٧ ١٨ - كان جبريل يُعارض النبي ﷺ بالقرآن في كل سنة

- ١٩ - إن جبريل أتى النبي ﷺ وعنده أم سلمة ١٦٩
- ٢٠ - ما من الأنبياء إلا أُعطي ما مثله آمن عليه البشر ١٧١
- ٢١ - أتاني جبريل فقال: يا محمد، أمتك مختلفة بعدك ١٧٢
- ٢٢ - إن هذا القرآن مأدبة الله تعالى، فتعلموا من مأدبته ١٧٨
- ٢٣ - إن الله تابع الوحي على رسوله ﷺ قبل وفاته، حتى توفاه ١٨٥
- ٢٤ - اشتكى رسول الله ﷺ فلم يقم ليلة أو ليلتين ١٨٦
- ٢٥ - أين السائل الذي سألني عن العمرة آنفاً؟ ١٨٧
- ٢٦ - في قصة جمع القرآن ١٨٩
- ٢٧ - في قصة الفرس التي ابتاعها النبي ﷺ من الأعرابي ١٩٤
- ٢٨ - إنكم مسئولون عني، فما أنتم قائلون؟ ١٩٨
- ٢٩ - مَنْ كَتَبَ عَنِّي سِوَى الْقُرْآنِ فليَمْحُهِ ٢٠٣
- ٣٠ - إن ابن مسعود أمر أصحابه بغل مصاحفهم ٢٠٤
- ٣١ - عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي ٢١١
- ٣٢ - عن ابن عباس قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم ٢٤٢
- ٣٣ - كان يقرأ في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقون ٢٤٧
- ٣٤ - كان رسول الله ﷺ يقرأ تارة بـ ﴿سَبِّحْ﴾ ٢٥٨
- ٣٥ - كان رسول الله ﷺ يقرأ في العيد بـ ﴿قَفْ﴾ ٢٦٤
- ٣٦ - كان رسول الله ﷺ يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ﴿الْمَرْ﴾ السجدة ٢٧١
- ٣٧ - ما أرى ذلك إلا لا اقتراب أجلي ٢٨٣
- ٣٨ - في نزول قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٢٨٧
- ٣٩ - أقراني جبريل على حرف، فراجعته ٢٩٨

- ٤٠ - يا عمرُ، إن القرآنَ كله صوابٌ، ما لم تجعلْ عذابًا مغفرةً ٣٥٠
- ٤١ - عن يوسف بن ماهك، قال: إني لعند عائشة أم المؤمنين ٣٥٥
- ٤٢ - هما ريحانتاي من الدنيا ٣٥٦
- ٤٣ - البسوا من ثيابكم البياض وكفّوا فيها موتاكم ٣٦٦
- ٤٤ - كُفّن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثوابٍ بيضٍ سحوليةٍ ٣٦٨
- فهرس محتويات الجزء الأول ٣٩٨